آليات الهيمنة الأمريكية

David Sylvan and Stephen Majeski

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

كتاب

آليات الهيمنة الأمريكية

U.S. Foreign Policy in Perspective: Clients, enemies and empire

ترجمة: وائل شرّي

15 أيلول 2020

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

فهرس

أولًا: شرح مفهوم استمرارية السياسة الخارجية الاميركية:

1. المشاكل البنيوية في شروحات الاستمرارية
2. مفهوم ال"cybernetics
   - أ- الادوات والمهام
   - ب- صنع السياسات كأداة لحل المشاكل
3. أبعاد الاستمرارية في السياسة الخارجيّة الأميركية
   - أ- Micro-continuity
   - ب- Meso-continuity
   - ت- Macro-continuity

ثانيًا: امبراطورية الدول الشريكة:

1. البعد النظري للشراكة
2. الهيكل التنظيمي للشراكة الاميركية
   - أ- المركز الرئيسي
   - ب- الفروع
   - ت- التواصل مع واشنطن
3. المراقبة
4. الشراكة والامبراطورية

ثالثًا: الاستحواذ على الشركاء

1. طبيعة الاستحواذ على الشركاء
2. كيفية الاستحواذ على الشركاء
   - أ- شراكة ما بعد الاحتلال
   - ب- التبديل
   - ت- الاحساس بالخطر
   - ث- عمليات التخطيط ما قبل وما بعد الحرب
   - ج- العلاقات الخاصة
3. الانماط التاريخية للاستحواذ على الشركاء

رابعًا: الصيانة الدورية للشركاء

1. الاتجاهات التاريخية لبرامج صيانة الشركاء
   - أ- صيانة الشركاء الفقراء اقتصاديا
     - مساعدات اقتصادية
     - مساعدات عسكرية
     - مساعدات سياسية
   - ب- صيانة الشركاء الاثرياء
     - المساهمات الاقتصادية
     - المساهمات العسكرية
     - المساهمات السياسية

ت- الاتجاهات والتحولات في برامج صيانة الشركاء.

2. اتجاهات صيانة الشركاء حاليا.

خامسًا: التدخل لصيانة الدول الشريكة

1. مفهوم التدخل
2. التدخل غير العسكري

أ- عقدة رقم 1 : المساعدات الاقتصادية الطارئة

ب- عقدة رقم 2: المساعدات السياسية السرية

ت- عقدة رقم 3: التخلص من الرئيس

ث- عقدة رقم 4 : خسارة الشريك

3. التدخل العسكري

أ- عقدة رقم 5: ارسال مساعدات عسكرية طارئة و المستشارين

ب- عقدة رقم 6: شريك قوي: معركة مفتوحة

ت- عقدة رقم 7: شريك قوي: حزام النجاة

ث- عقدة رقم 8: شريك ضعيف: الانتصار السريع

ج- عقدة رقم 9: شريك ضعيف: استخدام الوكلاء

ح- عقدة رقم 10: الدعم السياسي: التراجع والتفاوض

خ- عقدة رقم 11: نقص الدعم السياسي: تصفية سريعة

د- عقدة رقم 12: الخسارة العسكرية

4. التدخل في حالة وجود رئيس غير مرحب به

أ- عقدة رقم 13: النظام يحظى بدعم الجيش، امكانية الدخول في مواجهة: قلب النظام عبر القوات الاميركية

ب- عقدة رقم 14: النظام يحظى بدعم الجيش، حرب غير ممكنة: ضغوطات طويلة الامد

ت- عقدة رقم 15: الجيش على الحياد: استخدام قوات وكيلة

ث- عقدة رقم 16: الجيش معارض للنظام: انقلاب داخلي

5. البعد النظري لعمليات التدخل في الدول الشريكة

سادسًا: التدخل العدائي في وجه الاعداء

1. العمليات السرية

أ- عقدة رقم 17: الانقلاب الداخلي

ب- عقدة رقم 18: العمليات العسكرية المتقطعة

ت- عقدة رقم 19: تقديم مساعدات للمعارضة المسلحة المحليّة

2. العمليات المعلنة المفتوحة

أ- عقدة رقم 20: عمليات عسكرية واسعة النطاق

ب- عقدة رقم 21: هجمات مستمرة وغير متشابهة

ت- عقدة رقم 22: عمليات عسكرية بالتعاون مع قوات معارضة داخلية

ث- عقدة رقم 23: الغزو الاميركي العسكري

3. البعد النظري للتدخل العدائي

سابعًا: استمرارية الامبراطورية المبنية على الشراكة

1. شروحات عدم استمرارية السياسة الاميركية
    - أ- التوسع المبراطوري المبالغ فيه
    - ب- استنزاف الحرب
    - ت- تغير هيكل النظام الدولي
    - ث- التغير في سياسة الشركاء
2. الايديولوجيا وادوات السياسة.
    - أ- الايديولوجيا
    - ب- استمرارية عمل الادوات
3. الالة الزمنية للشراكة
    - أ- نهاية الحرب الباردة
    - ب- الحرب العالمية الثانية
    - ت- الحرب الاميركية-الاسبانية
    - ث- استمرارية عمل ادوات السياسة القديمة
4. البعد النظري للسياسة الخارجية الاميركية

ملحق (1) : كيفية اتخاذ القرار الاميركي

آليات الهيمنة الأمريكية

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج

(c) Prof. David Vine, Base Nation, 2015

الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم

(c) SIPRI, 2016

الدولة العميلة هي دولة تعتبر نفسها جزءًا من الإمبراطورية الأمريكية وتضبط سياستها الخارجية والأمنية وفقًا لذلك

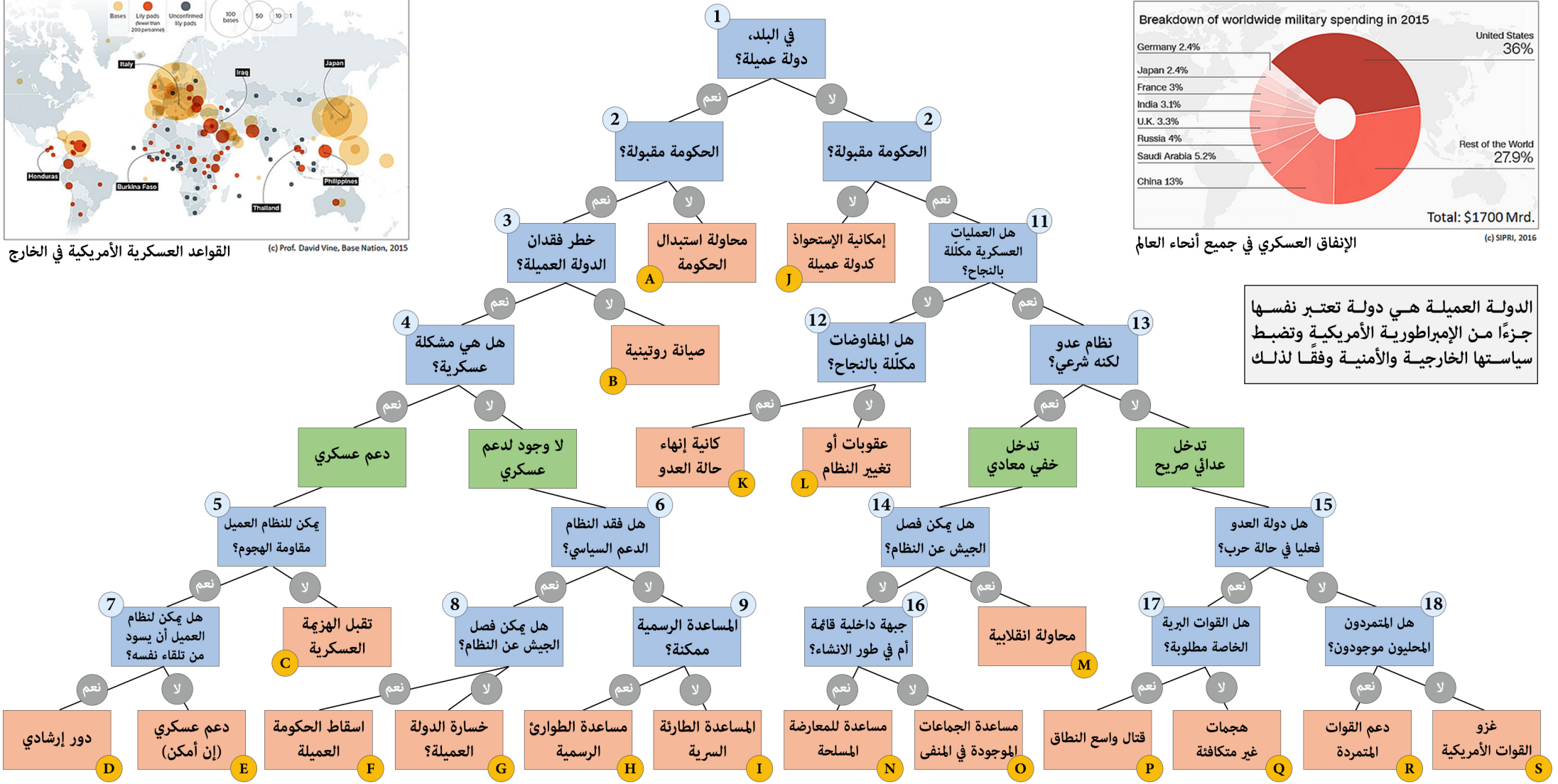

A-الصين -1973باناما -1989هايتي -1994يمكن تركيا 2016 / **B**-اليابان-استراليا-سويسرا / **C**-الصين -1949كوبا -1958فييتنام -1975 نيكارغوا 1979 / **D**-كلومبيا -2000باكستان 2001 / **E**-ليبيريا -1992أفغانستان -2003العراق 2004
F-كوريا الجنوبية -1960الفيليبين -1986 اندونيسيا 1998 / **G**-ايران 1979 / **H**-إيطاليا/فرنسا -48-1946تركيا/برازيل 2001 / **I**-بوليفيا/شيلي-64/1963سلفادور 84/1982 / **J**-شرق أوروبا/دول البلطيق 1991 / **K**-ايران 2015
L-كوريا الشمالية -2003ايران -2001أوكرانيا -2014روسيا 2014 / **M**-ايران -1953مصر -1956اندونيسيا 1965 / **N**-انغولا -1975أفغانستان -91-1979سوريا 2011 / **O**-كوبا -1961الصين/تيبيت 1958
P-المانيا 18-1917 و-45-1941اليابان -45-1941موريا 51-1950 / **Q**-سربيا -1999اليمن 1955 / **R**-بوسنا -94-1992أفغانستان -2001ليبيا -2011سوريا 2014 / **S**-غرانادا -1983العراق 2003

(قائمة غير مكتملة) **استنادًا إلى:** سيلفان ماجيسكي ، العملاء ، الأعداء و افاق السياسة الخارجية في الإمبراطورية الأمريكية ، روتليدج ، 2009

المقدّمة

كثرت الدراسات والابحاث على مستوى العالم وانتشرت مراكز الابحاث الاستراتيجية التي تناولت ملف السياسات الاميركية الخارجية فحاولت الغوص في عمق عقول مدبري السياسة وصانعيها، سعيا لكشف أسرار تشكُّل الانظمة السياسية، مدّعين دقة التحليل مستعينين بالبراهين التي تثبت صوابية ما قدّموه. الا ان ما تم التوصل اليه بقي محدودا في العموميات، فلم يستطيعوا الوصول الى نواة قوة السياسة الاميركية وديناميتها التي ساعدتها على الانتشار في كل ارجاء العالم الى ان بات يطلق على الولايات المتحدة لقب الامبراطورية الاميركية. بالرغم من تنوع الدراسات واختلافها، الا انها لم تجب على كافة الاسئلة التي يمكن ان تطرح في هذا السياق ليبقى الغموض هو السمة الابرز التي تحجب حقيقة آليات صنع القرار في الدوائر الاميركية، ليبقى السؤال، كيف استطاعت الولايات المتحدة على مدى عقود من الزمن ان تتحكم في مجريات الاحداث العالمية وتحولها الى ما يمكن ان يخدم مصالحها؟

بنيت السياسة الاميركية الخارجية على عقيدة تجمع ما بين الابتكار والتنظيم، ينشط في برمجتها العديد من الفاعلين، يتنوعون بين سفارات ومنظمات غير حكومية وموظفين رسميين وجنرالات. يسعى هؤلاء مجتمعين الى تحليل ودراسة اوضاع الدول حول العالم دون اغفال اي تفصيل او حدث ممكن له ان يكون عاملا في صناعة وابتكار اجراءات معينة، يتم تنفيذها لتحقيق اهداف معينة تصب في مصلحة الولايات المتحدة. تنفيذ الاجراءات يتم بطريقة متسلسلة، يكون قد تم رسمها ضمن خطة واضحة، يطلق على هذه الاجراءات ما يسمى ب "الادوات"، تمثل ما يستخدمه الاميركيين للهيمنة على العالم.

بالاضافة الى ذلك، تفترض هذه العقيدة السياسة، التخصص في الاداة، حيث يعمد صناع القرار الاميركيين على وضع قائمة محددة تجمع بين الاداة والمشكلة المناسبة، يمكنهم الرجوع اليها عند صدور أي تقرير من سفارة او منظمة اميركية يفيد بوجود أزمة يتطلب علاجها التحرك سريعا، فتوضع الاداة المناسبة موضع التنفيذ. تخضع عملية تنفيذ الادوات الاميركية في السياسة الخارجية الى تقييم مستمر، وتقويم سريع للنتائج لكي تتلائم هذه الادوات مع الاهداف. ان نجحت هذه الاخيرة بتحقيق المراد منها، يمكن اذن اما توسيعها واما ايقاف العمل بها لانتفاء سبب العمل بها. اما في حال فشلت، فيتم التحقق من اسباب الفشل والعوائق التي منعت الاهداف من ان تتحقق. من الممكن دعمها بأداة جديدة تستكمل ما تم البدء به، او تعديل الموارد المرصودة لها.

تتعامل الادوات مع المشاكل اليومية في السياسة العالمية، وبعد ان تكون الاداة قد اختبرت في دولة معين، وتم تعديلها، تصبح نافذة في أي وقت وزمان وتوضع في جعبة صناع القرار للعودة اليها عندما تدعو الحاجة لذلك. حتى بعد مرور عقود من الزمن تبقى هذه الاداة متاحة للاستخدام مع ادخال تعديلات تنسجم مع متغيرات الزمان والمكان والوضعية الراهنة. هذا ما ميّز العقيدة السياسية الاميركية عن غيرها، حيث تمتعت بالمرونة والتكيف، منطلقة من مبدأها في التدخل في الشؤون السياسية للدول الاخرى بهدف الهيمنة عليهم مستغلة للثروة والقوة التي بحوزتها والتي جعلتها متمايزة عن الاخرين.

تنوعت الادوات التي استخدمتها الولايات المتحدة طيلة قرن من الزمن فمنها الاقتصادية من خلال المساعدات المباشرة وغير المباشرة، والسياسية من خلال دعم المعارضة والانقلابات على السلطة، والعسكرية عبر تقديم الدعم العسكري والتدريبات بالاضافة الى دعم القوات العسكرية المعارضة، هذا عدا عن الغزوات العسكرية والعقوبات.

لم يعد يُنظر الى التحركات الاميركية عالميا على أنها تحركات عفوية تستند الى ظروف آنية، بل باتت تحركات مبنية على ادوات تمتد الى عقود عدة، لم يتم الا تعديلها لا أكثر كل فترة ، مما يحوّل السياسة الاميركية الخارجية الى أيديولوجيا عامة نواتها أدوات الهيمنة. لم تتغير المعالم الاساسية للسياسة الاميركية بدءا من الحرب الاسبانية الاميركية، وصولا الى احداث 11 ايلول 2001 وما تبعها من حرب على الارهاب، مرورا بحقبة الحرب الباردة، الا ان مسارها قد تحوّل في الاهداف الجزئية وليس الادوات المستخدمة.

تقسم موضوعات الكتاب الى موضوعين رئيسيين، الاول، يتناول مجموعة الادوات الاميركية التي من خلالها انشأت اميركا علاقاتها مع الدول الاخرى، فاستحوذت عليهم، ثم انتقلت الى صيانة وحماية ودعم أنظمتهم والتأكد انها لن تخرج عن المسار المرسوم لها، وان خرجت تستخدم الادارة الاميركية ما بحوزتها من أدوات تسمح لها بالتدخل لتصحيح الخلل في النظام وكل ما في الدولة مباح للخبراء والمفكرين الامركيين.

أما الثاني فيتناول الادوات التي يحتمل استخدامها والتي تبدأ بالتهديد وابراز الملفات الاقتصادية والسياسة والتلويح بالعقوبات وصولا الى الحصار الكامل واضعاف النظام فالغزو العسكري. ومنعا من الوقوع في اخطاء الدراسات السابقة، يعرض هذا الكتاب البراهين حول تنفيذ هذه الادوات من خلال ما حدث في العديد من دول العالم، والطريقة التي استجابة بها الادارة الاميركية للمشاكل التي واجهتها. واخيرا، تم اثبات ان الاستمرارية الاميركية في السياسة الخارجية مع كل ما تعرضت له الا انها كانت قادرة على التكيف مع التحولات في السياسة العالمية.

أولًا: شرح مفهوم استمرارية السياسة الخارجية الاميركية

بدأ الحديث في القرن العشرين عن تغير ملحوظ في السياسة الخارجية الاميركية وانها خضعت للتعديلات، وقد تناول الصحافيين المحللين العديد من النقاشات حول هذه التغييرات التي ارجعوها الى التغيير الذي قام به جورج بوش بعد احداث 11 سبتمبر 2001 حيث ان الادارة الاميركية بدأت بالتعامل مع الدول الاخرى حول العالم بطريقة مختلفة كليا عن السابق. هذه التغييرات في السياسة ظهرت مع لجوء متزايد للادارة الاميركية لاستخدام القوة العسكرية بالتزامن مع تراجع الحلول الدبلوماسية، وميل في التصرف واتخاذ القرارات من جانب واحد بدلا من التنسيق مع الحلفاء او حتى مع المنظمات الدولية، بالاضافة الى تصنيف الدول ايديولوجيا كشركاء او اعداء، مع امكانية ضرب هذه الاخيرة عسكريا حتى لو لم تشكّل تهديدا للاخرين. باختصار، سواء تم النظر الى ذلك بطريقة جيدة او سيئة، فان الولايات المتحدة تسعى في الواقع الى فرض قوتها وبناء امبراطوريتها وبسطها على باقي العالم.

هذه الادعاءات في الواقع غير كافية ومضللة. فمن جهة، تبالغ هذه التحليلات في النظر الى السياسة الخارجية الاميركية على انها اصبحت عسكرية اكثر من قبل، او اصبحت تتخذ قراراتها من طرف اميركا فقط دون الاخرين، او انه تم تعديل عقائدها ومبانيها تحت ادارة بوش. ومن جهة اخرى، تم صبغ السياسة الاميركية الخارجية السابقة بالصبغة الدبلوماسية والتعاونية مع الاخرين اكثر مما هي عليه الان. في الحالتين سيتم العمل على بيان هذه البراهين والتحقق منها، واثبات استمرارية السياسة الخارجية الاميركية منذ سنة 1898 الى اليوم، حيث تستمر باستخدام نفس الادوات، والسياسات في تعاملها مع الدول حول العالم. هذه الاستمرارية لم تكن فقط على صعيد

الاهداف طويلة الامد، بل ايضا على صعيد الوسائل المستخدمة في مساعدة ودعم الدول الشريكة، وايضا في نفس الوقت تلك التي تستهدف الاعداء.

تحدث هذا الكتاب عن النظرية التي بنيت عليها السياسة الخارجية الاميركية على ثلاث مراحل زمنية: الاولى (day-to-day) هي تلك التي تكون يومية في التعاطي مع المشاكل التي تواجهها الادارة الاميركية من خلال استخدام الوسائل اللازمة المتوفرة لمعالجة المشكلة، اما الثانية (episodic) فهي المرحلة التي تفشل فيها الاداة بتنفيذ هدفها وتصبح بحاجة لاعادة التقييم والتعديل، اما الاخيرة (epochal) فهي تلك التي تفترض وجود نقطة تحول تاريخية متوفرة للاستثمار والتطوير في السياسة الخارجية.

28 أيلول 2006 كان يوما عاديا في السياسة الخارجية الاميركية. اجتمعت الادارة الاميركية مع أعضاء حلف الناتو في سلوفانيا للتنسيق حول عمليات مكافحة التمرد والارهاب في افغانستان، وفرض السلام في كوسوفو. في الوقت نفسه، أعلنت وزارة الخارجية في واشنطن، انها بصدد صرف 40 مليون دولار ل 6 دول في وسط اميركا والكاريبين بهدف مساعدتهم على "تعزيز العمل وحماية البيئة". وعلى بعد الاف الاميال في الشرق، كانت القوات الاميركية منخرطة في عمليات عسكرية داخل العراق، كذلك يستكمل المستشارين العسكريين الاميركيين الاعمال التدريبية للكتائب الفيليبينية من اجل تعزيز قدرتهم على مواجهة الارهاب واعمال العنف. في نفس الوقت، كانت الحكومة الكوبية تعبر عن غضبها من قرار رفض الادارة الاميركية اصدار فيزا لوزير الصحة الكوبي للمشاركة في مؤتمر يجري في واشنطن تابع لمنظمة الصحة الاميركية. وأخيرا، اعلن المتحدث بسام وزارة الخارجية الاميركية ان الوقت بدأ ينتهي ويتنافص حول امكانية اتمام تسوية مع ايران حول تعليق تخصيب اليورانيوم.

تشترك السياسات الاميركية أعلاه بأنها استهدفت في الوقت نفسه مشكلات عديدة مختلفة يواجهها مجموعة من مسؤولي سياسات اقتصادية او سياسية في دول معينة. في بعض الحالات كدول اميركا الوسطى والكاريبين، العراق، والفيليبين، سعت السياسات الاميركية لمعالجة مشاكل هذه الدول اما من خلال تقديم الموارد والمساعدات، واما من خلال السيطرة على القوة الفاعلة محليا. في حالات اخرى، ارتأت الادارة الاميركية اللجوء الى عنصر ثالث كحلف الناتومثلا للمساعدة في التدخل في شؤون الدول كأفغانستان وكوسوفو. بالاضافة الى ذلك، عملت الادارة الاميركية في احداث مشاكل وازمات مع دول ك كوبا وايران، التي تهدف من خلالها في بعض الاحيان لقلب الانظمة في هذه الدول. هذه الحالات من الممكن ان تتكرر عدة مرات ليس ضمن سياق التحركات الاميركية فقط بل في سياق المخاوف الاميركية أيضا. القول ان السياسة الاميركية تركز على مساعدة الدول الشريكة لها وعلى ايذاء من تكن العداء له، ليس مبالغة. في آب 2006 لم يكن هناك سوى 6 اعداء و80 دولة شريكة، فيما كانت لديها 8 اعداء سابقا.

التركيز على الشركاء والاعداء ليس بجديد ضمن السياسة الاميركية. فاذا عدنا قرن في الزمن، قسنجد ان السياسات الاميركية كانت تركز ايضا على مساعدة الشركاء ومواجهة الاعداء. في العام 1906، عندما واجعت الحكومة الكوبية التي كانت مدعومة من الادارة الاميركية آنذاك تمردا، وبهدف الوصول الى حل سياسي يعالج هذا التمرد، ارأت الادارة الاميركية انشاء حكومة مؤقتة يرأسها روزفلت وزير الحرب ويدعمها الجنود الاميركيين. في الوقت نفسه، كانت الادارة الاميركية تحضر قروض عاجلة لجمهورية الدومينكان وتتفاوض حول اتفاق الذي يعطي الرئيس الاميركي حق تعيين مدير للعائدات الجمركية في الجزيرة. كذلك، كانت الولايات المتحدة تبدي استيائها من السياسات في نيكاراغوا حولالتعامل مع محيطها، وساهمت خلال السنوات اللاحقة بمساعدة الثوار

لخلع الرئيس والسيطرة على الحكم. هذه الحالات، وغيرها، يمكن ان نجدها تتكرر من عقد الى عقد مع عدم وجود أي عامل يمكنه ايقاف استمرارية ذلك في المستقبل.

بالتأكيد، ان السياسات الاميركية تمتلك دوافع وأهداف وراء مساعدة الدول الشريكة ومحاربة الدول العدوة. لعقود من الزمن، سعت الولايات المتحدة لنشر المبادئ الليبرالية وبناء نموذج اقتصادي يدعو الى الحرية الاقتصادية من خلال مجموعة من المبادئ والقوانين التي تخفف القيود التجارية والمالية في التعاملات بين الفاعلين في القطاع الخاص. كذلك، سعت الولايات المتحدة الى تبني وتعزيز أمنها الخاص من خلال مجموعة من السياسات (الحصول على القوة النووية والقنبلة الذرية ومنع الاخرين من الوصول الى هذه التكنولوجيا). بالاضافة الى ذلك، عمل الادارة الاميركية الى انشاء العديد من الاساليب لمراقبة انتاج المخدرات وبيعها، والعديد من الطرق للتعامل مع ملفات الطاقة وغيرها حول العالم.ما يميز هذه السياسات بين ما يتم التعامل به مع الشركاء او تلك التي يتم التوجه بها الى الاعداء هي ان الاعداء هم من قطعوا هذه السياسات مع الادارة الاميركية. من جهة، السياسات التي يتم استخدامها تجاه دولة معينة، قد تنطوي على معالجة مشاكل الاسلحة النووية، الطاقة، التبادل، وعدد كبير من الميادين الاخرى. ومن جهة اخرى، يتم صنع سياسات تتعلق بقضايا اساسية تتمحور حول حالة سياسية او اقتصادية في مكان معين: حيث لا يمكن فقط العمل على انتاج الطاقة في مكان معين، بل يجب دراسة انشاء خطوط النقل وانابيب النفط مثلا وفي أي دول ستمر وأي مناطق ومن ثم تدريب قوات عسكرية تكون جاهزة لحماية خطوطالنقل والانتاج لمنع اي مشكلة فيهما. لهذه الاسباب، التركيز على معالجة مشكلة في الدولة الشريكة، وتفاقم المشاكل مع الاعداء، تأخذ الحيز الاكبر من التخطيط في السياسات الخارجية الاميركية وهيكلتها، وهذا ما يساعد على تنظيم هذه السياسات ليتم الاخذ بتنفيذ سياسة معينة او أداة محددة ضمن ظروف زمانية ومكانية معينة. كذلك نرى ان الادارة الاميركية حافظت على نسق معين في ادواتها

المستخدمة منذ عقود من خلال تنفيذ انشطة معينة: مراقبة انظمة الدول الصديقة لها اقتصاديا وسياسيا، تأمين المساعدات التنموية، التنسيق مع الحلفاء، بيع الاسلحة، اطلاق العمليات السرية، وتنفيذ العمليات العسكرية المباشرة العلنية.

كيف يمكن اذن تفسير هذه الاستمرارية؟ لما نظّمت الادارة الاميركية عدد كبير من السياسات الخارجية التي تدور على مدى قرن حول العلاقة مع الشركاء والاعداء؟ الاجابة عن هذا السؤال هو ان الولايات المتحدة تمتلك عدد كبير مما يسمى "الادوات" التي تشكل السياسات: وهي القدرات التي تمتلكها منظمة معينة لتستخدمها في تسلسل معين من اجل معالجة حالة معينة. صنع السياسات تتم من خلال وضع الاداة حسب المشكلة الموجودة، وتكرّس الولايات المتحدة معظم الوقت من اجل صنع البرامج التي تهدف لمساعدة الدول الشريكة، كذلك البرامج لمنع من توسع الاعداء. لذلك ان السياسة ليست مدفوعة بأهداف عامة تجاوز حدود مساعدة الشركاء والحاق الاذى بالاعداء، في حين انها مدفوعة من خلال أدوات متوفرة محدودة في جعبة صناع القرار. صنع القرارلا يهدف الى تحقيق اهداف بعيدة المدى او الاهداف الاساسية من خلال وسائل مختلفة، ولكن هي عملية اختيار وسائل محددة تتلائم مع أي مشكلة راهنة وفورية يواجهها شريك معين او يخلقها عدو من الاعداء. الاهداف بعيدة المدى وتلك فريبة المدى يتم اسقاطها على الوسائل والادوات المتوفرة.

سيتم دراسة وتوسيع بشكل موضوعي كل ما تم ذكره سابقا عن السياسات الاميركية مدعوما بمجموعة من الامثلة التاريخية لاثبات صوابيتها مما سيزيل كل ما تم ذكره عن تحليلات السياسة الخارجية الاميركية. سنبدأ بدراسة وتفسير الأفكار المتنوعة التي تناولت مفهوم استمرارية السياسة الخارجية الاميركية. انقسمت الآراء الى 3 اقسام: اولئك الذين يروا ان القادة الاميركيين قد وضعوا اهداف معينة واستمروا فيها لاكثر من قرن، واخرين ركزوا بشكل كبير على الثقافة

السياسية للولايات المتحدة وعلى نخبتها، وغيرهم من رأى ان الولايات المتحدة هي دولة قوية تحتاج للتوسع في كل مرة. على الرغم من أن هذه الآراء الثلاث تختلف جوهريا فيما بينها، ولكنها تتداخل في عنصر وحيد: الغاء دور الادوات التي تستخدمها الادارة الاميركية في سياسيتها الخارجية، او على الاقل تم النظر اليهم بشكل هامشي في صنع السياسات واستمراريتها. هذا الخلل الذي عانت منه هذه الآراء هو ما يجعل من الصعب عليها تفسير سبب استمرارية السياسات الخارجية للولايات المتحدة.

1. المشاكل البنيوية في شروحات الاستمرارية:

العامل المشترك الذي يفسر قوة السياسة الاميركية وقدرتها على الاستمرار لاكثر من قرن هو ان اهدافها لا تتغير أبدا. من هذه الاهداف، يمكن انتقاء هدفين اساسيين تعمل الادارة الاميركية على تحقيقهم كنشر الفكر الليبرالي والاسواق المفتوحة، بالاضافة الى نشر الديمقراطية. الادعاء ان صناع القرار الاميركيين أرادوا من خلال السياسات الخارجية، الى نسر الاسواق المفتوحة والديمقراطين في دول العالم، سواء عبر استخدام قوات المارينزاو عبر توسيع القروض المعطاة لوسط اميركا والكاريبين في بداية سنوات القرن العشرين، وكذلك نفس الطرق والاساليب استخدمت في اوروبا خلال وبعد الحرب العالمية الاولى او من خلال تنفيذ عمليات سرية وعلنية مختلفة في مناطق واجزاء عدة من العالم وصولا الى الانتصار في الحرب الالمية الثانية. بالطبع، تتحدث الحجج التي تدعم هذه الافكار، ان الولايات المتحدة هي دولة ذو نظام اقتصادي حمائي لا متحرر، وقد قدمت الدعم ايضا للعديد من الدول غير الديمقراطية، ولكن هذه القرارات كانت تنبع من فكرة تقديم تنازلات مؤقتة تم اتخاذها من اجل منع وجود انظمة غير ليبرالية على المدى الطويل. من هذا المنظوريمكن القول ان الادارة الاميركية تتصرف من افكار ايديولوجية اكثر من اهتمامها بالشؤون الامنية الخاصة بها، فمثلا

هذا ما يفسر الصراع الكبير الممتد على 70 سنة مع الشيوعية، حيث ان الشيوعية لم تكن تشكل تهديدا عسكريا للولايات المتحدة، بل كانت تمنع هذه الاخيرة من تحقيق اهدافها العليا حول العالم. كذلك العديد من الاستراتيجيين وجد ان الولايات المتحدة اتخذت العديد من القرارات واستخدمت السياسات المختلفة التي لا علاقة لها بأمنها القومي المباشر، بل ان قادة الادارة الاميركية يجدون ان ازدهار الولايات المتحدة وتطورها واستمراريتها كنظام ديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة ان تكون دول العالم الاخرى متوافقة مع الافكار الاميركية ومؤيدة لها. العلاقة مع الشركاء والاعداء بسيطة جدا، فالولايات المتحدة انشأت عدد لا متناهي من الاجراءات التي بامكانها ان تستخدمها، تتضمن المراقبة وتقديم الاستشارات، التدخل في انظمة الدول الشريكة لضمان التزام النظام الشريك بالافكار الاميركية السياسية والاقتصادية، اما من جهة العدو فيجب العمل على قلب نظامه الداخلي بالحد الادنى اذا لم تنجح عمليات تحويله الى شريك.

هناك العديد من الحجج التي تناولت الديمقراطية والاسواق المفتوحة كأهداف في السياسة الاميركية، تحتلف هذه الحجج بمدى ادعائها وجود ارتباط اساسي ومهم وفعال بين هذين الهدفين، ومدى اعتبارهذين الهدفين كهدفين على المدى الطويل، وأهمية المصالح المادية كعناصر معارضة للايديولوجيا في بناء سياسات معينة. بالاضافة الى ذلك، هناك تفاهم واسع بين كتّاب السياسة الاميركية بوجود سياسات اميركية تستند على مبادئ الاسواق المفتوحة واهداف ليبرالية لنشر الديمقراطية، التي بدأت من سياسة الاسواق المفتوحة في الصين الى حرب ويلسون التي تهدف لجعل العالم اكثر امنا وديمقراطية، كذلك عقيدة ترومان، و مشروع مارشال وصولا الى عمليات التدخل لجورج بوش في العراق وحربه على الارهاب. في الواقع، من الممكن ان نجد نقاشات بين العديد من المفكرين تقول ان حتى فكرة الانعزال عن العالم الاخر

"isolationism" هي ايضا مبنية على دوافع ليبرالية التي تجعل من الديمقراطية والاسواق المفتوحة من أهم الاهداف في السياسة الاميركية. يجب الاشارة الى ان هذه الحجج تفسر ان السياسة الاميركية تدور حول نفس الاهداف ليس فقط من نهاية القرن التاسع عشر، بل ايضا رجوعا الى زمن ما قبل 1898 (فترة الانعزال).

بالطبع، ان القول ان الولايات المتحدة تضع "الاسواق المفتوحة" و"الديمقراطية" كأهداف لتنفيذها، لا يعني مطلقا انها الاهداف الوحيدة وعدم وجود اهداف اخرى تعمل عليها تفسّر بنية السياسات. تضاربت آراء بعض السياسيين حول كيفية اقدام الرسميين الاميركيين بملاحقة الانظمة غير الديمقراطية او الامظمة الحمائية، وبكيفية التعامل معهم ودرجة العدائية تجاههم وكذلك تناولوا الهدف الاعلى للادارة الاميركية بتحقيق امنها وسلامها بما يفسّر عدائية الولايات المتحدة تجاه الدول الاخرى التي تعارضها في الايديولوجيا او هناك احتمال ان تشكل خطرا عليها. الشركاء بحاجة دائما الى أن يتم دعمهم والدفاع عنهم مقابل الاعداء الاجانب والمحليين، اما بسبب ان خسارة الولايات المتحدة لدولة شريكة يزيد من المخاطر التي ستواجهها الادارة الاميركية مستقبلا، واما بسبب ان فكرة غياب جهود دفاعية تدعم الدول الشريكة يمكن ان يشجع الاعداء على شن الهجمات. كتّاب اخرين حول السياسة الاميركية يروون ان السياسة الاميركية تجاه الشركاء مدفوعة بهدف عام كتحقيق الاستقرار والمحافظة عليه، أكثر من دعم امن الولايات المتحدة فقط. على ضوء ذلك، نجد ن السياسة الاميركية ركز اكثر على المحافظة والدفاع عن الشركاء من جهة وعلى احتواء الاعداء من جهة اخرى. اضف على ذلك، ان العديد من الكتّاب حول السياسة الاميركية يركزون على الاهداف الاقتصادية التي لا ضرورة ان ترتبط بالاسواق المفتوحة بشكل كامل، فيمكن ان تكون تحقيق اهداف اقتصادية كإمتلاك القدرة للسيطرة على الموارد الطبيعية كالغاز والنفط، او تأمين السيطرة على اسواق

من أجل التصدير والاستثمار، تأمين حماية الاستمثارات والشركات الاجنبية... في هذه الحالة يتم دعم الدول الشريكة التي تشكل او من المتوقع ان تشكل منفعة للولايات المتحدة، في حين تكون الادارة الاميركية لقل قلقا تجاه الاعداء.

في الحقيقة، لا تشكل أي واحدة من الاقتراضات والنظريات اعلاه تفسير جيدا لاستمرارية السياسات الاميركية. فالمشكلة هو ان الاهداف المذكورة تتعارض مع بعضها البعض، فمثلا لا تتناغم فكرة تأمين الاستقرار مع فكرة دعم الانظمة الديكتاتورية، ولا يوجد اي دليل يمكن ان يسلط الضوء على الأهداف التي تسعى الاجارة الاميركية في تنفيذها قبل الاخرى، وتحت أي ظروف. هذا العائق في التحليلات يمثل عدم القدرة على فهم كيفية تحديد الاهداف الاساسية، فتعاني التحليلات من نقص في الاليات المعتمدة لتحديد أي عناصر وعوامل يجب ان تتوفر لكي يتم تحديد السياسة الملائمة. ينطبق ذلك على هدف نشر الديمقراطية مثلا حول العالم. فاذا افترضنا ان الرسميين الاميركيين يريدون نشر الديمقراطية وتعزيزها في الدول، ولكن لم يتم تفصيل ما هي الاجراءات التي من الممكن ان تتخذها واشنطن في سبيل الوصول الى هذا الهدف، فهل ستحاول بقلب الانظمة المعادية غير الديمقراطية، ام ستحاول انشاء علاقات صداقة معها تجعل كبار قادة الدولة يقتنعون من الاميركيين بتعزيز عمل النظام الديمقراطي ومؤسساته؟ اذا ما كان سيتم تنفيذ الخيار الاول، فهل سترسل الادارة الاميركية قواتها الى الدولة لقلب النظام مثلا؟ واذا ما اتجهت الادارة الاميركية الى خيار انشاء الصداقة، فهل ستقدم الدعم لبعض السياسيين النافذين، ام ستقوم بتدريب القوات العسكرية للدولة مثلا؟ واذا ما افترضنا تم اختيار واحد من الخيارات، فما هي المدة المتوقعة لهذه البرامج؟ على ضوء ذلك، ان الاهداف طويلة الامد لا يمكن ان تترجم الى سياسات مخصصة لدول معينة، لذا ان بعض

الاهداف لا يمكن ان تساعد الا بالقليل في معرفة سبب استمرارية السياسات الاميركية الخارجية.

حجة اخرى تدور حول السياسة الاميركية الخارجية تقول ان هذه الاخيرة تنبع من عناصر لها علاقة بالثقافة السياسية في البلد. لم تعتمد هذه الفرضيات على الاهداف طويلة الامد بل على كيفية فهم الادارة الاميركية والنخبة السياسة الاميركية للعالم والاحداث العالمية وكيفية الرد عليها. يرى انصار هذه الفرضيات الادارة الاميركية تمتلك احساس بضرورة مساعدة الدول الشريكة والتخلص من الدول العدوة. لا يعني هذا ان الولايات المتحدة الاميركية تعد نفسها كاستثنائية ولكن ما يعنيه اصحاب هذه النظريات ان القادة الاميركيين لديهم الشعور بالتزامهم بمهام تدور في الدول الاخرى اذا لم نقل في كل العالم. هذه المهام تنطلق من جذور دينية، او من افكار ليبرالية وثقافة التحرر، بالاضافة الى وجود عادات متأصلة لديهم بضرورة التوسع الى ما وراء الحدود الاميركية او لوجود افكار بالتفوق العرقي على الاخرين.

هناك العديد من الحالات التي لم تتدخل فيها الولايات المتحدة لا بمساعدة دول، ولا بالعداء لدول اخرى مما لا يثبت بشكل كامل الفرضية المذكورة اعلاه. خلال مرحلة التحركات الاميركية، تدخلت الادارة الاميركية في العديد من لدول الشريكة والدول العدوة، اما في مرحلة الانعزال فقد كانت النخبة الاميركية تنظر الى العالم الى انه لا يستحق الانتباه من الاميركيين. ايضا فشلت النظرية المبنية على "المزاجية الاميركية" في ايجاد حلول للمشاكل بما يتناسب مع الاهداف التي طرحتها، فمثلا، هم لم يطرحوا شيئا حول ما ستقوم به الادارة الاميركية - في حالة "الانعزال" – بالتعامل مع الشركاء، هل ستتركهم وحيدين، يواجهون مصيرهم بمفردهم، ام ان الاحساس بالمسؤولية تجاه الشركاء هو مميزا ويستحق النظر، كذلك لم يتم تحديد ما ستقوم به الادارة الاميركية للرد على الاعداء مثلا (انقلاب داخلي، تفاوض...). باختصار، حتى لو

كان السياسيين الاميركيين يستجيبون للازمات والمشاكل والاحداث في دول العالم انطلاقا من ثقافتهم السياسية، الا ان هذا الاحساس بالاستجابة لا يكفي ليدلهم على ما يجب ان يقوموا به من اجراءات للاستجابة لحالات ودول معينة.

البرهان الاخير الذي تحدث عن استمرارية السياسات الخارجية الاميركية، يجمع بين الثقافة السياسية للنخبة الاميركية وبين الاهداف طويلة الامد، وتسلط الضوء على عوامل القوة المطلقة للولايات المتحدة. ان أي دولة تمتلك ثروة هائلة وعديد سكان كبير، فإن نخبتها السياسية تميل الى تعظيم القدرات العسكرية، وتوسيع الاستيلاء على المناطق والاراضي خارج الحدود – في حالة الولايات المتحدة، تم ذلك من خلال الاستحواذ على الدول كشركاء- وتأمين الحماية لهم في وجه الاعداء. الآليات التي تتخفى وراء هذا التوسع الامبراطوري يمكن ان يكون من خلال خلق ازمات اقتصادية وسياسية في الدول الاخرى، التي من الممكن ان تشكل خطرا في المستقبل. لكن ذلك لا يحصل الا في الدول المقتدرة والتي لم يجد قادتها أي امكانية في التوسع من خلال الاتفاقات بين الدول. يجدر الاشارة الى ان معظم نظريات التوسع الخارجي تنطلق ام من احتلال مناطق اخرى والسيطرة عليها او من خلال اتخاذ الدولة الهدف شريكا، ويجب في الحالتين صيانة الدولة والدفاع عنها، ولا يعتبر ذلك خارجا عن المألوف.

الاعتماد على النظريات العامة للتوسع الاستعماري من اجل فهم استمرارية السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ليست مقنعة بقدر ما ورد في النظريات الاخرى كالتي تعتمد على الاهداف طويلة الامد او على الثقافة السياسية.لكن المشكلة التي سترد، هو ان الادارة الاميركية كانت تميل في البداية الى الاحتلال والسيطرة على المناطق، وفجأة، انتقلت الولايات المتحدة الى السيطرة على الاحرين من خلال بناء الشراكات معهم. الاعتماد على معايير التوسع البريطاني والروماني من اجل فهم فكرة التوسع الاميركي من خلال الشراكات، ليس بالشيء الصحيح. اما

المشكلة الثانية هو ان صيانة الاراضي التي يتم احتلالها ليس بالشيء الاساسي والاولوي. سنرى فيما بعد كيف ان الشركاء يعانون دائما من مشاكل جديدة، وكيف يجب لى الادارة الاميركية الاستجابة فورا لهذه المشاكل من خلال صيانتهم بالشكل الصحيح. النظريات التي تركز اكثر على التوسع الاستعماري لا تتوافق بالشكل المطلوب والصحيح مع فكرة التوسع من خلال الشراكات. اخيرا، لم تسلط النظريات السابقة الضوء على معايير انشاء الشراكات، فلم تحدد من من الدول يجب ان يكون شريكا ومتى، ولم تحدد اشكال التدخل المطلوبة للحفاظ على الشراكة، ولا حتى ما يجب الاقدام عليه والقرارات الواجب اتخاذها ضد الاعداء في اوقات معينة.

لم تستطع أي واحدة من هذه النظريات السابقة فهم استمرارية السياسة الاميركية بشكل صحيح وكامل، او حتى فهم استمرارية السياسات المستخدمة بدءا من نهاية القرن التاسع عشر. في الحقيقة ان السياسة الاميركية بنيت منذ انطلاقتها على مبدأ حماية الشركاء من جهة ومحاربة الاعداء من جهة اخرى. عانت هذه النظريات من ان شروحاتها بنيت على مبادئ هيكلية وبنيوية كالاهداف طويلة الامد والثقافة السياسية والتوسع في القوة والموارد، ولم تحلل بشكل مفصل الاهداف متوسطة الامد وقريبة الامد والاهداف الفورية للسياسة الخارجية.

لذا من اجل فهم افضل للسياسة الخارجية الاميركية، نقترح ان نحلل وندرس الاهداف المشتركة للسياسات الاميركية المستمرة، أي دراسة استمرارية استخدام نفس السياسات. اضافة الى ذلك، علينا اعطاء تصور كامل عن هذه الادوات وتصوّر عن كيفية صنع القرار المبنية على استخدام الموارد والقدرات المتوفرة لحظة اتخاذ القرار. هذا ما سنطلق عليه مصطلح " cybernetics" .

2. مفهوم ال cybernetics:

اولًا، ان النظام الافضل للتوقع للقيام بأي عمل يحتمل نسبة مخاطرة ينبغي ان يكون على استعداد على تصحيح الخطأ بشكل اوتوماتيكي من خلال الكشف عن النتائج السلبية الممكنة التي بدورها تبحث عن الاخطاء ممكنة الحدوث فتصححها ، ويكون ذلك اكثر فعالية من انتظار الوقوع في الخطأ لتصحيحه. ان انظمة التحدث الصوتي و التعرف الصوتي لديها القدرة على التعلم من الاخطاء و تسجيلها و تخزينها لكي تتم عملية تصحيح اي خطأ فيما بعد بما يزيد من فعالية البرامج.

ثانيًا، على النظام ان يكون فعالا بحد ذاته و متكامل قبل ان يتم وضعه بالتصرف. المحاولات لجعله فعالا و كاملا تتضمن تدريب مهندسين و المعلومات المستخدمة و توظيف الاشخاص و التنسيق بين المنظمات الاخرى لتكامل النظام. ان المنظمات الكبرى و الادارية الخاصة و الرسمية باستخدامها الانظمة الفعالة تعمل على تنظيم حركة البشر و الافراد و المجتمعات. في العام 1940 انشأ Nobert weiner ما يسمى بنظام توقع المضادات الطيران "anti-aircraft predictor". يقوم بالتوقع خلال 10 ثواني عن الأهداف الممكنة. يتكون هذا الجهاز من رشاش وجهاز توقع الذي سيقوم باطلاق النار على مكان معين في السماء يتوقع ان تكون فيه طائرة عدوة تحلق به. على الرغم من ان من صنع هذا الجهاز لم يجده فعالا للاستخدام العسكري الا انه فيما بعد وجد ان نظريتهم تجمع الانسان والالات في نفس النظام. فتنبؤات الجهاز المعدني يجسد سلوك الطيار، كذلك ان محاولة الطيار في القيام بديناميكية معينة لتنفيذ مناورة مفيدة يتصرف على اساس ردات فعل آلية. فمثلا الجهاز الالي لتصحيح الاخطاء في الطرقات والمسارات. اذا قام شخص ما باضافة معلومات افضل من تلك الموجودة في الجهاز سيعتبر ذلك سلوك ايجابي وهادف، وذات الشيء بالنسبة للالة التي ستعتبر ذلك ردة فعل سلبية لكي

تقوم بتصحيح ما لديها من اجل الوصول الى الهدف. لذا جمع WEINER بين الاثنين واعتبر ان الانسان والالة لا يختلفان.

يعمل هذا النظام كالتالي: اولا يحصل الجهاز في الطائرة على معلومات "اين و كيف و متى" كانت اخر قذيفة اطلقت على طائرة في هذه المنطقة --- يراقب حركة سير الطائرات المعادية ان وجدت --- يخزن المعلومات --- ينفذ مجموعة حسابات سريعة --- يستخدم الحسابات لتحديد امكانية وجود طائرة معادية و يصوب عليه --- إذا أخطئ الهدف يسجل من جديد و يعيد حسابات لتصحيح الخطأ. أيضا، الطيار و بناءا على معلومات يقوم ايضا بردود افعال متناسقة مع الجهاز. الجهاز و الطيار تم وضعهم اذن بمجموعة من الافعال و ردود الافعال مع امكانية تصحيح الخطأ لواحدة من الافعال على الاقل بما يزيد الفعالية. فكما يعمل الطيار و الجهاز بشكل مدروس و متناسق مع توقع الاخطاء و تصحيحها ، تعمل المنظمات الاميركية بناءا للطريقة نفسها، ويمكن لها ان تمتلك عدد من الاهداف، كل من هذه الاهداف يدور حول محموعة من الانشطة المتسلسلة والتي يكون المسؤول عنها العديد من الافراد.

ان الاهداف الاساسية قد تم ادخالها ضمن نظام المنظمات الاميركية لتحقيقها ، مع تحديد الافعال و ردود الافعال اي الاساليب و الادوات التي يجب ان تستخدم، و التي من المفترض ان تسعى الى تحقيق الاهداف طويلة الامد مع القدرة على تصحيح الخطأ و اعطاء تغذية راجعة عن مدى تحقق الاهداف كل ذلك من اجل الحيلولة دون الوقوع في الخطأ و ان حدث الخطأ يتم تداركه و تصحيحه و تعميمه على الخطط الباقية.

من هذا المنظور، تبدو علاقة الوسائل بتحقيق الغايات، واالعلاقة بين الأهداف الفورية وتلك طويلة المدى، مختلفة إلى حد ما عن العلاقة المعيارية الخاصة بالسياسة الخارجية. ان أي نظام هادف، يعتبر هادفا بشكل محدد لتحقيق أهداف محددة، بسبب ان تسلسل الانشطة التي

سيقوم بها – أدواته، ما يجب ان يفعله في حالة معينة – مندمجة بنظام تصحيح الخطأ التي سترسل تغذية راجعة آلية لتصحيح الخطأ ان وجد. اذن ان النظام المستخدم هو نظام قائم على االهداف الفورية لتحقيقها تدريجيا، ويعمل تبعا للأدوات التي يمتلكها ويخزنها مسبقا. بالطبع من أنشأ هذه النظام، من الممكن ان يكون لديهم العديد من الاهداف طويلة الامد الا انهم في الواقع يشكلون حزءا لا يتجزأ من هذا النظام الهادف. بالتأكيد انWeiner والجيش الاميركي، يهدفون الى الانتصار بالحرب بشكل كبير، واطلاق عصر جديد قائم على العلاقات السلمية من خلال نشر الديمقراطية، لكن تلك الأهداف لم يكن لها تأثير على تصميم وتشغيل المدفع المضاد للطائرات. ويمكن للرؤساء ايضا ان يعملوا للسلام و زيادة مصداقية الولايات المتحدة و قوتها في العالم ومنع الاذلال، الا ان الادوات المختارة – مكافحة التمرد عبر عمليات البحص والتدمير، التدريب والتجهيز للقوات الفيتنامية الجنوبية، او تقديم دعم خاص للسياسيين في "سايغون" – تمتلك بشكل أساسي أهدافها الفورية والتكتيكية المتطابقة بشكل كبير مع الاهداف طويلة الامد. بالتأكيد، ان صناعة القرار تتم بناءا على الادوات وتكون موجهة من خلال الادوات المتوفرة: فهل على صناع القرار التفاوض، او توجيه ضربات جوية، او قطع المساعدات، او التحضير لانقلاب في الدولة؟ بالتأكيد، يتجه صناع القرار لتحقيق بعض الاهداف الفورية التي ستمكنهم الاقتراب بشكل أفضل لتحقيق الاهداف طويلة الامد، الا ان نسبة اقترابهم من الاهداف طويلة الامد تعتمد على نوعية الاهداف الفورية التي أنجزوها.

كما ذكرنا في السابق، ان الافراد والمنظمات بامكانها ان تمتلك العديد من الاهداف لتحقيقها. تختلف اهداف المنظمات، و لا يمكن لمنظمة ان تبقى فعالة من دون تحقيق هدف على الاقل، وعادة تسعى المنظمات لعدة اهداف متناسقة بالافعال و الاجراءات. كذلك، ان الاجراءات والانشطة يتم تنفيذها عبر العديد من الاخصائيين الذين يمكنهم التضحية بالوقت لتنفيذ

تسلسل من الانشطة. فالمنظمات الحربية تتكون مثلا من قسم للجنود و اخر للتجسس و اخر للامدادات. القدرة على اجراء العديد من الانشطة المتسلسلة والتي تهدف لتحقيق أهداف معينة، يتم اعطائها صبغة مؤسساتية. هذه القدرات التي تجمع اجزاء معينة من المنظمة، هي ما يمكن ان نطلق عليه "الادوات" المستخدمة في تحقيق الاهداف.

أ- الادوات والمهام (مخطط 1.1):

ان الادوات ضمن السياسة الاميركية تسعى لتحقيق مجموعة من الاهداف السريعة و الفورية كتدريب الجيوش و ارسال شائعات ضد الاعداء و غيرها. يمكن متابعة تنفيذ الاهداف الفورية مع اختلاف الزمان والمكان، ومن اجل بناء القدرة على تنفيذ الاهداف يتم تطوير الادوات الملائمة بحسب الامكانيات المتوفرة. تحديد الاهداف يختلف ولو بشكل جزئي في مكوناتها من دولة الى اخرى. فلا تصرف الادارة الاميركية المساعدات المالية في اي وقت بل ان المساعدة مرتبطة بمدى الحاجة لتحقيق مصلحة معينة تدعو الادارة الى صرف المساعدة للشركاء. و يمكن ان يختلف شكل المساعدة بحسب الحاجة ايضا فلإندونيسيا تم صرف المساعدة على تدريب الجيش ضد القراصنة و لدول اخرى تم اعطاء المال تحت عنوان مساعدة مالية .

تنفيذ الاهداف الفورية يتم من خلال استخدام اجاة معينة ضمن السياسة الاميركية تنسجم مع الزمان والمكان والدولة المستهدفة. ما نعنيه باستمرارية السياسة الاميركية الخارجية لاكثر من مئة عام، هو استمرار صانعي القرار الاميركيين بتنفذ نفس المهام طيلة العقود الماضية من الزمن، من خلال حماية الشركاء ومراقبتهم وصيانة انظمتهم من جهة، ومحاربة الاعداء من جهة اخرى. ان استمرارية السياسات الاميركية لا تعني انها ثابتة لمئة عام. فقد اختلفت السياسات و الادوات و لكن بطريقة مقيّدة ضمن اهداف محددة و

مدروسة. اذا ما تبين وجود خلل في اداة معينة وتبين انها ضعيفة التأثير، حينها يصار الى تحويلها الى مؤسسات حكومية تعمل على تطويرها وجعلها اكثر كفاءة واحترافا بالتعاون مع منظمات مختلفة لها القدرة والامكانيات على تطوير الادوات وتنفيذها. هذه الطريقة تشكل جوهر تطور السياسة الاميركية. فيما بعد وعند فشل اجراء معين او سياسة يتم استبدالها بأخرى لها نفس الهدف. وحتى لو فشلت الاداة في الوصول الى هدفها المرسوم لها لا يتم الغاءها بل يصار الى اعادة تقييمها ودعمها وتطويرها عوضا عن الغائها. هذا ما يمكن اعتباره عنصر من عناصر استمرارية السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

اما العنصر الثاني في استمرارية السياسة الاميركية الخارجية هو عملية الخلق والانتاج الدائمة للادوات ضمن السياسة الخارجية ونشرها في كل المنظمات حول العالم. تمتلك الولايات المتحدة عدد كبير من الوزارات التي تتلقى دعما كبيرا ويُصرف لها ميزانيات ضخمة عبر لجان الكونغرس .

ان الاداة بعد انشائها يتم استنساخها ونشرها لجميع المنظمات حيث تستخدمها لتنفيذ مهمات مماثلة. يمكن ان يكون ذلك عاملا للنجاح او الفشل. يتم استنتساخ الاداة من خلال نقل الافراد او الممتلكات او المعدات اللازمة بين المنظمات المنتشرة حول العالم. اخيرا، بعد ان تكون قد اكتسبت الاداة القدرة الكاملة على العمل وتم نشرها وتنفذ مهام عبرها، من الممكن ان تخضع اسضا لعمليات تعديل لتأخذ بعين الاعتبار اختلاف الحالة بين دولة واخرى

ب- صنع السياسات كأداة لحل المشاكل:

كما رأينا ان الادوات المرتبطة بالسياسية الاميركية الخارجية تكون هادفة وبتم استخدمها من اجل تحقيق هذف معين. لذا، ان فشل سياسة بمعالجة موضوع معين يحوّل هذا الفشل الى مشكلة لدى الادارة الاميركية والمنظمات التابعة لها ويجب ايجاد طريقة لتحويل الفشل

الى نجاح. فيمكن ان تكون الادوات المستخدمة غير مناسبة لهدا النوع من الازمات. من الممكن ان يكون استخدام الاداة تم اولا بسبب تشخيص الحالة على انها مناسبة لهذه الاداة. من الممكن ان تكون الحالة موضع المعالجة تتحسن بما يناسب الاداة لذا يمكن استمرار العمل على استخدام هذه الاداة فيما بعد. تعتبر معالجة المشاكل و الازمات من اكثر الامور تعقيدا وحيوية.

يجب اولا تحديد الازمة و سماتها و معاييرها بشكل دقيق، ثم يختار صانعي القرار الاميركيين اداة ملائمة من قائمة الادوات المتوفرة، فيتم اختبار الانسب بما ينسجم مع وضعية الدولة، وبالطبع الاقل كلفة. ولكن، يعاني الافراد من عدم القدرة على التحليل الدقيق الكافي للاوضاع وضعف قدرتهم على الوصول الى المعلومات الكاملة ونتيجة ضغط الوقت (العمل على ايجاد حل للمشكلة بشكل سريع) مما يجعل اخيار الاداة المناسبة من قائمة الادوات مخادع في بعض الاوقات. لذا لا يدعم كبير المنظرين حول نظريات حلول المشاكل فكرة اختيار الاداة الاقوى ويقترح عوضا عن ذلك، اختيار الاداة التي ان لم تكن الاقوى، فتكون الافضل والاكثر تناسبا وانسجاما. هذا ما يفتح المجال امام عوامل اخرى تتحكم في صناع القرار الاميركيين وبقرارهم في اختيار اداة عوضا عن اخرى، كالعوامل النفسية، الانطباعات، سير العمليات ضمن المجموعات الصغيرة التي تجعل الافراد يركزون على امور معينة، الديناميكيات النفسية، الافكار، طريقة التفكير...العديد من العوامل والاليات التي تجعل الافراد يميلون الى استخدام أداة عوضا عن اخرى (كنجاح اداة في الماضي يجعلها ناجحة في المستقبل)، كذلك الطريقة التي يتم العمل على اساسها لاختيار اداة في الدرجة الاولى.

مما لا شك فيه ان العوامل النفسية تتدخل في صنع القرار مما يفترض وجود عوائق في عملية اختيار الادوات و صناعتها كتعدد الافراد أي تعدد العوامل النفسية و المعتقدات و الافكار و لا يمكن توحيد هذه العوامل بين الجميع فقد تختلف من شخص لآخر. فمثلا الاعتماد على مبدأ "لعبة الشطرنج" من اجل حل المشاكل، يفترض وجود عدد من الفاعلين للعمل سويا، اولئك الذين يرسلوم المعلومات، وغيرهم من يقترح التوصيات واخرين من يعملون على تعذب التوصيات لتصبح منطقية ومحدودة. ان تنفيذ اداة معينة و اختيارها يمكن ان يتم عبر شخص واحد، كالرئيس او الامين العام، ولكن الخيارات المقترحة للسياسة تكون جدا محدودة وتم اعادة تشكيلها وصياغتها عدة مرات، الى ان تصل لمن سينفذ في النهاية ويتخذ القرار الاخير. لا يستطيع القائد او الرئيس اتخاذ القرار عبثيا بمفرده وذلك لان من سيتنفذ القرار عليه ان يكون ملما بجوانبه كلها. هذا ايضا ما يمكن ان يؤدي الى مشاكل على صعيد العوامل النفسية من جديد، بسبب انه في حالة وجود عدد كبير من الباحثين والفاعلين والمنفذين، سيمتلك كل واحد منهم افكاره الخاصة وطريقة تفكير مختلفة وانطباعات متمايزة، لذا وجب ان يكون هناك آليات عدة تعمل على الفصل بين هذه الاختلافات النفسية. يبقى السؤال الاهم، هو كيف ان الافكار المختلفة لمجموعة من الافراد ستتطابق حول موضوع معين، بالحد الادنى في حال غياب التواصل بينهم.

النوع الاهم في التواصل هو المناقشة بين بعضهم البعض. عند انشاء سياسة خارجية معينة فان العديد من الرسميين سيوافقون على تنفذيها، في حين يقدم صناع القرار حججا تفصيلية تثبت افكارهم وتدحض الافكار المخالفة لهم. من المؤكد ان صناع القرار سيستخدمون العديد من المعايير النفسية من احل اثبات افكارهم واقناع الاخرين بها، وسيحاولون البحث عن حجج وبراهين تقنع من يعارضهم، ولكن عندما يتم مقاومة

ومعارضة افكارهم، او حتى مناقشتها فقط، يجب اذن العمل على الانتقال للنقاش حول اسباب اختيار اداة معينة عوضا عن الاخرى بطريقة منفصلة. وبشكل مماثل، اذا تم العمل من خلال مجموعات التفكير الجماعي التي تكون ملائمة قليلا عند كتابة رد الى عدة مذكرات مختلفة، ومتضاربة. ويزداد الامر سوءا لان السياسة الخارجية تتم من خلال الاعمال البيروقراطية الادارية : يرسل القادة الى موظفيهم لصياغة الاهداف واقسامها، وعادة ما يكون هناك تنافس بين مختلف قادة المنظمات.

مختلف هذه المشاكل تنبع من ان صناعة السياسات تتم بطريقة عملية للغاية. الافراد المنضوين ضمن سياسة واحدة يتناقشون بين بعضهم البعض، ويعملون في ظل انظمة روتنية ادارية، حول حالة مهمة للغاية. السياسات الخارجية والحلول المقترحة لها ترتبط بصعوبات معينة في ظروف زمانية ومكانية معينة حيث" ان القوات العسكرية لدولة ما تكون عاجزة عن حماية رئيس بلدية معين من محاولة اغتيال، بالرغم من التدريبات العسكرية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة". اذا ما افترضنا ان هذه الوسائل والادوات ترتبط بمشكلة محددة مع وجود بعض المعايير النفسية التي تتحكم بها هو عملية افتراض ان تفسير الاستمرارية في السياسة الخارجية الاميركية يتم بطريقة غير منطقية اذا ما تم تفسيرها من خلال تفسير انشاء الادوات والسياسات.. بالطبع من الممكن ان يتم تنظيم المشاكل والحلول ضمن مجموعات محددة من المعايير النفسية المجردة، ولكن اذا ما قمنا بذلك سنفتح الباب امام امكانية وصل وربط انواع مختلفة من أدوات الحلول بنفس المشكلة، وامكانية ربط انواع اخرى من المشاكل بنفس اداة الحل. بما اننا وجدنا صعوبة العمل ضمن تحديد الادوات والمشاكل ضمن ظواهر نفسية متعددة او أي

ظاهرة اخرى، فالافضل اذن ان نستخدم مبدأ cybernetics الذي يمنع الوقوع في كل هذه المشاكل.

3. أبعاد الاستمرارية في السياسة الخارجية الاميركية:

من خلال مبدأ cybernetics يمكن اذا النظر الى السياسة الخارجية وصنع الادوات ضمن عملية متكاملة وضمن تسلسل من الاحداث والانشطة التي تهدف الى تحقيق هدف معين، مع امكانية وجود تغذية راجعة تساعد على تصحيح الاخطاء فتصبح عملية تصحيح الخطأ من صمن تسلسل عملية صنع القرار. بعض المهام – حيث الاهداف الفورية تُتبع سريعا باستخدام الادوات المناسبة والمنسجة مع الاخذ بعين الاعتبار الزمان والمكان – يمكن ان تتكرر عبر الزمن وهذا ما يدل على استكرارية السياسة الخارحية الاميركية على مدى اكثر من قرن. تنقسم السياسة الخارجية الى 3 اقسام: Micro – Meso – Macro continuity

الاولى، هي التي تتطلب استخدام أداة معينة في ظروف معينة. الثانية، هي استخدام اداة معينة في ظروف لم تمر من قبل، ولم يتم تجربة هذه الاداو ضمن هذا السياق الجديد. الثالثة، هي الحاجة الى اللجوء لاستخدام ادوات معينة في ظروف تاريخية محتلفة كليا.

أ- Micro continuity:

استخدمت الولايات المتحدة العديد من الادوات عبر الزمن و تختلف من دولة لاخرى. فيتم استخدام الادوات للوصول الى اهداف معينة. من هذه الادوات الذين يدخلون في مهام اقتصادية من خلال تأمين نقل المساعدات والموارد الاقتصادية الى الدولة الاخرى، من خلال تأمين مساعدات للجيش مثلا، وكذلك تأمين دعم سياسي للنظام القائم في الدولة. تم استخدام هذه الادوات نفسها لاكثر من قرن وتم نشرها في كل المنظمات الاميركية على امتداد العالم.

تتدخل لولايات المتحدة في الدول الاخرى من خلال تأمين الحماية والصيانة الدورية للشركاء. تنقسم الحاجة الى استخدام ادوات التدخل الرتيني في الدول الشريكة الى قسمين، الاول هو عندما نفترض ان المشكلة لم تُحل، والثاني عندما نجد ان المشكلة تم علاجها بشكل كامل. يتم تنفيذ هذه الادوا بشكل بيروقراطي منظم وروتيني حيث يقدم العاملن في المنظمات المسؤولة التقارير الدورية للادارة العليا حول الرقابة اليومية ونظرتهم للنظام القائم وكيف تم تحقيق الاهداف المنشودة.

اما إذا لم تتحقق الاهداف المرسومة، فيتم ارسال رسالة الى الادارة العليا للنظر في الاخطاء واسباب الفشل في تحقيق الهدف ومن ثم العمل على تصحيح الاخطاء ومكامن الضعف. من الممكن ان يتم وصف حالة معينة بعدم الوصول الى الاهداف في حين أن الخطة المرسومة تسير بشكل الصحيح، فيتم استكمال ما تم بدئه من خطوات متفق عليها. يمكن ان توصف المشكلة ب "وجود خلل او خطأ نتيجة عدم توافر الموارد وعدم كفايتها لتحقيق الاهداف" فيتم العمل على زيادة الموارد او العديد او الموظفين لزيادة الكفاءة والقدرة على تحقيق الاهداف.

في حال فشلت الادوات وتم تشخيص الخلل بأمور غير متوقعة مفاجئة يتم العمل على خطة جديدة مع ابقاء العمل على الهدف الرئيسي و بالادوات المعمول بها مسبقا ولكن مع تعديلات عليها .

في حال فشل الاداة سواء اثناء التدخل في انظمة الدول الشريكة او مقابل الاعداء ، في اغلب الاوقات يتم المحافظة على الادوات السابقة مع ادخال بعض التعديلات و زيادة الموارد و الدعم للموارد من اجل تحقيق الاهداف، ويتم العمل على ذلك حتى خلال عملية التصعيد حيث ترتفع الحاجة الى استخدام ادوات جديدة تدعم الادوات الحالية، فلا يتم الغاء القديمة

بل تستكمل الخطوات بشكل طبيعي. فعند فشل الأداة لا يتم الغاء الادوات بل فقط تعديلها لتتناسب مع الواقع.

يتم الغاء السياسة و الاجراءات فقط في حال انهيار نظام الدولة في الكامل لذا الافضل الغاء الاداة كليا عوضا هن الاستمرار في استخدامها.

اما في حالات النجاح وتحقيق المهام المتوقعة، هنا يتم التعامل بواقعية وبمرونة كبيرة.

ان المهام عادة تتصل بمجالات معينة ومناطق جغرافية محددة في ارض الدولة الشريكة. النجاح في المهام يتم النظر اليه الى وجود ضرورة في التوسع في الاداة. لا تنتهي المساعدات و الاهداف في حال التعامل مع الشركاء بل تنتقل لتشمل قطاعات اخرى و مجالات اكثر اهمية. كما حصل في ليبريا حيث بدأ الدعم في مجالات الدريب، ثم انتقل الى التعليم والرفع من المستويات العلمية وصولا الى تنمية الكهرباء في منطقة معينة. بالرغم من ان العوائق المالية ممكن ان تقود في بعض الحالات الى توقف وانهاء البرامج المرسومة في دعم الشريك، الا انه في معظم الاحيان عندما تنجخ مهمة معينة في الوصول الى هدفها المرسوم فمن الممكن ان تستمر وتتوسع.

اما في حال التدخل بالاخرين لتأمين الحماية للشركاء مقابل الاعداء فيمكن ان تكون المساعدات محدودة بوقت و تنتهي مع انتهاء المشكلة او الازمة التي دعت للمساعدة.

ب- MESO CONTINUITY

هي عملية استخدام الادوات و السياسات في ظروف مغايرة لم تمر من قبل او لم يتم استخدام الادوات لفترة طويلة. ان الادارة الاميركية تستجيب بردة فعل حول أي تهديد او مشكلة (لها معايير محددة) ممكن ان تواجهها دولة شريكة لها، من خلال وضع موضع التنفيذ الاداة المناسبة لهذه الحالة وبهذه المعايير، وان هذه الحالة او المشكلة المحددة

تستحضر ردا مشابها من الولايات المتحدة. هذه العلاقة بين نوع الحالة الموجودة في دول اخرى، وبين بين نوع ردة الفعل الاميركية تجاهها استمر الحفاظ عليها لاكثر من قرن من الزمن. هناك نوعين من آليات عملية cybernetics التي تتناول عملية صنع السياسات الاميركية التي تعود الى العلاقة اعلاه التي تجمع بين نوعية الحالة الموجودة ونوع الاداة اللازمة لاستخدامها.

أول آلية هي ما يمكن ان نطلق عليها اسم "البحث الموجه".عندما يقوم الموظفين الرسميين الاميركيين بارسال التقارير حول المشاكل الجديدة، سواء بما يخص المهام قيد التنفيذ، او بما يخص أداء نظام دولة شريكة، فعليهم تشخيص اسباب هذه المشكلة واقتراح الأدوات المناسبة التي من شأنها معالجة الازمة. الاحتمال الاكثر ورودا هو امكانية وجود قصور في النظام القائم، ففي هذه الحالة، يعمد صناع القرار الاميركيين الى اقتراح ادوات من شأنها مساعدة هذه النظام على استكمال قوته وتنفيذ اهدافه وتكون مشابهة لما فشل النظتم بتحقيقه. في العديد من الحالات يرسل الموظفين الرسميين التقارير بما يتناسب مع ما يختصون به. اما الاحتمال الاكثر تعقيدا يبرز عندما يشخص الاميركيين أزمة معينة بأنها أزمة جديدة وغير متوقعة بما يمنع المهام الحالية للادارة الاميركية والادوات المخصصة لها من تحقيق نجاح. في هذه الحالة هناك استحالة لالغاء واستبدال الاداة الحالية بأداة جديدة فورا، وعلى الباحثين ان يجدوا بدلا من ذلك أداة تكون مهمتها الاساسية استئصال الازمة الراهنة او على الاقل ادارتها ومراقبتها. يجدر الاشارة الى وجود العديد من القيود خلال عمليات البحث، كالبعد الجغرافي والخبرة في هذا المجال.

الالية الثانية حول كيفية ربط الاداة اللازمة بنوعية الحالة او المشكلة الراهنة، هي البدء بتحديد اداة معينة ثم العمل على ايجاد حالة محددة تنسجم مع استخدامات هذه الاداة. يتم

تعيين اداة متوفرة سريعا لتنفيذ اهداف ومهام معينة. هذا النوع من صنع السياسات يمكن ان نسميه "at-hand availability"، تتم بشكل منظم، وخصوصا عندما ترتبط بالادوات العسكرية الموجهة ضد الاعداء.

مثال على ذلك، هو استهداف الولايات المتحدة لطالبان في افغانستان عام 2001. لعدة شهور كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتطور خطة لاستخدام القوات الحليفة في التحالف الشمالي من اجل تنفيذ ضربات ضد القاعدة. هذا كان من شأنه ان ينطوي على أدوات مشددة وقوية، من خلال دفع اموال كبيرة لامراء الحرب المحليين. هذه الخطة التي كانت قد دخلت مرحلة الموافقة، قبل هجمات 11 ايلول، تم تغييرها بعد هذه الاحداث الى استهداف طالبان. عندما اصبحت طالبان تمتلك من العديد والقوة العسكرية ما يضاهي ما تمتلكه القاعدة، تم ادخال أداتين جديدتين كان قد تم استخدامهم من قبل في كوسوفو، "الضربات الجوية، استخدام القوات الخاصة للمراقبة".

ت- MACRO CONTINUITY:

ال cybernetics تساعد على فهم كيفية وضع و استخدام الادوات في السياسة الخارجية بشكل جيد و كيف يتم استخدام هذه الادوات لعلاج أزمات محددة، وكيف يتم الدمج سريعا بين الاداة المناسبة و المشكلة المناسبة. البعدين السابقين برهنوا كيف ان الادارة الاميركية يمكنها سريعا وضع السياسة الملائمة لعلاج ازمة معينة والتي تنقسم اما لصيانة لشركاء واما لضرب الاعداء. من اجل الوصول الى ابعاد السياسة الاميركية تم ربطها بمفهوم ال cybernetics والحديث عن كيفية تتطورها من خلاله (فنجاح اداة معينة في دولة معينة لا يعني توقفعا بل تطويرها وتوسيعها لتشمل الميادين الاخرى في الدولة واهداف اوسع). كما سنرى فيما بعد كيف ان الادارة الاميركية بدأت بتصنيف الدول الى

شركاء واعداء بعد الحرب الاميركية الاسبانية عام 1898. اما الان ان العالم قد اختلف بشكل كلي عما كان عليه في الماضي، فكيف اذن يمكن تفسير استمرار هذا التصنيف مع مختلف العصور التاريخية.

للاجابة على هذا السؤال من المهم العودة الى مفهوم العلاقات التي تحكم الدول فيما بينها وطريقة برمجتها. العلاقات السابقة كانت محصورة بطرق معينة كالتحالفات والعلاقات الدبلوماسية والحروب، وكانت تتسم هذه العلاقات بمحدودتها الزمنية. مع تطور العلاقات بين الدول اصبح من الممكن ان تنشأ علاقات تتضمن المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية وتكون هذه التفاعلات بين الدول مبنية على تسلسل من الانشطة والاحداث، وبالرغم من ان هذه الادوات والاجراءات الجديدة الي دخلت في العلاقات الدولية ايضا محدودة الوقت، الا انها تميل في اغلب الاوقات الى التجدد والتوسع لتغطية مجالات جديدة في التعاون. بالاضافة لى ذلك، يتم تنفيذ هذه العلاقات والادوات من خلال مجموعة من المنظمات الادارية التي ترعى عملية تطبيقها. حتى لعلاقات العدائية بين الدول اصبحت الان مبرمجة ومنظمة بالاستناد الى ادوات معينة.

تحدثنا عدة مرات عن استمرارية الالسياسة الخارجية الاميركية لما يزيد عن قرن من الزمن. ولكن الحديث عن الوقت ليس هم المهم فقط، فمنذ الحرب الاميركية الاسبانية الى اليوم تستخدم الولايات المتحدة نفس الادوات في التعاطي مع الشركاء والاعداء مع بعض التعديلات والتجديد. تمتلك الادارة الاميركية عدد محددا من الادوات التي تنسجم مه ازمات معينة يعاني منها الشركاء والاعداء، وكانت هذه المرحلة تمر بعمليات التجربة وتصحيح الخطأ الى ان تم اعادة تعديل الادوات وتجهيزها وتطويرها، وبعد سنة 1930 انشأت الادارة الاميركية معظم ادواتها في التعاطي مع الاعداء والشركاء خصوصا دول اميركا الوسطى

والكاريبين. ثم تم تطوير الادوات من جديد وتعديلها لتتلائم مع ما حدث بعد سنين 1940 في التعاطي مع الدول الاوروبية وبعض الدول في آسيا. اذن كان هناك عدة مراحل من الاستحواذ على الشركاء، مع تغييرات بسيطة في الادوات المتوفرة.

أعوام 1940 مثلت الحرب الباردة ومرحلة التوسع في استخدام الادوات اللازمة للتأثير في باقي دول العالم. بعد انتهاء الحرب الباردة وصولا الى احداث 11 ايلول ثم الحرب على الارهاب، بقيت الادارة الاميركية تصنّف الدول بين شريكة وعدوة. اكملت الادارة الاميركية تنظيم وبرمجة علاقتها مع الدول الاخرى بناءا على الادوات المتوفرة.

هناك اذن مرحلتين من مراحل الاستمرارية الكلية للسياسة الاميركية: مرحلة انشاء الادوات اللازمة وتنظيم العلاقات مع الدول خارج حدودها وانشاء هذه العلاقات وتطويرها، ومرحلة الحرب الباردة وما بعد احداث 11 ايلول حيث اكملت الادارة الاميركية تنظيم وتطوير الادوات اللازمة للتهامل مع الدول على اساس الشراكة والعداوة وعلاقات شراكة محتملة مع بعض الدول. هناك آليتين تحكم استمرارية السياسة الاميركية الخارجية على صعيد كلي، الاول هو ضغط الوقت، والثاني هو القدرات.

معظم الدول التي دخلت في برامج الولايات المتحدة منذ 1940 وصولا الى 1990 وبدايات العام 2000، كان يُنظر اليها من قبل الموظفين الاميركيين على وجود مشكلة متعلقة بعمليات حربية. بالرغم من ان هذه المشاكل لم تكن تُصنّف على انها طارئة جدا ولا تحتاج الى معالجة في غضون 24 ساعة، الا انه كان يتم ارسال التقارير حول الاحداث لكي يتم النظر في تعيين أدوات معينة للتعامل في اقرب وقت مع هذه المشاكل وعدم التأجيل. تحت هذه الظروف، تعتبر عملية صناعة السياسات كدليل توجيه يجمع بين الحالة الراهنة وبين الاداة المناسبة لها، ويتم دراسة القدرات اللازمة والتغييرات المطلوبة. واذا ما اقترح

الموظفين الاميركيين ما يجمع بين اداة عدائية تجاه الشريك وبين التفاوض معه (في حال كان الرئيس في الدولة هو المشكلة) فيُعتبر ذلك غير عملية وغير كفوء.

لكن، لمإذا تعتبر الولايات المتحدة ان المشاكل الموجودة في الدول عليها ان تستجيب لادواتها و سياساتها عن بعد الاف الاميال؟

كان البعض يرى ان الادارة الاميركية تتحرك عبر الادوات لضمان امنها الا انها كانت تهتم خلال اعوام 1940 بغرب اوروبا و الان اصبحت تهتم بكل دول العالم من خلال مساعدة الشركاء و وضع خطط و ادوات لاحتواء الاعداء و تدميرهم.

إذا كان صحيحا ان الهدف الاساسي للولايات المتحدة هو فقط تأمين الحماية والاستقرار لها فعليها الاهتمام اذن بحدودها مع كندا و المكسيك و اميركا الوسطى و حماية هؤلاء من وصول اعداء اميركا بدل الانتقال الى التدخل و صيانة و اقامة العلاقات مع دول بعيدة.

الشرح الصحيح للسياسة الاميركية هو ان الولايات المتحدة تمتلك القدرات و القوة التي تجعلها قادرة على التأثير في كل دول العالم وبامكانها صياغة الادوات و السياسات الملائمة نتيجة امتلاكها الثروة والشعبية. بعد الحرب العالمية الثانية و انهيار برلين و احداث 11 ايلول اصبح من المخادع ان نقول ان الموظفين الاميركيين في العالم فقط يحللون ما يحصل في دول العالم من دون ان تدخل في مشاكل الدولة. بالنسبة الى الرئيس ومستشاريه فان الفشل في تحديد الاداة اللازمة والسياسة الانسب سيعتبر بمثابة دعم للدول العدوة الاخرى.

قانون روزفيلت LEND-LEASE PROGRAM الذي يجعل الولايات المتحدة تتدخل بالحرب بطريقة غير مباشرة حيث تساعد الدول الاخرى في الحروب و العتاد و المال لانهاء حرب معينة و لكن كل ذلك سيكون عبارة عن دين للولايات المتحدة على الدول اعادتها لها، لذا ان

القدرات الاميركية جعلت منها مجبرة على تحويلها الى أداة لمساعدة الدول الاخرى وتطويرهم خدمة للمصالح الاميركية.

ان مساعدة الولايات المتحدة للدول الاخرى يزيد من مصداقتها، فبما ان الدولة الاميركية كقوة عظمى كانت باستطاعتها مساعدة دولة اخرى شريكة او دولة ممكن ان تكون شريكة محتملة ، و لم تساعد، سيؤدي ذلك للاضرار بسمعتها امام الاعداء و الشركاء و الحلفاء. لذلك ان صناعة السياسات التدخلية الاميركية تزيد من قدرة الادارة الاميركية على استخدامها في دول معينة و في عدائها لدول اخرى. بمعنى اخر ان وجود مشكلة معينة يمكن ان ترفع امكانية صياغة ادوات اميركية لعلاج المشكلة القائمة.

ال MACRO تجمع بين ال MICRO و ال MESO.

تم في هذا الجزء عرض بشكل سريع و غير مشروح كيف يمكن للسياسات الاميركية ان تكون منظمة و مقسمة الى عدة ابعاد و كيف تجمع بين الشركاء و الاعداء وعرضنا كيف ان ال cybernetics قادرة على دراسة وتحليل استمرارية السياسة الاميركية. لاحقا سيتم عرض كيفية بقاء هذه السياسات قائمة لمدة طويلة و كيف انها كانت متشابهة بين الاعداء و الشركاء.

ثانيًا: امبراطورية الدول الشريكة

1. البعد النظري للشراكة:

على الاقل حتى الامبراطةرية الرومانية، كانت العلاقات تقوم على مبدأ الشراكة والتتابع بين الافراد.عادة يقوم الرئيس بصرف مكافأت و لشركائه، ويقدم لهم النصائح والمشورة اللازمة للمحافظة عليهم، فتبنى العلاقة بينهم لى اساس الاحترام المتبادل والمساعدة. يطبق ذلك ايضا على الصعيد العسكري حيث يقدم القادة المال للجنود مما يزيد من ولائهم. العديد من الانظمة السياسية عملت على هذا المبدئ "العلاقات بين الرئيس والشركاء" وانتشرت فيما بعد ملفات الفساد والرشاوي. كما ان الشراكات وعلاقات التبعية من الممكن ان تطبق على صعيد الجمعيات والاحزاب والمجموعات، هي كذلك من الممكن ان تنطبق على الدول. لالاف السنين، بقيت الممالك الضعيفة تتبع الاقوة منها، بهدف ضمان حمايتها وامنها ومساعدتها. اليوم يبدو ذلك جليا في العلاقة بين الولايات المتحدة و الدول الشريكة لها فالحكم للأقوى و الدول الضعيفة تلحق بالولايات المتحدة.

تختلف العلاقة بين الرئيس و المرؤوس على المستوى الدولي و المستوى المحلي. على المستوى المحلي، يسعى الافراد لتوسيع شراكتهم مع الاخرين بهدف تحقيق اهداف عادة تكون سياسية، فيمكن الوصول الى هذه الاهداف من خلال دعم هؤلاء الشركاء وتشجيعهم. والعكس صحيح على المستوى الدولى، خصوصا بعد ما بيّنه تفسير مفهوم ال cybernetics. فالمنظمات هنا، تميل الى اعتماد الوسائل المتوفرة اكثر من التفكير بالنهايات والنتائج، وعندما يتعلق الامر بشراكة مع دولة معينة، فان المهم هو الانتشار والعلاقات وليس ما سيجنيه الشريك ومن شراكته. فكيف مثلا نفسر شراكة الولايات

المتحدة مع دول فقيرة وضعيفة؟ العديد من الدول لا تمتلك الموارد المالية او الطبيعية و يمكن لها ان تشكل مواقع استراتيجية مهمة ولكن كل هذه المعايير لا يتم الحديث عنها وتحليلها الا بعد اقامة الشراكة فيما بينهم. و لكن الاهم هو العامل السياسي، فالمنفعة السياسية التي تقدمها هذه الشراكة هي منفعة دفاعية للولايات المتحدة، اولا تأخذ الادارة الاميركية نظرة العالم الى الولايات المتحدة و تأثر ذلك على مصداقيتها و قوتها ففي حال وجدت دولة بحاجة للمساعدة ولم تتدخل تكون بذلك قد افسحت المجال امام دول قوية اخرى لخرق هذه الدول الضعيفة و تحويلها الى مسارها الخاص بما يعارض سياسات واشنطن. هناك العديد من الدول هي عبء على الولايات المتحدة و لكن هناك ضرورة لابقائها تحت سلطتها. فماذا تستفيد الولايات المتحدة من فيتنام؟ من لاووس؟ ما الفائدة التي تقدمها هذه الدول؟

أما بالنسبة للدول الغنية فالعلاقة مغايرة. فان الولايات المتحدة تستفيد من هذه الدول اقتصاديا مع عدم وجوددليل على حصول الشركاء للمساعدة من قبل الولايات المتحدة.هذا واضح عندما يكون لذلك علاقة بالمساعدات الاقتصادية، كذلك الدعم السياسي في بعد الاحيان يكون بطريقة الصدفة وليس مباشرا ومخططا له. ان الحلفاء العسكريين للولايات المتحدة كفرنسا وبريطانية شعروا بالحماية الاميركية خلال فترة الحرب الباردة، وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك فان القضية اصعب بكثير. كذلك العديد من الدول الاوروبية الغتية تشعر بأنها على علاقة قوية بالشعب الاميركية وانها قج استطاعت الاندماج في صداقة رفيعة مع الاميركيين وتكن كل ولاء للادارة الاميركية بعض النظر عن المكتسبات التي يحصلون عليها. هذا يحتلف مع الدول الفقيرة سواء كانوا حلفاء او لا.

اذن اذا كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والشركاء الاخرين ليست مفيدة للطرفين بشكل متساو، فان ذلك يعني ان طبيعة العلاقات على المستوى الدولي محتلفة عن تلك على المستوى المحلي. فهذه الاخيرة تعني تبادل العلاقات فيما بين الطرفين، اما على المستوى الدولي فان الادارة العلاقة تقوم على فرض التزام واتفاق بطريقة واحدة محددة، وهنا تلعب الولايات المتحدة هذا الدور في فرض الشروط والالتزامات. فلما اذن تعتبر الادارة الاميركية نفسها قادرة على فرض مثل هذه العلاقات والالتزامات؟ لمعرفة ذلك، علينا تسليط الضوء ليس على الاهداف الاميركية التي تم ذكرها من قبل، بل على الادوات الاميركية المستخدمة لاكثر من 100 عام بهدف ايجاد حلول للمشاكل. لكن قبل ذلك كله، علينا اولا تحليل وتفصيل ودراسة الهيمل التنظيمي الذي على اساسه تعمل السياسة الاميركية في دراسة المشاكل داخل الدول.

2. الهيكل التنظيمي للشراكة الاميركية

تتواصل الولايات المتحدة مع شركائها من خلال المراكز الاساسية في واشنطن و الفروع الموزعة في الدول الشريكة. تقوم هذه المراكز بكتابة التقارير عن المشاكل و الحلول و الإجراءات و العمليات في الدول الشريكة لاطلاع الادارة العليا على ما يجري.

أ- المركز الرئيسي

يعتبر النظام الاميركي من اقدم الانظمة السياسة التي عملت في العالم. و قد تشكل النظام اولا بفعل ثلاث ادارات و هي ادارة الحرب و الادارة المالية و الادارة للسياسة الخارجية.

كانت هذه الاخيرة ادارة صغيرة جدا بسبب محدودية التمويل ولم يكن تحت صرف جيفرسون سوى 4 موظفين في السياسة الخارجية. و بفضل ذلك عمل جيفرسون على

توزيع المهام في الدول الى سفارات هذه الدول و بعض السياسيين و القادة الاميركيين في الخارج لصنع السياسات اللازمة للوصول للاهداف. كان عدد الافراد العاملين 900 في 1930 و كانت تفد اليهم اعداد كبيرة من التقارير. فتم تقسيم المناطق الى 6 مناطق جغرافية. في 2005 وصل العدد الى 12000 في واشنطن و 20000 خارج البلاد مقسمين حسب المناطق الجغرافية و بحسب الاختصاصات "الاقتصادية السياسية الدولية و الامنية و العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة".

هذه الاقسام هي ايضا مقسمة الى فروع تختص ب "حقوق الانسان، الامن، المخدرات، العلاقات الاقتصادية، السكان و غيرها" لتحديد سياسات ملائمة تختص بهذه المجالات في الدول و لمعالجة المشاكل الموجودة. من ضمن الفروع السياسية هو فرع ادارة الملف النووي حيث عمل على صياغة قوانين جديدة للتفاوض ووضع اسس للتعامل مع المنظمة الدولية للطاقة النووية وكذلك تحديد معايير وصنع ادوات للتعامل مع الدول بهذا الشأن. تواجه الادارة مشاكل جوهرية في التفاوض مع ايران وكوريا الشمالية لذلك تم العمل على توجيه صناعة الادوات المناسبة للتفاهم وايجاد حلول لهذه المشاكل مع هاتين الدولتين كل واحدة على حدى.

اضافة الى ذلك، هناك ما يسمى العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تقع ضمن نفي السياق السابق. فهناك ما يسمى تحرير التجارة والتبادل والذي من خلاله عمل الفرع المختص بصياغة قوانين جديدة للعمل ضمن هذا الملف و التفاوض مع الاخرين كل بلد بحسب وضعه. ان معظم المشاكل التي تعالجها وزارة الخارجية الاميركية هي مشاكل تختلف بين دولة واخرى، فتعمل هذه الوزارة على ايجاد حلول خاصة لكل دولة على حدى بحسب وضعها وموقعها ومعايير اخرى...

الاعتقاد ان الادارة الاميركية تعالج المشاكل من خلال اتفاقات ثنائية مع الدولة الدولة المستهدفة، او من خلال ايجاد حلول للسياسات الخارجية للدول تجاه الدول الاخرى، يعتبر هذا الاعتقاد خاطئ بحد ذاته. فمثلا تقوم الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول الفقيرة بمعالجة المشاكل الداخلية التي تعاني منها هذه الدولة مشكلة اقتصادية او محاولة انقلاب او تمرد داخلي او ازمة ميزان مدفوعات ومالية ضعيفة. تبين تقارير اميركية الى ان التدخل الاميركية في 16 دولة من دول اميركا اللاتينية كان فقط في 5 دول عبارة عن اتفاقات ثنائية.

ما ينطبق على ادارة السياسة الخارجية ينطبق ايضا على كامل المنظمات الحكومية الاميركية.، ان وكالة الاستخبارات المركزية ايضا تعمل على تسهيل عملية ايجاد المشاكل و الحلول في الدول كل بحسب وضعيته و اهميته. فهي تنفذ مهام في العديد من الدول، عادة تكون هذه المهام سرية. توجّه هذه الادارة ايضا السياسات الخارجية للدول و تضغط عليها و تحاول الوصول الى المعلومات. فان اهم ما يميز هذه الادارة هي وحد الاستخبارات التابعة لها التي تحصل على المعلومات و توظفها في سبيل الامن و الحماية و تنفيذ الخطط المطلوبة و المهام بشكل افضل.

المجلس الرئاسي للامن المحلي "NSC" مقسم الى قسمين للمعلومات و الشؤون الاقليمية يدار كل منها بمدير خاص.

اما الادارات التي تركز على التنمية و الاقتصاد فهي : "الادارة المالية treasury department" و الوكالة الاميركية للتنمية الدولية "USAID" .

هذه الوحدات و الاقسام الاقليمية و العالمية تقوم على ارسال تقارير للادارات الاعلى منها بشكل بيروقراطي منظم وروتيني تتضمن تسليط الضوء على مشكلة في السياسة الخارجية يجب التعامل و معها و رصد الادوات اللازمة و دراستها.

يعمل كل قسم على ايجاد الادوات اللازمة لمعالجة المشاكل في كل دولة على حدى. كذلك ان كل فرع يعمل ضمن اختصاصه ويوظف الافراد و الطاقم المناسب للعمل ميدانيا على تنفيذ ما يخطط له في كل دولة و كتابة التقارير للادارة الاعلى. فمثلا وكالة التنمية الاميركية تنسق وتخطط للبرامج التنموية في كل دولة على حدى، وتمتلك القدرات الادارية والمجموعات التي تنفذ هذه البرامج وتراقب سير الاعمال ميدانيا. ادارة جميع الملفات في جميع الدول من ضمن ادارة واحدة للسياسة الخارجية هو شيء صعب و ثقيل، و تقسيم الادوار يسهل العمل في كل الدول في نفس الوقت.حتى الادرة المالية التي تتوجه الى اقامة الاتفاقات الثنائية مع الدول فهي ايضا ليس باستطاعتها ادارة جميع الملفات التي تختص في كل دولة على حدى، على امتداد الخريطة الدولية.

العلاقة بين الادارة العليا و المنظمات الفاعلة ميدانيا او الفروع هي علاقة قائمة على اهتمام كل فرع و منظمة بمنطقة جغرافية معينة بما يزيد ارتباط هذه المنظمات بالواقع الجغرافي المتواجدة فيه و تزيد من فعاليتها في علاج المشاكل الخاصة بالدولة.

وزارة الدفاع هي اكثر تعقيدا من الادارة الخارجية لذلك هي متصلة دائما بالبنتاغون الاميركي الذي يعمل على صياغة السياسات الملائمة للامن و السياسة العسكرية لافريقيا و الباسيفيك و جنوب اسيا ..". هذه الاعمال مقسمة الى عدة منظمات تهتم بالشؤون الجغرافية لهذه المناطق و هي بدوره مقسمة الى فروع للاختصاصات لبيع الاسلحة او للتدريب او لتوحيد الاوامر العسكرية و غيرها.

يمكن ان نرى ان الوحدات و الادارات الاميركية تعمل بشكل متفرق بصنع السياسات و حتى يمكن ان نرى اختلاف بالاراء فيما بينهم. و لكن كل ذلك يعود الى درجة اهمية المشكلة التي يريدون معالجتها . فان كانت مشكلة قليلة الاهمية يمكن لمنظمة واحدة ان تعمل على حلها دون الرجوع الى الاخرين، اما إذا كانت من المشاكل ذي المستوى العالي الاهمية فان ذلك يجبر المنظمات للتعامل و التنسيق فيما بينها لايجاد الحلول.

في العديد من المشاكل او الازمات في حال لم يكن الوقت ضاغطا، التنسيق بين الادارات يزداد. فيتم ارسال ممثلين عن اكثر الادارات اهمية للاجتماع و الخروج بتوصيات لحل المشاكل العالقة يتم ترأس الاجتماع عبر مندوب من وزارة الخارجية. اما المواضيع الاكثر اهمية تناقش على صعيد "NSC".

حتى في حال كانت الاعمال المخطط لها سرية فالتنسيق يصبح اكثر اهمية و يتم التنسيق في هذه الحالة بين العديد من المنظمات و الادارات وتوافق الادارات مجتمعة على هذه العمليات. فمثلا لدعم جماعات التحرير لانغولا، في منتصف 1970 تم دراسة الموضوع على صعيد الادارات بشكل استثنائي و شديد و ضم الاجتماع كل من وزارة الخارجية و وكالة الاستخبارات المركزية و ال NSC و تم ايضا ادخال الرئيس في دراسة الحالة لاتخاذ قرار. معظم الرسميين الذين تم دعوتهم للاجتماع كانوا من المختصين بالشأن الافريقي.

لذلك نرى ان وضع سياسة معينة لا يتم بطريقة منفردة بل تحتاج الى تنسيق بين مختلف الإدارات و الوحدات و هذه لا ينفي وجود خلافات و تناقضات بين الوحدات ولا يعني ان "اعطاء خصوصية لكل بلد" هي الوسيلة الوحيدة التي تنظم عمل المنظمات الاميركية، ولكن يمكن ان نرى من خلالها ان الادارات لا تتعامل على صعيد معلومات بل تعطي لكل دولة خاصية

معينة و اهمية معينة تتعامل على اساسها ، و وتشكل هذه المنظمات الفاعلة مصفاة للتركيز على المشاكل في الدول و اقتراح وصياغة الحلول والادوات اللازمة للتحرك.

ب- الفروع

كل الادارات التي تحدثنا عنهم في القسم الاول لديهم فروع في الدول لمساعدتهم على كتابة تقارير و التركيز على مشاكل المدن و الدول. هذه الفروع عادة تكون مضمومة للسفارة الاميركية في الدول. مدير العمليات يكون معين من قبل الرئيس فهو ممثل له في الدول. عادة تجتمع العديد من ممثليات الاقسام الاخرى و الادارات الاخرى في تنفيذ مهمة معينة داخل الدولة. يعتبر كل الممثلين عن الاقسام الاميركية في الدولة تابعين للمدير الاساسي للمهمة الأساسية. بالاضافة الى ذلك يمكن ان تتشكل فرق تضم ممثلين عن USAID ووزارة الدفاع تكون عملها صنع القرارات المختصة بالبلد المعني ضمن المهمة المطلوبة. وتتنوع الفروع المنتشرة داخل كل دولة ويتم الواصل فيما بينهم، ما رأينا، بطريقة روتينية ادارية منظمة.

هذا الهيكل التنظيمي يزيد من العوائق المحتملة في التنسيق. ان كل الافراد العاملين ضمن المنزمات الحكومية الاميركية داخل البلد الواحد يتبعون في القرار لمدير العمليات.تنبع هذه التبعية في القرار الى قانون رقم 207 في السياسة الخارجية الاميركية عام 1980 ومن رسالة صادرة عن الرئيس الاميركي. يتكون الفريق الدولة العامل ضمن الدولة من مديري العمليات المتنوعة التي تنفذ داخل الدولة، ويدير هؤلاء مدير ادارة العمليات. الفريق الدولة، يجتمع عدة مرات في الاسبوع، يمتلك العديد من التخصصات، التي تتنوع من الترويج التجاري الى المساعدات الدفاعية، ويعمل رئيسهم على جمع هذه الادوات

وتأمين تقاطعها مع بعضها البعض. هذه المهمة تجعل من الفريق أداة ملائمة بشكل خاص لتقديم المشورة بشأن المشاكل الخاصة بكل بلد وتنفيذ الادوات اللازمة لمعالجتها.

ان ادارة مدير العمليات هي ايضا محدودة. فان امره يسري على الفريق العامل في الدولة، و لكن ايضا ان العاملين في فروع الادارات يرسلون التقارير ليس فقط الى مدير العمليات المباشر بل ايضا الى الادارات المركزية في واشنطن. في بعض الاحوال كالأمور العسكرية هناك طرف ثالث ايضا يدخل في صنع القرار و هو مسؤول توحيد القرار العسكري في الدول (commander of the unified (command . كذلك تعتبر سلطة مدير ادارة العمليات محدودو بسبب التعقيدات الموجودة في بعض الإدارات الاخرى و برامجها في اتمام المهمة. فمثلا في بعض الدول هناك عمليات تجمع كل من ادارة الدفاع التي ترسل تقاريرها الى ادارة الدفاع الاساسية للأمور المتعلقة بالدول الاعداء، و هناك ايضا منظمة ادارة الحماية و الامن التي تتدخل في عملية التدريبات العسكرية و الدعم للدولة الشريكة.

رغم كل التداخل و التعارض الذي لا مفر منه بين الادارات الاميركية و البيروقراطية بينهم الا ان ذلك لا يمنع الادارات من التركيز على الاهداف المشتركة. فكل الادارات تسعى الى تنفيذ مهمة تحت عنوان و هدف واحد في الدولة. نرى ذلك في بوليفيا حيث تدخل الادارة الاميركية لمساعدتها على التخلص من المخدرات. كان الدعم الاميركي المؤسساتي ضخم جدا. فمثلا كانت السفارة الاميركية تضم مسؤولين عن المخدرات و الاقتصاد و السياسة و الدفاع و الامن بالاضافة الى السفير و مدير العمليات. و كل واحد من هؤلاء المسؤولين يدير عدة افراد . و تم تدريب 2000 شرطي للعمل ضد المخدرات في 30 مكان مختلف و في الولايات المتحدة ايضا. و معظم الدعم الاميركي العسكري والامني والاقتصادي توجه الى قطاع مكافحة المخدرات.

نرى من ذلك ان الولايات المتحدة تعمل من خلال تقسيم العمل الى منظمات و مجموعات و اقسام الى بناء امبراطورية لها تضم كل الاختصاصات و تكون كل هذه الاقسام منضوية تحت شعار مكافحة مشكلة معينة يتعاونون لحلها . حتى عندما تفشل عمليات التنسيق فيما بين المنظمات، ففي الواقع تنفذ كل منظمة عملها ضمن ما تخطط له بمعزل عن الاخرين تحت هدف واحد فمكافحة المخدرات في بوليفيا. فيما بعد، ان فشلت منظمة بتحقيق اهدافها فتقدم تقارير عن العوائق التي جعلتها غير قادرة على العمل. من خلال التنظيم الادارة الاميركي تعمل المنظمات الاخرى على تذليل العوائق التي عانت منها تلك المنظمة في البداية.

3. التواصل مع واشنطن

كما رأينا ان المنظمات الفرعية و الادارات المركزية في واشنطن تركز على مشاكل معينة داخل الدولة. هذا التركيز يتضاعف عند دخوله ضمن العلاقة بين الطرفين و يزداد اهمية.

العلاقة الروتينية بين المركز و الفروع هي علاقة يومية "Day-to-Day" حيث ترسل الفروع التقارير حول الاوضاع العامة و الخاصة و الاجراءات التي اتخذتها و تنتظر الاجابة التي تتضمن ادوات التنفيذ المطلوبة وردة القعل اللازمة تجاه المشكلة من المركز في واشنطن.

تتكون عملية التواصل والتنسيق بين الفروع والمراكز من 3 آليات اساسية:

خلال هذه عملية التواصل هذه يتم اتخاذ قرار بالتركيز على مشكلة معينة من خلال :

1- يتم تصفية المشاكل الواردة "Problem filtering" من خلال الاضاءة على اهم المشاكل و مكانها. يتم ارسال ذلك عبر السفيرالاميركي داخل الدولة الى واشنطن بعد ان تحمل التقارير امضائه الخاص او من خلال طرق اخرى للاضاءة على اهمية الموضوع واولويته كختم الملف بخاتم "عاجل و مهم"، او من خلال نقلها بطريقة استثنائية الى الادارات العليا للنظر بها تكون

اكثر امنا وسرية وسرعة (طرق خاصة بوكالة الاستخبارات المركزية مثلا). ذات الشيء يحصل في حال كانت الرسالة مرسلة من المراكز في واشنطن الى الفروع.

2- استخدام المراقبة الاستثنائية "Exception-monitoring"، فعند حصول مشكلة معينة يتم الضغط على الرسميين والموظفين الاميركيين ليتم التأكد من انهم يقومون بالبحث عن سبل الحل والادوات اللازمة لمعالجة الازمات. تبدأ الطلبات من القيادات العليا لمعرفة ما تم انجازه، ومراقبة من لم يلتحقوا بفرقهم بعد للعمل فيتم معاقبة الافراد المسؤولين عن التقصير اما عبر قيادتهم في واشنطن او من خلال مسؤوليهم المباشرين. هذه الرسائل والتقارير حول سير العمل يرسل الى العديد من الجهات مما يجعل الشكوى على أي موظف مقصر في عمله أمر سهل.

3- استخدام ما يسمى ب "Infinite Focusing" : تركز الرسائل المتبادلة بين واشنطن و فروعها على الادوات و السياسات المستخدمة و نجاحها او فشلها، و ان فشلت فلماذا؟ و ضرورة تبيان الاسباب التي اعاقت تحقيق النجاح بحسب الخطة المعمول بها ، فواشنطن لا تحبذ الحصول على تقارير فشل من اي جهة. في حال النجاح يتم العمل على اهداف بعيدة المدى اما في حال الفشل فيجب تحديد و عزل العناصر المسببة للفشل.

ان هذه الالية في التواصل تعتبر الاهم في نظرية cybernetics. تركز الرسائل المتبادلة حول فعالية الادوات و السياسات المستخدمة حاليا و حول كيفية زيادة فعاليتها مستقبليا. يتم التركيز على المعنى و الفعالية و ليس على الهدف طويل الامد للسياسة. هذا يمكن ان يكون واحد من الاسباب التي تجعل الاهداف المعمول بها تختلف في وقت قصير بحسب فعاليتها في دولة. و ان كانت نفس السياسة مستخدمة في عدة دول يجب تحديد العوائق المحلية في التواصل مع واشنطن.

بالإضافة الى ما تقدم اعلاه يمكن للتواصل بين واشنطن و الفروع المحلية في البلاد ان تكون من خلال زيارات منتظمة لقيادات رفيعة المستوى الى البلاد التي يتم بها تنفيذ مهمات عديدة و كما يزور القادة العسكريون مواقعهم ، فعلى المدراء ايضا زيارة البلاد و تفقد المنظمات العاملة في كل الشؤون داخل الدول التي تكون تحت سيطرتهم المباشرة (يكون المدير هو المسؤول عن تجمع جغرافي معين). هذه الطريقة تجعل العاملين في الفروع اكثر تركيزا على عملهم والسعي لانجازه بطريقة افضل.

اخيرا يضاف على الاليات في التواصل ما يسمى دوران و تعاقب و تناوب الموظفين بين الدول حيث لا تقبل واشنطن ان يعمل الموظف كل فترة عمله في دولة واحدة بل تقوم بنقله بين العديد من الدول من حهة ونقله بين واشنطن و بين الفروع من جهة اخرى. في هذه الحالة لا يمل الموظف وبالتالي يصبح لديه القدرة على التركيز اكثر على صنع الادوات في الدول التي يزورها من جديد فيكتسب الخبرات و القدرات التحليلية وبذلك يكتسب الموظفين قدرات الخبراء فيما بعد.

4. **المراقبة**

الشراكة مع الاخرين بحسب الولايات المتحدة هي عملية تقوم على متابعة المشاكل الاساسية في البلاد و معالجتها. نتحدث هنا عن نوعية المشاكل التي تهم الولايات المتحدة و التي ترسل من الفروع الى المركز الاساسي للاضطلاع عليها. ما يهم الولايات المتحدة هو استقرار النظام السياسي في البلاد. فالفروع عليها ارسال تقارير حول استقرار الانظمة الاقتصادية السياسية التابعة للولايات المتحدة و التي يجب الحفاظ عليها من اجل اكمال بقاء و اطالة عمر النظام التابع للادارة الاميركية.

أولا، ان الولايات المتحدة لا يهمها شكل النظام القائم بل ما يهمها هو قوته و قوة بقائه و استقراره. فهي تدعم الديمقراطي و الديكتاتوري و الحرية الاقتصادية و الدولة التدخلية و أي نوع من الانظمة ما دامت تستفيد منهم و ستحافظ على قوتهم. ممكن للادارة ان تفضل نظام عن الاخر ولكن الاهمية لبقاء النظام ما زال لا يؤثر عليها و غير مهدد بالزوال.

هذه التناقض لا يفهم الا بان الولايات المتحدة متحمسة للحصول على المزيد من الشركاء مهما كانت ايديولوجياتهم او انظمتهم او افكارهم و هناك الكثير من الامور التي يمكن ان تستخدم لتحفيز الانظمة الاخرى للدخول ضمن الايديولوجيا الاميركية. ان ذلك يجعل المشاكل أكثر محدودة اكثر من قبل فلا تقوم الولايات المتحدة بقلب الانظمة التي لا تشبهها الا إذا كانت قادرة على جعل البديل قريب لها و لافكارها.

ثانيا، ان الولايات المتحدة يهمها طبيعة المشاكل الموجودة في الانظمة فهي تنظر نظرة شاملة لكل ما يهدد بقاء النظام الموالي لها من انظمة ارهابية او متطرفين او مشاكل مالية و غيرها.. من جهة اخرى لا يمكن للخبراء ان يعالجوا كل ما يمكن ان يكون مشاكل محتملة تهدد النظام لذلك الحل يكون من خلال ال cybernetics مجددا فيمكن ان يطابقوا الاحداث مع النماذج و بالاخص تلك المستخدمة من قبل.

صناع القرار يمكن ان يركزوا ايضا على اي نوع من المشاكل الذي يمكن ان يفترضوا انه يؤدي الى الاضرار بالنظام الشريك. فالنزاعات الثنائية ومطالب الحصول على موقوفين و السياسة الخارجية للدولة و علاقتها مع دولة ثالثة بالاضافة الى قدرتها التفاوضية... اي موضوع ممكن ان يجعله صناع القرار بدرجة عالية الاهمية و الخطورة التي من الممكن ان تهدد النظام القائم ولكن لا يعني ذلك ضرورة ان تتدخل الولايات المتحدة للبحث عن سبل للمساعدة لمنع انهيار الشريك الا بحدود مصالحها. عادة لا يواجه شركاء واشنطن المشاكل التي تهدد النظام

الداخلي للدولة و لكن لا يعني ذلك عدم وجود المشاكل مطلقا، بل يمكن ان يطرأ مشاكل اقتصادية او احداث سياسية لكن لا ترقى الى ازمة تهدد نظام بشكل مباشر.

هنا يأتي دور المراقبة و النصح، فان تم تشخيص حدوث محتمل لازمة ما، تقوم الفروع الاميركية باعطاء النصائح لتخطيها. المعلومات التي تتناقل بين واشنطن و فروعها ليست حول البرامج و فعاليتها بل ايضا حول الوضع العام في البلاد. توسع المنظمات في الدولة انتشارها و تضم اليها كافة الاختصاصات و الخبراء مما يؤدي الى ارسال العديد من التقارير الدقيقة حول الوضع العام في البلاد في اي مجال كان. هذه المراقبة تأتي تحت عنوان تقديم المساعدات الى الشركاء وليس كتدخل في شؤونها.

ان فكرة انشاء المنظمات ليس حكرا على الولايات المتحدة، بل ما يميز هذه الاخيرة هو التفوق العددي بالانتشار حول العالم حيث تمتلك ما يقارب 94000 موظف في 140 بلدا عدا الموظفين ضمن الادارات الدفاعية و الحربية بينما تمتلك بريطانية ما يقارب 16000 موزعين داخلها وخارج حدودها.

بالاضافة الى ذلك ما يميز الولايات المتحدة هو تنوع القطاعات و المجالات التي تعمل بها على صعيد الدول فتتدخل في كل قطاعات الدولة تقريبا بما يجعلها قادرة على الوصول الى اي معلومات تريد وتستطيع تشخيص المشكلة او الازمة قبل حدوثها في أكثر الأحيان.

اذا كانت الرقابة تعني القيام بمراقبة دورية للاحداق والانشطة داخل الدولة بهدف التأكد من ان هذه الانشطة تعمل بشكل جيد وبمسارها الصحيح، فان الرقابة الاميركية تسعى الى التدخل المحتمل في شؤون الدولة الشريكة لمعالجة مشكلة او أزمة معينة، واصلاح نظام الدولة الشريكة من أي ازمة ممكنة او موجودة.

هذه الانشطة الاميركية الهيكلية التنظيمية والمراقبة، لا تشرح فقط الطبيعة الغريبة لالزامات الولايات المتحدة تجاه شركائها من الدول من طرف واحد، بل أيضا تساعد على بلورة مفهوم جديد للشراكة على المستوى الدولي. لذا ان الدولة الشريكة للولايات المتحدة، هي دولة تخضع لصيانة دورية لنظامها (ترتيب العوامل السياسية والاقتصادية اللازمة بهدف جعل النظام اكثر قوة وصلابة) وتعتبر هذه الصيانة نظامية وقانونية، تتطلب جهود عسكرية واقتصاية وسياسية لحماية النظام في حال كان هناك تهديد محتمل له. اضف على ذلك، الى ان القوة السياسية المسيطرة في لدولة الشريكة تعتبر هذه الانشطة الاميركية انشطة قانونية ومقبولة وطبيعية.

ان الشراكة هي علاقات سياسية تقوم بين الدولة الشريكة والولايات المتحدة. هذه العلاقة تشمل الترتيبات السياسية والاقتصادية معا، وتعتمد هذه العلاقة على بُعد الحماية التي تؤمنها الولايات المتحدة للدولة الشريكة وليس المنفعة. من الممكن ان تتواجد الشركات الاميركية الكبرى في الدول الشريكة كمصدرة او مستثمرة ومن الممكن ان يسعى الرسميين الاميركيين لمساعدة هذه الشركاء وتنميتها، الا ان ذلك لا يعتبر من ضمن علاقات الشراكة. العديد من الدول الشريكة كالاردن وكوريا الجنوبية ارتبطت بعلاقات شراكة قوية مع الادارة الاميركية حتى قبل ان تتواجد الشركات الاميركية داخل اقتصاديات هذه الدول. وعلى العكس، ان العديد من الشركات الاميركية ايضا تتواجد في ول معينة الا ان هذه الدولة لا تعتبر شريكة للولايات المتحدة (جنوب افريقيا).

لذا بشكل عام، لا تسعى الولايات المتحدة للاستحواذ على شركاء من اجل منفعة اقتصادية لديهم. وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد ان العلاقات لم تبنى من اجل الاستثمارات باستثناء بعض الدول التي ارتبطت بعلاقات تجارية واستثمارية مع أميركا. لا ننفي بشكل

كامل وجود محفزات اقتصادية وراء العلاقات مع الولايات المتحدة، الا ان هذه المعايير الاقتصادية تأتي بالدرجة الثانية بعد المعايير السياسية.

5. الشراكة والامبراطورية

من خلال التشديد على اهمية المراقبة اليومية والدورية لحكومات الدول الشريكة، يمكن اعتبار "الشراكات الدولية" عودة لما كانت عليه الامبراطوريات الاوروبية التي ازدهرت في منتصف القرن الماضي. نرى هذا في الزمن الذي كانت بريطانيا ترسل العديد من موظفيها الى الهند سعيا لادارة دولة تعدادها السكني كان ما يقارب 400 مليون. كانت تفرض بريطانيا عمليات التفتيش داخل الدول. في بعض الولايات التي كانت تدار كإمارات حصلت على بعض السيادة وكانت تتم ادارتها عبر قوانين غير مباشرة، نفس الشيء كان بالنسبة لبعض الدول المحمية ومع بعض التعديلات في عدد من المستعمرات الافريقية. كذلك فعلت هولندا بادارتها لاندونسيا.

عودة الى ما قبل الاستعمار الحديث في القرن التاسع عشر، كان الاوروبيين يعملون ببروقراطية اقل. في المنطقة الغربية من الخريطة العالمية، كان يتم ازالة المواطنين الاصليين من مواقع القرار وانهاء عمل النخبة منهم، واحلالهم بالمستوطنين الذين توسعت قدرتهم على ادارة انفسهم وتوسيع مساحات الاراضي. اما في دول آسيا وافريقيا، فقد كان السكان الاصليين هم من يديرون المناطق التابعة لهم، مع احتفاظ الاوروبيين بادارة المرافئ والمضائق. في هذه المناطق كانت القوات العسكرية الاوروبين تتحرك ضد الاعداء غير الاوروبيين اكثر من الدخول في مواجهة مع السكان المحليين. في كلتا الحالتين لم تشمل الإدارة الاستعمارية المراقبة ، وهي حقيقة ليست مفاجئة لأن المراقبة تتطلب وجود كادر من المفتشين المحترفين، ولم تنشئ أي من القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى خدمة مدنية

مهمة حتى القرن التاسع عشر. في هذا السياق اذن، يمكن اعتبار النظام الاميركي القائم على الشراكة مع الدول يشترك فقط من ناحية التنظيم البيروقراطي الحديث مع الاستعمار الاوروبي الحديث.

هناك فرق كبير بين نظام الشراكة الاميركي و بين الاستعمار الحديث. تتعامل اميركا مع شركائها من خلال علاقات تحافظ على سيادتهم الكاملة وتمتعهم بكامل قوتهم الشؤون الداخلية والخارجية. من جهة ثانية، فان اداريو المستعمرات عادة ما يصدرون الاوامر للاداايين المحليين (من السكان الاصليين) وذلك يتم بشكل روتيني ودائم، وعلى هؤلاء الانصياع لهذه الاوامر وتنفيذها، اما الاداريين الاميركيين فيصدرون قراراتهم عادة داخل الدولة الشريكة ولكن لا يتوقعون ان تنصاع الدولة لتنفيذ هذه القرارات دائما. كذلك، عادة ما تتواجد داخل المستعمرات قوات عسكرية اوروبية او قوات تديرها الدول الاوروبية المستعمرة، تُستخدم لايقاف وصد اي تمرد او انقلاب. اما من الجهة الاميركية فالوضع مغاير، فمهما كان الدعم قويا المقدم من الولايات المتحدة لاحد شركائها ومهما كان حجم القوات الاميركية العسكرية المتواجدة داخل الدولة الشريكة، الا ان كل ذلك ممكن ان يتوقف وتنسحب القوات في حال ارادت الدولة الشريكة ذلك، فإن الادارة الاميركية تنظر الى سيادة الدولة الشريكة كأولوية يجب الحفاظ عليها.

هناك عدة اوجه تشابه بين نظام الشراكة الاميركي و الاستعمار الحديث الاوروبي أوسع من اللجوء الى الرقابة والاشراف. ان الامبراطوريات السابقة و العصرية هي استعداد "مجموعة سياسية" واحدة بفرض الخيارات الاساسية والقيود التي تريدها بشكل مستمر على المجموعات الاخرى.

نرى بذلك ان الامبراطورية هي مجموعة من الترتيبات التي تطال الرقابة على الشركاء للقيام بصيانة انظمتهم لكي لا تنهار و يكون ذلك بشكل مستمر. تريد الادارة الاميركية ان يستطيع الدول صيانة انفسهم و مساعدة انفسهم، ولكن ان يكونوا ايضا على استعداد لامكانية تدخل الادارة الاميركية بالشؤون السياسية و الاقتصادية و العسكرية ان لزم الامر.يجب الاشارة الى ان مساعدة الدول و صيانة انظمتها تختلف عن مبدأ فرض القيود عليها. حتى لو قاومت دولة ما الولايات المتحدة، وحتى لو كلفت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً، فإن الدولة لديها قدرة محدودة للغاية إلى حد ما لاختيار النزام الذي تريده على الأقل دون محاولة كبرى من جانب الولايات المتحدة للحفاظ على الأمور في نصابها الصحيح.

ان الامبراطورية الاميركية ليست الاولى و لن تكون الاخيرة فهناك العديد من الدول القوية سعت الى بناء الامبراطوريات من خلال استخدام و تنظيم بعض القوى السياسية و الاقتصادية في الدول . (روسيا – الاتحاد السوفياتي – Peloponnesian league). في كل الامثلة، كانت الدولة المسيطرة تفرض شروط اقتصادية وسياسية وانظمة معينة.

هناك العديد من شركاء الولايات المتحدة هم اصلا يديرون دولا اخرى تحت سلطتهم. ففرنسا تدير الدول الافريقية و لا تقوم فقط بلاشراف عليهم ومساعدتهم عسكريا وتأمين الضمانات العسكرية اللازمة لهم بل تتعداها الى المصالح الخاصة وتدير هذه الدول مباشرة. و بريطانيا تدير اجزاء من اسيا و الشرق الاوسط و بعض الاجزاء من افريقيا. ان ذلك لا يتعارض مع الولايات المتحدة فهذه الاخيرة تستفيد من الشراكة على مستويين، بما يزيد من استفادة الولايات المتحدة و يخفف مصاريف هذه الدول عن عاتقها.

ان اللامركزية و عمليات التفويض في الشراكات العالمية هي تختلف بين النظام العالمي المعاصر للعلاقات و بين مفهوم الامبراطوريات . فهذه الخصائص جديدة في العلاقات. لا

مشكلة في أن تصل الشراكة الى 5 مستويات كل مستوى تابع للسابق حتى نصل الى المستوى الاعلى، و هكذا تبني الولايات المتحدة سلطتها في مجمل دول العالم. من الناحية العملية ، هذا أمر مستبعد ، بالنظر إلى أن معظم الدول التابعة لدول "الطبقة الثانية" هم إما مستعمرات سابقة لقوة عظمى أو كانوا تابعين لفترة طويلة للولايات المتحدة، ففي كلتا الحالتين لم يكن لهذه الدول ما يلزم لصيانة الدول الاخرى كمهمة مستمرة. وهكذا ، بما أن معظم القوى الإقليمية مثل البرازيل أو نيجيريا لم تكن قد أتيحت لها الفرصة في الماضي لأن تستحوذ على دولة خاصة بها بها ، فإن فرصة وجود دولة تابعة لفرنسا أو بريطانية تملك دول تابعة ايضا ضعيفة. ان الدول التابعة ممكن ان تنتقل بين دول مسيطرة واخرى، لكن مثل هذا الانتقال لا ينطبق على أكثر من مستويين.

والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن هذا "التسلسل" الهرمي نفسه ينطبق بشكل أكثر قوة على شركاء غير الأمريكيين: دول مثل روسيا والهند لديها دول تابعة لها، ولكن لا يمكن القول أن أحد هذه الدول التابعة كان لديها دول تابعة خاصة بها. .

تعود العلاقات الاميركية مع الدول التي كانت تابعة لقرنسا او بريطانيا الى عدة اتجاهات. فالعديد من الدول الشريكة التي كانت ضمن الاستعمار البريطاني و الفرنسي قاموا بالانتقال الى السلطة الاميركية بعد انتهاء الاستعمار، و لكن طيلة الفترة لم يحدث ان انتقلت دولة من سلطة الولايات المتحدة الى اي من بريطانيا و فرنسا.

نرى ايضا ضمن العلاقة بين الولايات المتحدة وكل من فرنسا وبريطانيا، تبعية بريطانيا و فرنسا الى سلطة الولايات المتحدة حيث هاتين الدولتين يتلقوا الاوامر من ادارة الولايات المتحدة لكي يقوموا بأي عمل في الدول الشريكة لهم مثال على ذلك عندما طلبت فرنسا

الاذن من الولايات المتحدة للمساعدة العسكرية في تشاد، او عندما اخذت بريطانيا الحكم في الاردن بعد اذن الولايات المتحدة.

التبعية تجلت ايضا في ان بريطانيا و فرنسا لا تستطيع عزل الدول التابعة لها عن سلطة الولايات المتحدة و العلاقة معها. فنرى مثلا فرنسا كقوة اقتصادية في افريقيا تستخدم الفرنك الفرنسي، وقد تم تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي نتيجة ضغوط على فرنسا من مؤسسات الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي هناك. كذلك الامر مع بريطانيا، عندما تم الضغط على الباوند البريطاني و الذي ساهم في خروج بريطانيا من شرق السويس.

على ضوء ما تقدم ترى الطريقة الاميركية التي تعمل بها لبناء امبراطوريتها و ما يميزها هو الاستمرار في التأثير على الشركاء من خلال مؤسسات دولية التي تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، و ليس بجديد عملية استخدام المؤسسات غير الحكومية للتأثير في الدول الشريكة من خلال مؤسسات التجارة وصولا الى مؤسسات خاصة عسكرية. وليس بجديد فكرة عن اقدام دولة باستغلال دول اخرى في الحفاظ على نظام دولة شريكة. ان طريقة الادارة الاميركية في بناء العلاقات مع الدول هي بحد ذاتها تتميز بالعديد من الخصائص من خلال استخدام المؤسسات الدولية كالصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مختلف المؤسسات المنضوية تحت ما يسمى بقوات الامم المتحدة "UN" و بالاضافة الى المؤسسات الاقليمية للتنمية و البنوك التنموية الاقليمية و الدولية. استخدام هذه المنظمات في الحفاظ على الدول الشريكة للولايات المتحدة يسمح لهذه الاخيرة بالحصول على الدعم اللازم دون الحاجة للدخول في تحويلات مالية مباشرة من الولايات المتحدة او توقيع اتفاقات ثنائية.

اخيرا، قد تصل المشاكل التي يواجهها الشركاء الى حد التطرف و تتضمن ايضا حصول او امكانية حصول محاولات انقلاب في الانظمة الشريكة تديرها الدول التي تصنفها الولايات

المتحدة كعدو. لذا تعمل الولايات المتحدة على تحديد اعدائها حول العالم حتى قبل الحرب العالمية الاولى و بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

باختصار ان شبكة العلاقات الاميركية مع الشركاء التابعين لها أوجه اختلاف وتشابه مع الامبراطوريات السابقة و الحالية. فهي تجمع بين القيود المفروضة على الدول و التي كانت سارية في الامبراطورية البريطانية و في روما القديمة. و هي تعمل بشكل كبير على التدخل في الدول الاخرى بكل التفاصيل دون تحديد دقيق لطبيعة العلاقة مع الشركاء وهي لا تضع قوانين صارمة او مباشرة للعلاقة و للمساعدات الممكنة.

يمكن ملاحظة ان ما يزيد عن 40٪ من الدول في العالم هم شركاء للولايات المتحدة، و هم موزعين على صعيد المناطق و الاقاليم في العالم و تختلف اعداد الدول الشريكة من منطقة جغرافية الى اخرى. لكن يمكن ايضا ملاحظة ان الولايات المتحدة و شركائها تمتلك اكثر من ثلثي الاقتصاد العالمي و بنسبة مماثلة للقوة العسكرية. بتعبير اخر ان الولايات المتحدة و حلفائها و شركائها يسيطرون على العالم بكل شيء باستثناء عدد السكان.

بالاضافة الى ذلك ان ما يميز شبكة علاقات الولايات المتحدة هو درجة الاختلاف بين نوعية الشركاء. فلديها شركاء من الاكثر كثافة بالسكان الى الدول قليلة السكان، و من دول غنية الى دول فقيرة، من دول حليفة من وقت طويل الى دول حديثة العلاقات بعد التدخل العسكري، من دول تنعم بالسلام الكامل الى دول تعاني مشاكل ارهابية.

لذلك لا يخفى سبب اختلاف الاهداف الفورية التي تسعى الولايات الى تحقيقها بين دولة الى اخرى حتى و لو كان الهدف الاساسي المعمول عليه في كل دول العالم حتى لو كانت كل المساعدات التي تقدم اليوم تنضوي تحت عنوان مكافحة الارهاب الدولي. لذلك هذا يدل مرة جديدة على ان الامبراطورية الاميركية لا تعمل من خلال هدف شامل للجميع كنشر

الديمقراطية في العالم، بل لأهداف متناسقة تسعى الى تقوية الانظمة حول العالم و صيانتها تحت تبعية الولايات المتحدة.

ان اختلاف و تعددية الدول التابعة للولايات المتحدة تدعم برهان ان السياسة المستمرة للولايات المتحدة لا يمكن شرحها من خلال تحديد هدف واحد او هدف طويل الامد. فان اختلاف نوعية الدول تركز على فكرة الاهداف الخفية وراء الحصول على دول محددة كشركاء. هذه الاهداف الخفية تمنعنا من رؤية السياسة الاميركية كسياسة للعمل ضمن هدف واحد طويل الامد.

بدلا من ذلك يجب رؤية اختلاف و تنوع الشركاء من خلال التقسيم الجغرافي حيث تسعى الولايات المتحدة للحصول على دول في مناطق مختلفة و في اوقات مختلفة لأهداف مختلفة. و ما يوحد هذه الدول هو التزام الولايات المتحدة بصيانة و مساعدة و تقوية هذه الدول و دعم انظمتها بشكل دوري. هذه العلاقات بين الدول الشريكة و الولايات المتحدة هي علاقة مستمرة.

ثالثًا: الاستحواذ على الشركاء

حتى نهاية القرن التاسع عشر، لم يكن للولايات المتحدة تواجد خارج اميركا الشمالية الا بنسبة فليلة جدا، كذلك، وبعكس الدول الاوروبية لم يكن للولايات المتحدة اي استعمار، ختى ان الاراضي والمناطق التي كانت تديرها وتقع تحت سيطرتها كان بمعظمها غير مأهول. اما في الكاريبين فكان الدور الاميركي لا يذكر ايضا، ولم تكن ترتبط بعلاقة شراكة مثل علاقات اليوم. احتاجت الولايات المتحدة لقرن من الزمن حتى تبني شبكة شراكات مع الدول الاخرى، ولم تستخدم الادوات اللازمة لهذه الشراكات الا منذ بداية اعوام 1900.

1. طبيعة الاستحواذ على الشركاء

تنعم الدول الشريكة للولايات المتحدة بسادتها الكاملة على كل الصعد بغض النظر عن وضعية هذه السيادة فعليا. هذا يعني ان الرقابة التي تفرضها واشنطن على الدولة الشريكة و شكل العلاقة فيما بين الدولتين لا يمكن ان تكون الا بموافقة الدولة الشريكة و حكومتها. عادة تكون الشراكة و معاييرها ضمنية، ومع موافقة الدولة على الشراكة تخضع هذه العملية الى اتفاقات معلنة بين الطرفين. لا يمكن للولايات المتحدة ان تقدم الدعم ماليا او عسكريا للدولة الشريكة فجأة دون مقدمات، فان العلاقات و المساعدات تخضع للمفاوضات و على الدولة الشريكة الموافقة. في السابق و قبل وجود المخابرات و القوات الاميركية كما الان، كانت العلاقات مع الاخرين تخضع ايضا لترتيبات معينة و كان على الدول الموافقة على التعاون و اي مساعدة او دعم سيتم توجيهه لدول شريكة فعلى الكونغرس الاميركي الموافقة عليها او بالحد الادنى العلم بها.

حتى لو كانت ترتيبات الشراكة بين الدولتين تتم بفعل القوة، كما حصل في دول الكاريبين ووسط اميركا اعوام 1900، ففي كل الاحوال يجب على السلطات المحلية في الدولة الشريكة الموافقة على ذلك. تحتاج الادارة الاميركية الى طرف رسمي في الدولة لتتعامل معه، فحتى لو أرسلت الولايات المتحدة الدعم العسكري والمارينز الى الدولة فيجب ان يُتبع ذلك باتفاقات واضحة بين الطرفين يتم توقيعها من قبل جهات رسمية.

كما ان الدولة الشريكة عليها ان تقبل هذه الشراكة، فأيضا الادارة الاميركية عليها ذلك. في العديد من الاحيان ترفض الولايات المتحدة طلبات الدول الاخرى في انشاء تعاون و شراكة، و يعود ذلك اما لان هذه الدول تخضع للادارة البريطانية او الفرنسية و اما لان السياسة الخارجية و المصلحة الاميركية لا تتوافق مع انشاء مثل هذه الشراكة. يمكن للادارة الاميركية ان تطلب شراكة مع دولة اخرى و الدولة ترفض، و يمكن للدولة ان تطلب الشراكة و الادارة الاميركية ترفض. فيمكن للدولة ان تفشل في عرض شراكتها و يمكن للولايات المتحدة ان تفشل في طلب شراكتها. و في الاخير يمكن ان تتفق دولتان على الشراكة بعد عدة جولات من الفشل. هذه الجولات بين اميركا و الدول الشريكة تطول لان الولايات المتحدة لا تعتبر هذه العلاقات عابرة و غير ذي قيمة بل انها تطال مصالحها. يجب ان يكون النظام في الدولة الاخرى معرّض للخطر بما يجعل من واجب الادارة الاميركية العمل على مساعدته وبالتالي البدء بمفاوضات الشراكة. من الممكن ان تتعارض المنظمات الاميركية فيما بينها ضمن العلاقة مع الشريك، فمثلا بالرغم من العلاقات القوية التي كانت تجمع وزارة الخارجية الاميركية مع اثيوبيا، وبالرغم من العلاقات العسكرية الكبيرة بينهم ايضا، الا ان وزارة الدفاع استطاعت ايقاف اتفاق جدا مهم مع اثيوبيا بعد ان تم تقييمها بانها منطفة غير استراتيجية للولايات المتحدة. فيما بعد، بين اعوام 1959-1960، اخذت الادارة

الاميركية بعين الاعتبار تزايد النفوذ المصري في المنطقة وما يرافقع من نشر الاشتراكية، فأرسلت طائرات الى اثيوبيا وفعّلت برامج التدريب والتجهيز للجيش، من اجل تعزيز أمن اثيوبيا. بعد عدة اشهر حاول احد القادة الانقلاب على النظام، فتدخل الرسمية العسكريون والسياسيون لايقاف هذا التمرد.

لا تمر كل مفاوضات الاميركيين والمساعدات التي تقدمها بعملية شاقة، بل تختلف من دولة الى اخرى بحسب الظروف والاهداف. سواء كان الهدف هو الحصول على دولة لتكون شريكا او سواء كان هناك اتفاق شراكة، فلواشنطن نفس الصدى في العلاقة مع الدولة فهي تعتبرها بداية مهمة لعلاقة بين دولتين. فان تم اطلاق صفة شريك او لم يتم اطلاق هذه الصفة على دولة معينة فان الادارة الاميركية ستقدم الدعم لهذه الدولة. ليس من الضروري اذن، انشاء قواعد عسكرية اميركية منذ البداية، فقد قدمت الولايات المتحدة للاردن مثلا مساعدات حتى قبل سنة 1965 سنة الاتفاق. فقبله، دُعمت الاردن عسكريا بالاسطول البحري السادس وقُدمت لها دعم مالي ايضا. و بعد سنة 1965 ارسلت المعدات العسكرية و الطائرات و الدبابات الى عمان لدعم النظام اثناء قيام الاحتجاجات ضد اسرائيل. كذلك تم دعمها بالجنود لصد عدوان سوري.

ان اعطاء صفة شريك محتمل للولايات المتحدة لاي دولة يمكن ان يطول قبل تأكيده والموافقة عليه نهائيا. فالدولة التي تعرض الشراكة مع الولايات المتحدة وقبل الموافقة على الطلب تصبح تحت جناح الولايات المتحدة حتى قبل تأكيد الشراكة بالحد الادنى لبعض الوقت. ومن الممكن ان يكون الوقت غير محدد كما حصل مع دول البلطيق و المغرب و اوغاندا. اما رفض طلب الشراكة يعود اما لان الدولة تكون تحت سلطة بريطانيا او فرنسا، اما لان النظام في الدولة متزعزع و غير مستقر لتقديم اليه الدعم ، و اما لان النظام لا

يعاني من مشاكل وعدم استقرار كفاية تتطلب تقديم الولايات المتحدة الدعم له. ومن الممكن ان توقف الادارة الاميركية الشراكة مع دولة ما في حال انقلاب النظام الذي كان قائما.

من جهة اخرى يمكن لامريكا ان تعرض الشراكة على دولة اخرى، وهذه الاخيرة ترفض. كما حصل مع كمبوديا حيث كانت جاهزة للشراكة معها ولكن الرئيس آنذاك رفضها. و هذا ادى الى حدوث انقلاب في الحكم عام 1970 و تسلم اميركا الحكم في الدولة. كما حصل في مصر مع عبد الناصر و غانا و اندونيسيا و الهند و بورما.

ان رفض التشارك و الاتفاق مع دول معينة لا يعني توقف العلاقات بين الدولتين او عدم امكانية المساعدة . فالولايات المتحدة تقدم العديد من المساعدات المالية و العسكرية لدول لا تعتبرها شريكة و حليفة لها و يعود ذلك الى المصالح السياسية ، و لا يكون الدعم المقدم في هذه الحالة قليلا بل ان قيمة الدعم المقدم الى بعض الدول كان ضخم قبل ان تصبح شريكة دائمة للولايات المتحدة. كذلك دخول دولة في شراكة مع الادارة الاميركية لا يعني لا يعني دائما ضرورة مساعدتها بمبالغ مالية ضخمة فقط بل امكانية دعمها ماليا و عسكريا و دفاعيا، وان الادارة الاميركية اصبح لها مسؤوليات جديدة تجاه هذه الدولة تجعلها ملتزمة معها ماليا وفي بعض الاحيان تقديم الدم من اجل هذه الشراكة.

ان فهم هذا النوع من الالتوام الاميركي تجاه الدول الشريكة لها، يمكننا من فهم سبب عدم نقض الولايات المتحدة للشراكة من طرفها. حتى لو تغيرت الظروف الاساسية التي كانت سبب قيام الشراكة – كتوقف العامل الذي كان يعتبر تهديدا للنظام في الدولة مثلا- فالولايات المتحدة لا توقف او تعيد النظر في هذه الشراكة. العامل الاساسي للحفاظ على

هذه الشراكات هو صورة الادارة الاميركية امام العالم ومصداقيتها التي تمنعها من الاخلال بالاتفاقات مع الدول الاخرى.

من جهة اخرى، فان الدول الشريكة قادرة على نقض الاتفاقيات مع الولايات المتحدة ساعة تشاء و لكن عليها تحمل عواقب القرار الخطير الذي يمكن ان يؤدي الى اغلاق القواعد العسكرية على ارضها، توقف المساعدات العسكرية و المالية و قطع كل العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة بالاضافة الى عدم استعداد واشنطن للمساعدة في حال حدوث اي مشاكل او ازمات. تحصل هذه الاحداث في حال انقلاب الانظمة مثلا وتغير القادة والرؤساء في الدول، لذن تعتبر الادارة الاميركية ذلك اعمالا عدائية ضد الولايات المتحدة ومن الممكن ان تستخدم العديد من الادوات كردود فعل تجاه مع حصل، منها تدبير انقلابات جديدة لاستعادة النظام القائم وضمه اليها من جديد.

قليل ما تحاول الدول تعديل علاقتها مع الولايات المتحدة، مهما كان سلوك الولايات المتحدة الذي تنتهجه في التعامل مع الشركاء من قساوة، و ذلك لان النتائج السلبية لترك الولايات المتحدة ستكون كبيرة. ليست المسألة وجود خوف من ذلك فقط، ولكن ان القبول بشراكة الولايات المتحدة هو القبول بمسؤولية الادارة الاميركية في التدخل والرقابة والاشراف واعتبار كل ذلك امرا طبيعيا. فرنسا مثلا تعتبر نفسها حليفا قويا للولايات المتحدة وبالتالي هي شريكا اساسيا لها. يعود قبول فرنسا للشراكة مع الولايات المتحدة الى النظام القائم فيها – الذي نتيجة الاجراءات والامتيازات الاقتصادية والسياسية التي حصل عليها تمتع بالقوة- الذي قبل بادارة اميركا له لكي يكون له العديد من الامتيازات والمنافع في وجه الانظمة الاخرى التي كانت موجودة. اخيرا تسعى الادارة الاميركية الى بناء امبراطورية من الشركاء من خلال ارسال الدعوات لهم للانضمام اليها، وهذه الدعوات نادرا ما يتم سحبها.

بشكل عام، ان الاستحواذ على الشراكة تحصل في لحظة معينة وهي عندما يوافق الطرفين على هذه العلاقة الجديدة. يمكن للولايات المتحدة ان تعرض شراكتها على الدولة، الا ان قرار الموافقة من الدولة الاخرى ممكن ان يتأخر، كذلك الامر عندما تطلب دولة ما الشراكة مع الولايات المتحدة، فقرار الاخيرة ممكن ان يتأخر. الا انه في اللحظة التي تتوافق فيها الدولتين على الشراكة، تدخل الدولة في لائحة شركاء الولايات المتحدة مباشرة. لا يمكننا تحدد وقت معين لتتم عملية الشراكة، فذلك يعود لصانعي القرار ونظرتهم حول اهمية هذه الشراكة ومدى الحاجة اليها.

2. كيفية الاستحواذ على الشركاء

تختلف الطرق التي من الممكن ان تجعل دولة ما شريكة للولايات المتحدة، ويعتمد ذلك على اهمية الشراكة وأوضاع المنطقة وحاجة الدولة الداخلية للشراكة، وكذلك تحتلف البرامج التي من الممكن ان تستخدمها الادارة الاميركية في القترة اللاحقة.

ترتبط الشراكة واطارها ايضا بامكانية وجود علاقات سابقة مع الادارة الاميركية. ففي حال كانت الولايات المتحدة محتلة للدولة اصلا، وهي تقوم بعمليات الرقابة والاشراف عليها وعلى نظامها بشكل كامل تختلف عن الدول التي دخلت في شراكة مع الادارة الاميركية نتيجة وجود خطر ما يهددها ففي هذه الحالة عليها ان تقبل وجود قوات اميركية بشكل واسع على اراضيها.

ان كيفية قيام الشراكة وشكلها وطبيعتها يجب ان يفهم بأنها مجموعة من الاهداف الفورية و الاحداث الفورية و المعقدة ضمن سياسة معينة تنتهجها الادارة الاميركية في الدولة. فان صناع القرار ونتيجة الازمة التي يواجهونها في الدولة يقررون على ضوئها شكل الشراكة اللازم وطبيعتها.

ان كيفية قيام الشراكات مع الولايات المتحدة مقسمة الى 5 اقسام سنعرضها بشكل مفصل بالترتيب حسب اولويتها.

أ- شراكة ما بعد الاحتلال

ان اقدم طريقة تتبعها الولايات المتحدة لثبيت شراكتها في الدول هي ادخال الدولة في شراكة معها بعد ان كانت محتلة من قبل القوات الاميركية. فقد عملت على تحويل الدول التي كانت تحت استعمارها الى دول شريكة بعد كانت تقاتل على ارها او تقاتل الدولة نفسها. ان الادارة الاميركية لا تريد نشر قواتها بطريقة غير ذي قيمة وهدف او بطريقة تجعلها ضعيفة ومشتتة، هي تسعى لتنشر قواتها في الدول التي بعد ان انهت احتلالها، تريد الحكومة المحلية فيها التعاون مع الاميركيين. المشكلة التي كان يواجهها الطرفين هو كيفية بناء سيادة الدولة واستقلاليتها، وكيفية اعادة الاستقلاليتها وسيادتها مع ضمان امكانية محافظة الولايات المتحدة على وجودها ومصالحها. هناك العديد من الطرق التي تساعد على تخطي هذه المشكلة كالمساعدات العسكرية والتدريبات وضمان وجود قواعد عسكرية.. فكوبا، التي تم استعمارها نتيجة الحرب الاميركية الاسبانية، استخدمت الاجارة الاميركية اداة "platt amendment" بعد ان وافق عليه الكونغرس كقانون عام 1901 وتم اضافته الى الدستور الكوبي. يتضمن هذا القانون ضمان امكانية الولايات المتحدة في التدخل بالشؤون الكوبية لتساعدها على نشر الحرية وبناء الدولة وحماية حقوقها وضمان استقلالها من خلال التدخل في الحفاظ على نظامها وحكومتها، وقد طلبت الولايات المتحدة بان تبيعها كوبا ارض لبناء قاعدة عسكرية للقوات البحرية او التخلي عن الارض لصالح الولايات المتحدة. لقد استغلت الادارة الاميركية هذا القانون 3 مرات في التدخل عسكريا في كوبا، بين 1906

و1920 وتم الغائه فيما بعد ليتم استبداله بقانون اكثر تعقيدا يتركز حول القوات العسكرية الكوبية.

وكما حصل في الفيليبين حيث منحت الولايات المتحدة الاستقلال الرسمي لها عام 1946. ارسات الولايات المتحدة مساعدات مالية واقتصادية مقابل شروط محددة بأن يتم تقييم المصروفات الحكومية عبر صندوق النقد الولي والولايات المتحدة. اضافة على ذلك، تم فرض مجموعة من ادوات الرقابة وآلياتها، من خلال فرض قانون للتجارة وعدة قوانين اخرى وضرورة اتخاذ اجراءات تصب جميعها في ضمان حق المستثمرين الاميركيين والمستثمرين وعدم التفريق بينهم وبين الفيليبينيين من جهة الحقوق. كذلك، تم توفيع اتفاقات مساعدات عسكرية تعطي MAAG تقديم المشورة وتدريب وتجهيز القوات المحلية الفيليبينية، وضمان حقوق القواعد العسكرية الاميركية بما يزيد عن 23 قاعدة.

كذلك عملت الولايات المتحدة على وضع قوانين انتخابية في بعض الدول لضمان ان الحكومات و السلطات المستقبلية لن تكون الا مؤيدة لها وتعمل ضمن مصالحها وتضمن بقاء قواتها العسكرية على ارضها.

لذلك يمكن للمساعدات و البرامج الاقتصادية التنموية ان تكون مدخل للتخلص من احتلال دولة كامبراطورية و تحويل الدولة الى زبون طويل الامد للادارة الاميركية و بالاضافة الى استخدام الولايات المتحدة للاتفاقيات المتعددة الاطراف والمنظمات الدولية بما يخفف من التكاليف المالية المترتبة على الخزينة الاميركية. استخدمت هذه الادوات الاقتصادية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في كوريا الجنوبية والفيليبين كذلك في بعض دول اوروبا الغربية منها فرنسا وبريطانيا والدول التي كانت تحتلها اميركا في

المانيا وايطاليا. لكن ما يميز الدول التي كانت تحت الاحتلال عن الدول الشريكة الاخرى هو ان الولايات المتحدة في الدول المحتلة عملت على ضمان وجود قواتها و قواعدها و عسكرها و مدنييها في الدولة بعد انتهاء الاحتلال و تحويل الدولة الى شريكة لفترة طويلة الامد كما حصل في غوانتنامو و اليابان و ايطاليا و المانيا و غيرها. حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، بقي النواجد الاميركي المدتي والعسكري حتى العام 2004 في اليابان (36000 عسكري و7000 مدني) وايطاليا(13000 عسكري و2000 مدني) والمانيا (76000 عسكري و16000 مدني) وكوريا الجنوبية (41000 عسكري و3000 مدني) واكملت ايضا الادارة الاميركية باحتلال غوانتاناموا (700 عسكري و300 مدني). بالطبع يختلف التواجد العسكري الاميركي باختلاف حجم الدولة طبعا.

لشراكة بعد الاحتلال تمثل عنصرا مهما من هناصر ال cybernetics بالحديث عن الطريقة التي قام بها الاميركيين بصناعة الادوات اللازمة وتمحورها حول هذه الادوات وليس النهايات. ما عانته الادارة الاميركية قبل اتخاذ قرار انهاء الاحتلال في الدول هو كيفية ضمان المصالح الاميركية وتواجدها في ظل استقلالية هذه الدول. اقامة القواعد العسكرية و الدعم العسكري و المالي و التدريبات العسكرية مثلت الادوات التي استخدمتها الادارة الاميركية وتصب في تحقيق الهدف الاساسي ببقاء الاحتلال الاميركي ولكن بشكل خدمات. ان قوات الولايات المتحدة المنتشرة في العالم تم استخدامها في العديد من الميادين التي تصب في مصلحتها وتدخلت في ول اخرى انطلاقا من القواعد العسكرية المنتشرة في الدول الشريكة كاستخدام غوانتاناموا بهدف زعزعة استقرار كوبا، ومن ثم استخدامها سجنا لمكافحة الارهاب في العالم، مما يبين لنا كيف انه بعد تحقيق الاهداف الاساسية لهذه الادوات تم الانتقال الى اهداف اخرى ابعد واهم.

فيما يلي جدول الدول التي تم الاستحواذ عليها ما بعد احتلالها.

جدول 3.1: شراكة ما بعد الاحتلال

Clients	Date acquired and duration of client status
Cuba	1902 – 1959
Italy	1945 – present
Philippines	1946 – present
South Korea	1948 – present
West Germany	1949 – present
Japan	1952 – present
Austria	1955 – present
Grenada	1984 – present
Marshall islands	1986 – present
Micronesia	1986 – present
Palau	1994 – present
Afghanistan	2001 – present
Iraq	2004 – present

ب- التبديل

الشراكة بعد الاحتلال لا تمثل الطريقة الوحيدة للاستحواذ على الشركاء، فما يتم تنفيذه في هذه الدول يحتلف عن الدول التي لم تكن مُحتلة من قبل الاميركيين، لذا هناك طريقة اخرى تتم فيها عملية تحويل الدول العدوة الى شريكة دون تدخل القوات الاميركية في احتلال الارض، وهي طريقة الاستبدال.

يتم من خلال هذه الطريقة استبدال النظام المعادي بنظام يتوافق مع انظمة و شروط الادارة الاميركية. فعدو الولايات المتحدة هو من تختلف معايير انظمته الداخلية والخارجية سياسيا واقتصاديا عن معايير الولايات المتحدة فتبدأ اذن عملية تغيير النظام. يختلف تصنيف الدول العدوة بالنسبة للولايات المتحدة، فمثلا نرى الانظمة الاسلامية و الفاشية و الاجرامية و غيرها كأعداء للولايات المتحدة. تتنوع تصنيفات الدول العدوة للولايات المتحدة بحسب ايديولوجياتهم و ايضا من خلال علاقاتهم و رفضهم لبعض العلاقات. يمكن للاعداء ان يكونوا اقوياء او ضعفاء، لهم وضعية استراتيجية معينة او لا، تربطهم علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة او ليس لهم اي علاقات بالأصل. ان انتقال العلاقات بين الولايات المتحدة و الدول الاخرى من دول شريكة الى دول عدوة يعود الى العديد من المتغيرات التي تحللها الولايات المتحدة تدريجيا لتحديد وضعية الدولة بالنسبة لها.

عندما يتم ادراج دولة معينة كدولة عدوة للولايات المتحدة، فتميل هذه الاخيرة الى التعامل معها بمبدأ العداوة الى وقت طويل.تصوغ الولايات المتحدة سياساتها تجاه الدول العدوة للتعامل مع اي عمل عدواني يصدر من هذه الدولة، بالاضافة الى صياغة سياسة حول امكانية دعم انقلاب النظام و استبداله بنظام مؤيد.

يمكن للدول العدوة ان تخرج من لائحة العداوة للولايات المتحدة في عدة حالات منها :

- تغير سياسات الولايات المتحدة و هذا نادرا ما يحصل كحالة الفيتنام.
- غزو الدولة و اجتياحها والسيطرة عليها.
- تغيير جوهري في نظام الدولة بما يجعله متطابق مع الولايات المتحدة.

عادة عملية الاستبدال تميل الى الحالة الثالية سواء لعبت الولايات المتحدة ام لا في تدبير انقلاب للنظام. بعد ان تخضع الدولة لتغيير في النظام و اعادة بناء نظام جديد قريب للولايات المتحدة يتم مكافأة هذا النظام الجديد بالعديد من المساعدات المالية و العسكرية.

في مصر مثلا، بقيت الولايات المتحدة تتعامل مع الدولة المصرية على انها عدوة حتى سنوات 1950، الى ان استطاع السادات الوصول الى الحكم و بدأ بعملية تطهير الادارات و الوزارات من الخبراء الروس و شرع باعادة هيكلة النظام بما يتناسب مع المعايير الاميركية واخذ بتطبيق قواعد الاستثمار الاجنبي و الخاص، و توّجت اعمال السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد. لقد حول السادات النظام الى نظام شريك للولايات المتحدة، فما كان على الولايات المتحدة الا ان رفعت مساعداتها المالية من 0 $ الى 1 مليار دولار سنويا، ثم اتبعت بمجموعة من الدعم العسكري و الاقتصادي. و تم تصنيف المساعدات الاميركية لمصر كأكبر مساعدات حصلت عليها دولة شريكة للولايات المتحدة.

في ايران و بعد اسقاط نظام حكومة محمد مصدق عام 1953، وترأس زاهدي الحكومة الجديدة الذي كان مقربا للولايات المتحدة و افكارها قامت الولايات المتحدة بمكافأة

الحكومة بمجموعة من المساعدات العسكرية و المالية و الدورات التدريبية للقوات العسكرية و المخابرات الايرانية.

هناك العديد من الامثلة كسوريا و غانا و كمبوديا التي تفسر ايضا كيفية تعامل الولايات المتحدة مع حكومات الدول الشريكة بعد قلب انظمة الدولة العدوة.

كل التجارب للولايات المتحدة كانت ضمن سياق الحرب الباردة. ولكن لا يمكن استخدام التبديل في الحكم فقط كطريقة للسيطرة على دولة في حال كان هناك صراع ايديولوجي عميق. ففي نيكاراغوا مثلا و بعد انهيار النظام المعادي لامريكا في الحكم و بعد تسلم الثوار للحكم بعد دعم سياسي و عسكري للحكم الجديد ، تم ارسال موفد مالي للدولة لمناقشة الدعم المالي وكيفية الحصول عليه من الولايات المتحدة. بعد مرور سنتين تبين وجود ثورة شعبية و تمرد على هذه القروض الاميركية مما استدعى الولايات المتحدة استخدام الاف قوات البحرية لمواجهة الثوار عسكريا.

اكثر عمليات "تبديل الحكم" تمت في دول لم تسبق ان كانت شريكة للولايات المتحدة. ولكن ان الادارة الاميركية لن تقبل ايضا بخسارة شريك لها بعد انقلاب الحكم فيها ومجيء الاعداء الى الحكم، فانها ستعمد الى دعم الانقلابات في هذه الدولة لاستعادة النظام. تقدم الولايات المتحدة للانظمة الجديدة المؤيدة لها الدعم عسكري و المالي الذي يساعد على بقاء الحكم مما يساعد سريعا بادراج الدولة كشريك للولايات المتحدة. في اثيوبيا مثلا، حيث كانت دولة شريكة للولايات المتحدة حتى العام 1950 ما قبل سفوط النظام الذي يرأسه Haile Selassie. وبعد ان تم خلع الرئيس الماركسي في اثيوبيا عير ائتلاف عسكري، عادة الولايات المتحدة بارسال ما امكنها من المساعدات

المالية والاقتصادية اكثر مما قدمته في عهد Haile Selassie. وقد اعيدت الشراكات بين الدولتين واعتبرت الولايات المتحدة اثيوبيا بأنها من اساسيات المصالح الامنية الاميركية.

فيما يلي جدول الدول التي تم الاستحواذ عليها من خلال "التبديل".

جدول 3.2: الدول الشريكة عبر: التبديل

Clients	Date acquired and duration of client status
Nicaragua	1910- 1979
Iran (ex-Mossadeq)	1953 – 1979
Ghana	1966 – present
Indonesia	1966 – present
Egypt	1978 – present
Cambodia	1970 – 1975
Nicaragua	1990 – present
Suriname	1991 – present
Ethiopia	1991 – present

ت- الاحساس بالخطر

من اكثر الطرق استخداما من الادارة الاميركية لجعل دولة ما شريكة لها، هو الادعاء بأن هذه الدولة تحدق بها بعض المخاطر. المصدر الاساسي و الفوري لهذا الخطر يتمثل بوجود جماعات معارضة سياسية داخلية عادة يتم اتهامها بأنها مسلحة، وأن لها صلات مع دول خارجية عدوة لأميركا. فمثلا بعد احداث 11 ايلول و بعد سيطرة النظام الاسلامي في ايران اصبحت الولايات المتحدة تركز على ان اي مجموعة معارضة في اي دولة فهي على صلة بدولة خارجية تدعمها عسكريا وماليا وتجهرها لتنفيذ هجمات.

ان الولايات المتحدة تدرج الدول ذات الانظمة المهددة كدول شريكة لها حتى ولو لم تطلب هذه الدول اي شراكة معها. عادة تدرج الادارة الاميركية الدول المهددة التي تكون ضمن نطاق اقليمي قريب لدولة معادية لأميركا و تشكل خطرا عليها، كذلك تدرج الدول التي استقلت حديثا وتقع جغرافيا ضمن منطقة تواجد لاحد اعداء الولايات المتحدة. اضافة على ذلك، تدرج الولايات المتحدة اي دولة في لائحة الشراكة، إذا ما وجدت ان احدى الدول العدوة للإدارة الاميركية تسعى للتدخل او للسيطرة نظام هذه الدولة او مقدراتها.

في هذا السياق، وبخلاف ما ذكرناه في أول طريقتين، لا تضطر الولايات المتحدة الى الدخول بتقييمات لاحتمالية الشراكة مع الدولة، ولا بتقييم سياسات الدولة الخارجية او الفوائد التي من الممكن ان تحصل عليها الادارة الاميركية من اللاقة مع الدولة، بل انها فقط تقوم بدعم دولة معينة يعتبرها العدة هدفا له. هذا ما حصل مع اليونان عام 1947.

كانت اليونان تابعة للسيطرة البريطانية في الحرب العالمية الثانية وقد اندلعت الحرب الاهلية بين النظام الملكي و النظام الشيوعي وتميل بريطانيا الى النظام الملكي فبدأت بدعمه ماليا وسياسيا بعد ان اندعلت الحرب الاهلية بين النظامين في اليونان. وقد سعت الى تقديم قرض مالي بالتعاون مع الادارة الاميركية بقيمة 25 مليون $. بعد انتهاء الحرب في 1946 ايقن الاميركيين وقوف الاتحاد السوفياتي وراء دعم الحكومة الشيوعية وبأن اليونان هي أرض معركة جديدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. لذلك بدء الحكام الاميركيين بدرس امكانية دعم الحكومة اليونانية عسكريا وبشكل مباشر. وقد كان الاميركيين قد وضعوا الخطط الكاملة لتقديم الدعم لليونان بعد ان صرح البريطانيين برغبتهم بسحب قواتهم منها ووقف الدعم المالي من جهتهم (لتركيا واليونان سويا). بعد مدة ليست بطويلة، وافق الكونغرس على المساعدات المالية و العسكرية لتركيا و اليونان. حطت الدفعة الاولى من الاسلحة والذخائر في آب 1947. لم يكن ذلك كافيا، فطالبت مجموعة المستشارين العكسريين الاميركيين بضرورة زيادة القوات العسكرية اليونانية وبضرورة تقديم المشورة العسكرية لهم. (هذه الادوات لم تكن كافية لدعم اليونان امام السوفيات، وقد بدأت مفاوضات جدية بضرورة ارسال قوات عسكرية اميركية الى اليونان). ذلك حوّل اليونان و تركيا كشريكتين للولايات المتحدة دون حتى ان تطلب الدولتين ذلك وكل ذلك نتيجة الخطر الذي كانت ستتعرض له اليونان.

بحسب الادارة الاميركية ان اليونان كانت تواجه خطرا اقليمي و خارجي. الخطر خارجي نتيجة ان الشيوعيين اليونانيين كانوا لا يحبذون الدخول بحرب و قتل في اليونان، و بالتأكيد ما كان ذلك ليحصل لولا الدعم الخارجي من الكرملين في الاتحاد السوفياتي

على امل الحصول على مكتسبات في اليونان و التوسع خارج الحدود. اما الخطر الاقليمي فتمحور حول توقعات الادارة الاميركية بان ستالين يعمل على التوسع الى شرقي البحر الابيض المتوسط، و لذلك قاموا بدعم تركيا و اليونان سويا بالمساعدات لمنع وصول ستالين الى تلك المنطقة.

ان الخطر الذي استغلته الولايات المتحدة في اليونان للتدخل هو خطر انهيار النظام لصالح السوفيات و قد عملت الادارة الاميركية على دعم النظام كما فعلت بريطانيا. و اللافت ان الادارة الاميركية كانت تنظر و تحلل الوضع بطريقة دقيقة وصاغت خطط الدعم لليونان حتى قبل انتهاء الدعم البريطاني. بالاضافة الى ان الادارة الاميركية نظرت الى الاهداف بطريقة متوسطة المدى فتوقعت ما سيحصل في تركيا ووضع خطط عن كيفية تداركه ونوع المساعدات المطلوبة.

لذلك تعمل الولايات المتحدة على الاستحواذ سياسيا و ماليا على الدول التي من الممكن ان تكون هدفا لاعدائها فيما بعد. فبعد اعلام البريطانيين الولايات المتحدة ان بريطانيا ستنسحب من اليونان وتركيا استشعرت الادارة الاميركية الخوف من عدم وجود ما يحمي هذه الدولتين بما يسهل سيطرة الاعداء عليها، و بما ان الاهداف تقاطعت مع الاستحواذ على تركيا فان المساعدات قد اعطيت للاثنين معا.

اليونان ليست مثالا وحيدا بل هناك 26 حالة اخرى مماثلة على صعيد العالم وقد تشابهت هذه الحالات من خلال، اولا، التركيز على وجود عدو خارجي ولو حتى من خلال دعم مجموعات معارضة داخلية، ثانيا، تحليل التكتلات الاقليمية والزمنية، وثالثا، التركيز على أعمال السياسة الخارجية التي ارسلت تقارير حول نوع محدد من المشاكل التي تواجهها الدول وتتطلب النظر فيها. ولم يكن الهدف فقط هو تقييد الشيوعية اثناء

الحرب الباردة، بل ان الولايات المتحدة قد عملت على الاستحواذ على دولتين كلبنان و الاردن بعد ان رصدت تهديدا من مصر في عهد عبد الناصر. لم يكن عبد الناصر عدوا للولايات المتحدة في فترة حكمه، بل ان الانقلاب الذي قام به عبد الناصر على الملك قاروق كان قد اعلم وكالة الاستخبارات المركزية به قبل بدذ التنفيذ، وقد ساعدت الولايات المتحدة عبد الناصر بالعديد من المساعدات السرية والعلنية. توترت العلاقات فيما بينهم بعد ان اتخذ عبدالناصر قرار بتوقيع اتفاقيات مع السوفيات للتسلح. توترت العلاقات الاميركية المصرية و عملت الولايات المتحدة على ابطال الاتفاقية و هددت بقلب النظام . و في ذلك الوقت عملت الادارة الاميركية على تقويض قدرة عبد الناصر على التأثير على الدول العربية الاخرى المحيطة به، فقامت بدعم لبنان و الاردن. كذلك عملت الولايات المتحدة على استخدام المساعدات العسكرية و حتى التدخل العسكري المباشر في الدول التي من الممكن ان تتأثر بالنظام الشيوعي.

العديد من الدول طالبت الاميركيين بتأمين حمايتها، احد هذه الدول كان لبنان. كانت تجمعهم اتفاقات للمساعدات منذ عام 1951. رفضت الادارة الاميركية مرارا وتكرارا تعميق العلاقات مع لينان الى ان اصدرت السفارة الاميركية في لبنان تقريرا يفيد ان النظام السوري و المصري يحاولان السيطرة على النظام في لبنان واستدراج النظام فيه الى فلك الاتحاد السوفياتي. فما كان على الولايات المتحدة الا صرف مساعدات مالية بقيمة 10 مليون$ و 2.7 مليون$ مساعدات عسكرية، اضافة الى مساعدات سرية لدعم النظام في الانتخابات عام 1957 للنتصالر على المنافسين الداعمين للنظمين المصري والسوري. و اخيرا بعدعدة اشهر تدخلت عسكريا في لبنان مرسلة قواتها العسكرية اليه.

اما الاردن فقد طلبت الشراكة مع الولايات المتحدة فرفضت هذه الاخيرة طلبها، من جهة لان الاردن تقبع تحت السيطرة البريطانية ومن جهة اخرى نتيجة مظرة الاميركيين الى الاردن بأنها دولة ضعيفة وغير قابلة للاستمرار. فيما بعد ونتيجة المتغيرات الدولية، ارسلت الولايات المتحدة المساعدات الى الاردن من خلال البريطانيين بطريقة غير مباشرة ومن ثم ارسلتها بطريقة مباشرة منذ 1960. لقد ركزت الادارة الاميركية و البريطانية عيونهم على كل من لبنان و الاردن لمنع حدوث اي خرق من الشيوعيين. و عملوا على دعم المعارضات ضد مصر وسوريا.

"الاردن- لبنان – تركيا – اليونان" أمثلة لدول جرى الاستحواذ عليهم وبناء الشراكة معهم ضمن سياق تواجد مخاطر سياسية او عسكرية معينة، والمسترتك بين هذه الحالات هو ان عملية الاتستحواذ تمت في مناطق لا تتواجد فيها القوات الاميركية بكثافة. بالطبع، تواجد الاسطول السادس الاميركي يزيد من قوة الولايات المتحدة، ولكن لا يعني ان القوة النارية قد اصبحت جاهزة في هذه المناطق. وقد كانت هذه القوة العسكرية هي الاقل تواجدا بالنسبة لغير المناطق حول العالم. على العكس، في الكاريبين مثلا، الحالة مختلفة جدا، فبهدف منه ازمة جديدة في المنطقة كتلك التي واجهتها اميركا في ازمة الصواريخ الكوبية، عملت الادارة الاميركية الى الانتشار والهيمنة بشكل كبير على المنطقة. نعتقد ان صانعي القرار في اميركا لم يريدوا تصنيف الدول هناك بأنها معرضة للخطر، لكي لا يضطروا الى اتخاذ بعض الاجراءات وتنفيذ بعض الادوات.

لم يكن هناك اكثر من 4 اعداء في الكاريبين تم التعامل معهم من قبل الاميركيين بين 1970 و1980. الاول، كوبا، التي تمثل الوحش الاسود بالنسبة للاميركيين منذ 1959.

ارسلت كوبا ايضا جنودها الاف الاميال الى انغوالا واثيربيا مما اعتُبر عملا عدائيا ضدها ويزيد من المخاطر تجاه الاميركيين. اما العدو الثا. ني فكان نظان "Sandinista" في نيكاراغوا الذي انقلب على النظام الذي كان داعما للاميركيين لمدة تزيد عن نصف قرن. على عكس كوبا، تم اعتبارها عدوا في وقت كان هناك خلاف بين الديمقريطيين والجمهوريين حول انشطة نظام Sandinista، وان نجاح الثورة التي قام بها ضد النظام القديم يمكن ان يشجع الاخرين على الانقلاب والثورة. العدو الثالث هو suriname.

العدو الرابع في الكاريبين، هي دولة غرينادا استقلت عن بريطانيا عام 1974 واستمدت قوتها من نيكاراغوا ومجموع سكانها 100000 نسمة فقط، تحول النظام فيها الى يساري بعد انقلاب ناجح عام 1979. توترت العلاقات بينها وبين الادارة الاميركية بعد استيرادها الاسلحة من كوبا واطلقت السفارة الاميركية تحذيرها من هكذا تحركات. لذلك اتخذت الولايات المتحدة قرار بعزلها حتى لا تقدم الدعم للدول المحيطة بها. في السنة المقبلة عملت الولايات المتحدة لتقديم مساعدات للدول القريبة لغرينادا و اسست لبناء نظام الحماية الاقليمي، كذلك اتخذت من 5 دول شركاء لها. يجب الاشارة الى ان نيكاراغوا وغريبادا ليسوا اعداء الولايات المتحدة الان، وتمتلك الادارة الاميركية قواعد عسكرية في 3 دول من ال 7 الذين اصبحوا شركاء للاميركيين ضمن طريقة "الاستحواذ من خلال الخطر" ووقعت هذه الدول اتفاقيات مع الولايات المتحدة عسكرية ودبلوماسية. ما يظهر لنا من العديد من حالات التدخل في الدول هو ان الولايات المتحدة في الحرب الباردة مثلا لم تكن فقط تهاجم الدول الشيوعية بل انها وضعت كل تركيزها لمنع انتشار الشيوعية في الدول المحيطة ، وذلك من عبر التقرب من الدول بعد تحديدها كدول مهددة من الشيوعية، او هناك احتمال ان تصبح شيوعية، او قريبة جدا من

الشيوعية او تملك افكارا شيوعية او تمهد الطريق لدخول الشيوعية. كما رأينا سابقا ان الشركاء تتنوع افكارهم وايديولوجياتهم ومن الدول التي صنفت عدوة للادارة الاميركية هي دول غير يسارية مما يعني ان نظام الحكم اليساري لم يكن هو المستهدف فقط.

لكن لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة في كل الدول التي من الممكن ان تكون قريبة من الاعداء؟ الجواب هو ان ليس كل عدو يعتبر خطرا بالنسبة للولايات المتحدة. هذا ما يفسر تأخر بعض القرارات الاميركية في الاستحواذ على دول معينة. لم يكن الاتحاد السوفياتي قادرا على التأثير بالاخرين في1920 مما جعل الادارة الاميركية انذاك تفتح المجال للامور الدبلوماسية. كذلك غانا، وفيتنام مطلع 1990.

السبب الثاني هو انه بعد ظهور عدو جديد فجأة على الساحة الدولية لا يطلق ذلك بشكل اوتوماتيكي عملية الاستحواذ على كل الدول المحيطة به لمنعه من الدخول اليها او تخريبها، و ذلك لامكانية ان لا يكون هناك دولا تستطيع الولايات المتحدة الاستحواذ عليها فورا، و اما ان كل الدول المحيطة للدولة العدوة الجديدة هي في الاصل دولا تابعة للولايات المتحدة. فالمكسيك عندما اصبحت تشكل خطرا ايديولوجيا على الولايات المتحدة او خطرا محتملا كانت كل الدول المحيطة بالمكسيك تحت سيطرة الولايات المتحدة مما اضعف امكانية تأثير المكسيك على محيطها.

بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر العديد من الاعداء ضد الولايات المتحدة، الا ان هذه الاخيرة كانت قد استحوذت على العديد من الدول بالقرب من الاعداء وحوّلتهم الى شركاء. فمثلا، ظهور طالبان في افغانستان، وصدام حسين في العراق، دولتين تعتبران عدوتين للولايات المتحدة وتحاولان زعوعة استقرار انظمة شريكة للولايات المتحدة، او انظمة عدوة ايضا، لكن لم تجد الادارة الاميركية اهمية في حماية احد.

كذلك الحال في ماقدونيا و البوسنة، حيث ان ذلك لا علاقة له بالحرب الباردة بل ان الولايات المتحدة قد راقبت وتوقعت ظهور اعداء مؤثرين على الساحة الدولية مما استدعى توقيع اتفاقيات تعاون مع كلتا الدولتين و اتخاذهم شركاء. ذلك يفترض ان الولايات المتحدة كلما احسّت بالخطر في مكان ما ستعمل على زيادة توسعها في الدول المحيطة و اتخاذ العديد من الشركاء الجدد.

في افريقيا، ان الدول المصنفة عدوة لم تصنف كدول يُحتمل ان تشكل خطر على دول اخرى اقليمية او دول تابعة ممكن ان تعتدي او تشكل خطرا على دول تابعة لفرنسا مثلا. (هذا ما حصل في ليبيا. دعمت الولايات المتحدة فرنسا في التدخل ضد ليبيا لمنعها من الاعتداء على تشاد). و لكن، تتواجد العديد من الدول الافريقية التي لا يدعمها احد و ليس لها انتماء معين، هذا يعني ان الولايات المتحدة إذا ما احسّت بامكانية وجود عدو معين في افريقيا ستتجه نحو خيار الاستحواذ و السيطرة على الدول الافريقية الاخرى القريبة للاعداء وقد تم انشاء ادوات و سياسات معينة لتحديد كيفية السيطرة و تسهيل عملية الاستحواذ و قد اقرها البنتاغون المختص بالعمليات الافريقية في العام 2007.

فيما يلي جدول الدول التي تم بناء الشراكة معهم من خلال طريقة "الاحساس بالخطر".

جدول 3.3: الخطر

Clients	Date acquired and duration of client status
China	1943 – 1749
Greece	1947 – present
Turkey	1947 – present
Thailand	1950 – present
Taiwan	1950 – present
Pakistan	1954 – present
South Vietnam	1955- 1975
Lebanon	1957 – 1984
Ethiopia	1959 – 1977
Jamaica	1963 – present
Trinidad and Tobago	1963 – present
Congo (Zaire)	1963 – 1997
Laos	1964 – 1975
Jordan	1965 – present
Tunisia	1967 – present
Malaysia	1977 – present
Singapore	1977 – present

Barbados	1980 – present
Saint Lucia	1981 – present
Saint Vincent and the grenadines	1981 – present
Dominica	1981 – present
Antigua and Barbuda	1981 – present
Belize	1982 – present
Saint Kitts and Nevis	1984 – present
Bosnia	1996 – present
Macedonia	1996 – present

3. ملاحظة حول التحالفات

من الخصائص المهمة للأسلوب السابق "الخطر" هو ان هذا الأسلوب لا يُدخل الولايات المتحدة بتحالفات عسكرية مع الدول بل يبقي العلاقة علاقة شراكة خارجية بين الدولتين. صحيح ان تركيا واليونان قد انضموا للناتو ولكن كانوا شركاء قبل ذلك مع الإدارة الأميركية تمت بعد ظهور عداوة وصراع مع الاتحاد السوفياتي.

ان معظم الدول تدخل في شراكة مع الولايات المتحدة بهدف معين فمثلا تايلند قد انضمت الى الولايات المتحدة خوفا من دخول الشيوعية اليها وكان قد تم توقيع معاهدة للدفاع الجماعي هاصة بدول جنوب شرق آسيا،وكذلك باكستان التي اصبحت شريكة للولايات المتحدة قبل الانصمام الى هذه المعاهدة ايضا، وتايوان من جهتها اصبحت شريكة للولايات المتحدة قبل توقيع معاهدة دفاع مشتركة مع الولايات المتحدة. باختصار، التزام الولايات المتحدة بحماية الانظمة المهددة تم بغض النظر سواء كانت هذه الدول منضمة لتحالف مع الادارة الاميركية او لا.

العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها او حتى التحالفات التي تضم الولايات المتحدة والدول الاخرى، والمعاهدات، لم تكن ترتبط بضرورة صد اي خطر تواجهه الدول. العديد من الاتفاقيات متعددة الاطراف كمعاهدة ريو، معاهدة شمال الاطلسي، اتفاقية ANSUZ، ومعاهدة الدفاع المشتركة لدول جنوب شرق اسيا، تم توقيعها مع دول اما لم تكن اصلا تواجه مخاطر محتملة واما كانت هي بالفعل دول شريكة للادارة الاميركية.نفس الشيء بالنسبة للاتفاقات الثنائية التي جرت مع الفيليبين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. كانت تهدف هذه الاتفاقيات الى انشاء بعض العلاقات العسكرية التي تعكس قيمة رمزية في بعض الاحيان وتطلبت وقت جدا طويل في مفاوضات لكي يتم الاتفاق.

اتفاقية الناتو لم تكن اداة استحواذ على شركاء جدد فقط في حالات الخطر. فقد كان أعضاء الاتفاقية شركاء للولايات المتحدة في الوقت الذي يتم فيه التفاوض على اتفاقية شمال الأطلسي. ان اتفاقية الناتو لم تهدف الحصول على شراكة مع الدول المهددة او التي من الممكن ان تتعرض للمخاطر ولم تأتي ضمن سياق موجهة الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت، بل الهدف كان أسمى وأهم، فأولا ان الاتفاقية تسمح للولايات المتحدة بتوحيد جهود الدول في مواجهة أي اخطار حول العالم، ثانيا زيادة تساعد الولايات المتحدة على زيادة نفوذها العسكري في أوروبا وأخيرا تساعد على تشكيل قوة متعددة الأطراف يمكن للولايات المتحدة استخدامها في المستقبل ضمن العمليات العسكرية.

لا يعني انضمام الدول الى حلف الناتو بالضرورة ان تصبح هذه الدول شريكة للولايات المتحدة فبعد انتهاء الحرب الباردة جرى توسيع التحالف 3 مرات، وقد انضمت كل من الشيك وبولندا وهنغاريا اليه، الا انها لم تصبح شريكة للولايات المتحدة. حصلت بولندا على امتيازات عديدة من الولايات المتحدة مكنتها من ناء علاقات غسكرية قوية جدا وكانت قبل انضمامها قد حصلت على قرض ب 4 مليارات دولار لشراء طائرات اف-16، وقد تتطور التعاون بين بولندا والادارة الاميركية بشكل كبير ميّزها عن العلاقات مع الشيك وهنغاريا. ولم تصبح أي دولة – كذلك دول البلطيق- التي انضمت لاتفاقية الناتو في التوسيع الثاني للتحالف شريكة للولايات المتحدة ابدا.

ان الناتو ليس الاتفاق الوحيد الذي يفصل بين الشراكة مع الولايات المتحدة وبين الانضمام اليه. اتفاقية منظمة دول الجنوب الشرقي اسيا SEATO عام 1954 هدفت لحماية الدول في المنطقة من الهجمات والتعديات المفاجئة. ولكن لم يتم تقديم الدعم لهذه المنظمة كالدعم المقدم للناتو ولا تأسيس منظمة حقيقية لها. لم تقدم أي دعم للدول المنضمة

اليها ولم تصبح الا الدولة الفيتنامية دولة شريكة للولايات المتحدة. كانت هذه المنظمة، عمل رمزي من الولايات المتحدة أكثر من انها كانت تريد حماية الدول المعرضة للمخاطر في المنطقة.

الحالة نفسها حدثت في اتفاقية Rio عام 1947. هي تحالف تم توقيعه مع دول اميركا اللاتينية التي كانت بالاصل شريكة للولايات المتحدة في وقت تنفيذ هذا التحالف. كانت قد اقامت الولايات المتحدة الاتفاقات مع القيادات العسكرية في كل هذه الدول عام 1940 وخلال الحرب العالمية الثانية سعت الى تعميق هذه العلاقات. بالنسبة لدول الكاريبين واميركا الوسطى كانت تجمعهم العلاقات مع الادارة الاميركية عقودا قبل ذلك. ما ساعدت به اتفاقية RIO هو وضع الاسس القانونية للحفاظ على العلاقات والترتيبات التي جرت بين الولايات المتحدة ودول اميركا اللاتينية خلال الحرب.

اتفاقية ANZUS ظهرت كأنها يمكن ان تقدم الكثير من اجل الدول التي انضمت اليها بطريقة مختلفة عما قدمته الاتفاقات السابقة. "استراليا ونيوزيلندا"، لم تكن أي من هاتين الدولتين شريكة للولايات المتحدة قبل توقيع الاتفاقية. أسست هذه الاتفاقية للدعم الأميركي العسكري الضخم لهذه الدول. ان عقد هذه الاتفاقية واتفاقية السلام مع اليابان دفع الفيليبين - التي كانت بالفعل شريكة للولايات المتحدة - لتوقيع اتفاقية ثنائية دفاعية مع الولايات المتحدة وكذلك فعلت كوريا الجنوبية عام 1953 وتايوان1954 واليابان 1960. لم تنطلق هذه الاتفاقيات من مبدأ وجود خطر محتمل في هذه الدول، بل كانت لاهداف التنسيق والتعاون.

لذا ان التحالفات العسكرية لا ترتبط بالشراكة مع الدول. كذلك ان القواعد العسكرية الأميركية لا علاقة لها مع ما إذا كانت الدولة شريكة ام لا. كما رأينا سابقا فان الدول التي

كانت محتلة من الإدارة الأميركية تتواجد فيها القواعد العسكرية بشكل اكبر. وبناء قواعد عسكرية في الدول ليس ضروري ان يحصل فقط في ارض دولة شريكة، بل من الممكن ان تكون لاسباب اقتصادية مثلا. ففي اثيوبيا تم انشاء قاعدة عسكرية اميركية لقاء مبالغ مالية ولم يتم اتخاذ اثيوبيا دولة شريكة.

وفي ليبيا تمتلك الادارة الاميركية قواعد طيران حربي دون ان يتم اتخاذ ليبيا شريكة للولايات المتحدة. كذلك المغرب حيث بالرغم من العلاقات والتعاون مع الادارة الاميركية الا ان هذه الاخيرة لم تكن تعتبر المغرب شريكة لها. في بداية سنة 2000 بدأت الادارة الاميركية تنشئ علاقات مع جول وسط اسيا فقدمت للانظمة هناك الدعم والموارد وأقامت القواعد العسكرية الا انها لم تتطور هذه العلاقات لتصبح علاقات شراكة حقيقية.

أ- عمليات التخطيط ما قبل وما بعد الحرب

ان اهم طريقة استخدمتها الولايات المتحدة الاميركية في الحصول على شركاء، اذا ما درسنا عدد الشراكات المنجزو، فسنجد ان التخطيط ما قبل الحرب هي الطريقة الاهم. تسعى الادارة الاميركية الى الاستحواذ على الدول كشركاء في مختلف أقاليم العالم. عندما توشك الحرب على الحصول، تزداد فدرة الولايات المتحدة بفتح شراكات مع دول أخرى مقنعة اياها بوجود خطر يحدق بها كما رأينا في الطريقة السابقة. اما المختلف هنا، فهو من جهة، ان المنطقة التي تركز عليها الادارة الاميركية ليس بالضرورة ان تكون بالفعل مهددة بالحرب، ومن جهة اخرى، بدلا من ان تقوم الولايات المتحدة بالتركيز على دولة او مجموعة صغيرة من الدول لتبني معهم شراكات، فانها تقوم بعقد شراكات مع كل الدول في هذه المنطقة بغض النظر عن خصائصهم وانظمتهم.

فمثلا، عملت الولايات المتحدة على ترتيب العلاقات مع دول اميركا اللاتينية في اول سنتين من الحرب مع انه لم يكن هناك أي خطر محتمل لدخول هذه الدول الحرب في المستقبل. حصلت الإدارة الأميركية على حق دخول القوات البحرية الأميركية الى المرافئ اللاتينية. بالإضافة الى ارسال قوات أميركية الى هذه الدول.

الهدف من هذه التحركات كان من جهة لمنع إمكانية تقدم دول المحور الى اميركا اللاتينية ومن جهة اخرى الى تأمين نقطة ترانزيت للقوات البحرية الاميركية. هذه الترتيبات انشأتها واشنطن مع كل دول اميركا اللاتينية باستثناء الارجنتين وقد ساهمت بتقريب العلاقات والتعاون لا سيما في الميادين العسكرية من تدريبات وتجهيزات عسكرية وانشأ علاقات جيدة مع القادة العسكريين في هذه الدول.

بالإضافة الى ذلك عملت الولايات المتحدة على تقديم العديد من المساعدات الاقتصادية والمالية لمجموعة من اميركا اللاتينية. بدأت بالدعم في مجال التنمية المالية والقطاعية الى التسويق في القطاعات الصغيرة. كذلك، سارع بنك الاستيراد والتصدير الاميركي للتوجه الى هذه الدول، وتم انشاء علاقات في مجال انتاج وبيع مختلف المعادن التصديرية. فيما بعد تم اشناء منظمة لادارة العلاقات الداخلية الاميركية مموّلة من رجل اعمال اميركية ثري جدا "نيلسون روكفلر".

كل ذلك حصل مع ان الولايات المتحدة والدول اللاتينية لم تكن قد عانت من تهديد من دول المحور. هذا لا يعني عدم وجود هلع عند الاميركيين، خصوصا بعد ضربة "بيرل هاربور"، ولكن احتمال دخول الولايات المتحدة في الحرب كان واردا في المستقبل. يمكن للولايات المتحدة استخدام بعض الدول كمنصة تواصل مع الدول الأخرى ، ونقطة انطلاق للقوات الاميركية، كذلك تأمين الوصول الى المواد الاولية في هذه المناطق، وليس من قبيل الصدفة، ان احدا من الدول قد عانى من انحرافات سياسية او اضطرابات تذكر.

ثانيا، ان الترتيبات والإجراءات والمساعدات توجهت الى كل المنطقة في اميركا اللاتينية وجمعت بين دول تلك المنطقة وبين شركائها في منطقة اميركا الوسطى وفي المنطقة الكاريبية، كذلك دول اميركا الجنوبية، التي، على الرغم من الهيمنة الاميركية الاقتصادية، لم تكن بعد منضوية تحت جناح واشنطن. من هذه الدول التي شملها التخطيط كانت المكسيك، عدو الولايات المتحدة لاكثر من ربع قرن. كانت الادارة الاميركية قد تدخلت عسكريا عام 1913، وفيما بعد ايضا كان الخيار العسكري يزداد. على الرغم من ان العلاقات كانت قد هدأت تحت ادارة هووفر، الا انها عادت وتوترت خلال حكم "كارديناس" بعد ان صادر املاك الاميركيين ثم شركات النفط والغاز الاميركية والبريطانية عام 1938. هذه

الخلافات تطورت، وسعت وزارة الحرب الاميركية للضغط من اجل ضم المكسيك الى التخطيط للحرب فيما بعد.

ثالثا، كذلك قبل الدخول بالحرب سعت الإدارة الأميركية للحصول على دولتين من خارج الدول اللاتينية وهي كندا لقربها من الحدود الأميركية. وقد استبدلت كندا الاسطول البريطاني بأسطول أميركي والحاق الجيش الكندي للقيادة الاميركية. قدمت الولايات المتحدة لكندا من جهتها العديد من المزايا الاقتصادية والدبلوماسية والتي تختلف بمعاييرها عن تلك المقدمة لدول اميركا اللاتينية.

الشريك الاخر للولايات المتحدة في فترة ما قبل الحرب، كانت دولة ليست اصلا موجودة في الجزء الغربي من العالم، وهي ليبريا. التي حصلت على استقلالها في 1847. في بداية 1900 وبعد ان اقامت الولايات المتحدة العلاقات المالية مع جمهورية الدومينكان تم العمل على توطيد العلاقات مع ليبريا. فشلت الولايات المتحدة عدة مرات عام 1912 و1924 في جعل ليبريا شريكا لها وفشلت كذلك في اخضاعها للتوجيه العسكري الاميركي والرقابة المالية. توالت المحاولات من قبل وزارة الحرب ايضا لضم ليبريا للشراكة خلال اعوام 1930. اكثر المحاولات فشلت بسبب تحفظ ليبيريا على العلاقات. ومع قرب حدوث الحرب، كل العوائق تذللت. تعتبر ليبريا المصنع الأساسي للمطاط الذي يستخدم في الصناعات العسكرية، وتتميز بموقع جغرافي مهم بين شمالي شرق البرازيل ومناطق شمال افريقيا حيث يمكن للولايات المتحدة ان تقاتل. لذلك عملت الولايات المتحدة الى إرساء أسس الاتفاق مع ليبريا عبر اتفاقية دفاعية مشتركة ومساعدتها لبناء بنى تحتية ومطار دولي وميناء كبير. اعتمدت ليبريا فيما بعد الدولار في المعاملات الاقتصادية والتجارية.

لذلك ان التخطيط لما قبل الحرب جعل الولايات المتحدة تجهد للشراكة مع جميع دول النصف الغربي من الكرة الارضية (ودولة واحدة من افريقيا) التي لم تكن شريكة من قبل، باستثناء الارجنتين التي لم تقبل التوقيع على اتفاقيات مع الولايات المتحدة. ضغطت الولايات المتحدة على النظام في الارجنتين بشكل كبير، واخيرا قاد ضغط المحافظين في الولايات المتحدة الرئيس الاميركي الى تهدأت العلاقات مع الارجنتين عام 1946، وانضمت هذه الاخيرة الى الاتفاقيات الاميركية التي وقعتها الولايات المتحدة مع شركاءها في المنطقة في السبع سنين الاخيرة.

شكلت الحرب العالمية الثانية مثالا واضحا عن التخطيط ما قبل الحرب، حيث وضع الاميركيين احتمال الدخول في الحرب قبل سنتين من اندلاعها في اوروبا وضربات بيرل هاربور. هذا ما اعطى الولايات المتحدة الوقت الكافي للتخطيط لكيفية المشاركة في هذه الحرب. وعلى العكس، ان العديد من الحروب التي قامت بها الولايات المتحدة لم تكن قد خططت لها مسبقا او خططت لها بشكل ضعيف، او لم تظهر للادرة الاميركية والقادة فيها اي بوادر للانضمام الى الحرب. الحالة الاستثنائية الوحيدة كانت الحرب الاميركية ضد العراق في 2003. خلال عام 2001 واثناء الحرب الجارية في افغانستان اعطى بوش اوامره بالتخطيط للحرب ضد العراق. خلال 16 شهرا اللاحقة، خططت الادارة الاميركية للعمليات الجوية والترتيبات اللازمة للحرب بالتعاون مع القوات الاميركية المنتشرة في 9 دول على الاقل. كل هذه الدول كانت شريكة للولايات المتحدة والعديد منهم يمتلك قواعد عسكرية اميركية على الاقل لعقد من الزمن، لذا فان الحرب الثانية ضد العراق لم تقود لشراكات جديدة للولايات المتحدة.

يتوقع البعض ان يختلف التخطيط قبل الحرب عن تخطيط ما بعد الحرب. فتشمل الاخيرة التركيز على المجالات العسكرية اكثر من الاولى، حيث المشكلة الاسياسية أمام الادارة الاميركية هي كيفية التخطيط للانتصار في الحرب. في الحقيقة، ان عمليات التخطيط تغطي مختلف انواع الترتيبات والمجالات. فتنظيم العلاقات بين دول النصف الغربي للكرة الارضية والولايات المتحدة لم تكن تركو على المجالات العسكرية فقط، بل شملت التمويل، التجارة والتنمية الاقتصادية. من خلال هذه المجالات، هدفت الادارة الاميركية لتقوية الانظمة الشريكة ان لم يكن على المستوى العام، فعلى الاقل على المستوى العسكري والاقتصادي الاساسي. اذن، عندما تخطط الولايات المتحدة للدخول في الحرب، فانها لا تحضر فقط المساعدات العسكرية بل اتفاقات من شتى الانواع وفي مختلف المجالات.

ذات الشيء فيما يعود للتخطيط ما بعد الحرب. فكلما دخلت الولايات المتحدة في حرب كلما ارتفع تواجدها وازدادت قوتها وحضورها العسكري والاقتصادي في المناطق. بما ان الإدارة الأميركية تسعى للتخفيف من الحروب من خلال هذه الترتيبات والإجراءات والعلاقات مع الدول الأخرى وبما انها تسعى للحفاظ على نظام معين فيجب عليها ان لا تتوقف فقط على المجال العسكري بل عليها ان تتعداه الى المجالات الأخرى كالاقتصادية والسياسية...

من أفضل هذه الترتيبات هي العلاقات القوية بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث انصرفت واشنطن للبحث عن تخطيط لإقامة المؤسسات الدولية كموسسات بريتون وودز والمؤسسات الدولية التي من شأنها التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب وخصوصا في أوروبا الغربية التي اعتبرت الدول الأكثر تضررا وتباطؤا بالنمو. وبعد اعلان انشأ هذه المؤسسات تسارعت الدول الى الحصول على قروض من اجل التنمية مما خلق للولايات المتحدة بعض المشاكل الإقليمية كتلك التي مع بريطانيا، حيث بعد انتهاء مفعول

المساعدات الاميركية "lend-lease aid" عام 1945، طلبت بريطانيا من الولايات المتخدة مساعدات ب 6 مليار دولار وبعد مفازضات طويلة رست المساعدات على قروض بقيمة 3.75 مليار دولار، مرتبطة بالعديد من التنازلات الاقتصادية لصالح الاميركيين. فرنسا حصلت ايضا على 1.5 مليار دولار، ايطاليا 400 مليون دولار، كذلك العديد من الدول الاوروبية الاخرى، الا ان هذه المساعدات ترتبط بشروط اساسية لصالح الاميركيين.

عانت الدول الاوروبية بعد الحرب من ازمات عديدة. تدمرت المصانع الاوروبية بشكل شبه كامل مما أضر بالصادرات الاوروبية وبالتالي كان من المتوقع ان تدخل هذه الدول بمرحلة الانكماش والتدهور الاقتصادي، ولم يكن بحوزتها من الدولارات ما يكفي لتمويل الواردات. سيكون لهذه العوامل تداعيات كبرى على الاقتصاد الاميركي، وعلى شرعية الحكومات الاوروبية أيضا. بالاضافة الى ذلك، سيكون مغريا للاوروبيين ان يقايضوا علاقاتهم مع اميركا وتوقيع اتفاقيات ثنائية التي من الممكن ان تهدف الى تقويض الدولار والتخلي عنه في المعاملات الدولية، مما سيقود حتما الى انهاء الحلم الاميركي بنشر الليبرالية والتجارة متعددة الاطراف.

اضف على ذلك، ظهرت مشاكل اقليمية اخرى، كتلك المتعلقة بالدور الالماني الذي ستلعبة في اوروبا، وأي حدود لها، وما الشكل الذي يجب ان تبنى عليه. المشكلة الثانية كانت حول العلاقات بين دول اوروبا الشرقية التي يشرف عليها الاتحاد السوفياتي من جهة، وبين دول اوروبا الغربية من جهة اخرى.

الرئيس الاميركي ومستشاريه، حددوا اوجه هذه المشاكل، وفي الوقت نفسه، رأووا ان النظام العالمي قد تدمّر وانتهى بالكامي بعد الحرب العالمية الثانية، وانه لم يجري استبداله بعد بنظام اخر حتى الان. كذلك، رأووا ان الاقتصاد الاوروبي قد تدمر بالكامل، وان هذه

الدول تحتاج للدولار الاميركي لاطلاق عملية اعادة الاعمار فيها، وعلى ذلك ان يكون منظما ضمن مشروع خاص بالدول الاوروبية وعلى الولايات المتحدة اطلاق هذا المشروع بمشاعدة دول اخرى، فكان مشروع مارشال".

يهدف هذا المشروع على دعم الدول الأوروبية لإعادة بناء اقتصاداتها ولكنه كان يعتبر قليل الحجم بالنسبة للدمار في اوروبا، فمجموع الدعم المقدم كان 13 مليار دولار (90 مليار بأسعار 2008) لمدة 4 سنوات. من خلال هذا الدعم عملت الولايات المتحدة على وضع ومراقبة آليات النظام الأوروبي الجديد. وشكلت ما يسمى "economic cooperation administration" (ECA)، يديرها مسؤول أميركي على اتصال مباشر مع الرئيس. في كل دولة على حدا تم تحديد مهمة معينة يشرف عليها مسؤول يتواصل مباشرة مع المسؤول الدبلوماسي للعمليات في الدولة. المساعدات يتم صرفها وتنظيمها بشكل جماعي واليات متعددة الأطراف عبر ما يسمى organization for Economic co-operation and development (OECD)" مما يسعى الى تقوية العلاقات الأوروبية الأميركية وادخال أوروبا في المنظومة الاقتصادية الجديدة.

أصرت الإدارة الأميركية على ضرورة توقيع الدول على قوانين معينة قبل صرف المساعدات المالية. وهذه القوانين هي تعهد من الدول على تطبيق القواعد الاقتصادية الأميركية واصدار تقارير للإدارة الأميركية حول تطبيق البرنامج وفعاليته. بالإضافة الى ان كل الدول المستفيدة من المشروع يجب عليها ان تضع من عملاتها المحلية ما هو مثيل لما اخذته من الدولار. 95٪ من الأموال يمكن للدولة ان تصرفها على شكل مشاريع توافق عليها الإدارة الأميركية. مما يزيد من قدرة الولايات المتحدة على التحكم والنفوذ والمراقبة. ال 5٪ الباقية من الأموال يتم تحويلها للولايات المتحدة لاستعمالها حيث تجد الحاجة لذلك. جزء مهم من

هذا الأموال يتم توجيهها من خلال ECA الى OPCالتي تعتبر جزء مستقل في وكالة وكالة الاستخبارات المركزية المختصة بالأمور العسكرية و السياسية السرية. لذلك يمكن اعتبار مشروع مارشال كأداة غامضة استخدمتها الإدارة الأميركية من اجل العمل على صيانة الأنظمة الأوروبية الغربية والحفاظ عليها، وليس مفاجئا، بأن يكون هذا البرنامج يدعم العمليات العدائية المنفّذة من OPC في اوروبا الشرقية.

التخطيط الأساسي الذي حصل بعد الحرب يدور في فلك مشروع مارشال. عندما قررت الولايات المتحدة انهاء احتلالها في اليابان ظهرت مجموعة من الاعتراضات ضد الولايات المتحدة في شرق اسيا واوسيانا من جهة لان مسودة السلام لا تتضمن ضرورة دفع تعويضات للدول المتضررة، ومن جهة أخرى لان الإدارة الأميركية ستوقع اتفاق دفاع مع اليابان.

الفيليبين وتايلند وبورما تعتبر من الدول التي حاربت هذا الاتفاق. اما استراليا ونيوزيلندا فهي دولتين قاتلت بجانبهم الارة الاميركية واظهرت تعاطف معها. لم تتضرر من الحرب العالمية الثانية ولم يحصل فيها تخريب او دمار يذكر، ولم تتأثر بمشاكل اوروبا الشرقية ولم يكن ايضا نظامها عرضة للتهديد او الانقلاب، الا انها ان لم تقم بأي علاقات مع واشنطن فسيكون دورها صامتا في المستقبل ولا دور لها يذكر على الصعيد العالمي. عرضت استراليا لان يكون لها دور في واشنطن، الا ان حكومة كانبارا الجديدة عام 1949 تراجعت عن ذلك بسبب العلاقات غير الواضحة وغير المتساوية، ولم تكن في هذا الوقت الولايات المتحدة تريد اغضاب حلفائها في الحرب، فسعت الى بناء علاقات معها ووقعت على اتفاقية "ANZUS" وعلى العديد من الاتفاقات الثنائية في الدفاع المشترك مع كل من الدولتين.

اسبانيا لم تدعوها الولايات المتحدة الى مشروع مارشال ولا الى الانضمام الى مشروع الناتو بما ان الإدارة الأميركية لا تتفق مع رئيس أسبابنا وقد دارت العديد من المحاولات من اجل قلب النظام، كذلك ان نظام franco غير محبوب او مرحب به من البريطانيين والعديد من الدول الاخرى. في 1948، عبّر البنتاغون عن أهمية الحصول على قواعد جوية وبحرية في اسبانيا. تم صرف مساعدات في الكونغرس لإسبانيا مما جعل الرئيس الأميركي يقبل ببدء المشاورات مع الرئيس الاسباني وأرسل مهمات عسكرية من اجل بناء قواعد عسكرية هناك وقد أدى ذلك الى انشاء علاقات قوية بينهما اقتصاديا وعسكريا. بعد انشاء العلاقة مع اسبانيا تكون جهود الادارة الاميركية في اوروبا واوسيانا قد اكتملت.

تعتبر الدول الخليجية العربية من الدول التي تم اقامة الشراكة معها في سياق التحضير لما بعد الحرب العراقية الاولى. العلاقات العسكرية تجمع الدول الخليجية مع الولايات المتحدة الاميركية منذ ما قبل الحرب، وكانت ايضا بريطانيا قد بنت شبكة علاقات مع هذه الدول، الا ان لعلاقات الاميركية تطورت اكثر خلال الحرب الايرانية-العراقية، وبعد انتهاء الاعمال العدائية في العام 1991 قررت الولايات المتحدة ضرورة انتهاء عدم الاستقرار في المنطقة، فدخلت بمفاوضات عالية المستوى ليس فقط بهدف اقامة العلاقات العسكرية وانشاء قواعد لها، بل شملت التدريبات العسكرية ومبيعات الاسلحة والعمليات المشتركة. هذه العلاقات كانت ذي فائدة كبيرة خلال ما حصل بعد 12 سنة من انشائها.

منذ 1991 عملت الإدارة الأميركية أيضا على استكمال علاقاتها مع الدول الأخرى حول العالم. ولكن تختلف الطريقة عما كانت في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لا يعود لعدم وجود الحروب والدمار بل لان الإداريين الاميركيين لم يكونوا قد وضعوا بعد الخطط والأدوات اللازمة للتعامل مع الدول الصناعية الكبرى التي هي بالأصل ديمقراطية. إذا رجعنا

في التاريخ فانه يمكننا ان نرى تفاوت المدة اللازمة التي استغرقتها عملية الاستحواذ على الدول بعد كل حرب، فالحصول على شراكات مع الدول في مرحلة ما بعد الحرب العراقية الأولى استغرفت 3 سنوات اما بعد الحرب العالمية الثانية فكانت 8 سنوات، فيما استغرقت بعد الحرب الأميركية الاسبانية 24 سنة. ان قصر مدة الاستحواذ تدل على ان الولايات المتحدة قد أدخلت عناصر جديدة للحصول على دول.

بعد انتهاء الحرب الصغيرة الاميركية بعد اشهر من بدايتها، أحس صناع القرار الاميركيين ان عملهم لن ينتهي أبدا. تم احتلال كوبا، وضمت بورتو ريكو اليها، ثم تركتها سريعا، فيما بعد استعمرت الفيليبين فوجد الجيش الاميركي نفسه داخله دوامة من مكافحة الارهاب والتمرد. توجهت الولايات المتحدة بعدها الى الكاريبين. كل ذلك لم ينهي الصعوبات الاميركية. المشكلة الاساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ظهرت بعد تجربة الحرب مع اسبانيا.

انتهجت الولايات المتحدة فيما بعد أسلوبا جديدا مغايرا عن التدخل العسكري، فهذا الأخير لا يجب استخدامه الا في نطاق استثنائي وضروري. أدخلت الولايات المتحدة ادواتها للسيطرة المالية ومراقبة مالية الدول. تتم هذه الخطوات عبر اتفاق بين الدولة المستهدفة وبين الجهة الأخرى - ممكن ان تكون الإدارة الأميركية او مجموعة دائنين اميركيين- حيث يقدم خبراء ماليين اميركيين المشورة اللازمة لجعل الدولة تنشط بأسلوب أفضل وترقى بمؤسساتها واقتصادها. بالتأكيد في حال الاختلالات والاضطرابات يمكن للخبراء الماليين ان يكونوا مدعومين بقوات عسكرية الا ان ذلك في أكثر الأوقات لم يكن ضروري.

الأدوات المالية تم استخدامها بداية بتردد وحذر في الدومينيكان في العام 1904، حيث اثارت مجموعة من الدائنين ضرورة تدخل الولايات المتحدة في الرقابة المالية لهذه الدولة فتم

سريعا وضع مسودة الاتفاق معها وفيما بعد وقع روزفلت الاتفاق وأرسل اليها كل من اقتصادي أميركي كان يعمل في بورتو ريكو و عسكري اداري كان يعمل في الفيليبين.

الاتفاق مع الدومينيكان بهذه الطريقة ساعد على انشاء نموذج جديد للسياسة الاميركيةحضرت الادارة الاميركية مسودة قرارات واتفاقيات مع كل من هندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا وليبريا.

في عهد ويلسون تم انشاء علاقات مع دول اخرى كالمكسيك و الصين و غواتيمالا وغيرها من الدول بطريقة تحتلف في شكلها عن تلك مع الدومينيكان (عبر اتفاق بين المصارف الاميركية والحكومات الاجنبية مدعومة من الحكومة الاميركية). اضافة الى ذلك، انشأت علاقات مع دول اميركا اللاتينية تستند الى امكانية ارسال خبراء ماليين متطوعين الى هذه الدول لتقديم المشورة اللازمة.

مع غياب اي علاقة سياسية او عسكرية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى فان الأفضل في هذا الوقت الانتقال الى العلاقات المالية و الاقتصادية التي إذا تم القبول بها من الطرفين ستقود الى الاستحواذ على الدولة تحت عنوان شريك للولايات المتحدة وتزيد اسس التواصل فيما بينهم.

في الوقت الذي خططت فيه الولايات المتحدة انشاء العلاقات مع الدومينيكان كانت تركّز أيضا على العلاقات مع دول اميركا الوسطى. كانت هذه المنطقة تعاني من عدم استقرار، فدولة السلفادور كانت مدعومة من الهندوراس بشكل علني، ومن نيكاراغوا بشكل سري، في الوقت الذي احتلّت فيه غواتيمالا من المكسيك. دخلت الولايات المتحدة في وساطة مع المكسيك على متن بارجة اميركية قبالة ساحل السلفادور، واسفرت الوساطة عن توقيع اتفاقية سلام، تم نقضها بعد سنة، وفي العام 1907 عقد مؤتمر لوسط اميركا في

واشنطن. لم تسفر اي من هذه التحركات الى تثبيت السلام والاستقرار في المنطقة، فبدأت الادارة الاميركية تفكر بطرق اخرى للوصول الى الاستقرار. اول فرصة ظهرت في نيكاراغوا (طريقة التبديل)، ثم ظهرت فرصة ثانية في الهندوراس. كان يتواجد في الهندوراس رجل اعمال اميركي يمتلك استثمارات كبرى ومهمة يسمى " ساموبل زيموراي"، الا انه لم يكن يثق بالدولة هناك التي من الممكن في أي لحظة التحرك لمواجهته. ساهم ساموبل بتمويل بعثة خارج "نيو اورليين" مع رئيس هندوراس سابق والعديد من الجنود المرتزقة. كذلك ساهمت الادارة الاميركية بدعم الثورة عسكريا ودبلوماسيا لتبدأ. الجدير بالذكر، ان الرئيس المخلوع في محاولة لحماية نفسه، حاول مفاوضت الاميركيين لتوقيع اتفاقيات مالية.

حالة دولة الهندوراس، تبيّن انه أثناء محاولة الادارة الاميركية اتنظيم الاوضاع في اميركا الوسطى وتثبيت الاستقرار فيها، لم تكن تمتلك الا ادوات محدودة للعمل. لم تكن الادوات المماثلة لخطة مارشال مثلا متوفرة بعد، وكان يتوجب على صناع القرار الاميركيين ان يبتكروا الادوات اللازمة والجديدة، ثم يضعون تصورا حول ظروف تطبيقها في الدول. الرقابة المالية، بما انها كانت قد تضررت آلياتها جراء الاستعمار(كانت تستخدم في زمن الاستعمار بشكل سلبي)، فمن المتوقع ان تُواجه برفض سريع من الدول في حال عرضها عليهم. هذه الاداة لا يمكن استخدامها الى في حالة الازمات كوجود ثورة معينة (تكون الولايات المتحدة احدى محركاتها) واما من خلال توفر حالة من الهلع المالي في الدولة. رأت واشنطن ان العديد من الازمات ممكن ان تحدث الا انه هناك صعوبة في توقعها، وبما ان مقاومة اي شيء يدل على الاستعمار الذي كان قائما لا زال موجودا، هذا يعني ان عملية الاستحواذ على الشركاء بعد مرحلة الحرب الاميركية- الاسبانية يجب ان تتم بعمليات عشوائية.

هذا النمط من العروضات، التي يتم رفضها ومن ثم بعد حصول أزمة معينة، تنجح عملية الشراكة، يمكن ملاحظتها في دول اميركا الوسطة والكاريبين.

في هاييتي عام 1913، تم رفض بيع منطقة لاميركا لإقامة قوات بحرية أميركية ورفض للعروضات المالية و الاتفاقات الاقتصادية كتلك المطابقة للنموذج المعتمد في الدومينيكان. ومع مجيء الحكومة الجديدة ورفضها هي الاخرى لأي اتفاقات مالية مع واشنطن، ارتأن هذه الاخيرة استخدام القوات العسكرية لفرض الرقابة على الدولة. في تموز 1915 اجتاح المارينز سيادة الدولة بهدف معالجة عدم الاستقرار فيها و أعلنت الدولة بمراقبة الاميركيين عن انتخابات. فيما بعد تم اجبار هاييتي على توقيع اتفاقات مالية والقبول بها وصياغة دستور جديد وقوانين تدعم هذه الاتفاقيات.

كوستا ريكا، حيث تم الدخول بمفاوضات للحصول على حقوق للتنقيب عن النفط واعطاء امتياز للشركات الاميركية حصرا، وعندما رفض الرئيس (الذي حصل على الحكم بعد انقلاب داخلي) لهذه الاتفاقيات تم البدء بالضغوطات الاقتصادية و المالية و السياسية الدبلوماسية على النظام. بعد ذلك هرب الرئيس واغتيل اخاه وتنحى خليفته ايضا عن الحكم. أعادت الحكومة الجديدة فيما بعد اتفاقيات البترول مع الولايات المتحدة وبمعايير افضل لمصلحة الاخيرة، و تم تفكيك الجيش لمنع أي انقلاب مستقبلي. بعد عدة سنوات، وقعت ايضا الحكومة على قروض م الولايات المتحدة.

السلفادور، حيث الحضور الأميركي قليل و ضعيف مقارنة بالدول الأخرى. لم تكن تعاني من مشاكل تذكر فاعتبرتها الولايات المتحدة امنة و مستقرة. في العام 1921 واجهت الحكومة ازمة مالية فطلبت من الإدارة الأميركية الحصول على قرض مع علمها بضرورة تنفيذ الشروط و الرقابة المطلوبة من اميركا. تم التوافق على القرض و ادخل الولايات

المتحدة رقابتها و ادارتها على مالية الدولة. بعد بضع سنوات أصبحت الولايات المتحدة علانية تتدخل بالشؤون السياسية للبلاد و بالانتخابات الرئاسية الى ان فشلت في نزع الديكتاتور العسكري فانتقلت للتواصل مع داعميه و معارضيه.

اقفلت السلفادور خطة الولايات المتحدة للاستحواذ على الشركاء في مرحلة ما بعد الحرب الاميركية-الاسبانية، التي دامت 24 عاما. يمكن اعتبار هذه المرحلة من ضمن عمليات التخطيط التي قامت بها الولايات المتحدة للاستحواذ على الشركاء بعد انتهاء حربها مع الاسبان وانجاز هدفها الاساسي في تثبيت الامن والاستقرار في دول اميركا الوسطى والكاريبين. للوصل الى النتيجة المطلوبة أُدخلت العديد من الادوات، فكانت الاولى عبارة عن استخدام الماريبز لتحقيق الاهداف، وعندما اضحت هذه الاداة مكلفة، تم الاعتماد على الاتفاقات المالية والرقابة، وفي الحالات التي تم رفض هذه الاتفاقات، جرى دمج التدخل العسكري، والضغط الدبلوماسي والاقتصادي والمالي والقروض. استخدم صناع القرار هذه الادوات بشكل واسع وسريع. هكذا وضعت الولايات المتحدة خطط ما بعد الحرب بما يختص بدول اميركا الوسطى والكاريبين، ليس اكثر من 3 مرات. بداية تنفيذ الخطط والتوقف عنها، لم يكن نتيجة التردد عند صناع القرار الاميركيين، ولم يكن نتيجة صعوبات في التوسع، بل كانت تنبع من صعوبات في خلق ادوات جديدة وسياسات منظّمة تهتم بتحقيق هذا الهدف وتكون مقبولة عند الشركاء.

ان مهمة الإدارة الأميركية قبل الحرب وبعدها أصبحت اكثر سهولة بفضل العديد من العوامل. فأولا نرى خلق أنواع واشكال جديدة من أدوات صيانة الشركاء وآليات الحفاظ والرقابة عليهم بالإضافة الى الترتيبات العسكرية و المساعدات العسكرية و المالية و الاقتصادية. هذه الادوات، عند وضعها موضع التنفيذ في دولة معينة، تقدّم للادارة

الاميركية العديد من الطرق والاليات التي تجعلها مسؤولة عن نظام هذه الدولة وهكذا يمكن لهذه الادوات ان تكون اساليب للاستحواذ على الشركاء.

عامل النجاح الثاني ناتج عن انشاء ايديولوجيا عملية. في اعوام 1940، عندما تم العمل على الاتفاقات العسكرية مع دول غرب الكرة الارضية، ووجهت هذه الاتفاقات قليلا من بعض الدول في اميركا اللاتينية وخصوصا الشيوعية. يتكرر سيناريو الاتفاقات نفسه مع دول اوروبا الغربية واوسيانا بعد الحرب العالمية الثانية ودول الخليج بعد حرب العراق الاولى. كان هذا بعيد كل البعد عن التحفظ الذي ابدته بعض حكومات الدول في اميركا الوسطى والبحر الكاريبي للمقترحات الاميركية في أوائل القرن.

جدول 3.4: الشركاء من خلال التخطيط قبل/بعد الحرب.

Client	Date acquired and duration of client status
Panama	1903 – present
Dominican republic	1905 – present
Honduras	1911 – present
Haiti	1915 – present
Costa Rica	1919 – present
Guatemala	1920 – present
El Salvador	1922 – present
Mexico	1940 – present
Colombia	1940 – present

Venezuela	1940 – present
Bolivia	1940 – present
Ecuador	1940 – present
Peru	1940 – present
Chile	1940 – present
Paraguay	1940 – present
Uruguay	1940 – present
Brazil	1940 – present
Canada	1941 – present
Liberia	1942 – present
Argentina	1946 – present
France	1948 – present
United kingdom	1948 – present
Belgium	1948 – present
Netherlands	1948 – present
Luxembourg	1948 – present
Denmark	1948 – present
Norway	1948 – present
Iceland	1948 – present

Portugal	1948 – present
Sweden	1948 – present
Australia	1951 – present
New Zealand	1951 – present
Spain	1953 – present
Kuwait	1991 – present
Bahrain	1991 – present
Oman	1992 – present
Qatar	1992 – present
United Arab emirates	1994 – present

ب- العلاقات الخاصة

الطرق الاربعة السابقة تستخدم مع الدول التي تسعى الولايات المتحدة الى بناء شراكة معها والاستحواذ عليها بناءا على الوضعية الراهنة للدولة فهي اما مستعمرة من قبل الولايات المتحدة، او من خلال العمل على اسقاط نظامها واستبداله او نتيجة الاحساس بالخطر، وأخيرا لدخول الدولة في خطط الادارة الاميركية ما قبل وما بعد الحرب.

عدد قليل من الدول تم بناء شراكات معها بفضل تاريخ العلاقات السابقة. بفضل هذا التاريخ السابق، كان لهذه الدول منفذ للدخول الى صناع القرار الاميركيين سواء من خلال تشكيل اللوبييات ام من خلال العلاقات التي بدأت ما قبل الاستقلال.المشكلة الأساسية التي واجهتها الولايات المتحدة تركزت حول كيفية الاستفادة من التعهدات بين الدولتين التي قد أقيمت من قبل في وضعية اختلفت فيها المعايير والاسس، مما يستدعي الادارة الاميركية الى إعادة هيكلة العلاقات على أساس الشراكة الجديدة للولايات المتحدة "Patron-client".

لعل أفضل مثال على العلاقات الاستثنائية كانت العلاقة مع إسرائيل. بعد الحرب العالمية الثانية عملت الولايات المتحدة على انشاء منطقة يهودية في الأراضي المنتدبة لبريطانية. في 1947 حثت الولايات المتحدة القوات الدولية على شق فلسطين و بناء دولة لليهود و أخرى للعرب. بعد انشاء مخطط الدولة الإسرائيلية تم تخصيص مبلغ من الإيرادات الضريبية لدعم الدولة اليهودية وكذلك تخصيص قروض كبيرة جدا لها. فيما بعد، تم إرساء قواعد التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي و من ثم الدخول في علاقات استخباراتية قوية.

تم تسجيل تطور في العلاقات الأميركية الإسرائيلية بشكل كبير جدا حتى بدأت الدولتين تتبادلان المعلومات و العلاقات الدبلوماسية بطريقة غير رسمية في بعض الأحيان حتى قبل

حصول على استقلالها بشكل رسمي. عيّنت الولايات المتحدة نفسها الداعم الأساسي لإسرائيل بشكل دائم. في 1960 دخلت الولايات المتحدة باتفاقيات عسكرية ضخمة لم تشهدها إسرائيل قبل هذا التاريخ، مما ثبّت العلاقة بين الولايات المتحدة و إسرائيل بشكل استثنائي على اساس "Patron-client" منذ البداية.

بولندا هي الدولة الاستثنائية الأخرى في العلاقات مع الولايات المتحدة. أجمع الرسميين الاميركيين على حق بولندا بالحصول على ترتيبات وعلاقات تميّزها عن الاخرين.

بعد ان شهدت الدولة اضطرابات داخلية، قامت الحكومة البولندية بتحرير اقتصادها من الاشتراكية ما رآه الاميركيون عمل بطولي و اعتبروا أنفسهم "اصدقاء قدامى" لبولندا. في 1980 ظهرت منظمات التعاون التجاري المدعومة سريا من وكالة الاستخبارات المركزية "AFL-CIO" ودبلوماسيا من البيت الابيض ووزارة الخارجية. بعد انتهاء الشيوعية وانهيار حائط برلين تطلعت الولايات المتحدة الى علاقات عسكرية قريبة جدا مع بولندا واعتبرتها الولايات المتحدة حليف اساسي لها.

إسرائيل و بولندا اصبحت شركاء للولايات المتحدة بفعل اجماع الإدارة الأميركية على أهلية شعبي البلدين بأن يحصلوا على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، مما سرّع امكانية عرض الشراكة على الدولتين والقبول بها. هناك دول أخرى أيضا حصلت على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة بشكل سريع ولكن ليس بفعل أهلية شعوب هذه الدول كما في ذكرنا سابقا، بل لوجود اهتمامات اميركية ومصالح خاصة في هذه الدول، مما يعني، انه في حال ظهرت فرص ومصالح اميركية في فترة معينة داخل دولة معينة، فسيعمد صناع القرار الاميركيين الى بناء علاقات خاصة مع الدولة عبر استخدام الادوات المتوفرة بين ايديهم.

البهاماس، حتى قبل حصولها على الاستقلال من بريطانية، جمعتها علاقات كبيرة مع الإدارة الأميركية كالعلاقات السياحية و الاقتصادية. العديد من الاتفاقات ايضا تمت بين الدولتين في المجالات العسكرية والصواريخ الموجهة وكذلك ومحطات الملاحة البحرية. بعد الاستقلال ارتقت العلاقات فيما بينهم، وتوسعت الاتفاقات في المجالات العسكرية و مكافحة المخدرات وغيرها. الجدير بالذكر انه يسكن في الباهامس 30000 اميركي، مما يجعل واحد من الاهداف الاساسية للولايات المتحدة هو تثبيت الامن والاستقرار في الباهامس لضمان امن رعاياها.

الدولة الأخرى التي جمعتها علاقات مع الادارة الاميركية حتى قبل استقلالها هي غويانا "GUYANA". كانت هذه الدولة تحت السلطة البريطانية في الوقت الذي كان رئيس "جاغان" يساند و يؤيد الشيوعية. بالنتيجة حاولت الولايات المتحدة منع وصول هذا الرئيس الى الرئاسة بعد حصول الدولة على الاستقلال فدعمت معارضيه و ضغطت على البريطانيين لتأجيل الاستقلال. بعد رحيل البريطانيين كان للولايات المتحدة شخصية معارضة للنظام "برونهام" فدرست سبل دعمه لإنتصاره على منافسه. بدأت اولا ببناء العلاقات مع الدولة بإرسال المساعدات الاقتصادية والسياسية. بعد الحصول على الاستقلال اغرقت الولايات المتحدة الدولة بالمساعدات عبر دعم خطط لتأهيل البنى التحتية، وتقديم مساعدات غذائية، كل ذلك كان بهدف إبطاء حركة المعارضة و نشاط الرئيس السابق. كذلك عملت الدوائر الاميركية على تقديم المنح لمعارضي الرئيس، وتم عقد لقاءات بين المعارض "برونهام" والرئيس الاميركي عدة مرات، للنقاش حول سبل الرفع من الاصوات المؤيدة لحزب "برونهام" والادوات اللازمة لذلك وما اذا كان ذلك اكثر فعالية من نفي "جاغان" الى الخارج.

هاواي، تعتبر الدولة التي كانت أولى شركاء الولايات المتحدة من عبر علاقات خاصة قديمة. كانت مملكة صغيرة مستقلة و قد جذبت اليها العديد من المهمات الأميركية و الاميركيين الذين استطاعوا فيما بعد الوصول الى مراكز القرار. دخلت الولايات المتحدة في استثمارات ضخمة بصناعة السكر وخدمات أخرى بالإضافة الى رحلات بحرية عديدة متكررة. في 1893 اعرب المواطنين الاميركيين عن ضرورة الاستيلاء على هذه الدولة والانقلاب على الملكة وانشاء حكومة موالية لتصبح جزء منها. بعد الحرب الاسبانية الأميركية صوت الكونغرس على الاستيلاء على الدولة.

منذ ذلك الوقت أصبحت هاواي دولة شريكة للولايات المتحدة. الانقلاب الذي حصل على الملكة و العمال اليابانيين هناك كان مدعوما من القوات الأميركية، وفيما بعد كانت الحكومة المؤقتة تدار تحت امرة الجيش الأميركي، وبقيت القوات البحرية الاميركية هناك بشكل متواصل عام 1893.

البريطانيين و اليابانيين كانوا حذرين من التدخل في هاواي. فرضت واشنطن ضريبة على السكر مما عجل من استكمال العلاقات بين الدولتين والتنسيق على اساس الجنسية والعلاقات الاستراتيجية و تواصل فعال في الشؤون الاجتماعية و السكانية و اصبح للمزارعين و قادة هاواي دخول استثنائي الى واشنطن.

مثال اخر عن دولة تمتلك من الموارد الطبيعية اللازمة التي جعلتها مؤهلة لتسعى الولايات المتحدة الى بناء العلاقات وفتح اسس تواصل فعالة معها تطور الى شراكة حقيقية فيما بعد، هي المملكة العربية السعودية. و تعود العلاقات بين كل من السعودية والولايات المتخدة الى عام 1930. بُنيت هذه العلاقات أولا حول التعاون في مجال الصناعات البترولية فعملت الإدارة الأميركية على تسهيل كل ما يلزم لتطوير التواصل بين الدولتين.

لذلك في الحرب العالمية الثانية زادت الولايات المتحدة مساعداتها للسعودية مع ان السعودية لم تكن محاربة في الحرب. فيما بعد عملت الإدارة الأميركية على اطلاق مشروع لمكافحة الاحتكار في القطاع النفطي و ادخال 5 شركات أميركية لتمويل مشاريع انابيب نفط. في العام 1950 زادت الولايات المتحدة دعمها المالي للنظام السعودي. حث الرئيس الاميركي وزارة العدل على انهاء اجراءات مكافحة الاحتكار في وجه 5 من اكبر المنشأت النفطية.

تعتبر العلاقة مع المملكة العربية السعودية بالغة الاهمية. احتاجت هذه العلاقات مدة زمنية لتتطور الى علاقات شراكة حقيقية. ظهر هذا التطور عبر التعبير عن اهتمام الرئاسة الاميركية بالمملكة، تطور الى لقاء جمع كل من الملك السعودي و الرئيس الأميركي عام 1945، ثم الى رسائل مباشرة من الرئاسة الاميركية الى الملك، لتؤكد التعاون بين الدولتين وضمان حق السعودية بالاستقلال وبشكل عام، لتأكيد ان الولايات المتحدة هي صديق حقيقي للملكة العربية السعودية. لم يكن ذلك بالنسبة للسعوديين كافيا، فضغطوا باتجاه الحصول على مساعدات عسكرية أميركية وعلى اتفاقيات في مجال التدريب العسكري، لتتطور المطالب الى ضرورة الحصول على اسلحة اميركية. عارض البنتاغون في البداية هذه العلاقات، محاولا حصر هذه المطالب فقط بتقديم اسلحة مدفوعة الثمن لمرة واحدة لتستخدم في مطار الظهران. في النهاية، تجاهل الرئيس وزارة الدفاع. تم الاتفاق ايضا فيما بعد على تقديمات تفيد الامن الداخلي السعودي الذي اضحى هدفا من اهداف الولايات المتحدة، كذلك تطورت هذه العلاقات الى تواصل بين الدولتين في مناطق اخرى حول العالم.

هذه التجارب مع الولايات المتحدة تدل على ان صناع القرار يريدون بناء علاقات مع الاخرين باستخدام العديد من الأدوات لتنفيذ اهداف أساسية للولايات المتحدة كالحصول على النفط و معالجة مشاكل داخل دول قريبة او تأمين حماية ضد الشيوعيين. صناع القرار الأمريكيين كان جل عملهم هو الحصول على اتفاق صريح يتضمن العديد من الأدوات و هذا التعهد يمكن ان يؤمن العديد من الأهداف و الغايات.

جدول 3.5: شركاء العلاقات الخاصة

Client	Date acquired and duration of client status
Hawaii	1893 – 1898
Israel	1948 – present
Saudi Arabia	1953 – present
Guyana	1966 – present
Bahamas	1985 – present
Poland	1998 – present

4. الانماط التاريخية للاستحواذ على الشركاء

كما رأينا فان الولايات المتحدة عملت على الاستحواذ على الدول لما يزيد عم قرن وقد تمت عمليات الشراكة ضمن سياقات مختلفة مستخدمة أدوات محدودة لتنفيذ الشراكات. في الحقيقة، هذه الادوات تختلف من زمن لاخر، مع خلق ادوات جديدة تارة، وتدمير ادوات قديمة تارة اخرى، ولكن من خلال نظرة عامة للاوضاع السياسية، كيف يمكن تحليل قدرة الولايات المتحدة على بناء شراكات مع الدول منذ 1898؟

يمكن ان نقارن بين الدول التي دخلت في الشراكة ضمن سياق "التخطيط قبل/بعد الحرب" مع تلك التي دخلت ضمن سياق "الاحساس بالخطر" و مقارنة هذه الاخيرة مع كل الطرق الأخرى. العدد الأكبر من الدول دخلت في الشراكة مع الولايات المتحدة اما خلال فترة الحرب او ما قبل حصولها او بعد انتهائها. اما في المرتبة الثانية تأتي الدول التي أصبحت شريكة للولايات المتحدة نتيجة الاحساس بالخطر لوجود عدو قريب. لم تكن اساليب "التبديل" ولا "ما بعد الاستعمار" قد لعبت دورا اساسيا في عملية بناء الشراكات كالاساليب الاخرى.

بالاضافة الى ذلك يمكن ملاحظة ان سرعة الاستحواذ على الشركاء اصبحت اعلى واسرع، وانه كلما كان هناك بوادر حرب كلما تسارعت عملية الاستحواذ على دول من قبل الولايات المتحدة.

50٪ من الدول انضمت الى الشراكة مع الولايات المتحدة على ثلاث مراحل من الحروب "الحرب الأميركية الاسبانية – الحرب العالمية الثانية – الحرب العراقية الأميركية الأولى". لم تلعب الحروب الاخرى التي قادتها الادارة الاميركية - الحرب العالمية الاولى، او الحرب الكورية والفيتنامية او كوسوفو او الحرب العراقية الثانية – الى الاستحواذ على شركاء جدد. على النقيض من ذلك، فان الاستحواذ على الشركاء الذي تم في سياق الاحساس بالخطر،

انتشر في السنوات الخمس ما بعد الحرب لعالمية الثانية. ولكن بما أنه من الصعب ان لم نقل مستحيل، ان يتم توقع متى واين الحرب ستحصل في المستقبل، أو متى سيظهر عدو جديد ومن سيكون العدة اللاحق، فمن الممكن ان تقدّم هذه العينات التحاليل القليل من التوجيهات حول المستقبل.

الولايات المتحدة استحوذت على الدول لاكثر من قرن، في سياقات مختلفة. لعبت الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة دورا اساسيا ومهما في بناء العلاقات مع الشركاء. طرق الحصول على الدول بقيت فعالة طيلة الوقت مع العديد من الدول مما يعني ان الولايات المتحدة عندما تتعلم كيفية الحصول على دولة معينة فهي بالتأكيد ستواصل عادتها وتطبيقها لوقت طويل.

نمط الاستحواذ على الشركاء لا يصبح واضحا في حال نظرنا اليه جغرافيا. بدأت الولايات المتحدة سراكتها في البحر الكاريبي و بوسط اميركا، الا ان كندا والمكسيك لم تصبح شريكة حتى الحرب العالمية الثانية. ثم انتقلت الى الدول المستقلة في غربي الكرة الارضية . بعد عدة سنوات اخدت بالاستحصال على دول غربي أوروبا و جزء من شرق اسيا و اوسيانا. بعد هذه المرحلة، توقفت لعدة سنوات لايقاف توسعها الجغرافي، باستثناء جزء من الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وفجأة بعد انتهاء الحرب مع الفيتنام، انقضت الادارة الاميركية على دول جديدة من البحر الكاريبي، وبعد عقد من الزمن، تم اضافة الدول الخليجية الى لائحة الشراكة. المخاطر المحلية تزيد من وقت لاخر، والاعداء قد تم احتلالهم، او استبدال انظمتهم ليصبحوا في الخط الاميركي، وفي بعض الحالات قد تم اضافة بعض الدول الى لائحة العلاقات الخاصة.

إذا رأينا كيف ان الولايات المتحدة اقامت علاقات مع محيطها الشمالي و الجنوبي، في الوقت الذي استخدمت الدبلوماسية و القوة العسكرية مع اسيا و أوروبا، وذلكن حتى قبل ان تفرض السيطرة الكاملة على دول اميركا الوسطى، فان الصورة الكلية للانتشار الاميركي ستكون معقدة. فان كانت اميركا تبحث على زيادة القوة و نشر الأفكار فان روزفلت بدأ بالتبشير للامبراطورية حتى قبل ان يصبح عدد الدول الشريكة تعد على أصابع اليد. بينما ما تخبرنا به الخريطة الجغرافية للانتشار الأميركي هو ان الولايات المتحدة تسعى لإنشاء تنظيمات مشتركة ومحيط دولي متسامح ومتشارك بحيث ان الادوات المستخدمة يوميا من واشنطن لانشاء الراكات مع الدول الاخرى اجتذب العديد من الدول حول العالم لتصبح شريكة للولايات المتحدة. بمعنى اخر فانه عندما يتم انشاء مجموعة جديدة من الأدوات والسياسات فان الزمان والمكان لانشاء علاقة شراكة جديدة يبقى عشوائي وغير محدد. للمزيد من التعمث في السياسات الاميركية سنقوم بعرض الادوات المستخدمة من قبل واشنطن للحفاظ وحماية الشركاء.

رابعًا: الصيانة الدورية للشركاء

انخفض عد الدول الشريكة للولايات المتحدة من 92 دولة الى 81 حتى العام 2008، مما يعني تخلي البعض عن الشراكة او تخليهم عنها ثم انضمامهم اليها مرة اخرى. ان اغلب الدول لم تنقطع علاقات الشراكة بينها وبين الولايات المتحدة. في بعض الأحيان، عانت بعض الدول الشريكة من مخاطر تهدد أنظمتها مما استدعى واشنطن الى تكريس الوقت اللازم لمساعدتها على صيانة نظامها ومعالجة أوجه الاختلال. مما لا شك فيه ان سياسات الولايات المتحدة بالحد الأدنى قد ساعدت الدول حول العالم في تخطي مصاعبها. تنقسم سياسات الولايات المتحدة التي أنشأت لصيانة الدول الشريكة والحفاظ عليها الى قسمين اساسيين.

الأول، قسم السياسات التي تُعنى بالدول الشريكة القابعة في حالة من الفقر الاقتصادي و قلة الموارد المالية، فتسعى الولايات المتحدة الى تأمين المبالغ المالية اللازمة لمساعدة الدولة على تخطي مشاكلها الاقتصادية و مشاكلها السياسية او الاستعاضة عن المبالغ النقدية والمالية بارسال الخدمات و السلع اللازمة للمساعدة. تتوجه هذه المساعدات الى الدول التي خرجت حديثا من الحرب او تعاني بالأصل من فقر الموارد.

عملية نقل الموارد الى هذه الدول عادة تتضمن آلية للمراقبة و المساعدة في الكثير من الحالات، حيث ترسل الادارة الاميركية الخبراء الى الدولة لضمان وصول هذه المسادات ومراقبة كيفية صرفها واستخدامها ومن ثم اعلام واشنطن من هلال تقارير دورية حول مدى استفادة الدولة من هذه المساعدات وترتبط ايضا هذه التقديمات بضمان حق الادارة الاميركية بالتدخل حيثما ارادت في النظام الخاص للدولة ومراقبة علاقتها مع الدول العدوة و غيرها.

ثانيا، انشأت الادارة الاميركية قسم خاص من الادوات التي يمكت استخدامها في الدول التي لا تعاني من أزمات اقتصادية او شح بالموارد المالية. في هذه الحالة لا تقوم الإدارة الأميركية بصيانة النظام وحمايته من الازمات المالية والاقتصادية بل تسعى لاقناع الدولة الشريكة للانخرط في مساعدة الدول الضعيفة ماليا من جهة و في السياسات الأميركية تجاه اعدائها من جهة أخرى.

تتنوع الادوات المستخدمة في هذه الحالة بداية من تقديم مساعدات اقتصادية وارساء اسس للتعاون الاقتصادي، وصولا الى تقديم المساعدات العسكرية و التعاون العسكري و هو الأهم بالنسبة للولايات المتحدة، الذي يتضمن بدوره التعاون في صناعة أنظمة عسكرية و أسلحة مشتركة، وتعاون عسكري مباشر بين جيوش الدول، هذا ويمكن المساهمة في توسيع التعاون الى تعاون سياسي مشترك تجاه الدول العدوة للولايات المتحدة.

العديد من السياسات التي تستخدمها الإدارة الأميركية تجاه شركائها تتشابه بين الدول الفقيرة و الدول العنية. تتزايد وتيرة المساعدات عادة في حالة الافلاس التي من الممكن ان تصل اليها احدى الدول الشريكة. بشكل عام، تتضمن المساعدات الاميركية فرض رقابة مباشرة من الاميركيين على الدولة وفي بعض الاحبان ضمان تواجد أميركي كبير في الدولة الشريكة. لن تقدم الادارة الاميركية طبعا المساعدات للدول الشريكة الا في حال تحقيق ارباح واهداف مباشرة.

صيانة الانظمة الشريكة للولايات المتحدة تتم بطريقة ادارة روتينية مستمرة، فلا تتطلب مثلا الشراكة مع دولة جديدة انشاء لادوات جديدة للتعامل معها، بل يكفي ان يضطلع صناع القرار الاميركيين الى لائحة الادوات التي جرى استخدامها من قبل، واختبار ما يناسب الحالة الجديدة ثم وضعها موضع التنفيذ. لذا تم اطلاق تسمية الصيانة الدورية للشركاء.

1. الاتجاهات التاريخية لبرامج صيانة الشركاء

أ- صيانة الشركاء الفقراء اقتصاديا

- **مساعدات اقتصادية**

عانت الولايات المتحدة منذ البداية بايجاد طرق واساليب تستخدمها لمساعدة شركائها في وضع حد للانفاق الحكومي، فان لم تقم هذه الحكومات بتسديد نفقاتها المرتبطة بالمدنيين او العسكريين فمن المتوقع ان تبدأ أزمة جديدة في الداخل. في بداية اعوام 1900 عانت العديد من الدول من محدودية في العائدات الضريبية، ولا سيما الدول في البحر الكاريبي ودول أميركا الوسطى، فقد كانت معظم الدول تعتمد على العائدات الزراعية والمواد الاولية كمصدر أساسي للاقتصاد مما جعلها عرضة للتغيرات و التذبذبات بأسعار السلع في الأسواق. في هذا الوقت، كانت قدرة الادارة الاميركية محدودة للتعامل مع هذه المشاكل.

اول أداة ترتبط بمعالجة المشاكل اعلاه، وضعها الاميركيين موضع التنفيذ كان عام 1930 تتضمن ارسال خبراء اقتصاديين الى الدول لإدارة جزء او أجزاء من الإدارات. اعتبر هؤلاء دواء مناسبا لعلاج هذه بالنسبة للولايات المتحدة. لكن الاقتصاديون وحدهم لم يستطيعوا القيام بواجبهم على اكمل وجه باختلاف الكفاءة و درجة الترحيب بهم ضمن الدولة الشريكة، مما استدعى في بعض الحالات دعمهم بالأساطيل العسكرية وقوات الشرطة المحلية.

أما أول اداة حقيقية ترتبط بتأمين موارد مالية لازمة لمساعدة الدول الشريكة كانت من خلال تأسيس ما يسمى بنك الاستيراد و التصدير الذي بالدرجة الأولى كانت مهمته مساعدة المصدرين الاميركيين بتصدير سلعهم الى الاتحاد السوفياتي و كوبا ولكن عام 1935

سرعان ما تغيرت و توسعت مهامه حيث قام بعد ذلك بالتركيز على تقديم القروض لأميركا اللاتينية أولا للمؤسسات الحكومية ثم للعمال في القطاع العام ثم البنك المركزي ثم للزراعة وبعدها للصناعة و أخيرا وخلال الحرب العالمية الثانية تم دعم الصناعات الاستراتيجية. بعد انتهاء الحرب توسعت مهمات البنك لتشمل الدول المتضررة بالحرب العالمية كأوروبا ثم إسرائيل و الصين والعديد من الدول الأخرى. في العام 1953 اصبح البنك مسؤول عن تمويل التنمية في 48 دولة حول العالم. العديد من المؤسسات الشبيهة لهذا البنك تم خلقها فيما بعد.

مع كل ذلك وحتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عانى البنك من محدودية عمله وصلاحياته، فقد كان مضطرا لتأمين اعاة تحصيل قروضه التي يريد صرفها للآخرين وضمانات للتسديد وواجه مشاكل سياسية في كيفية تمويله هو نفسه أيضا. كنتيجة لذلك، أنشأ صناع القرار الاميركيين اداتين جديدتين لنقل المواد المالية للدول الشريكة. الأولى من خلال مجموعة من المنظمات متعددة الأطراف كالبنك الدولي و الثانية كانت بإنشاء برامج تهدف لتقديم المساعدات التنموية وإعادة البناء.

في العام 1944 تم انشاء منظمتين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في بريتون وودز. الأولى تمت بعد نقاشات كبيرة بين بريطانيا و الولايات المتحدة اما الثانية و هي البنك الدولي للأعمار و التنمية المعروف حاليا بالبنك لدولي وكانت أولى أهدافه مساعدة الدول الأوروبية للنهوض من جديد بعد الحرب .

مما لا شك فيه ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما مؤسستين هامتين تستخدمهما الولايات المتحدة لمساعدة الدول ماليا. تم انشأ مقارهما بالقرب من البيت الأبيض والبنك الفيدرالي الأميركي. رئيس البنك الدولي عليه ان يكون أميركي، و تتمتع الولايات المتحدة

بالقوة التصويتية في القروض الدولية بالإضافة الى انها المساهم الأبرز و الأكبر في تمويل البنك الدولي مما يعني توجيه اهدافه و مساعداته المالية الى الدول بما ينسجم مع رغبة الولايات المتحدة فتوجهت المساعدات الى الدول الشريكة لها وحجبت المساعدات عن الدول التي لا ترغب الولايات المتحدة بمساعدتها. في البداية اقرض البنك الدولي 10 دول أوروبية شريكة للولايات المتحدة، 15 في اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي و6 دول فقط في باقي العالم (5 منها كانت مستعمرات سابقة للبريطانيين). اما الدول القريبة من الاتحاد السوفياتي تم رفض مساعدتها. حتى بعد احجام الولايات المتحدة عن تمويل القسم الاكبر من راسمال البنك، الا انه قدرتها على التحكم بالقرار استمرت.

مما يعني ان المساعدات الجماعية المشتركة المقدمة من الدول الأخرى في منظمات متعددة الأطراف هي بالواقع مساعدات وتحويلات مالية من هذه الدول الى الدول الشريكة للولايات المتحدة. بعد ارتفاع الطلب على قروض البنك قررت الولايات المتحدة خلق وتوسيع اقسام البنك إقليميا حول العالم. فتم انشاء عام 1956 منظمة التمويل الدولية (IFC) التي تُعنى بتمويل القطاع الخاص وتنميته، ثم عام 1960 مؤسسة التنمية الدولية (IDA) لتوفير القروض طويلة الأمد بفوائد صفر لتمويل الدول الفقيرة. تمتلك الولايات المتحدة 60٪ من أصوات هذه المنظمة وتسيطر على توجهاتها. تنوعت المنظمات والمؤسسات الاقيليمية التي أنشأتها الادارة الاميركية وهي:

American development bank (IADB) : 1959

African development bank :1964

Asian development bank : 1966

European bank for reconstruction and development : 1991

تمتلك الولايات المتحدة التفوق التصوتي في هذه البنوك تصل الى اكثر من 30٪ و هي المؤسس و الممول الأساسي.

سيطرة الولايات المتحدة على المنظمات المتعددة الأطراف لا يعني ان هذه المنظمات هي مجرد دمى تحركها الولايات المتحدة. فالأمور اكثر تعقيدا و أهمية. ان توزيع الكلفة المالية لهذه المنظمات على عدد كبير من الدول يخفف الكلفة و العبء على الولايات المتحدة. كذلك، تعطي الصبغة الدولية للقروض، الشرعية السياسية لصرف او رفض صرف هذه القروض للدول الأخرى. يؤدي ذلك الى تخفيف حدة الصبغة السياسية التي يمكن ان تعطى للقروض في حال تم صرف هذه القروض من الولايات المتحدة فقط. هكذا اذن، لم تعد هذه المنظمات بحسب النظرة العامة، تخدم مصالح الولايات المتحدة فقط

تضغط الادارة الاميركية على المنظمات الدولية لتوجيه القرارات بما ينسجم مع مصالحها. حدد الكونغرس الأميركي معايير وقواعد لكيفية تصويت المسؤولين الاميركيين على القروض في هذه البنوك. كذلك يتفاوض صناع القرار رفيعي المستوى مع كبار مدراء البنوك، مما يجعل عملية صرف القروض منحازة الى توجهات اميركا في مساعدة الدول التي تريدها و استثناء الدول الأخرى التي لا ترغب بمساعدتها.

مثال على ذلك ما حدث في شيلي حيث قررت الولايات المتحدة من منع المرشح الماركسي للوصول الى السلطة و استخدمت كافة الطرق و الأساليب الى ان بدأت بالضغط على المنظمات الدولية للحد من مساعدتها لشيلي بهدف معاقبتها اقتصاديا. و من اجل ذلك تم التواصل مع البنك الأميركي الداخلي للتنمية من اجل وقف المساعدات و تم التواصل بين وزارة الخارجية الاميركية ومدراء البنك الدولي، لتأييد وقف المساعدات ولكن دون اظهار دور

واشنطن بذلك. بعد وصول الرئيس الماركسي للسلطة تم وقف المساعدات. بعد فترة تم اغتياله بانقلاب داخلي وبعد ذلك عادت القروض كما في السابق.

تستفيد الولايات المتحدة من البنك الدولي. وذلك يجعل البنك الدولي يراعي المصالح الأميركية في صرف القروض. ان المنظمات الدولية متعددة الأطراف اكثر فائدة و اكثر مرونة من الاتفاقيات ثنائية الأطراف الا انها تعتبر مكملة لها وليست بديلا عنها. لقد كان بنك التصدير و الاستيراد محدودا بقدرته على تلبية الموارد المالية عليه لضعف تمويله. في العام 1947 فهمت الولايات المتحدة عدم قدرتها على تمويل كل العالم من خلال البنك فسعت الى انشاء البنك الدولي الذي هو أيضا لا يستطيع تمويل نفسه بنفسه لتلبية تمويل عملية الاعمار في الدول دون الاخرين وعدم قدرة الولايات المتحدة على العمل بشكل ثنائي عن طريق الكونغرس كل سنة لتأمين الدعم لذلك تم بحث أدوات جديدة من نوع اخر.

ما سعت اليه الولايات المتحدة هو بناء منظمات مختصة بالمساعدات الاقتصادية، يتم تمويلها سنويا من الكونغرس. اول المشاريع كانت "مشروع مارشال"، بغض النظر عن مزايا هذا البرنامج الا انه كان يتوجه فقط الى الدول الأوروبية و عندما تم توجيهه الى الصين تم تغيير اسمه لإعطائه صبغة قانونية.

بالإضافة الى مشروع مارشال تم انشاء "plan's administrating organization" و administration "economic cooperation " التي بدورها تلعب دورا في توجيه المساعدات الاقتصادية الى كوريا الجنوبية فقط.

بعد ذلك تم تمرير قانون جديد لإنشاء "the mutual security act of 1951" الذي يتضمن تقديم المساعدات الاقتصادية و المالية والمساعدة التقنية لأي دولة في العالم. فيما بعد تم إضافة المساعدات العسكرية الى المهام من اجل العمل على زيادة القدرات الدفاعية

الأميركية حول العالم. كا ذلك كان يهدف الى الرفع من امن الولايات المتحدة. بعد عدة سنوات تم تمرير قوانين جديدة للمساعدات التنموية و المساعدات الأمنية وتقديم القروض.

منذ العام 1961 أتت عملية ربط المساعدات العسكرية و الاقتصادية بعضها ببعض بنتائج عكسية. فدول اميركا اللاتينية لم تحصل على مساعدات اقتصادية لسبب عدم وجود مخاطر محتملة تهددها. كذلك الامر بالنسبة لدول افريقيا التي حصلت على استقلالها حديثا. اما في الشرق الاوسط، فالحالة كانت مغايرة، حيث كانت لمساعدات الاقتصادية مرفقة بالعديد من الشروط. اضف على ذلك، اذا ما كانت المساعدات الاقتصادية مرتبطة بالاوضاع الامنية فذلك يعني ان المساعدات المصروفة يمكن ان تتغير سنويا من سنة لأخرى مما سيجعل التخطيط في الدول صعبا. كذلك ان العديد من أنواع المساعدات الاقتصادية التي كانت قد انشأت قبل عشر سنين، اصبحت مجزأة. وبالتالي، قانون جديد تم تمريره عام 1961 هو "the foreign assistance act of 1961". تم توزيع المهام بعدها عبر انشاء "Agency of International Development (AID)" للمساعدة الاقتصادية.

يساعد هذا القانون الجديد، وضع آليات معينة لصرف المساعدات الاقتصادية السنوية مع ضمان الاستمرارية، للدول اينما كان موقعها، بعض النظر عن نوعية العلاقات العسكرية التي تجمع بين الدولة والولايات المتحدة (بالتأكيد، لن تدعم الادارة الاميركية اعدائها، كذلك المساعدات تعتمد على المزاج القائم في الكونغرس لحظة اقرارها، حيث بالتأكيد ستلعب العلاقات والظروف العسكرية والسياسية دورا في بعض الدول). اصبح للولايات المتحدة للمرة الاولى اداة لتحويل وتقسيم الاموال والمساعدات على الدول الاخرى المحتاجة بناءا على معايير محددة. على الرغم من ان القانون الاخير 1961 خضع عدة مرات للتعديل، الا

انه لم يتم استبداله بأي قانون آخر، بل بقيت "AID" المنظمة الاساسية التي تقع على عاتقها تقديم المساعدات المالية بشكل روتيني.

تمتلك اليوم الولايات المتحدة مجموعة من الأدوات المختصة بتمويل الدول بشكل دوري. أهم هذه الادوات هي الاتفاقيات الثنائية المتنوعة التي تدار برئاسة "AID"، وتُطبّق هذه الاتفاقيات على جميع الدول، وايضا على دول محددة (التي كانت سابقا شيوعية). لا زال بنك الاستيراد والتصدير مستمرا في العمل، يوفّر قروض غير مدعومة، كما تقوم المنظمات الشبيهة له في مجال الاستثمار والتبادل. كذلك، يؤمن البنك الدولي والبنوك الاقليمية التنموية مصادر تمويل لازمة للدول. هكذا، تعتبر المساعدات المالية اداة من الادوات التي خلقتها واشنطن لضمان الحفاظ على شركائها، قامت يتأهيلها وتنقيتها واعادة هيكلتها وتجزئتها، واعادة ادخال أدوات جديدة عليها ضمن حلقة دائرية مستمرة. يجدر الاشارة الى ان الادوات الاولى التي تم انشائها لا تختفي ولا يتم تدميرها، بل، بحسب نظام "cybernetics" ستخضع هذه الادوات الى الصيانة والتجديد والتطوير.

- **مساعدات عسكرية**

بالحالات العادية هناك طريقتين يمكن للولايات المتحدة ان تقدم بها المساعدات العسكرية الى الدول، اما من خلال تقديم أسلحة او من خلال تدريب الجيش. و في اكثر الحالات يتم استخدام الطريقتين في نفس الوقت بما ان الحصول على أسلحة جديدة يستدعي تدريب الجيش عليها. كذلك تنقسم التدريبات الى العلاقات العسكرية-المدنية والتكتيكات، والاسلحة يتم توفيرها للقوات المسلحة اذا ما كانت على دراية باستخدامها، لذا تتقاطع المساعدات العسكرية مع بعضها البعض، الا ان كل قسم يتضمن نوعا معينا.

ان اقدم طرق التدريب العسكري هي تلك التي جمعت بين قوات دولة ما مع قوات المارينز الاميركية قبل انسحابها من اراضي الدولة، التي كانت قد تدخلت فيها سابقا. في معظم الأحيان، ساعد المارينز على تسريح الجيوش الوطنية او اضعافها في الدول المستهدفة. وهكذا فان المطلوب من القوات العسكرية الجديدة التي تم انشائها بقيادة المارينز ان تكون لديها القدرة على وقف أي مخاطر يمكن ان يواجهها النظام ولا تسمح لمعارضي الولايات المتحدة من الوصول الى الحكم او يكتسبوا القوة الميدانية.

عادة يتم خلق قوات حرس وطني او تدريب قوات معينة من الجيش او خلق فرق معينة من الشرطة المدربة بحيث تتحرك في حال كان هناك خطر معين على النظام القائم الشريك للولايات المتحدة وتنفيذ مهام عسكرية محددة، وعلى الرغم من ان تكلفة انشاء مثل هذه القوات ليس مكلفا، الا انه في العديد من الحالات لم تكن باستطاعة الدولة تأمين هذه النفقات. ففي نيكاراغوا مثلا، تم توقيع اتفاقية لانشاء حرس وطني مع الولايات المتحدة عام 1927. وبعد احتواء التمرد الذي قام به "ساندينو" من قبل قوات الحرس الوطني يعد تلقيهم تدريبات على التعامل مع مثل هذه الحالات الامنية، وضمان قدرتهم المستقبلية على التعامل مع التمرد، انسحبت قوات المارينز من الدولة. بعد فترة قام القائد العسكري للحرس الوطني بالتحضير لاغتيال "ساندينو" ثم أجبر رئيس الدولة على الانسحاب والاستقالة وتزوير الانتخابات، واصبح بذلك قائد الحرس الوطني رئيسا للدولة. هذا ما حصل أيضا بالدومينيكان وهاييتي وكوبا بعد مساعدات أميركية عسكرية قدمت اليهم.

استخدمت الولايات المتحدة قوات الحرس الوطني كطريقة فعالة لادارة الدول بشكل غير مباشر. عملت الادارة الاميركية على ارسال الخبراء العسكريين والجنود من قواتها المسلحة الى دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بهدف مساعدة الحكومات على ادارة شؤونها. لم

تعمد الى تقديم المساعدات العسكرية والتدريبات او الدعم المالي المباشر، مع عدم وجود معارضين في السلطة. اتسمت هذه المرحلة بأنها الاقل عبئا وتكلفة على الامبراطورية الاميركية، فقد كانت انظمة الدول الشريكة تصان ويتم حمايتها من قبل قوات الحرس الوطني المحلية او الجيش الوطني (يتم انشائهم برقابة الادارة الاميركية)، ومن خلال بنك الصادرات والاستيراد الاميركي الذي يقدم المشورة الاقتصادية، وفي بعض الحالات الاستثنائية، عنما تواجه الانظمة مشاكل معينة تهدد أمنها، تتدخل الولايات المتحدة عسكريا بشكل مباشر.

مع بداية الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية و النصائح والتدريبات في مناطق بعيدة عن البحر الكاريبي ووسط اميركا. فكما رأينا فان التخطيط الأميركي ما قبل الحرب جعل الولايات المتحدة تتجه نحو المكسيك و دول جنوب اميركا من اجل الحفاظ على امنها وسيطرتها. اثناء عملية "بيرل هاربور" كان هناك 100 مستشار يقدمون المشورة في كل دولة من دول اميركا اللاتينية. ثم أرسلت الولايات المتحدة المستشارين العسكريين الى السعودية و الصين وايران. بعد الحرب أرسلت المستشارين الى الفيليبين و اليونان وتركيا وأخيرا الى كوريا الجنوبية.

هذا التوسع في ارسال المستشارين كان الهدف منه التوسع في ارسال الأسلحة وتسهيل التسليح الأميركي لجيوش هذه الدول . كانت البرامج الأساسية للتسلح تعتمد على مبدأ إعطاء الأسلحة كقروض عليهم تسديد ثمنها و قدرت القيمة الاجمالية ب 50 مليار دولار. كانت تعطى الأسلحة للأنظمة التي تراها الولايات المتحدة مهمة لضمان امن الدولة الأميركية. فجأة اعلن الرئيس الأميركي ترومان وقف العمل بمبدأ التسليح مقابل المال الا بحالة دولتين فقط هما الصين و السعودية. ودخلت الولايات المتحدة بمشاكل ادارية

داخلية، حيث تم اعتبار ان المساعدات العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الى الدول لاسيما دول اميركا اللاتينية وسعت سيطرة الولايات المتحدة بشكل مباشر وخففت من استيراد الدول للأسلحة من غير الولايات المتحدة بشكل غير مباشر.

اقتنع ترومان بعد ذلك، وطلب تمرير قانون للتعاون العسكري الأميركي، ولكن وللعديد من الأسباب وخصوصا الاسباب المالية، ومن اجل عدم الدخول في سباق التسلح، ولعدم الاضرار بالحرب الباردة، لم يتم الموافقة على المشروع. بدلا من ذلك عملت الإدارة الأميركية على تخصيص مجموعة من المساعدات العسكرية عبر نقل الاسلحة للفيليبين عام 1946، لليونان وتركيا عام ،1947 وللصين عام 1948. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من احتلال كوريا الجنوبية أرسلت المساعدات العسكرية للجيش الكوري الجديد. اما بالنسبة لمبيعات الاسلحة في بعض الدول كدول اميركا اللاتينية و أوروبا فتمت تحت ما يسمى"The 1944" Surplus Property Act. وقام ترومان أيضا بتجاوز الأنظمة الفيدرالية و ارسال الأسلحة الى إيطاليا قبل الحصول على العوائد المالية لقاء الاسلحة.

في العام 1949 بدأ العمل بسياسة جديدة بداية عبر اتفاقية شمال الأطلسي. وافق الرئيس الأميركي على مقترحات الكونغرس التي لم يوافق عليها طيلة اشهر. في أكتوبر تم انشاء "Mutual Defense Assistance 1949" الهادفة الى مبدأ المساعدة الذاتية المستمرة. هذا القانون يسمح بنقل المساعدات والخدمات الى الدول التي كانت قد انضمت الى اتفاقيات قديمة، تم اعتبار ذلك بأنه القسم العسكري والرقابي لمشروع مارشال. أصبحت عمليات بيع الاسلحة أيضا مباحة أما من الأسلحة المخزنة او من الأسلحة جديدة الصنع.

دول اميركا اللاتينية لم تدخل ضمن المشروع بل فقط الدول التي وقعت على اتفاقية الشمال الأطلسي كالفيليبين و تركيا و اليونان وكوريا و ايران. تم صرف تمويل طارئ أيضا

لمنطقة الصين لكي يتسنى للرئيس الأميركي استخدامها في حال الاضطرار. (استخدم الرئيس معظم أموالها لتمويل الحرب الفرنسية في Indochina).

اتفاقية الدفاع المشتركة أعطت بشكل أساسي الأهمية للمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة للدول الأخرى طيلة السنوات السابقة. 1.3 مليار دولار قيمن الاموال التي صرفت عليها و الجزء الأكبر منها توجّه لدول الشمال الأطلسي. فيما بعد عمل الكونغرس على تحضير مبلغ مماثل عام 1951. هذه الأموال تعتبر قليلة الحجم مقارنة مع مشروع مارشال مما يدل على ان في هذه الفترة كانت السياسة الأميركية تولي الاهمية للتخطيط لإعادة الاعمار لأوروبا اكثر من تأمين الحماية لغرب أوروبا من الاتحاد السوفياتي. لم تعتبر دول اميركا اللاتينية دولا معرضة للخطر والتهديد، مما جعل قيمة المساعدات المقدمة لها قليلة جدا.

كل شيء تغير بعد انتهاء الحرب الكورية، فقد زادت الولايات المتحدة من انفاقها العسكري للدفاع بما يزيد عن 4 مليار دولار ويخصص منها 3.5 مليار دولار لمنطقة شمال الأطلسي بعد ان أصبحت فجأة معرضة لمخاطر الاجتياح من الاتحاد السوفياتي. أما اسيا فقد اعتبرت منطقة توتر، لذلك لم ترسل الولايات المتحدة فقط الاسطول السابع الى الصين لحماية النظام الصيني بل زادت المساعدات العسكرية الى الفرنسيين في Indochina ووقعت بعد ذلك اتفاقية مساعدات عسكرية مع تايلند. الكثير من المناطق الأخرى لم يتم تصنيفها كمناطق معرضة للخطر ولكن مع ذلك استخدمت الإدارة الأميركية العديد من ادوات المساعدات العسكرية والاقتصادية معها. قاد ذلك الى اتفاقية "The Mutual Act of 1951" . قسمت الولايات المتحدة العالم بحسب الدول و جعلت لكل دولة دور معين لها و صرفت لكل دولة حسب وضعيتها المساعدات العسكرية و الاقتصادية والتقنية اللازمة.

هكذا تم خلق الاطار العملي للمساعدات العسكرية عام 1951، وليس من قبيل الصدفة في نفس التشريع الذي فتح المجال أمام امكانية توقيع اتفاقيات ثنائية للمساعدات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الاخرى حول العالم. أولا تسعى الولايات المتحدة الى إعطاء الأسلحة والتجهيزات الأخرى للدول التي وقعت معها اتفاقيات معينة تحدد نوعية المواد والانتاج المحلي وكيفية السداد. ثانيا، يمكن للولايات المتحدة أيضا ارسال الافراد و المستشارين من MAAG الى الدول بهدف تدريب الجيش والقوات المسلحة على الاسلحة. كذلك اضيف الى هذه القوانين لاحقا تشريعات تهتم بالقروض، المبيعات العسكرية، الصناعات العسكرية، والمساعدات المالية.

ما يتغير من وقت لآخر هو عدد وبرامج التدريب العسكري المعمول بها. بداية كان التدريب العسكري يحصل في الولايات المتحدة و في الدولة الشريكة، وكانت تغطي مجالات واسعة من الانظمة العسكرية. منذ 1976، أصبحت التدريبات عبارة عن مساعدة أميركية او على شكل قروض تُعطى للدولة، او كجزء من مبيعات الأسلحة والذخائر.

في السنة نفسها ايضا، تم انشاء " International Military Education And Training" (IMTE) حيث يمكن للجنود و الجيوش ان تتدرب من دون حصول الدولة على مساعدات عسكرية او مبيعات أسلحة. تتنوع تدريبات (LMTE) من مكافحة المخدرات ومراقبتها، حفظ السلام، مكافحة الإرهاب، وتدريب قوات للمهمات الخاصة.

مع توسع التدريبات العسكرية و مع توسع مبيعات الأسلحة اصبح من الضروري العمل على انشاء مديرية لإدارة الأمور العسكرية. ما سنراه لاحقا ان معظم التدريبات و المساعدات العسكرية كانت تتم تحت رقابة Security Assistance Officers (SAO). وما سنراه لاحقا ان (SAO) ليست اللاعب الوحيد في ساحة المساعدات العسكرية بل العديد من المنظمات

الاخرى تم انشائها من اجل إدارة عمليات التدريب. من ضمن مهام المنظمات هي توحيد أوامر المقاتلين، تقديم خدمات شخصية، تدريبات حول الصيانة للأنظمة العسكرية المتقدمة، التي تدار من خلال منظمات خاصة متعاونة مع الحكومة الأميركية.

- **مساعدات سياسية**

العديد من شركاء الولايات المتحدة الفقراء ومتوسطي الدخل يعانون من الضعف على المستوى السياسي. هذا لا يعني انهم دائما ما يواجهون تمرد او محاولات انقلاب او مخاطر عسكرية ولكن للعديد من الأسباب الأخرى التي لها علاقة بحصولهم على استقلالهم حديثا، الإيرادات الضريبية المحدودة، او بضعف امكانيات ادارة المجموعات السياسة المتعددة وادخالها ضمن النظام السياسي القائم، نجد ان هذه الدول تعاني من هشاشة في نظامها السياسي. (لم تكن هذه الحالة لدول غرب اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فبالرغم من وجود صعوبات في تمويل اعادة الاعمار واعادة تجهيز الجيش والقوات المسلحة الا ان أنظمتها السياسية كانت قوية ومتماسكة). نتيجة لذلك، تجد الولايات المتحدة نفسها بضرورة التحرك لمساعدة هذه الدول على تخطي مصاعبها و تقوية أنظمتها السياسية ويتخطى ذلك تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية.

اول طريقة للمساعدة ضمن مفهوم المساعدات السياسية هي عبر دفع أموال نقدية مباشرة الى المسؤولين السياسيين او المؤيدين غير الحكوميين. خلال الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة على دعم العديد من المجموعات والافراد والجهات في أنظمة الدول الأخرى، حيث لوحظ ان وكالة الاستخبارات المركزية تدعم في الاكوادور مثلا، بداية الستينات، مسؤولي المخابرات والشرطة المحليين، الصحافيين السياسيين، نائب رئيس مجلس الشيوخ، قادة من مختلف الشرائح السياسية، مدير احد فروع البنوك الكبرى، قادة

التجمعات العمالية، وأفراد وشخصيات جامعية. واحدة من أهداف هذا الدعم هو الحصول على معلومات مهمة حول الاوضاع المحلية والظروف المختلفة، وأيضا لبناء قوة اقتصادية و سياسية لمواجهة الأعداء والمعارضين في البلاد. يُذكر الى ان وكالة الاستخبارات المركزية والعديد من المنظمات التابعة للولايات المتحدة التي على علاقة مع الحركات النقابية الاميركية تقدم المشورة و الدعم أيضا لمنظمات أخرى محلية داخل البلاد. هذا الاسلوب تنتهجه الولايات المتحدة في العديد من الدول حول العالم.

في بعض الأحيان، يتلقى رؤساء دول او حكومات او مدراء وزارات معينة الدعم من الولايات المتحدة بشكل مباشر عبر وكالة الاستخبارات المركزية. وفي حالات أخرى لا يكون الدعم موجّه عبر الحكومة الأميركية، بل من قنوات أخرى جديدة عبر مسؤولين من الكونغرس، وقد قدرت الأموال المقدمة للملك في الأردن حوالي 750000 دولار سنويا غير التي تصرف الى القادة الاخرين في الاردن بالإضافة الى دول كالفليبين، بناما، تايلند، فنزويلا، المكسيك، تشيلي، زائير، المكسيك، وكوريا الجنوبية. أضف على ذلك، قدمت الادارة الاميركية الدعم للعديد من المنفيين خارج بلاد معينة كالعراق مثلا بهدف بناء قوة فعّالة لهم تكون جاهزة للتحرك فور عودتهم الى أراضي البلاد.

شكل ثاني من المساعدات السياسية، هو إزالة و تنظيف الدولة من كل المعارضين للحكم. هذا يتطلب الحصول على معلومات استخباراتية ضخمة جدا و مهمة حول البلاد. مع ان قادة الدول عادة ما يجمعون أسماء المعارضين والمؤيدين لهم، الا ان الولايات المتحدة تنفق الأموال الطائلة لجمع المعلومات و الأسماء بشكل منفصل وخاص بها بشكل روتيني، ويتم اخبار قادة الدول حول هذه الاسماء بما فيهم الرئيس(في المكسيك، يجتمع مدير وكالة الاستخبارات المركزية مع الرئيس بشكل دوري ويرسل اليه التقارير الاستخباراتية حول

المنظمات المعارضة والثورية في الدولة). تنبع اهمية هذه اللوائح من امكانية استخدامها بعد أي تغييرات غير متوقعة على الصعيد الحكومي او أي انقلاب داخلي، فيتم تمرير هذه اللوائح الى الرئيس والقادة الجدد. فمثلا تم اخبار شاه ايران بعد نجاح الانقلاب على "مصدق" بتفاصيل حول الافراد المعارضين وذلك ليس فقط بعد الانقلاب بل امتد لسنوات عديدة. وما حصل أيضا بالأكوادور 1963 ودومينيكان 1965، اندونيسيا 1965، عراق 1963، كل هذا الاحداث كانت انقلابات لصالح أنظمة تابعة للولايات المتحدة و الاسماء التي تم جمعها حول المعارضين تم اما اعدامهم او توقيفهم.

الأسلوب الثالث من المساعدات السياسية، هو تقديم المساعدة للشرطة الوطنية في البلاد. كانت هذه المساعات تندرج ضمن برامج المساعدات التقنية المقدمة الى العديد من الدول. في العام 1954 وتحت ادارة "ايزنهاور" تم اطلاق برنامج لانشاء قوات شرطة مهمتها للمحافظة على النظام والامن الداخلي للدولة، وكنتيجة لذلك تم انشاء وكالة متعددة تشرف على برنامج الأمن للعمل على الصعد الداخلية للبلاد المستهدفة مع تجهيزهم بالأدوات اللازمة والتدريبات.

إدارة كندي في اميركا قامت بإنشاء ما اكاديمية دولية للشرطة " International Policy Academy" و " Public Safety"Office Of وادخالها ضمن مشروع (AID) .حتى العام 1968 OPS كانت قد أرسلت 450 مستشار الى 34 دولة بميزانية تصل الى اكثر من 55.1 مليون دولار. وبعد جدال حول تعليم أسس التعذيب للمعتقلين تم إزالة و تفكيك OPSفي 1970. تم استكمال عمليات المساعدة للشرطة تحت مسميات أخرى كمكافحة المخدرات و مكافحة الإرهاب.

هناك بضع ملاحظات حول انتقادات التعذيب، حيث التعذيب كان يستخدم من الشرطة ومن قبل قوات الامن الداخلي في العديد من الدول قبل دخول الولايات المتحدة في المساعدات الخاصة للشرطة. ولم تكن الولايات المتحدة الوحيدة التي تمارس التعذيب. ففرنسا حليف اميركا كانت تدرب على أسس التعذيب المستخدمة في الحرب الجزائرية للعديد من دول اميركا الجنوبية. ثانيا ان العديد من مستشاري الشرطة الاميركيين ليس من شأنهم التطرق الى أسس التعذيب مع عدم الشك ان العديد من مسؤولي OPSقاموا بتنظيم عمليات التعذيب. كذلك ان العديد من المنظمات الأميركية كوكالة الاستخبارات المركزية و US army's infamous school كانوا قد قدموا أساليب التعذيب المستخدمة في فيتنام و وسط اميركا و يُنظر الى اساليب التعذيب على أنها من الوسائل المستخدمة لاستخلاص المعلومات من المتهمين حول الإرهاب و المعارضين السياسيين. ثالثا، و من المؤسف ان عمليات التعذيب قد أصبحت أمور روتينية لمواجهة الأعداء. فما حصل في أبو غريب و غوانتانامو كان ممنوعا ومخالفا، و العديد من أساليب التعذيب التي استخدمت أصبحت ممنوعة، مع الإبقاء على أساليب أخرى، وأيضا لا زال استخدام الأساليب القهرية الأخرى المبررة تحت عدة عناوين منها ما له علاقة بعلم النفس والانتربولوجيا، كاستخدام طرق معينة في نقل السجناء من مكان لآخر الى دول معروفة لممارسة التعذيب بحقهم.

ب- صيانة الشركاء الاثرياء

- **المساهمات الاقتصادية**

في مطلع 1950 بدأ مشروع مارشال ينتهي. اكثر الاموال كانت قد صرفت و بدأ تركيز الادارة الاميركية على المساعدات العسكرية كذلك ارتفع الانفاق على التسلح بعد الحرب الكورية. بالتأكيد هذا الارتفاع الكبير في الانفاق على التسلح سيقابله انخفاض في بعض المساعدات الاقتصادية لعدد من الدول الاوروبية واليابان. لكن هذا لا يعني انقطاع المساعدات الاقتصادية كليا عن هذه الدول، بل ان جزء منها بقي يتدفق من خلال البنك الدولي و بنك الاستيراد و التصدير و المساعدات المالية التي تعتبر جزء من برنامج المساعدات العسكرية. كذلك يؤمن تواجد القوات الاميركية في الدول الاوروبية دعم اقتصادي ومالي لهذه الدول، وقد قدرت الاموال المنفقة على القواعد العسكرية الاميركية في اوروبا ما يفوق قيمة المساعدات الثنائية المقدمة لهذه الدول.

هذا التغير في تدفق الموارد والمساعدات خلق بعض المشاكل التنظيمية للادارة الاميركية. المنظمة المسؤولة عن مشروع مارشال (ECA) اصبحت تسمى (AID). اما بالنسبة للمستفيدين من المشروع، فقد كان الاميركيين و الأوروبيين قد اسسوا ما يسمى منظمة للتعاون الاوروبي (OEEC) organization for European economic cooperation بالتعاون مع كندا و الولايات المتحدة لتنظيم عملية توزيع المساعدات من مشروع مارشال، وكيفية الانفاق. بعد فترة و نتيجة الاصرار الاميركي تم انشاء ما يسمى (European payment union حيث في حال عدم توفر النقد القابل للتحويل يمكن للتبادل الاوروبي الداخلي ان يتحول الى متعدد الاطراف. و عمل OEECالى تذليل العقبات امام الحرية التجارية بين الاوروبيين بالغاء الرسوم بين الدول والقيود الكمية.

بعد انتهاء السنوات 1950 اصبحت العملات في الدول قابلة للتحويل بما يجعل ال (OEEC) و (Payment union) لا عمل لهم. تم انشاء (The European economic community) للعمل على تحرير الاقتصاد والتجارة بين الدول ال 6 الاعضاء اي اكثر مما كانت تسعى اليه منظمة (OEEC). و 7 دول أخرى من ال (OEEC) اتفقوا على تحرير التبادل بينهم عبر تأسيس (European free trade area). ادى ذلك الى خلق توتر بين مجموعتي الدول نتيجة الضرر الذي لحق بالتبادل التجاري فيما بينهم. حذرت الولايات المتحدة من الانقسام بين الدول وفي هذه الحالة (OEEC) يمكن ان تساعد قليلا.

في نفس الوقت وجدت الادارة الاميركية نفسها في مأزق. فمع انتهاء عام 1950 ايزنهاور و زملائه ارتأوا ضرورة العمل على تقديم مساعدات اقتصادية مهمة و ضخمة للدول الغنية ايضا، وان المستعمرات التي تعود لبعض الدول لم تحصل بشكل كاف و جيد على المساعدات الاقتصادية من مستعمريها. رفض الكونغرس زيادة الانفاق مخافة ارتفاع الانفاق الاميركي الخارجي. الحل الوحيد الذي يمكن الولايات المتحدة اللجوء اليه في هذه الحالة هو زيادة عدد المنظمات متعددة الاطراف، وهذا يقود بدوره الى دعم انشاء (IADB) و (IDA). والطريقة الاخرى التي من الممكن اللجوء اليها هو حث للدول الأوروبية (واليابان) من جديد الدخول في اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة او توسيع الاتفاقيات القديمة ان وجدت بما يجعل زيادة الدعم والتمويل عمل قانوني بحسب القوانين الاميركية.

من جديد تم احياء ال OEEC في نهاية اعوام 1950 كسبيل جديد لعلاج المشامل. هذه المنظمة من الممكن اعادة بنائها للتركيز على اعادة التحرير التجاري و برامج التنمية ايضا في نفس الوقت مع تحوّل الولايات المتحدة العضو الاساسي بالمنظمة الى جانب كندا

واليابان ان امكن. اخذت الدول الاوروبية تنضم اليها وسرعان ما اعيد تشكيلها لتصبح تحت مسمى (Organization For Economic Cooperation And Development) (OECD).

كان قد تم انشاء (Development Assistance Group) بالتعاون مع اليابان قبل انشاء (OECD) ولكن بعد انشاء (OECD) تداخلت المنظمتين فيما بينها تحت مسمى Development Assistance Committee (DAC). عملت كل من المنظمتين على تحرير التجارة و اطلاق برامج التنمية في الدول، و قد توسع عمل (OECD) بشكل سريع الا انها لازالت تخضع للعديد من الضغوط.

بغض النظر عن مدى تحقق اهداف منظمة (OEEC) الا ان طريقة تحوّل هذه المنظمة وتغيّر أعمالها تدل على أن الولايات المتحدة نجحت في اتخاذ الدول الاوروبية الغربية واليابان كشركاء مقربين لها. هذه النتيجة نتجت من خلال استخدام أداة معينة - تم خلقها لهدف معين- لمعالجة مشاكل أخرى غير التي خلقت لها. لم تكن هذه السياسة محددة الهدف مسبقا، بل نتجت من خلال عملية ربط منظمة موجودة بالفعل مع عدد من المشاكل الجديدة التي ظهرت حديثا. نفس الشيء حدث مع العديد من الدول الاوروبية الاخرى. نرى ذلك من خلال كل من صندوق النقد الدولي ودور الدولار. في نهاية الخمسينات، تحولت مشكلة النقص في الدولار الى مشكلة تخمة كبيرة. وبالتالي من اجل عدم الاضرار بمركزية الدولار العالمية ودوره، حفزت الولايات المتحدة اجراءات جديدة كحقوق السحب الخاصة وعمليات المبادلة بين البنوك المركزية، ودعمت التخلي عن تثبيت سعر الصرف، و قد اصبح الصندوق الدولي ملاذا لعمليات الانقاذ لأي مشكلة في الاعوام ما بعد 1944. وبالتالي اصبحت الاستثمارات الاوروبية و اليابانية قادرة على التنقل بين الدول لمساندة واشنطن.

ما نراه هو اختلاف العالم في فترة ما قبل انشاء ال OECD وما قبل اعطاء الصندوق النقد الدولي اعماله الجديدة. بالتأكيد مع تواصل كبر حجم النمو الاقتصادي في اليابان و اوروبا الغربية يجب ان لا نلغي فكرة ان الولايات المتحدة بامكانها تسخير هذه الاموال في الدول و رؤوس اموال الاقتصاديات الكبرى كما حصل في السنين الثلاثين والاربعين السابقة. فان الدور الاقتصادي لهذه الدول هي اكثر من مجرد شراكة مع الولايات المتحدة وسنكمل تحليل ذلك في الفصول المقبل حول عمليات الانقاذ التي استدعت تدخل هذه الدول بالاقتصاد الاميركي. كذلك يمكننا ان نرى اختلاف صرف الاموال و المساعدات من جانب منظمة OECD (حيث تهيمن عليها الولايات المتحدة) في دول المنضمة تحت ما يسمى DAC، حيث اختلفت نسب المساعدات بين نسبة تلك الدول الشريكة للولايات المتحدة وتلك غير شريكة للولايات المتحدة. ان ذلك التفاوت لا يعود الى ضغط من الولايات المتحدة على DAC بل الى نوعية البرامج التنموية التي تصرفها هذه المنظمات الى الدول حيث بعض البرامج يتطلب ضخامة في التمويل.

لكن ماذا يعني ان تكون شريكا مقربا للولايات المتحدة كما تم تصنيف دول اوروبا الغربية و اليابان؟ ان تكون الدول شريكة فيما يتعلق بملفات تنموية يعني ان تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليها لانها اقتصاديات مزدهرة، في المساعدة بصيانة اقتصاديات الدول الاخرى الشريكة و الاغلب تلك الفقيرة منها. اما ان تكون الدولة شريكة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالأمور النقدية، معناه ان تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على الدول المزدهرة في الامور النقدية، عبر المساعدة في عمليات التدخل الاقتصادي لصيانة الدول الفقيرة او الغنية الشريكة للولايات المتحدة. وهو ان تستطيع الولايات المتحدة الضغط على الدول المزدهرة الشريكة في منع تقديم مساعدات الى الدول التي لا تراعي المصالح

الاميركية او تلك التي تُعتبر عدوة للولايات المتحدة. العديد من الامثلة تنطبق على ذلك، حيث توقع الولايات المتحدة العديد من الاتفاقيات مع الدول الغنية لتقييد التبادل والمساعدات والاستثمارات مع الصين وايران وافغانستان وكوبا. بالتأكيد ان الدول الاوروبية الغربية و اليابان يتعاونون مع الولايات المتحدة من في مختلف شؤون الحوكمة الدولية، ولكن هنا نرى ان مفهوم الشراكة بين هذه الدول و الولايات المتحدة محددة بسعي الولايات المتحدة لاستخدام موارد هذه الدول و اقتصادياتها من اجل دعم و صيانة الدول الاخرى الشريكة للولايات المتحدة و من اجل صيانة النظام الكلي، بالإضافة الى منع الدول من تقديم المساعدات او التعاون مع اعداء الولايات المتحدة.

بالتأكيد هذا الدور يلعبه كل من الولايات المتحدة والشركاء الاغنياء. من وقت لأخر تتوتر الاجواء بين الدول وهذا طبيعي. هناك تفاهم عام بين جميع الدول الغنية والولايات المتحدة حول اسس التعاون و كيفية بناء هذه العلاقات. وتفترض الولايات المتحدة ان الدول بعد ان تصبح غنية ستصبح واحدة من الشركاء المقربين. ان الشركاء لا يرتقون من دولة شريكة الى دولة غير شريكة، بل من شريكة الى شريكة مقربة.

دمجت الولايات المتحدة الدول الاوروبية واليابان في قالب واحد للتعامل معهم سويا بذات المبدأ. قامت الولايات المتحدة أولا بالتوجّه الى الدول الاوروبية كمجموعة واحدة غير منفصلة. حتى بريطانيا التي كانت تمتلك إمبراطورتيها الخاصة وعملتها تم ضمّها الى مشروع مارشال ومشروع شمال الاطلسي. أما اليابان فكانت منطقة معزولة. الا انه لم يكن هناك دولة مثلها تفوق تقدمها وتطورها في المجال الصناعي و الاقتصادي فاتخذتها الولايات المتحدة شريكا مقربا وجسرا اساسيا للدخول الى منطقة شمال شرقي اسيا وتعتبر الولايات المتحدة شريكا تجاريا أساسيا لليابان للعديد من العقود. في اوروبا الغربية كان

التعاون قائم بين الادارة الاميركية و فرنسا و بريطانيا أثناء احتلال المانيا فتم انشاء منظمات اقليمية شاركت بها العديد من الدول الاخرى. اما اليابان فقد كانت محتلة أصلا من الولايات المتحدة، والمنظمة الاقليمية الوحيدة التي أنشأها الاميركيين في المنطقة تم استثناء اليابان منها، وقد انحصرت العلاقات بين الدولتين بالاتفاقيات الثنائية كاتفاقية الدفاع عام 1951.

لكن لمإذا يتم دمج اليابان و اوروبا الغربية في ذات السياسة؟ بداية كانت منذ 1959 عندما حثت الولايات المتحدة تسخير الاموال و رؤوس اموال كل من اوروبا الغربية و اليابان لاستخدامها في مجالات التنمية. بفعل القدرات المالية اليابانية اصبحت هي المرشحة الاساس في مؤسسة DAC ولكن بعد ان تم دمج المؤسسة ب OECD اصبحت اليابان عضوا فيها. بعد انضمام لم تعد هذه المنظمة تضم حصرا الدول الأوروبية لذا تعديل بعض الانظمة واعادة هيكلتها في مختلف المجالات، مما اسهم في دخول دول غير اوروبية لتصبح عضوا في المنظمة. في العام 1970 اصبح كل الحلفاء للولايات المتحدة الاغنياء أعضاء في المنظمة.

مما يلفت النظر هو كيفية انضمام الدول الغنية الى "OECD". كندا من مؤسسي الناتو، وكانت من الدول المشاركة في "OEEC" وكذلك اصبحت عضوا اساسي في "OECD" ايضا. اسبانيا، كانت ضمن OEEC قبل دخولها الى الناتو ثم انضمت الى المنظمة. كذلك انضمت اليابان في 1964، استراليا 1971، نيوزلندا 1973، بولندا و كوريا الجنوبية 1996.

باختصار يمكن القول، اذا كانت الدول تجمعها علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة فستصبح هذه الدول عضوة في "OECD". و إذا ما كانت الدولة غنية فلا بد من ان تصبح

هذه الدولة شريكا مقربا للادارة الاميركية. كل ذلك يدل على اهمية الشراكة متعددة الاطراف بالنسبة للولايات المتحدة.

- **المساهمات العسكرية**

من الحقائق المدهشة التي يمكن رؤيتها هو كيفية اعادة بناء الجيوش في الدول الغنية وتطويرها وصيانتها وتجديدها لاكثر من نصف قرن. هذا التراكم الذي حصل في عملية البناء و التطوير، حصل فيما لا يوجد أي تهديد من المانيا و اليابان. بعد انتهاء الحرب الباردة هبط الانفاق العسكري لعدة سنوات، لكن سرعان ما عادت عملية التطوير والتجهيز العسكري كما كانت. صحيح ان انفاق الدول الغنية على التسلح يعتبر صغير الحجم مقارنة بما تنفقه الولايات المتحدة، ولكن تبقى الدول الغنية الشريكة للولايات المتحدة تنفق بمعدلات اكير من كل الدول الأخرى حول العالم.

مهمة اعادة انشاء القوات العسكرية لدول اوروبا الغربية بدأ بعد فترة قليلة من اتفاقية الشمالي الاطلسس، وكانت عمليات التخطيط لذلك قد سبقت بدء التجهيزات لعديد من السنوات. إعادة البناء للقدرات العسكرية تتضمن العديد من العناصر، الاسلحة الاغلى ثمنا وعمليات نقل الاسلحة الاكثر وضوحا. تعتبر المساعدات العسكرية بالنسبة للادارة الاميركية مهمة "للآثارها النفسية أكثر من قيمتها العسكرية". وبما ان الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى على المستوى العسكري، فان ذلك يجعلها في موقع فرض الشروط على الدول الأخرى بما يجب اقتنائه من الأسلحة وطبيعة هذه المساعدات. وقد وجدت الإدارة الأميركية حاجة الدول الأوروبية الى الذخائر والمدرعات ووسائل الاتصال.

الخطوة اللاحقة بدأت بعد توقيع الاتفاقيات الثنائية الخاصة، وبدء شروع "مجلس شمال الأطلسي" بانشاء قوات الناتو. تم انشاء خطة دفاعية عامة لكل الدول الأوروبية المنضمة

الى شمال الأطلسي وتم تحديد دور كل واحدة من الدول على الصعيد العسكري. هذا ما فتح الباب امام دخول الطائرات و القوات الجوية و البحرية ضمن المخطط، الا ان حجم القوات المسلحة الأوروبية ومحدودية الادارة الاميركي المالية حوّل هذا الهدف الى طويل الأمد.

أما في 1950،بعد اندلاع الحرب الكورية تم مضاعفة المساعدات العسكرية ب 4 اضعاف القيمة السابقة وشرعت الدول الاوروبية من جديد اعادة بناء قواتها العسكرية. في النهاية وافقت الدول التابعة لحلف الناتو على انشاء قوات دفاعية موحدة يقودها قائد التحالف (عادة يكون أميركي) ومجلس دفاعي يهتم بتنظيم الانفاق العسكري في أوروبا والولايات المتحدة وبعد ذلك انشأوا المجلس الاقتصادي و المالي (الذي يرتبط بمنظمة OEEC) للاشراف على مجالات تتعلق بنقل الموارد والمواد النادرة.

من خلال هذه الاداة الاميركية حديثة الولادة، اصبحت عمليات نقل الأسلحة والانتاج المشترك مع الدول الاوروبية جزء ثابت في سياسات الولايات المتحدة. استمرت المساعدات العسكرية بين الجهتين منذ بداية الستينات وحتى منتصفها، وبعد ذلك تم عمليات نقل الأسلحة عبر بنك الصادرات و الاستيراد الأميركي من خلال القروض استمرت لعدة سنوات أيضا. ومنذ العام 1970 أخذت عمليات التسليح مع حكومات الدول الغنية طابع صفقات الشراء والبيع التجارية. استمرت هذه العلاقات العسكرية وتطورت فيما بعد حيث دخلت الولايات المتحدة بشراكات عسكرية مع العديد من الدول الغنية كفرنسا مثلا تختص بالتصنيع العسكري و الأبحاث المتطورة جدا في الشؤون العسكرية من خلال انتاج التيتانيوم و تكنولوجيا الليزر وغيرها... يمكن ملاحظة ان الدول الغنية الشريكة للولايات المتحدة قد استخدمت الأسلحة الأميركية و تدربت عبر الجيش الأميركي و توسعت و تطورت من خلال الولايات المتحدة.

الحالة اليابانية تشابهت مع الحالة الاوروبية، الا انه للعديد من المخاوف السياسية والاقتصادية اتبعت الادارة الاميركية اسلوبا عكسيا، حيث دعمت الولايات المتحدة أيضا اليابان عبر تشجيعها على القمع والأنشطة الأخرى للتعامل مع المتمردين و المعارضين بهدف مساعتها على اكتساب القوة والسيطرة، كذلك تقديم دعم كبر للتكتل الصناعي اليابني الذي عادة ما كانت الادارة الاميركية تسعى لكبحه وتفكيكه. لذا ان إعادة التسليح كانت جزءا من السياسات الأميركية في اليابان لتدعم الامن الداخلي بوجه اتحادات العمال واليساريين ، ثم عملت الولايات المتحدة على دعم الشيوعية في الصين و على تقسيم الجزيرة الكورية كل ذلك بهدف حماية اليابان. مع توقيع اتفاقيات السلام والدفاع عام 1951، فهمت اليابان ان الهدف هو ان يصبح دورها محوري في تأمين امدادات الذخائر العسكرية والاستراتيجية و انتاج السلع العسكرية و التقنية من خلال انشاء المصانع المتطورة تحت رقابة و تمويل الولايات المتحدة.

في العام 1952 استخدم الرئيس الاميركي سياسات بخصوص اليابان تجعل منها في صلب عملية انتاج السلع والخدمات الاساسية للولايات المتحدة و تحافظ على الاستقرار في المنطقة غير الشيوعية في آسيا. كذلك انتاج الاسلحة العسكرية بأسعار رخيصة للاستخدام في اليابان و اسيا غير الشيوعية. وأخيرا، تطوير وتوسيع قواتها العسكرية كقدرات دفاعية خاصة لليابان والسماح للولايات المتحدة بنشر قواتها على أراضي الدولة. استمر التعاون العسكري بين الولايات المتحدة واليابان لعقود عديدة واصبحت اليابان من كبار مشتري الاسلحة الاميركية فقدرت عام 2004 ب 1.6 مليار $ و $1.7 مليار في 2005 و $2.7 مليار في 2006).

وهكذا بدأت الولايات المتحدة برامج المساعدات العسكرية و التعاون مع كل من اليابان و اوروبا الغربية لمجموعة من الاهداف منها بناء الامن الداخلي و الاستقرار وسرعان ما تطور هذا البرنامج بعد ان وضع موضع التنفيذ ليصبح اكثر تخصصا في الاهداف الحربية والمناطقية. هذه الطريقة في توجيه الادوات بحسب الاوضاع الراهنة، التي تتم بعملية تنسجم مع نظام ال "cybernetic" يمكن ان تظهر ايضا في الدول الغنية التي لم تتلقى مسبقا المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة. هذه الدول كاستراليا، السويد، كندا ونيوزيلاندا، لم يُنظر اليها على أنها بحاجة للمساعدة لا السياسية ولا المالية من الولايات المتحدة كباقي الدول في اوروبا الغربية و اليابان. لم ينطبق ذلك على مبيعات الاسلحة والانتاج المشترك بالتعاون مع هذه الدول. في استراليا، تم توقيع اتفاقية دفاع مشتركة تتضمن مبيعات أسلحة وليس قروض او ضمانات، تم توقيعها قبل نصف سنة من توقيع اتفاقية ANZUS، وذلك من أجل امداد الاسلحة اللازمة أثناء الحرب الكورية. قاد هذا الاتفاق الى تخطيط دفاعي على صعيد اقليمي نتج عنه مبيعات أسلحة ومن ثم اطلاق خط انتاج عسكري مشترك عام 1960. اما في كندا، فان المجلس المشترك الدائم للدفاع الذي تأسس عام 1940، تم اعادة صيانته وتأهيله واستكماله بانشاء لجنة تعاون عسكري. مبيعات الاسلحة والانتاج كان لا بد أن تكون متوجهة لنصف دول الكرة الارضية، الا انه بعد توقيع اتفاقية شمال الاطلسي، تم انشاء لجنة للتعبئة الصناعية المشتركة من خلال اتفاق تعاون اقتصادي للدفاع. وأخيرا في السويد، التي تمتلك مصانع ضخمة للانتاج العسكري تم توقيع اتفاق معها لتأمين المستلزمات العسكرية والادوات والخدمات اللازمة عام 1952.هذا ما سمح بدوره بنقل التكنولوجيا الاميركية العسكرية الى السويد أيضا، وتبادل للزيارات العسكرية بين قادة الدول والقادة العسكريين. وبعد تعمّق هذا التعاون، سعى السويديون

الى شراء الصواريخ من الاميركيين وذلك لم يكن ضمن الخطط الاميركية للتعاون الا ان الانفاق العسكري السويدي الذي فاق النرويج والدنمارك في الناتو هذا ما جعل منها دولة مقرّبة للولايات المتحدة وبالتالي أصبح شراء الصوارخ امرا مستساغا بالنسبة لواشنطن. منذ بداية السبعينات، بدأت السويد بشراء كميات مهمة وكبيرة من الاسلحة الاميركية والذي استمر الى يومنا هذا.

مرة أخرى، سواء مباشرة ام بعد عدة عقود من الزمن، تستخدم الولايات المتحدة اتفاقيات بيع الاسلحة وانتاجها مع الدول الغنية. فمن جهة تصبح الدول الغنية خط عسكري تابع للولايات المتحدة و من جهة اخرى تسهل عملية التعاون بكل اشكاله فيما بعد. بالتأكيد، اصبحت طريقة بيع الاسلحة من اكثر الطرق المستخدمة في عمليات نقل الاسلحة بين الادارة الاميركية والدول الاخرى. بشكل اساسي كانت تختلف صفقات بيع الاسلحة التي تجري عن طريق التعامل التجاري، عن تلك التي تتم من خلال المساعدات العسكرية التي تضم الضمانات والقروض لدعم تمويل الصفقات بين الحكومات سواء لنقل تجهيزات عسكرية قديمة او جديدة. بدأ هذا السلوك بالانحسار قليلا نتيجة اتجاه الولايات المتحدة الى تخفيض القروض والمنح الخاصة بالمساعدات العسكرية، ولان المبيعات العسكرية ارتفعت بشكل حول العالم. دمجت الادارة الاميركية المساعدات العسكرية بما يسمى Foreign Military Financing (FMF) ، فمنذ سنة 1990 كل عمليات نقل الاسلحة العسكرية اصبحت تتم من خلال عمليات المبيعات العسكرية للأسلحة اما عبر شراء الاسلحة من المنظمات الخاصة للأسلحة او من خلال مبيعات عسكرية من حكومة لأخرى. هذه الاخيرة تتم اما من خلال قروض او منح تصرف من حكومة الولايات المتحدة مع افتراض انه بعد ان تصبح هذه الدول دولا غنية، ستنخفض قيمة المساعدات المقدمة لها

الى 0 . كما سنرى ان مجموع مبيعات الولايات المتحدة العسكرية، سواء من خلال مبيعات مباشرة او صفقات بين الحكومات، تقدر ب 20 مليار$ ولا يزيد رصيد FMF منها 4.6 مليار$ فقط.

بالإضافة الى مبيعات الاسلحة، تبني الولايات المتحدة علاقات مباشرة مع جيوش الدول الشريكة الغنية. العديد من هذه العلاقات هي مماثلة لتلك التي تتم م الدول الفقيرة، كالتدريبات المشتركة. بالاضافة الى مشاركة الولايات المتحدة بالتخطيط الدائم للعمليات مع الدول الغنية كالتخطيط في تحالف الناتو و ANZUS واليابان. تتنوع العلاقات المشتركة والانشطة التي تجمع الادارة الاميركية والدول من التعاون في مجال الابحاث العسكرية الى انتاج وسائل الاتصالات وصولا الى تبادل الخبرات والافراد وغيرها. تختلف ايضا عدد الاتفاقات الموقعة مع كل دولة على حدا مما يدل على اختلاف عمق العلاقات واهميتها من دولة لاخرى، فمثلا هناك 5 اتفاقيات مع اندونيسيا، 10 مع برازيل و باكستان، 26 فرنسا، 55 اليابان، 58 المانيا، 77 المملكة المتحدة. كل واحدة من الاتفاقيات تتضمن مجموعة من الانشطة والافراد الذين سيعملون معا ويتعاونون نعا لمدة زمنية تزيد في بعض الحالات عن 20 سنة. تعتبر الدول الشريكة عسكريا ان هذه العلاقات تقتح لها المجال الى امكانية قيادة القوات المسلحة في الميادين الدولية.

تسعى الولايات المتحدة من خلال الاتفاقيات الى بناء علاقات وطيدة على المستوى العسكري مع الدول الغنية وقواتها المسلحة، وان تكون هذه القوات بالتالي مجهزة بالعتاد والمعدات الاميركية، وبلتالي تصبح جيوش هذه الدول مندمجة في مخططات واشنطن. من فترة لأخرى تعاني الولايات المتحدة من بعض المشاكل مع بعض الدول الفقيرة او الاعداء، وبالتالي تستفيد الادارة الاميركية من علافاتها مع الدول الغنية الشريكة التي بدورها

ستعمل على استتباب الاوضاع ومعالجة الامور ومساندة للولايات المتحدة في كل مشاكلها بما انهم اصبحوا شركاء مقربين للولايات المتحدة.

لعقود عدة، كان الانتشار السريع للقوات العسكرية في حال مواجهة مخاطر وتهديدات من الاتحاد السوفياتي او حلفائه هو اهم ما يميز العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وشركائها المقربين. حتى لو كان يعتبر التهديد اثناء الحرب الباردة قليل، الا انه كان ينعكس على العديد من الاجراءات التي تتخذها الدول من خلال الاعداد للتدريبات و المناورات المشتركة والتخطيط والتجهيز. في أوقات معينة، يُنظر الى التواجد العسكري المشترك بين الاميركيين وحلفاءها كجزء أساسي من سياسة الردع العامة التي ينتهجوها، فعليهم البقاء بحالة من الجهوزية العالية لمواجهة أي حرب محتملة، وهذا ما يعطي الولايات المتحدة لاثبات ضرورة تطويرها الردع النووي. كذلك، ان حقيقة ان حلفاء واشنطن سيتبعون للاوامر الاميركية وقيادتها في أي حرب ممكنة، لا يثبط من عزمهم على تطوير قواتهم العسكرية وتحديثها، بالرغم من ان انفاقهم العسكري لم يرتق الى المستوى الذي تتمناه واشنطن. في النهاية، ومع كل المشاكل التي قاستها المنظمات كالناتو، لا الاميركيين ولا حلفائها يتصورون امكانية عدم محاربة قوات الحلفاء الى جانب الاميركيين.

ان الافتراضات الاساسية حول التعاون فيما بين الدول المستندة على التعاون اليومي بينهم في الشؤون العسكرية تتخطى فرضيات انشاء هذا التعاون بسبب الحروب، فلماذا بعد انتهاء الحرب الباردة لم تنحل وتتفكك التحالفات العسكرية و لم يتفكك حلف الناتو؟ لم يستمر فقط عمل حلف الناتو بل تم ايضا توسيعه عدة مرات، وحتى توسيعه فقد شارك هذا الحلف بالعديد من الحروب مع الاوروبيين من ضمن علاقات الشراكة. بداية هذه العمليات كانت في حرب الخليج الاولى، حيث الخطط العسكرية لتوجيه ضربات ضد العراقيين في الكويت تم

وضعها عبر قوات الناتو في اوروبا، وفي احتلال افغانستان شاركت العديد من قوات الدول المنضمة الى الناتو بالاضافة الى شركاء من خارجه. في العام 2003 تولى الناتو قيادة القوات في افغانستان. وفي حرب الخليج الثانية انضمت بضع دول من الناتو والعديد من حلفاء الولايات المتحدة الى الاعمال القتالية ضد العراقيين، وبعد انتهاء الحرب قام حلف الناتو نفسه بتدريب القوات العراقية العسكرية. في 2005 انضم الناتو لأعمال حفظ السلام في دارفور في السودان و تعاون مع الاتحاد الافريقي، وساهم بالتدريبات والنقل الجوي والتموين. وبعد ان تم اعلان السودان و ميلشياتها كعدو للولايات المتحدة دمج الناتو اعماله بين المساعدات الانسانية و الضربات العسكرية.

توسع الناتو وعمليات الحلفاء بوجه الاعداء (غير الاتحاد السوفياتي) يشرح نوعية العلاقة التي بنتها الولايات المتحدة مع شركائها تحت مسمى شركاء مقربين. بالبداية، كل دولة من حلفاء الولايات المتحدة تم ربطها بالتخطيط لمنطقة معينة ومحددة. بعد انشاء هذه الروابط تم ربط التحالفات بالمساعدات العسكرية و الإنتاج و النقل و التحويل والتدريب لعدة عقود. هذا من جديد ما خلق اداة جديدة ووسيلة ليجعل الحلفاء و الدول تتعامل و تتعاون مع الولايات المتحدة و تقاتل في عمليات ضمن مناطق و اقاليم لم يكن بتصورها القتال فيها.

أسلوب جديد ايضا استخدمته الولايات المتحدة في مساعدة شركائها، من خلال البدء بمساعدة الفرنسيين والبريطانيين ضمن مستعمراتهم لزيادة قوتهم و نفوذهم ومكافحة المشاكل الراهنة. فكلما واجهت فرنسا او بريطانيا مشاكل ضمن مستعمراتهم ارسلت الولايات المتحدة مجموعة من المساعدات المالية و العسكرية والمستشارين والذخائر. دعمت الادارة الاميركية بريطانيا في الاردن عام 1958، وفي العام 1980 ساعدت الارة

الاميركية الفرنسيين لاطلاق العمليات ضد الليبيين في تشاد. كذلك ضمنت الولايات المتحدة تأثير البريطانيين والفرنسيين في مستعمراتهم السابقة.

بالإضافة الى ذلك ان الولايات المتحدة قد تعودت على مساعدة الدول الشريكة المتقدمة، وصيانة جيوشها من اجل البقاء في حالة الجهوزية لأي تدخل محتمل. ان التدخل غير وارد في العديد من الدول ولكن الادوات المستخدمة من صناع القرار الاميركيين يمكن ان تتغير بحسب الظروف الزمانية و المكانية، فمن الممكن استخدام الجيوش عندما تتغير الظروف. في العقد الاخير عملت الولايات المتحدة على ارجاع الدول الحليفة و الشريكة الى قوات حفظ السلام الدولية. دعمت الادارة الاميركية استراليا اثناء تدخلها في تيمور الشرقية عسكريا وسياسيا، ودعمت كذلك بريطانيا ماليا و سياسيا للدخول الى سيراليون والدعم نفسه لفرنسا لحثها على التدخل في كوديفوار.

وبالنظر إلى هذا النمط من التعاون، نجد ان الولايات المتحدة تفضل تدخل القوات العسكرية للشركاء المتقديم في الدول الفقيرة، عوضا عن ارسال قواتها. حالات معينة ترسل فيها الاجارة الاميركية الى الدول الفقيرة وهي عند ضعف التنظيم والاستقرار وعدم القدرة على ايجاد قوات أصلية داخل الدولة يمكنها التحرك.

من الامثلة على استخدام الولايات المتحدة للقوات الاوروبية كشركاء اساسيين في التدخل في دول اخرى، هو ما حصل في الكونغو المعروفة ب زائير سابقا. كنا قد ذكرنا ان الولايات المتحدة تقوم بعمليات استخباراتية شبه عسكرية لمساندة الحكومة المركزية في وجه الارهاب و التمرد و لكن ذلك حصل فقط لان الدول الاوروبية قد رفضت التدخل ميدانيا على الارض وكانت تخضع الدول الافريقية وقتها لادارة الاوروبيين. في النهاية قبلت بلجيكا بإنزال القوات العسكرية عبر طائرات اميركية في منطقتين محددتين. وفي العام 1977

ظهر تمرد جديد استدعى تدخل القوات الفرنسية في زائير مع الحصول على دعم لوجستي من الولايات المتحدة. مرت سنة جديدة، حصل غزو آخر للمتمردين مما استدعى انزالات جوية من فرنسا و بلجيكا معا عبر طائرات اميركية .

ومن الأمثلة الأهم هي ليبيريا و هاييتي. في ليبريا، اندلعت اعمال عنف و شغب في صيف العام 2003 وتم ارسال طلب الى الاميركيين بالتدخل مباشرة لمعالجة المشاكل ونظرا للعلاقات الطويلة بين الدولتين استجاب الاميركيين. تم التدخل على صعيدين : الضغط على الرئيس ليتم ابعاده الى المنفى بتهمة جرائم الحرب، تم انشاء فيما بعد قوات حفظ سلام افريقية للعمل في ليبريا، يرأسها مسؤول اميركي، وتم اقناع قوات حفظ السلام الدولية في سيراليون بالمساعدة، ومن ثم اقناع بريطانيا لارسال قواتها الى هناك في المستقبل ضمن قوات حفظ السلام الدولية. وارسلت الولايات المتحدة بعض من قوات المارينز ضمن عملياتها العسكرية.

في هاييتي ضغطن الولايات المتحدة على الرئيس للانسحاب امام المتمردين ونقلته الى جمهورية افريقيا الوسطى للحد من نشاطاته. طلبت فيما بعد، ارسال قوات من مجموعة دول ككندا وفرنسا وتشيلي بالإضافة الى ورود طلبين من الحكومة الهاييتية الجديدة لارسال قوات اميركية، وحصلت على موافقة قوات حفظ السلام للتدخل. في كل من الحالتين ليبريا و هاييتي كانت الولايات المتحدة سحبت قواتها العسكرية وتركت عمليات حفظ السلام لقوات الدول الشريكة الأساسية تحت مسمى قوات لحفظ السلام. مرة أخرى فان الولايات المتحدة تستخدم المؤسسات الدولية متعددة الاطراف والامم المتحدة للحفاظ على شركائها حول العالم.

بالاضافة الى عمليات التدخل التي تنفذها الدول الشريكة المتقدمة في الدول الاخرى، وفي مواجهة الدول العدوة، فان هذه الدول تلعب دورا اقل اثارة ضمن شراكتها المقربة مع الولايات المتحدة. الاول، هو عبر مساعدتهم تأمين برامج التأهيل والتدريب للدول النامية لتتولى عمليات حفظ السلام في المستقبل كما تفعل قوات الامم المتحدة لحفظ السلام. قدمت الولايات المتحدة بعض من هذه البرامج لشركائها ولبعض الدول في افريقيا منذ 1996 باستخدام الجنود الاميركيين ومنظمات خاصة. هذا البرنامج توسع ليصبح "مبادرة لعمليات السلام الدولية" تم اقراره من قبل دول مجموعة الثماني G-8 التي تضم الدول الاكثر ثراءا في العالم. يشمل هذا البرنامج برامج التدريب الثنائي، عبر الولايات المتحدة، فرنسا، وبريطانيا; ومركز متعدد الاطراف في غانا تدعمه كل من ألمانيا، بريطانيا، ايطاليا، فرنسا، هولندا، والاتحاد الاوروبي. ايضا، مركز لتدريب قوات الشرطة حول عمليات حفظ السلام تم بناؤه في ايطاليا.

نوع جديد من المساعدات العسكرية تؤمنه الدول المتقدمة السريكة للادارة الاميركية، يشمل مبيعات الاسلحة. تعتبر الدول المتقدمة من بين مزودي الأسلحة الرائدين في العالم، تمثل ثلث او ثلثي مجموع مبيعات الاسلحة في العالم دون احتساب مبيعات الولايات المتحدة، وتتوجه 40٪ من هذه المبيعات الى الدول النامية. الدول التي تشتري الاسلحة تمصل بأغلبيتها دول شريكة للادارة الاميركية. تعتبر الاسلحة أداة من الادوات التي تؤمن نقل الموارد من دولة لاخرى للمساعدة في تقوية نظام معين من جهة، وتتقاطع هذه المبيعات مع مصالح الشركات الاميركية من جهة اخرى.

المساهمات السياسية

كما راينا فان الدول الغنية الشريكة للولايات المتحدة تساعد الأخيرة بالحفاظ على شركائها من الدول الاخرى وايضا عبر مساندة الادارة الاميركية بوجه اعدائها. يمكن ان نرى دور مماثل ايضا على صعيد العلاقات السياسية، الا انه هناك اختلاف جوهري. المساعدات السياسية للدول الفقيرة تكون عادة مساعدات سرية كالرشاوي وتقديم لائحة باسماء الاعداء داخليا وتقديم الدعم للشرطة. عادة تقدم الرشاوي السياسية والدعم النقدي بشكل حصري للولايات المتحدة، فإذا تلقى مثلا مسؤول في دولة رشاوي من احد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية فلن يكون هذا الأخير سعيدا وراضيا إذا ما عرف ان نفس المسؤول في الدولة تلقى رشاوي من طرف ثالث. (هناك استثناءات لذلك بالتأكيد). لن نفترض اقدام الشركاء الاثرياء للولايات المتحدة بتقديم الدعم السياسي للدول الاخرى اكثر مما تلعبة واشنطن. واحد من الاستثناءات هي الدعم الفرنسي من خلال تقديم تقنيات التعذيب للارجنتين وتشيلي.

من جهة أخرى فان الولايات المتحدة تتلقى الدعم السياسي من شركائها الاثرياء في وجه الأعداء. هذا بدأ منذ تأسيس فرع" OPC" جناح للعمليات السرية تابع للمخابرات الاميركية، والذي يهدف الى البقاء خلف القوات العسكرية في الدول الأوروبية الغربية، وذلك من اجل ضمان الجهوزية الكاملة العسكرية للتحرك في وجه أي محاولة انقلاب و تحرك من قبل الشيوعيين في أوروبا عبر الاتحاد السوفياتي بشكل مباشر من قوات أصلية في الدولة او عبر ادوات غزو سوفياتية. بعد انشاء الناتو تم التنسيق بين مقراته الرئيسية في فرنسا و بريطانيا. يسيطر على هذه المنظمة مسؤولين من وكالة الاستخبارات المركزية ومن القادة العسكريين وقامت الولايات المتحدة بإنشاء علاقات خاصة و تنسيق مع فرنسا و بريطانيا ضمن هذه المنظمة. بعد انتهاء خطر الشيوعيين انتقلت فكرة البقاء والجهوزية العسكرية

الى محاربة اليساريين و تحركاتهم بالاضافة الى دعم حصول انقلاب في الدول المعادية لجعل النظام موالي لأميركا و سياساتها.

أنشأت الولايات المتحدة علاقات بين منظماتها الاستخباراتية مع نظرائها في الدول الاوروبية الغربية. معظم هذه الاتفاقيات كانت ثنائية للحصول على المعلومات كحصول وكالة الاستخبارات المركزية على معلومات من الفرنسيين مثلا حول بعض الانشطة السوفياتية محليا او في دولة اخرى. بالإضافة الى بعض الاتفاقيات متعددة الأطراف كتلك التي ضمت بريطانيا و استراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة مع دول اخرى كاليابان والنرويج وكان دورهم محدودا. الهدف من هذه الاتفاقية كان الاتحاد السوفياتي واتفاقية وارسو. بالإضافة الى مجموعة اتفاقيات للدول المتحدثة باللغة الإنكليزية تمت في اعوام الستينات، تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الاتحاد السوفياتي. واخذت فيما بعد العديد من الدول المتطورة بتبادل المعلومات حول الانواع المختلفة للارهاب في العالم منذأواخر السبعينات.بالاضافة الى ذلك، سعت الولايات المتحدة عبر تعاونها مع بريطانيا ودول أخرى لتنفيذ عمليات سرية تهدف الى قلب الانظمة في الدول المعادية.

منذ نهاية الحرب الباردة، تكثفت عمليات تبادل المعلومات الاستخباراتية حول العالم بين المنظمات التابعة للمخابرات. "الحرب الدولية على الارهاب" جعلت التعاون روتينياً بين الادارة الاميركية ومختلف الدول المتقدمة الشريكة لها. بدأ تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات، كذلك تعاونت المنظمات المخابراتية المختلفة في ملاحقة وتعقب الافراد وتوقيفهم، وتعقب السجلات المالية والمصرفية وتجميد الحسابات البنكية. هذه الانشطة المشتركة اصابت الافراد المتهمين بالارهاب، او الدول التي تدعم الارهاب. كذلك الدول العدوة المتهمة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل او التي تسعى للحصول عليها، ستكون هدفا

للتعاون السياسي بين الاميركيين وشركائهم ليس على صعيد المخابرات فقط بل تشمل كل اشكال التعاون الدبلوماسي.

ت- الاتجاهات والتحولات في برامج صيانة الشركاء.

كما رأينا ان هناك نوعين من شركاء الولايات المتحدة سواء الدول الفقيرة او الغنية. يختلفون بمعايير الشراكة فهم اما يساهمون في المساعدة و اما يحصلون على القروض و المنح، مع كل محاولتهم و سعيهم ليصبحوا شركاء مقربين للولايات المتحدة، من جهة اخرى ان بعض الادوات المستخدمة –كمبيعات الاسلحة- تم خلقها للتعامل مع نوع معين من الشركاء وتطورت فيما بعد لتشمل كل الشركاء و غير الشركاء حتى. لا يوجد اي مانع او عائق من ان تتطور دولة فقيرة لتصبح فيما بعد دولة متطورة. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية العديد من الدول التي حصلت على المنح المالية و المساعدات الاقتصادية لإعادة بناء ما تهدم اصبحت الان من الدول الغنية. وغيرها من الدول ككوريا الجنوبية التي كانت أيضا دولة محرومة اقتصاديا، وأصبحت الان من الدول المتقدمة. لهذه الاسباب هناك ضرورة لالقاء نظرة على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي الفترة الزمنية التي تم فيها خلق معظم الادوات التدخلية الاميركية.

نبدا عبر النظر الى طريقة انتقال و تحويل الموارد عبر الزمن. كان هناك العديد من برامج الهادفة لتحويل الموارد بين الدول، وتقسمهذه البرامج الى 4 اقسام: المساعدات الاقتصادية (القروض المدعومة)، المساعدات العسكرية (القروض المدعومة وبرامج التدريب)، القروض المادية غير المدعومة (معظمها من بنك الصادرات و الواردات)، ومبيعات الاسلحة (تشمل الصفقات بين الحكومات او عبر الاتفاقات التجارية المباشرة).

يمكننا معرفة كمية الموارد المنقولة الى دولة معينة من خلال جمع محصول هذه الاجزاء الاربعة خلال مدة تنفيذ هذه البرامج.

ويمكن تقسيم الدول ايضا الى اربعة اجزاء : الدول الغنية الي حصلت على مساعدات اعادة اعمار، الدول الغنية التي لم تحصل على مساعدات تذكر، الدول الاقل عنى والدول الفقيرة.

يمكننا ملاحظة ان الدول التي حصلت على مساعدات لإعادة الاعمار تتساوى تقريبا مع المساعدات العسكرية و المساعدات الاقتصادية و هناك نسبة جيدة من عمليات شراء الاسلحة. اما الدول الاقل غنى لا تستطيع شراء الاسلحة بكمية جيدة لذلك تستفيد اكثر من المساعدات العسكرية، اما نسبة حصولهم على المساعدات الاقتصادية فكانت مساوية لنسبة الدول الغنية المذكورة اولا.

الدول الغنية الاخرى لم تتلقى اي مساعدات عسكرية او اقتصادية تذكر بل كانت نسبة مبيعات الاسلحة لديها عالية جدا لذلك بالنسبة لهم كانت الولايات المتحدة تسعى لتحويل الموارد معها من خلال مبيعات الاسلحة.

اخيرا الدول الفقيرة، التي تستفيد قليلا من شراء الاسلحة و تستفيد من نسبة كبيرة عبر المساعدات الاقتصادية من خلال القروض و المنح ، و تستفيد قليلا ايضا من المساعدات العسكرية الاخرى. هذا التحليل يعطي دلالة على حجم الفروقات في التعامل بين الدول الغنية و الاخرى الفقيرة.

إذا قمنا بتقسيم فترة ما بعد الحرب الى قسمين، حيث القسم الاول يمتد من 1946 الى 1971 و القسم الثاني من 1972 الى 2003. يمكن ان نلاحظ ان الدول الغنية التي كانت بحاجة لاعادة الاعمار R (RECONSTRUCTING) قد حصلت على مساعدات اقتصادية و عسكرية اكثر من الدول التي لم تكن بحاجة لاعادة الاعمار NR (NON

(RECONTRUCTING AID وهذا الاخيرة قد حصلت على نسبة من صفقات شراء اسلحة ضخمة جدا مقارنة بالأخرين ونسبة اقل من المساعدات العسكرية و الاقتصادية. اما في المرحلة الزمنية الثانية فقد حصلت الدول الغنية R و NR على نسبة صفقات اسلحة عالية جدا ومتساوية تقريبا و على نسب شبه معدومة من المساعدات العسكرية و المالية.

بالنسبة للدول الاقل غنى و الدول الفقيرة، فيمكننا ملاحظة ان الدول الاقل غنى استمر حصولها على المساعدات العسكرية في المرحلتين ولكن بنسبة اقل في المرحلة الثانية، و انخفضت المساعدات الاقتصادية بنسبة كبيرة عندما بدأوا بعملية شراء الأسلحة العسكرية في المرحلة الزمنية الثانية.

اخيرا، الدول الفقيرة، انخفضت المساعدات الاقتصادية المقدمة لها من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية مع ارتفاع قدرتها على شراء الاسلحة العسكرية و في المرحلتين الزمنيتين لم تستفد الدول الفقيرة الا بنسبة منخفضة من المساعدات العسكرية. فحتى الدول التي حصلت على مساعدات اقتصادية عالية توجه انفاق هذه الاموال على شراء الاسلحة.

إذا درسنا حالة دول معينة فإننا نرى ان الحصول على شراكة مع احدى الدول يتطلب الالتزام بالدعم. ان الادارة الاميركية بعد ان تضع ادواتها موضع التنفيذ للاستحواذ على دولة معينة، ومن ثم تحقق هدفها وتصبح هذه الدولة شريكة لها، فان الدولة ستتلقى مزيدا من الدعم المالي و العسكري من الادارة الاميركية. فمصر مثلا بعد ان اصبحت شريكة للولايات المتحدة ارتفعت المساعدات الاقتصادية الي حصلت عليها من صفر الى 3 مليار دولار. و حصلت بعد تغيير النظام الذي تم سنة 1978 على 3مليار مساعدات عسكرية و 5 مليار اسلحة.

في ايران و بين 1953 و1979 اي قبل حصول الثورة الاسلامية، حصلت على عدة برامج مساعدات تراوحت قيمتها بين 100 مليون و 800 مليون دولار، كمساعدات عسكرية اقتصادية و قروض و منح. انخفضت المساعدات في العام 1970 بعد الوفرة النفطية و ارتفاع الاسعار، حيث حققت ايران خلال هذه الفترة ارباح جدا ضخمة، ادى ذلك الى انخفاض المساعدات الاميركية لها والى استخدام الارباح في شراء الاسلحة من الولايات المتحدة. بعد انقلاب النظام الايراني الى نظام اسلامي وانهيار نظام الشاه، اصبحت ايران عدوة للولايات المتحدة فانخفضت مبيعات هذه الاخيرة لايران الى صفر.

في دولة السلفادور، بين عامي 1979 و1980، وبعد خوف الولايات المتحدة من امكانية بناء اليساريين لقوة سياسية داخل الدولة، زادت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية والاقتصادية والقروض غير المدعومة. على مدار اعوام الثمانينات، اندلعت المواجهات بين الدولة و المتمردين اليساريين، كانت الدولة قد حصلت على دعم الولايات المتحدة والعديد من التجهيزات العسكرية وبرامج التدريب. عند اتمام عملية السلام وانتهاء التمرد، توقفت مباشرة أشكال الدعم والمساعدة. الارتفاع الكبير في المساعدات نتيجة تخوف من انهيار النظام القائم في الدولة، لا يعكس فقط الطبيعة السياسية للمساعدات الاقتصادية، بل أيضا، كيف ان صيانة الشركاء يجب ان تبقى في حدود أقل كلفة ممكنة عل خزينة الولايات المتحدة.

باختصار عملية نقل الموارد بين الدول لمدة 60 سنة تعكس طبيعة سياسة الولايات المتحدة المتبعة في المحافظة على شركائها بشكل دوري سواء الفقراء منهم ام الاثرياء. فالدول الغنية حصلت على المساعدات العسكرية بشكل أكبر مقارنة بالدول الفقيرة، واذا ما كانت قد حصلت على مساعدات اقتصادية، فكانت تستخدم لشراء الاسلحة الاميركية. اما

الدول الفقيرة، فد حصلت على نسبة عالية من المشاعدات الاقتصادية التي كانت ترتفع وتنخفض بحسب اوضاعها السياسية الداخلية، ولكن في النهاية، تحولت هذه الدول شيئا فشيئا الى دول تشتري الاسلحة الاميركية أيضا. في الواقع، فيما يعود الى مختلف انواع الدول الشريكة، وفيما يعود الى جميع الدول، كانت الاتجاهات الاساسية بعد الحرب العالمية الثانية هي، الاولى، انخفاض في كل انواع المساعدات (العسكرية – الاقتصادية والقروض غير المدعومة)، والثانية، الارتفاع الكبير في مبيعات الاسلحة.

3. **اتجاهات صيانة الشركاء حاليا**

لقد ذكرنا من قبل انه تم خلق العديد من الادوات ومن ثم تم نشرها من قبل الاميركيين في سياق الاستحواذ على الشركاء وصيانتهم. ان البرامج لا يتم فقط استبدالها بل تقسيمها لادوات جديدة بما يتلاءم مع كل دولة و خصوصيتها. و يمكن لسياسة ما قائمة ان يتم استخدامها لتنفيذ اهداف جديدة. هناك بعض الدول بشكل استثنائي تمتلك العديد من المنظمات الاميركية على ساحتها حتى لو لم يكن هناك ازمة وامكانية حدوث ازمة. وبالتالي هذه الدول تستفيد من مساعدات اميركية ضخمة في كل الاوقات.

هناك بعض الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لا يكلفها كثيرا كمبيعات الاسلحة. و تعتبر مبيعات الاسلحة قليلة الكلفة سواء كانت الاسلحة تتحملها اميركا او الدولة المستفيدة فبالحالتين ان الولايات المتحدة ترسل الاسلحة لبناء قدرات دولة موالية لها. ان مساعدات الولايات المتحدة تختلف وتتنوع بحسب المناطق الجغرافية و بحسب الدولة، وما إذا كانت هذه الدولة مصنفة شريكة ام لا. يجب البدء اولا في دراسة الكلفة التي تدفعها الامبراطورية الاميركية في تعاملاتها اليومية، وما هي تأثيرات قيود الموارد ان وجدت، على طول عمر الامبراطورية.

في 2004 ارسلت الولايات المتحدة دعم للدول بقيمة تقريبية 35.8 مليار دولار من خلال الاتفاقيات الثنائية ومن خلال المنظمات متعددة الاطراف الدولية. ربع الاموال تشكل المساعدات الاقتصادية، وسبع الموارد كانت مساعدات عسكرية. اما المصدر الاهم و الاكبر كان بيع الاسلحة سواء تم عبر الحكومة الاميركية او عبر منظمات خاصة. جزء من هذه المبيعات تم تسديدها من المساعدات العسكرية، ولكن الاغلبية لم تسدد بهذه الشكل.

هذه الموارد تم تقسيمها بطريقة غير متساوية بين الدول الشريكة. ف 20 دولة حصلت على اكثر من 52٪ من المساعدات الاقتصادية و97٪ مساعدات عسكرية 95٪ مبيعات اسلحة. وحصلت الدول الشريكة اكثر بثلاث مرات حجم مساعدات مقارنة بالدول غير الشريكة.

كما يمكننا ان نرى أيضا ان المساعدات الموزعة بين الشركاء و غير الشركاء لا يختلفون فقط بأن اشركاء يحصلون على موارد أكثر من غير الشركاء، بل بأنواع المساعدات التي يحصلون عليها. فنلاحظ مثلا ان الشركاء يحصلون بطريقة شبه متساوية من المساعدات على أنواعها كالمساعدات العسكرية والاقتصادية و مبيعات الأسلحة و القروض. اما غير شركاء فلا يحصلون الا على نسبة ضئيلة جدا من المساعدات العسكرية والمبيعات بينما التركيز يكون بالأغلب على المساعدات الاقتصادية. هذا ما يدل على حصرية المساعدات الأميركية العسكرية لصالح الدول الشريكة. كما تحدثنا بالأجزاء الأولى من الكتاب فان الولايات المتحدة تسعى لصيانة شركائها و انظمتها بشتى الطرق و الوسائل و أهمها المساعدات العسكرية. لذلك لا تقدم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية الا للشركاء و تكتفي بالمساعدات العسكرية لغير الشركاء.

لقد حدثت تغييرات كبيرة بكيفية تقديم المساعدات و نوعيتها في السنوات الأخيرة. ففي ال 2004 نرى ان مبيعات أسلحة ارتفعت بشكل كبير للشركاء و لو اضفنا المساعدات العسكرية الى مبيعات الأسلحة لوجدنا ضخامة حجم هذه المساعدات. فتتلقى الدول الشريكة اكثر من 69٪ من المساعدات على شكل مساعدات عسكرية و مبيعات و تدريبات. بينما تتلقى الدول غير الشريكة نسبة اقل بكثير من المساعدات عسكرية و نسبة عالية من المساعدات الاقتصادية. وفي حال اضفنا المساعدات المقدمة من الشركاء المقربين للولايات المتحدة يمكننا ملاحظة ان نسبة المساعدات ترتفع. يتلقى غير الشركاء ما نسبته 10٪ فقط من مبيعات الأسلحة وذلك يعود لعدم ضمها لنظام .US Foreign Military Financing . اذا ما اضفنا الاسلحة التي تم بيعها عبر الدول الغنية -الشريكة للادارة الاميركية- قان العديد من الدول غير الشريكة ستصبح ضمن الدول التي تلقت نسبة كبيرة من الموارد الخارجية على شكل أسلجة وذخائر.

يتركز توزيع المساعدات العسكرية بشكل كبير على المستوى الجغرافي. المنطقة الاكثر تلقيا للموارد في سنة 2004 كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ثم تأتي بالمرتبة الثانية دول شرق اسيا و المحيط الهادئ ثم تأتي الدول الأوروبية ومن بعدها دول غرب الكرة الارضية، وأخيرا تأتي دول افريقيا بما ان الولايات المتحدة تمتلك هناك عددا قليلا من الشركاء.

تنقسم المناطق الجغرافيا التي تتلقى المساعدات الى 3 أجزاء جغرافية، الأولى تضم مناطق أوروبا و دول غرب الكرة الارضية و شرق اسيا و المحيط الهادئ. تتلقى هذه المناطق المساعدات الأميركية بشكل مستقر و ثابت ومتشابه تقريبا. المنطقة الثانية هي الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتلقى المساعدات باختلاف الأوضاع السياسية فتكبر المساعدات

للدول التي تستدعي تدخل الولايات المتحدة لصيانة نظامها و المحافظة عليه. ثم تأتي منطقة افريقيا التي تتلقى النسبة الأقل من المساعدات لعدم امتلاك الادارة الاميركية سوى عدد قليل من الشركاء وبسبب انها تخضع للرقابة البريطانية و الفرنسية.

قدرت المساعدات الأميركية لصيانة أنظمة شركائها ب 27 مليار دولار. بالطبع هناك تكاليف زائدة في حال قررت الولايات المتحدة التدخل في الدولة مباشرة. ان مبلغ 27 مليار يعتبر جدا قليل بل في الواقع ان العديد من المساعدات لم يتم الإعلان عنها ويحتمل ان تكون هذه الأرقام تشكل فقط نصف المساعدات الحقيقية.

ان موازنة الولايات المتحدة لعام 2004 لصيانة 81 دولة قدرت ب 1.9 ترليون $. تعتبر تكلفة منخفضة وذلك لان الولايات المتحدة تستخدم الدول الغنية أيضا لمساعدة الدول الفقيرة بصيانة أنظمتها وعندما تصبح الدول الفقيرة غنية ستتحمل مسؤولية مساعدة الولايات المتحدة أيضا في صيانة دول أخرى.

لم تكن الحالة مشابهة دائما، ففي سياق الحرب الباردة كانت تقدر المساعدات الأميركية ب 20٪ من الميزانية الفيدرالية. بعد تحسن الاوضاع انخفضت كلفة صيانة الدول نتيجة انخفاض المساعدات بدرجة جدا كبيرة واستقرت على نسبة 2٪ فقط من نفقات الفيدرالي. بعد انتهاء الحرب انخفضت هذه النفقات الى نسبة اقل، ولم يزيد اعلان الحرب على الإرهاب من انفاق الفيدرالي بشكل كبير لصيانة الشركاء.

يجب الاشارة اخيرا، انه في حال مواجهة مشاكل معينة في المستقبل، كالتوسع المبالغ فيه للامبراطورية، او مشاكل أخرى لها علاقة بضعف الموارد المستخدمة في صيانة الامبراطورية والحفاظ عليها، فهذه المشاكل لا يمكن ان تكون ق نتجت من التكاليف

اليومية لبرامج الصيانة.ان تكلفة التدخل الاميركي في العديد من الدول الشريكة، وفي العديد من الاعداء، من المحتمل ان يكون قصة اخرى مختلف.

جدول 4.1: توزيع الموارد على الشركاء وعلى غير الشركاء حسب المناطق الجغرافية عام 2004.

Region	Clients/ Non clients	Economic aid	Military aid	Military sales	Total aid
Western hemisphere	Clients	3286.2	913.1	555.2	4754.6
	Non clients	21.6	0	0	21.6
Europe	Clients	537.1	104.3	4751.6	5393.1
	Non clients	1260	89.1	644.4	1993.5
Middle east and littoral north Africa	Clients	1502.8	3711.6	2647.9	7862.4
	Non clients	318.3	29.2	106.8	454.2
Africa	Clients	631.8	4.7	0.7	637.2
	Non clients	2843.7	29.8	36.1	2909.7
Caucasus،	Clients	2110.6	741.8	70.3	2922.8

central and south Asia	Non clients	2241.8	43.1	36.5	2121.5
East Asia and pacific	Clients Non clients	382.9 1047.7	31.6 7.7	5089 19	5503.6 1074.4
World total	Clients Non clients	8451.4 7733.1	5507.1 198.9	13114.7 842.8	27073.7 8774.9

جدول 4.2: اكبر الدول تلقيا للمواد عام 2004

Rank	Country	Total resource flows (in millions of 2004 $)
1	Egypt	2886.3
2	Afghanistan	1771.7
3	Japan	1645
4	Israel	1530.5
5	Saudi Arabia	1489.2
6	Brazil	1110.2
7	UK	1067.3
8	Pakistan	1050.2
9	South Korea	1008.6
10	India	964.4
11	Colombia	942.2
12	Jordan	912.3
13	Australia	756.9
14	Thailand	636.0
15	Turkey	603.1
16	Democratic rep.	561.4

	Congo	
17	Netherland	506
18	UAE	505.2
19	Italy	495.5
20	Vietnam	481.2

خامسًا: التدخل لصيانة الدول الشريكة

معظم الاوقات يُدرج صناع القرار الاميركيين المشاكل التي تواجهها الدول الشريكة لهم بأنها مشاكل روتينية عادية. يتم اعتبارها كذلك طالما انها لم تؤثر على قوة النظام الداخلي في الدولة او على امكانية خسارته وانهياره. للمساعدة على تخطي المشاكل الروتينية،تصرف الولايات المتحدة العديد من المساعدات وتحوّل لهم الموارد المتنوعة.

الا ان هناك أنواع أخرى من المشاكل أكثر اهمية وأكثر خطورة، كأزمة اقتصادية، او خطورة في نتائج الانتخابات، او عمليات إرهابية، وبالتالي تهدد هذه المشاكل النظام القائم وبالتالي تزيد من امكانية انهيار الدولة مما يهدد شراكة الولايات المتحدة معها

فتخسر الولايات المتحدة شريكا من ضمن شركائها حول العالم. لذا، يتم سريعا تشكيل فرق العمل الخاصة، استدعاء السفراء وصناع القرار رفيعي المستوى والخبراء، ويتم تكثيف اللقاءات واعادة جدولتها بحسب الاولويات، حتى لو كانت امكانية خسارة النظام ضئيلة الا انه يتم اتخاذ كل التدابير الخاصة الممكنة كل ذلك بهدف منع أي انهيار بالنظام القائم. الا انه في ظل كل الازمات، كيف يختار صناع القرار الادوات اللازمة للرد على المشكلة الراهنة؟

في حال كانت الدولة شريكة للولايات المتحدة، يتم استخدام الأدوات التي تدور في فلك الصيانة الدورية للشركاء اذا ما كانت هذه المشاكل روتينية. الا انه في بعض الأحيان تظهر صعوبات فورية وسريعة والدولة هي نفسها غير قادرة على معالجتها ولا قدرة لها على احتوائها وهنا يتم استخدام أدوات خاصة للتصرف. اما في حال كانت الدولة غير شريكة، وفي حال مواجهتها لصعوبات جديدة فهذا يدل على ان الدولة أيضا غير قادرة على ايجاد حلول لها، وشريكها – ان وجد – غير قادر على

المساعدة من جهته. في الحالتين ترى نفسها واشنطن مسؤولة بدرجة معينة على التدخل مع السلطات المحلية التي تريد ان تعالج مشاكلها (والتي يكون لها ميل في الحصول على مساعدة من دولة اخرى)، فتتدخل واشنطن لايجاد حلول للصعوبات التي لم تكن الدولة او شريكها قادرين على معالجتها وحدهم. وبذلك، يمكن تفسير ذلك بانه تدخل في شؤون الدول الاخرى. سندرس هنا مفهوم التدخل الأميركي في الدول الشريكة فقط واختلافه عن مفهوم الصيانة الدوريةثم وطرقه المختلفة وأشكاله.

1. مفهوم التدخل

ان التدخل هو ابعد من ارسال الجنود أو أي جزء من القوات العسكرية الى الدولة. بل انها عبارة عن أي سياسة يتم وضعها موضع التنفيذ من قبل جولة خارجية للتأثير في نظام دولة ما. تتراوح الانسطة التدخلية بين استقدام الدائنين، دعم الانتخابات، وصولا الى دعم الانزالات العسكرية للمشاركة في الاعمال القتالية وتأمين الضربات الجوية. وإذا تم تشخيص ان المشكلة الأساسية تأتي من قادة الدولة فستعمل الولايات المتحدة وشركائها على قلب النظام واستبدالهم. وفي معظم الأحيان عندما يتم رصد مشكلة معينة يتم استبدال استخدام الأدوات الأميركية باستدعاء شريك او شركاء معينين للتدخل. وبذلك تركز الولايات المتحدة فقط على سير الاعمال والمشكلة دون استنزاف مواردها، بالإضافة الى إعطاء صناع القرار الاميركيين مزيد من الوقت والتركيز و التنظيم لمعالجة المشكلة الراهنة.

بالطبع ان التفريق بين كل من التدخل و الصيانة هي عملية صعبة ومضللة. ولكي تكون الدولة شريكا للإدارة الأميركية هذا يعني قبول هذه الدولة التدخل الأميركي في شؤونها الداخلية من اجل صيانتها و المحافظة عليها. وكذلك، الى انه هناك فرق بين ان يكون

التواجد الأميركي طبيعيا ضمن الدولة او ان يكون التواجد في الجدود الداخلية للدولة يأخذ ضمن مسؤولياته العديد من المهام الداخلية في أوضاع معينة.

في الحالات الطبيعية تستطيع الدولة الشريكة للولايات المتحدة ان ترتب و تنظم الأمور الاقتصادية و السياسية داخلها بمساعدة الإدارة الأميركية من خلال الاستعانة بالمساعدات والموارد الاميركية كما رأينا في الفصل السابق. ومن افضل واهم الطرق هي المساعدات العسكرية و التسليح . بالاضافة الى المساعدات الاقتصادية التي تتضمن بناء المستشفيات و المدارس والابنية و تساعد الدول على حماية نفسها و تقوية نظامها وتعليم اطفالها وتأمين نظام صحي متطور لشعبها. عند تحول الدولة الى دولة متقدمة وثرية فان هذه المساعدات تنخفض.

في حال تم رصد أي أزمة تؤثر على نظام الدولة الداخلي فلن تعمد واشنطن الى زيادة المساعدات مباشرة الى الدولة بهدف الحفاظ على نظامها، بل اولا تدرس ما اذا كانت هذه المساعدات تمتلك القدرة على انجاز هدفها او لا. لذا ان ضمان الولايات المتحدة لاستمرارية النظام في الدولة لا يتوقف عند اعطاء المساعدات فقط. بل بالنسبة للاميركيين والدولة الشريكة هي عملية يتم من خلالها انتقال الولايات المتحدة من دولة وصية ورقيبة وتقدم المشورة للسلطات المحلية، الى دولة مشاهدة تراقب انشطة الادارة الاميركية ضمن نظامها السياسي. يصعب على الادارة الاميركية تجنب المسؤولية عن فشل البرامج الموضوعة موضع التنفيذ، حتى لة انها كانت بناءا على طلب من الدولة نفسها. ولهذا السبب فإن صانعي السياسة الأمريكيين يعتبرون المخاطر كبيرة بما يكفي لكي يشارك المسؤولون الكبار: ليست تكلفة الصيانة التي ستكون عالية على الاقل على المستوى المالي او البشري، بل ان الكلفة ستكون عالية في حال الخسارة ، لذا يجب ان يكون هناك دافع داخلي للتصعيد

سريعا والتصرف. حتى لو كانت العمليات التي تقوم بها الادارة الاميركية عمليات سرية لدعم النظام، فالدولة عليها ايضا ان تكون على بينة على الاقل بشكل عام. لذل تعتبر عمليات التدخل في شؤون الدولة ذي أهمية سياسية كبيرة بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والدولة الشريكة.

ان تكو الدولة شريكة، يعني ان تقبل الرقابة الاميركية والتدخل في شؤون النظام، سواء الداخلية ام الخارجية. كل الدول سواء الغنية او الفقيرة تخضع لرقابة دورية من الولايات المتحدة على شؤونها الاقتصادية و السياسية. يعتبر ذلك تلعب الولايات المتحدة دورا اساسيا عالي المستوى والدقة والبراعة. تعتبر الانشطة كلها عملا طبيعي لكل من الطرفين في سياق الحفاظ على استقرار النظام القائم. ولكن عندما يصل الامر الى حد تهديد وجود النظام من قبل طرف خارجي او داخلي فان عيون الولايات المتحدة تتركز بشكل كبير وغير اعتيادي على مختلف أقسام الدولة. حتى لو كان التدخل قليل الكلفة، فانه يعتبر أساسيا على المستوى السياسي ويلعب دورا محوريا في نظام الدولة. وعندما نقصد التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ليس من الضروري ان نقصد التدخل في شؤون معينة او قطاع معين، بل هو عملية تشمل كل القطاعات والاقسام في الدولة.

التدخل في الدول هي طريقة غير اعتيادية للسياسات الأميركية. فحتى لو كان النظام في الدول لا يعمل بطريقة عالية الفعالية يبقى لدى الولايات المتحدة امل بان القائمين سيستطيعون إيجاد حل ذاتي للصعوبات. وفي حال فشل نظام معين وكان غير كفوء مطلقا، ليس من الضروري اعتباره يتجه نحو السقوط بل يمكن وضعه تحت مسمى "فشل الدولة" أي ان النظام غير قادر على معالجة مشاكله بنفسه في الساحة الدولية او غير قادر على مواجهة المشاكل الاجتماعية والتحديات. وفي كلتا الحالتين، تصنف وزارة الخارجية

الاميركية هذه الحالة بأن هيكل السلطة الوطنية اما فاسد او غير كفوء او ضعيف، و ذلك يعود لقدرة النظام على تأمين حاجات السكان حول ما يطمحون اليه من الخدمات الصحية و التعليمية و محدودية الموارد المقدمة اليهم ودرجة الحماية التي يشعرون بها داخل بلدهم.

الأنظمة التي تتدخل فيها الإدارة الأميركية ليست من الضروري انها غير كفؤة، بل في بعض الحالات لا تريد الإدارة الأميركية ان تتعمق مشاكل الدول أكثر مع الوقت. في بعض الحالات ترى الإدارة الأميركية ان النظام يواجه بعض المشاكل الحرجة، كما حصل في جنوب فيتنام حيث اعتبرت الإدارة الأميركية ان النظام حرج ولكن غير ميؤوس منه. في الحالات التي تعاني منها الدولة الشريكة للولايات المتحدة الفوضى، ترى نفسها مسؤولة عن النظام مما يستدعي تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد من خلال استبدال القائمين عليه بأشخاص يجعلون النظام اكثر ملائم للسياسة الأميركية. من ناحية أخرى ان الأنظمة التي لا تكون قادرة وفاعلة في تأمين الخدمات الصحية و التعليمية و الحماية الاجتماعية لشعبها لا يعني انها غير قادرة على المحافظة على قوتها في إدارة النظام مع تدخل الولايات المتحدة ببعض الأمور فقط. ان الأنظمة ليست بحاجة لتكون مسيطرة بشكل كامل على نظامها لكي تبقى وتستمر، بغض النظر عن تدخل او لا من الولايات المتحدة في شؤونها .

ان هذه الصورة تعطي السياسات الأميركية خصائص استثنائية. ان الانظمة لا تفشل في كل المجالات، لذا يدرس صناع القرار نقاط الضعف في الانظمة زتقاط قوتها وبالتالي يبحقون فيما بعد على الادوات اللازمة للتعامل مع مواطن الضعف لمعالجتها. البحث عن نقاط الصعف وعدم الكفاءة في النظام تعتبر من اكثر الامور تعقيدا. بالحقيقة لان الشركاء هم مراقبين بشكل كامل عبر المسؤولين الرسميين الاميركيين الذين يرسلون تقارير كثيرة عن الأوضاع ويركزون على كفاءة النظام من خلال العديد من الانشطة. و في حال

وجود ضعف في ملف معين يرسل تقرير يصف هذا الضعف الى واشنطن مما يفتح نقاشا داخليا لاتخاذ قرار حوله. اما دقة هذه المعلومات التي ترسل فهو امر اخر.

النشاط الثاني الذي على واشنطن القيام به، هو تحديد الأدوات الملائمة التي تتناسب مع المشكلة المطروحة التي تكون في اطار الفشل. هنا يظهر أهمية نظام cybernetics الأميركي. عند ورود تقرير حول فشل معين في دولة يتم سريعا البحث ضمن الأدوات المتاحة تكون مشابهة لأي أداة اخرى يستخدمها النظام. أول أداة يتم ايجادها تتم دراستها واستخدامها في الوقت المناسب. فمثلا إذا اندلع تمرد ما في دولة شريكة، ولم يكن باستطاعة القوات داخل الدولة من احباطه وايقافه ستنتقل الإدارة الأميركية للبحث عن أداة ذات صلة بالقوات العسكرية أيضا سيتم استخدامها من قبل المسؤولين الاميركيين (هذا يعني انه يمكن استخدام اداة تستخدم عادة في الصيانة الدورية، لاستخدامها ضمن عمليات التدخل). و إذا لم تجد الإدارة الأميركية أداة تتصل بمظام الدولة، سيتم اذن العمل على خلق اداة جديدة كمهمة جديدة للمنظمات الاميركية العاملة كما حصل مع وكالة الاستخبارات المركزية.

بالطبع تطبيق المهمة لا يضمن معالجة المشكلة بطريقة كاملة. فيمكن إيجاد او اكتشاف أوجه قصور اخرى ومشاكل جديدة تضع صناع القرار امام حالة جديدة، تطلق محاولات جديدة لاعادة ايجاد أدوات مناسبة وهكذا دوليك. وحتى لو لم تكن الموارد الأميركية كافية لمعالجة المشكلة كانخفاض قصير في عدد القوات، فيُهم على أنه تقصير من جانب الدولة الشريكة (القوات الاميركية او مسؤوليها لا يمكن وضعهم موضع مسائلة او اتهامهم بالفشل)،وهذا ما يزيد الضغط على الادارة الاميركية لذا، قد تحتاج سياسة التدخّل في دولة شريكة إلى التجديد كل مرة مع بعض التردد، مع اعتبار ان كل حالة تحتاج صنع

السياسةللتعامل مع الوضع جديد. و في حال تم اختيار أداة مناسبة للتعامل مع وضعية معينة داخل البلاد، و بعد فترة تغيرت الوضعية أو الظروف، فمن البديهي ان الأداة التي اختيرت من قبل يجب ان تستبدل بأخرى لتتناسب مع الوضعية الجديدة.

ان عملية صنع سياسة او اداة ملائمة تعتمد على كيفية تحديد الموقف الذي يجد فيه العميل نفسه، ويُنظر الى حالات معينة على أنها تحتاج للتدخل باستخدام أداة محددة، وفي العديد من الحالات تتوفر امكانية وجود عدد كبير من الادوات الممكن استخدامها للتعامل مع الازمة الموجودة (فأداة واحدة ممكن ان تكون متعددة الاستخدامات حيق تتعامل مع عدة مشاكل في الوقت نفسه)، ولكن إذا تم تحديد المشكلة والوضعية بشكل اكثر دقة وبراعة فان أداة واحدة فقط ستتناسب مع المشكلة الموجودة. فلذلك نفهم ان تشخيص الاداة المناسبة وصناعتها يرتبط ارتباطا وثيقا بمحاولات صناع قرار المتخصصين و المدربين جيدا على تحديد الخصائص بشكل دقيق لمشكلة معينة في بعديها الزماني والمكاني، لذا نفهم أيضا لماذا بعد عودة صناع القرار من زيارة دولة معينة دامت لمدة 48 ساعة يكون يبحوزتهم معلومات أولية حول وضعية البلاد، يتم رفض توصياتهم (التفاوض او ارسال الجنود مثلا) بسبب عدم انسجامها مع خصوصيات الموقف والازمة في البلاد.

لمعرفة و فهم كيفية اختيار أي أداة و تحت أي شروط و معايير، يجب علينا معرفة، قدر المستطاع، مجموعة الحالات (حيث تعاني الدولة من أزمة ما) وردة فعل صناع القرار للتعامل معها. يمكن معرفة كيفية اتخاذ القرار من خلال الاطلاع على مخطط رقم 5.1.

2. التدخل غير العسكري (مخطط 5.2)

تنقسم عملية التدخل الأميركية غير العسكرية الى 4 أجزاء هي، المساعدة الاقتصادية الطارئة، العمليات السياسية السرية لدعم النظام، العمل على فصل القوات العسكرية عن السلطة الحاكمة، والحالة التي فيها قرص نجاح التدخل قليلة جدا وضرورة البدء لخسارة الشريك.

المشكلة التي تستدعي التدخل باستخدام هذه الادوات الاربع هي مشكلة الانخفاض في النفوذ السياسي للدولة، الذي من الممكن أن يؤدي الى خسارة الشريك. اما إذا لم تكن المشكلة سياسية فان ذلك يعني ضرورة استخدام انواع اخرى من المساعدات، كالمساعدات الاقتصادية اذا كان الدعم الدعم المعلن مسموح في سياق حالة النظام، او المساعدات السياسية الخفية اذا لم يكن بالامكان دعم الدولة علنيا.

أ- عقدة رقم 1: المساعدات الاقتصادية الطارئة

كما رأينا سابقا ان الصيانة للشركاء الأقل غنا تتم من خلال ارسال المساعدات المالية واستخدام اشكال عدة من المنح و القروض. يتم صرف الأموال من خلال برنامج مالي طويل الأمد. فمثلا المساعدات الثنائية للتنمية يتم طلبها من الرئيس في كانون الثاني ليتم لحظها في ميزانية الكونغرس المالية، إذا تم الموافقة عليها في نفس الوقت ستبدأ هذه المساعدات من شهر تشرين الأول ويتم صرفها تبعا الى أيلول القادم.

تحديد نسبة احتمال سقوط النظام القائم يحتاج العديد من المعايير لتحديد أوجه مشكلته ومن ثم رصد الادوات اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة، فمثلا إذا كان هناك مشكلة مالية حيث النظام غير قادر على دفع مستحقات الجنود و تمويله و تجهيزه و تسليحه، فان الولايات المتحدة سريعا ستتجه لتقدم الدعم له من خلال القروض او من خلال ضمانات متعددة.

ان طريقة المساعدة المالية تكون من خلال قروض عاجلة يتم اقراضها للدولة او من خلال التزامات معينة تختص بالشؤون المالية. ينطبق ذلك مع ما حصل في السلفادور و الدومينيكان حيث تم ترتيب الاتفاقات و تنظيم العلاقات و من ثم إعطاء قروض للدولة و في الحالتين كانت المساعدات تهدف لردع مخاطر محتملة من المقرضين الأوروبيين او من المعارضين المحليين. كذلك ان القروض العاجلة لا تصرف الى في حال انضمام الدول الى لائحة الشراكة مع الولايات المتحدة.

في كوبا و بعد وقوع الرئيس بمشكلة عدم المقدرة على دفع المستحقات لاستكمال اعمال الحكومة و لضمان قوته و موقعه في الوقت نفسه تم اقراض كوبا من قبل مجموعة مورغان بقيمة 50 مليون $ مقابل فرض بعض التعديلات والشروط من قبل وزارة الخارجية الاميركية على الدولة. اما في الدومينيكان، وعند قرب انسحاب القوات الأميركية من اراضي الدولة، أصر المسؤولين الاميركيين العاملين في الدومينيكان على ضرورة صرف مساعدات عاجلة لضمان استمرار عمل الدولة. تم اقراضها 10 مليون $ من 5 بنوك في نيويورك وتأمين قرض ب 10 ملايين $.

في بعض الحالات يتم صرف القروض المالية من خلال الحكومة الأميركية نفسها. مثال على ذلك ما حصل في النيكارغوا حيث تم الاتفاق بين الحكومة النيكاراغوية والحكومة الأميركية على تأجير قناة أساسية في نيكاراغوا لصالح الاميركيين مقابل إعطاء قرض عاجل بقيمة 3 مليون دولار.

في العام 1930 بدأت الحكومة الأميركية باعطاء الاولوية للمساعدات المقدمة من طرف الحكومة أكثير من الاعتماد على القطاع الخاص. لهذا الهدف تم انشاء مؤسسة (Exchange Stabilization Fund - ESF) عام 1934 تديرها وزارة المالية. الهدف الأساسي منها هو

المحافظة على استقرار سعر صرف الدولار ومن ثم تم استخدامها لإرسال الدولار الى الدول الفقيرة (غالبيتها دول فقيرة شريكة للولايات المتحدة وأهمها دول اميركا اللاتينية) وكانت هذه الاموال تُصرف الى الدول حتى لو لم تكن في خطر الانهيار، وأولها كانت المكسيك. لكن لم يتم استخدام هذه المنظمة في التدخل بشؤون الدول التي تعاني من أزمات سياسية حتى العام 1995 عند بداية برامج الانفاذ المالي في المكسيك.

في أربعينيات القرن الماضي، تم خلق آليتين جديدتين للقروض العاجلة. الأولى، كانت من خلال مشروع مارشال والثاني عبر صندوق النقد الدولي. تم انشاء مشروع مارشال كأداة انقاذ للدول الأوروبية ضمن خطة لإعادة البناء بعد الحرب و من اجل فرض الرقابة عليهم وبناء الشراكات معهم وفرض رقابة على أموالهم. من الجدي التركيز على ان مشروع مارشال لم يتم انشاؤه الا لان الدول الاوروبية كانت تعاني من أزمات اقتصادية كبيرة وبالاخص فرنسا وايطاليا، خوفا من تسلل الشيوعية الى هذه الدول سواء من خلال الانتخابات او من خلال الاضرابات والمواجهات. بناءا عليه، حصلت فرنسا وايطاليا اكبر حجم من المساعدات من مشروع مارشال وفيما بعد تم اقرار قانون جديد في الكونغرس يتيح صرف مساعدات طارئة لهاتين الدولتين مباشرة من واشنطن.

كذلك صندوق النقد لدولي، أول من انشأه هو هاري داكستر وايت وهو اول من استخدم ESF للقروض العاجلة وكان من ضمن مهماته الأساسية توفير عمليات الصرافة و العملات الأجنبية في الازمات المالية. وكذلك يجب الإشارة الى دور صندوق النقد الدولي في تقديم الأموال اللازمة للدول الصديقة و الشريكة للولايات المتحدة من جهة ومنع المساعدات عن أعدائها. اضف على ذلك دور الصندوق الدولي في مساعدة الولايات المتحدة على تحريك موارد الدول الأخرى لصالحها التي بلغت اكثر من 6 مرات من مساهمة الولايات المتحدة.

اضافة الى ذلك، يوفر صندوق النقد الدولي الرقابة على اقتصاديات الدول التي تحصل على القروض لمتابعة المشاكل و العوائق الموجودة بالإضافة الى إمكانية استغلاله سياسيا اكثر من لو كانت الولايات المتحدة هي القائمة بالدور الأساسي باسمها.

الانقاذ المالي في المكسيك عام 1995 تشرح بشكل جيد الاداوات التي تم ابتكارها بين أعوام 1930 و 1940. في 1994، حيث حررت المكسيك الحركة التجارية كاملة فارتفعت الصادرات و لكن أدى ذلك في الوقت عينه الى توسع الاستيراد بشكل كبير. و تم تحرير حركة رؤوس الأموال مما أدى الى تدفق الأموال بشكل كبير وتركزت هذه الاموال فيا المحافظ الاستثمارية حيث يستطيع المستثمرين سحب أموالهم إذا ما احسوا بالخوف من وضع معين. بعد عدة أزمات سياسية و امنية خاف المستثمرين، فخرجت الاموال بشكل مفاجىء الى خارج الدولة، وبما ان الولايات المتحدة كانت تراقب الوضع عن كثب فسريعا قدمت نصائحها الى الاقتصاد المكسيكي لدعم البيزو (العملة في المكسيك). اخذت الأوضاع تسوء اكثر بعد نصائح الاميركيين مما استدعى الكونغرس لدعوة المكسيك لأخذ قرض طارئ ب 40 مليار دولا و 8 مليار من صندوق النقد الدولي. وفيما كان الاميركيين يواصلون دعمهم للمكسيك مع رفض المشرعين الدعم، كانت المكسيك تواجه الإفلاس، وقد أعلنت مستشارة الامن القومي ان الأوضاع في المكسيك تسوء مما يهدد الحكومة القائمة وسيكون لهذه الازمة المالية في المكسيك انعكاسات على الولايات المتحدة مما استدعى سريعا الايعاز ل ESF بصرف مبلغ 20 مليار دولار، بالإضافة الى موافقة صندوق النقد الدولي لإقراض المكسيك ب 10 مليار دولار و "The Bank for International Settlements"ب 5 مليار دولار و البنك الكندي ب 1 مليار دولار. مجموع الأموال المحركة الى المكسيك من الولايات المتحدة كانت 48.8 مليار دولار.

ان برنامج الإنقاذ في المكسيك كان من ضمن مجموعة تدخلات للولايات المتحدة في الاقتصاديات العالمية. نرى السرعة في إتمام الدعم المالي المقدم للمكسيك و حجم الضغط الكبير على المنظمات متعددة الأطراف للمساعدة سريعا في انقاذ المكسيك مع وجود بعد التحفظ من المانيا و بريطانيا. وفي العام 1997 مع بدء الدورة الجديدة للأزمات المالية اتجهت الولايات المتحدة الى الدور الأرثوذكسي من جديد، حيث لم تكن أي واحدة من الدول الشريكة للولايات المتحدة، التي تم دعمها وانقاذها، تعاني من أزمة سياسية تهدد نظامها الداخلي.

ب- عقدة رقم 2: المساعدات السياسية السرية

مهما تم اعتبار عمليات الانقاذ المالية على أنها تدخلية وتطفل على نظام الدولة، الا انها تعتبر من جهة اخرى ردة فعل على مجموعة من الاحداث التي تدخل ضمن مسؤوليات الولايات المتحدة. لذلك ليس من سبب معين يمنع النظام في الدولة من اعلان تلقيها هذه المساعدات، حتى لو كانت لا تريد الافصاح عن بنود الاتفاق.

الا انه هناك في الحقيقة بعض أنواع التهديدات والازمات التي تضر بالنظام، وتكون ذي حساسية عالية، فيتم التعامل معها من خلال بعض المساعدات الخارجية عبر توقيع اتفاقات سرية لا يعلمها الا الدولة الشريكة والادارة الاميركية. وليس من الضروري ان تكون الدولة المستفيدة من عمليات الانقاذ على اطلاع كامل على كل المجالات التي من الممكن ان يتدخل فيها الأميركي لصيانتها وحفظها. مثال على ذلك، كوضعية ان تواجه الولايات المتحدة خوف عدم وصول مرشحيها الى الحكم فتقوم بصرف الأموال للأخرين من اجل مصلحة توابعها.

كما رأينا في الجزء السابق فانه من ضمن عمليات الصيانة الدورية للشركاء، هو قيام وكالة الاستخبارات المركزية بإرسال الموارد المالية الى العديد من المنظمات والافراد في الحكم لدعمهم. ان استخدام هذه الطرق عادة ما يتم ضمن سياق خوف الولايات المتحدة بخسارة احد شركائها الجدد. كإيطاليا عام 1946 حيث كان لها تحالفات مع شيوعيين، في الوقت الذي تعاني فيه من انخفاض في النمو الاقتصادي وارتفاع حدة الاضطرابات الشعبية و خسارة الديمقراطيين في الانتخابات المحلية، لذا وجدت الإدارة الأميركية نفسها خائفة من احتمال استيلاء الشيوعيين على السلطة مما استدعى سريعا العمل على مساعدة الدولة اقتصاديا و تأييد ودعم رئيس الوزراء لطرد الشيوعيين من السلطة ووقف التحالفات. وضعت الإدارة الأميركية رئيس الوزراء في مواجهة مع الشيوعيين فازداد الاضطراب السياسي و الاقتصادي في البلاد مما استدعى الرئيس الأميركي الى طلب من الإدارة الأميركية ضرورة صرف مساعدات عاجلة الى الحكومة الايطالية (وفرنسا ايضا). اعتبرت ايطاليا انها تمثل مصلحة أمنية من النوع فائق الاهمية للولايات المتحدة ويجب الحفاظ عليها وضرورة القيام باي دعم دون تأخير لمنع تقدم الشيوعيين و الحؤول دون استيلائهم على السلطة في انتخابات 1948 والا ضرورة تأجيل ارسال الجنود الأميركيين الى إيطاليا وتأجيل نقل الأسلحة اليها.

في الوقت نفسه، كانت الإدارة الأميركية في وسط تغييرات كبيرة ضمن مجموعات العمليات السرية والمخابراتية. في نهاية الحرب العالمية الثانية، حل الرئيس ترومان منظمة الخدمات الاستراتيجية (OSS) التي تم انشائها قبل الحرب لتنظيم الانشطة التي تريدها واشنطن. اما الفرع المختص بالمخابرات و اعمال التجسس تم تحويله الى وزارة الحرب وبعد اشهر تم تشكيل "Central Intelligence Group" و تم تحويلها مجددا الى "Office of Special

Operations (oso)". وتم منذ العام 1947 تشكيل National Security Act الذي شكل مجموعة خاصة لقادة القوات الجوية " Air Force And a Coordinating Group of Military Leaders" و "The Joint Chiefs of Staff" وتم دمج كل من وزارة الحرب و القوات البحرية بوزارة الدفاع و تم انشاء "National Security Council" وتم تحويل Central Intelligence Group الى Central Intelligence Agency (CIA) . في هذا الوقت تم التركيز على تطوير تقنيات الحرب النفسية عبر البروباغاندا العلنية و السرية. ان كل ذلك تم العمل عليه لوقف الهجمة الإعلامية للسوفيات التي تقوم على التقليل و التوهين بعناصر الأنظمة غير الشيوعية . ردت الولايات المتحدة على الحرب النفسية بحرب مماثلة خفية و علنية و لكن جاءت الاعتراضات عليها من وزارة الخارجية حيث ان الشائعات يمكن ان تلحق الضرر بمصداقية النشاطات العلنية التي تقوم بها الإدارة الأميركية. لذلك تم إيجاد حل وسطي للمشكلة حيث يتم وضع الاعمال السرية تحت إدارة وكالة الاستخبارات المركزية ولكن بأشراف الإدارة العامة للدولة و المنظمات الأخرى. بدورها وكالة الاستخبارات المركزية أوكلت مهمة الحملات الدعائية والبروباغاندا الى الإدارة الوحيدة التي تمتلك القدرات و الخبرات في هذا المجال و هي OSO. هذه الأخيرة انشأت "Special Procedures Branch" (التي عرفت فيما بعد ب Special Procedures Group SPG) للقيام بالمهمة.

بلغت الانشطة التي تنفذها "SPG" ذروتها في الانتخابات الإيطالية. من العشرين مليون دولار التابعة لل "SPG" تم استخدام النصف تقريبا في عمليات ضمن ايطاليا. لم يكن هناك الكثير من الوقت لتخسره المتظمة في انتظار الكونغرس للموافقة على زيادة الموازنة واصرف اموال اضافية، ولم يكن هناك بعد أي مشروع مماثل لمشروع مارشال كي يؤمن اموال اضافية. لذا تم ايصال حقائب من الموال الى SPG من طرف موازنة ESF.

توزعت الاموال على الاحزاب غير الشيوعية والنقابات العمالية التابعة لهم، القادة المحليين، والكنيسة الكاثوليكية وخصوصا الى الكاردينال الذي اصبح مؤخرا (البابا الفاتيكان Paul 4)، الصحافيين والكتّاب. في النهاية خسر الشيوعيين الانتخابات لصالح الديمقراطيين وكانت هذه من ثمار اعمال SPG التي من الصعب جدا تتبعها و معرفتها للعقدين اللاحقين من الزمن.

ما حصل في إيطاليا حصل في العديد من الدول حول العالم حيث تتدخل الولايات المتحدة لمساعدة التابعين لها للوصول الى السلطة. العديد من هذه الحالات كانت مماثلة لما وصفناه بداية بأنه من ادوات الصيانة الدورية: التحويل السري للاموال لصالح مجموعات او افراد في الدولة الشريكة. في بعض الحالات كان لدى المسؤولين الاميركيين مخاوف من خسارة الانتحابات بما يهدد النظام القائم ويزيد من احتمال خسارة الشريك، لذا تقود هذه الاحتمالات الى تطبيق ما تم القيام به في ايطاليا، باستخدام أدوات علنية وسرية في ذات الوقت، وهذا ما حصل في بوليفيا مثلا، حيث قدمت الإدارة الأميركية الدعم السري للرئيس بهدف التغلب على الازمات المحلية، في العام 1963-64 ، والى المجلس العسكري الذي أوصل الرئيس الى الحكم حيث اعتبروه الوحيد القادر على جعل النظام اكثر استقرارا امام الفوضى الراهنة.

في شيلي، حيث توقعت الإدارة الأميركية وصول يساري الى الحكم "سلفادور آلاند"، فدعمت منافسه السياسي والى فاسدين عملوا على التلاعب بنتائج الانتخابات، كل ذلك بهدف ايصال من هو مؤيد للاميركيين الى الحكم بطريقة تقديم الدعم السري. ومثال اخر ايضا على ذلك ما حصل في غينايا،حيث قامت الإدارة الاميركية بمجموعة من النشاطات السرية التي تؤدي الى ضرب الاستقرار في الدولة، وزعزعة حكومة "جاغان"، وبعد اقتناع

البريطانيين بضرورة تغيير نظام الانتخابات خسر اليساري في الدولة الحكم عام 1964. بعد مرور عدة سنوات، كانت قوته لا زالت كبيرة مما يعطيه احتمالية جديدة للفوز في الانتخابات المقبلة، ما استدعى وكالة الاستخبارات المركزية على اعتبار ذلك تهديدا لمنطقة البحر الكاريبي. بالنتيجة، وجهت المخابرات الدعم المالي السري الى رئيس الوزراء.

ان المساعدات السياسية الخفية تعتبر صعبة التفريق بين اضطرارية و روتينية. فقط علمنا عن هذه الدول التي ذكرناها سابقا لأنه تم الحديث عنها في مجموعة " foreign relations of series the united states" حيث تم الحصول منها على وثائق لل CIA. هذه الوثائق تغطي فقط حتى العام 1970 واي معلومات أخرى يمكن الحصول عليها من خلال التحقيقات و الصحافة. كمثال أيضا عن دعم الولايات المتحدة للديمقراطيين في السلفادور في الانتخابات لعام 1982 1984. في هذه الحالة لم تكن المشكلة في حصول اليساريين على القوة بل في قوة اليمينيون المتطرفون الذين من الممكن ان يعرضوا خطة الولايات المتحدة لمكافحة التمرد في المنطقة للخطر. لذلك تم دفع ملايين الدولارات من وكالة الاستخبارات المركزية الى السلفادور ودخلت الأموال من خلال منظمات في غربي المانيا وفنزويلا. في أفغانستان دعمت الإدارة الأميركية عبر الأموال المسؤول العسكري المقرب لها "حميد كرزاي" في الانتخابات عام 2004. وقدمت الدعم لمعارضي ايران في العراق اثناء انتخابات عام 2005. تعتبر طريقة المساعدات السياسية الخفية العاجلة من افضل واكثر الأدوات شيوعا واستخداما للتدخل في الدول وصيانتها والاستحواذ عليها.

ت- عقدة رقم 3: التخلص من الرئيس

في الحالات التي تكون الأنظمة في الدول تعاني من نقص في شعبيتها او قوتها، وفي الحالات التي لا تكون المشكلة عسكرية، تستخدم الإدارة الأميركية العديد من الأدوات للتأثير على الوضع القائم سواء عبر الأموال او القروض او الدعم السياسي السري تستطيع الولايات المتحدة جعل الأنظمة اكثر قوة. اما في حال كان النظام في مرحلة سيئة جدا حيث هناك مطالبات بقلب النظام وتغييره، فتجد الادارة الاميركية صعوبة للتعامل مع الوضع، ولا يمكن للولايات المتحدة ان تفعل شيئا غير تأييد هذه المطالب وبالتالي القيام بتغيير بعض القيادات الامنية والعسكرية او حتى تغيير الرئيسكل ذلك بهدف استرضاء الشعب. هذا بالضبط ما فعلته في كوريا الجنوبية عام 1960، حيث دعت الرئيس الى الانسحاب من الحكم بعد فضيحة انتخابات مزورة حصلت.

الفيليبين، التي تعتبر من اهم شركاء الولايات المتحدة. حيث اخفت العديد من القواعد الأميركية العسكرية التي قامت بتجارب في أماكن في جنوب شرق اسيا. كذلك قدمت الفيليبين الدعم السياسي لاميركا في فييتنام و أرسلت قوات قدرت ب 2000 جندي لمساندة الاميركيين. بشكل عام، بما ان الفيليبين كانت مستعمرة سابقة للولايات المتحدة، لذا اعتبر المسؤولين الاميركيين مسؤولين عن الحكم والنظام داخلها. كان يحكمها ديكتاتور يسمى "ماركوس" وقد واجه استياء ومعارضة شعبية.

في العام 1980، عبّر جورج بوش عن امله في إصلاحات ديمقراطية في الحكم، فيما بعد تم اغتيال شخصية بارزة فيليبينية معارضة للديكتاتور الفيليبيني "أكوينو" من قبل شخص يعمل في الجيش الوطني، مما اشعل اضطرابات قوية في الداخل. وخرج الملايين يطالبون بسقوط "ماركوس ونظام حكمه" في فترات زمنية منتظمة. أثناء كل هذه الاحداث، كان

الجيش الشيوعي الجديد، الذي قام بالعديد من أعمال التمرد، ينمو بسرعة كبيرة. وجدت الإدارة الأميركية ان الديكتاتور ماركوس هو المشكلة ولا يجب بقائه. فدعته، دون فائدة، الى العديد من الإصلاحات و التغييرات و دعا من جهته الى انتخابات جديدة لاظهار شرعيته امام واشنطن. ولكن الانتخابات أظهرت نتائج عكسية حيث كان هناك دعم أميركي للمرشحة "كوري" في وجه الديكتاتور(التي ادعت انها معارضة له)، و كان الدعم المقدم لها كبيرا من نخب الفيليبين ووسائل الاعلام الاميركية. وقد حاول الديكتاتور تزوير الانتخابات بشكل اخرق و مكشوف و ذلك صدم الجميع باستثناء ريغن. في هذه اللحظة دعت اعلى السلطات في اميركا الى عزل الديكتاتور ماركوس.

في هذا الوقت أعلنت المرشحة المعارضة تشكيل معارضة وطنية شعبية. صوت فيما بعد مجلس الشيوخ على ان الانتخابات غير صحيحة و مزورة. بعد ذلك انشق وزير الدفاع واكبر جنرال في القوات العسكرية الفيليبينية و اسسوا قاعدة عسكرية و طلبوا عدم الانصياع لاوامر ماركوس. ارسل هذا الاخير القوات لمواجهة التمرد. ولكن عادوا خاسرين امام قوات المعارضة. فيما بعد تم اقناع الرئيس الأميركي بضرورة اقناع ماركوس الابتعاد عن استخدام العنف في المواجهات وإتمام الانتقال السياسي المرن في الحكم. فيما بعد اتصل ماركوس بالمبعوث الأميركي واعرب عن يأسه وبدوره اخبره المبعوث عن ضرورة وقف كل شيء و الانسحاب. تم ارسال القوات الجوية الأميركية لسحب ماركوس الى منطقة خاصة في GUAM.

كذلك الحال في هاييتي، ففي أواخر الخمسينات اكتسب الرئيس "فرانسوا" القوة واستلم الحكم وفرض قوانينه حتى ان الاميركيين أنفسهم انصاعوا اليه حتى وفاته عام 1971استلم فيما بعد ابنه الحكم و قدم الأميركيون الدعم الكبير له. بعد ذلك قامت احداث

شغب و انتشرت في كل المدن. خلال شهرين، بدأت الادارة الاميركية بايقاف الدعم المالي له والتصريح بأن ايام الحكم معدودة. قطعوا كل المساعدات المقدمة للدولة. بعد فترة سافر الرئيس على متن طائرة القوات الأميركية الى باريس وتحول الحكم الى القيادة العسكرية.

في حالة اندونيسيا، كان الرئيس مدعوما بقوة من الاميركيين طيلة فترة حكمه و لكن اندلاع الاحتجاجات في المدن جعلت الولايات المتحدة تقلص دعمه وطلبت منه نقل الحكم الى ابنه.

ث- عقدة رقم 4: خسارة الشريك

في حالة هاييتي و الفيليبين لو انتظر الاميركيين وقت أطول لاتخاذ قرار كان من الممكن ان يزيد خطر انشقاق الجيش عن النظام السياسي وعن الاميركيين مما يستدعي تدخل اميركي عسكري مباشر او الاستسلام امام التحركات وبالتالي خسارة الشراكة مع الدولة.

هذا ما حصل في ايران حيث قادت وكالة الاستخبارات المركزية عملية انقلاب ضد مصدق سنة 1953 جعل ذلك ايران من ضمن شركاء الولايات المتحدة وتدفقت الاستثمارات اليها لدعم نظام الشاه. أصبحت ايران كشرطي للمنطقة الإقليمية. قدّم الشاه العديد من الدعم السري والعلني لتحقيق الاهداف الاميركية في المنطقة وأمن مبيعات البترول الى كل من اسرائيل واميركا، واشترى ما يقارب 40 مليار دولار من الأسلحة الاميركية المتطورة. اكتسب الشاه تأييد كل من الديمقراطيين والجمهوريين، فتغاضوا عن خرق حقوق الانسان. وهكذا عند بدأ الاحتجاجات عام 1978 طلب من الشاه وقف الاحتجاجات بأي طريقة. لكن مع كل عمليات القمع توسعت الاحتجاجات و طالت المناطق الإيرانية كلها مطالبة بتغيير النظام.

اصبح الحديث في الاروقة الأميركية بضرورة بدأ التخطيط لمرحلة ما بعد الشاه و كيفية الحكم مع إبقاء القوات العسكرية لصالح اميركا و ضرورة تواصل المسؤولون الاميركيين العسكريين مع الجماعات الدينية و غير الشيوعية. وبعضهم من طالب ببدأ العمل على اسقاط الشاه. ولكن كارتر و كل حلفائه رفضوا فكرة عدم قدرة الشاه على فرض الامن والاستقرار في ايران، متخوفين من ان رحيل الشاه سيساهم بدخول الشيوعيين الى الحكم و انقلاب ايران في وجه اميركا ولالتالي تهديد المصالح النفطية الاميركية وحلفاءها في المنطقة.

أرسل مندوب الى ايران وبعد عوته كانت تقاريره قد جعلت كارتر في موقف صعب وعدم قدرته على دعم موقفه الداعم للشاه. تم ارسال "سوليفان" للقاء الشاه، للطلب منه ضرورة انشاء حكومة جديدة قادرة على فرض النظام، واذا احتاج الامر يمكن فرض حكومة عسكرية، الا ان الشاه بدوره رفض هذه الاقتراحات. بحسب مستشاري كارتر ان رفض الشاه لمطالب اميركا تعبير عن عدم ارتباطه بالولايات المتحدة و يجب التخلص منه. عملت الولايات المتحدة على التواصل مع المعارضين من اجل الوصول الى اتفاقيات جديدة تضمن مصالحها و الى العمل على انشاء حكومة شعبية جديدة. حث المستشارين على تدخل القوات الأميركية. فشلت القوات الإيرانية بالسيطرة على النظام وعانت من الهروب من الخدمة وأصبحت تتحرك دون خطط واضحة.

في هذا الوقت عاد اية اللّه الخميني من المنفى وعمل على انشاء حكومة شعبية جديدة من دون قدرة للقوات المسلحة بالتصدي له. تحت هذه الظروف لم تعد الولايات المتخدة قادرة على دعم احد، وشكل الشاه حكومة ائتلافية جديدة وبشكل غامض دعمها الجيش، الا انه بعد فترة تمردت وحدة القوات الجوية على هذه الحكومة الجديدة، التي حصلت على دعم

وتأييد من وحدات اخرى من الجيش وانضمت الى حكومة الخميني. اصبح واضحا لكارتر و اتباعه ان أمل انشاء حكومة عسكرية بات من الخيال، وان الحكم الحكومة الجديدة للخميني أصبحت الحاكمة و كان لا مفر من إعادة العمل على انشاء العلاقات معها الا ان الخميني رفض. وأبرقت وزارة الدفاع الأميركية الى وحداتها في ايران ان الجيش قد خسر و الخميني انتصر فيجب تدمير كل ما هو محظور و سري.

ج- التدخل العسكري (مخطط 5.3)

ان اغلبية المشاكل التي عانتها الدول الشريكة للولايات المتحدة هي النوع غير العسكري، ويختلف أسلوب تدخل الولايات المتحدة في حال كان هناك تهدد لوجود النظام. عانى العديد من الشركاء من تهديدات ومحاولات تخريب وانقلابات وتم التعامل معهم بعدة طرق بهدف احتوائها وتقويض التحركات المعارضة دون أي تدخل عسكري فالولايات المتحدة لا تستطيع التعامل بدموية مع الاخرين في أي أمر كان. كذلك، في بعض الحالات، لا تكون الدولة شريكة للولايات المتحدة، لذا تسعى الإدارة الأميركية عند وجود تهديدات معينة الى استغلالها من أجل التدخل والاستحواذ على الدولة.

بالحد الأدنى نصف الشركاء عانوا من أنشطة تمرد وإرهاب هددت الانظمة فيها. وفي العديد من الدول تدخلت الولايات المتحدة بشكل بهدف المحافظة على استقرار النظام، بغض النظر عن الكلفة المادية والبشرية لهذا التدخل. نجحت التدخل الاميركي العسكري في معظم الحالات، ويمكن ملاحظة ان معظم التدخلات العسكرية تمت في الدول الفقيرة وخصوصا التي تمتلك جيشا ضعيفا. لاتخاذ قرار التدخل العسكري ام لا، يمكن مراجعة خريطة القرار في التدخل العسكري.

ج- عقدة رقم 5: ارسال مساعدات عسكرية طارئة ومستشارين

من اقل الطرق كلفة على الإدارة الأميركية في سياق التدخل العسكري، هي عملية ارسال الخبراء العسكريين والمستشارين الى الدولة مع التجهيزات. رأينا في السابق كيف ان المساعدات العسكرية هي جزء من عملية صيانة الدول الشريكة، الا ان ما يميّزها عن المساعدات العسكرية الطارئة هو أن الاخيرة لا تتضمن فقط ارسال الموارد للدولة بل التدخل في ادارة بعض المهمات لجعل الدولة اكثر قوة. من المجالات الخاصة بهدا النوع من المساعدات هي عملية تدريب وحدات عسكرية معينة للقتال وتستهدف التدريبات من حجم الكتائب الى حجم الفيالق العسكرية.

التدريب الروتيني من ضمن برنامج "IMET" تركز أكثر على الافراد اما المساعدات الطارئة تركز على تطوير القوة العسكرية والقدرات القتالية للوحدات العسكرية للمواجهة الوشيكة. كذلك المساعدات العسكرية الطارئة تتضمن الاستشارات العسكرية والمساعدة في اتخاذ القرارات خلال العمليات العسكرية. عادة في حال واجهت دولة شريكة أي أنشطة تمرد فان الولايات المتحدة تقدم لها الاستشارات العسكرية لمواجهة الحالة الراهنة بسبب ضعف خبرة الدولة على مواجهتها.

الشكل الاخر من المساعدات العسكرية الطارئة هو ارسال التجهيزات والذخائر العسكرية الى الدولة. عادة المساعدات تتطلب سنوات من المفاوضات والتمويل وتتطلب عمليات الارسال وقتا طويلا، اما في الحالة الطارئة فيتم ارسالها فور صدور قرار عاجل. ان المساعدات العسكرية تأخذ شكل التأمين على النظام حيث تكبر مع اقتراب إمكانية حدوث شيء في الدولة الشريكة. التمرد هو شكل من اشكال الازمات التي من الممكن ان تلحق الضرر بالنظام، لذا تجد الدولة المتضررة نفسها في صلب التقديمات العسكرية والامدادات

اللازمة لضمان نظامها وقوتها. ترسل الذخائر والاسلحة بشكل متنوع، وبطريقة عاجلة الى الدولة، من ضمن مخازن الإدارة الأميركية، اما عملية الدفع فيتم ارجائها الى ما بعد استتباب الامن والاستقرار في النظام. يجدر الإشارة الى انه في حال كانت الدولة قوية وقادرة على المواجهة فان المساعدات الاميركية تقتصر على الذخائر دون ارسال المستشارين.

من الأمثلة الواضحة حول هذا النوع من التدخل هو ما حصل في فيتنام الجنوبية عام 1960. فبعد التمرد الذي قامت به "PLAF people's liberation armed forces" كانت الادارة الاميركية قد دعمت الدولة بالعديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لذا لم تكن بوارد خسارة الشريك، فانتقل تركيز مستشاري الولايات المتحدة "MAAG" الى معالجة مشكلة هذا التمرد بدل من النظر الى غزو شمال فيتنام، في الوقت الذي لم يكن لدى هؤلاء المستشارين الا عدد محدودا من الادوات يمكن استخدامها للتعامل مع هذا التمرد. وبعد ازدياد الهجمات الإرهابية من قبل PLAF طلبت الدولة من الولايات المتحدة توقيع اتفاقية دفاعية التي تهدف الى دعم امكانية ارسال قوات اميركية الى المنطقة. ارسل الرئيس الاميركي كينيدي اثنين من كبار مساعديه الذين بدورهم اقترحوا خطتين. الاولى، رفضت، ارسال قوات اميركية الى الهضبة الوسطى من جهة لاسباب رمزية ومن جهة اخرى لتخفيف الضغط عن القوات الفيتنامية الجنوبية. اما الثانية، التي وافق عليها ووضعت موضع التنفيذ مباشرة، تتضمن ارسال تجهيزات قتالية متنوعة ومكثفة الى مختلف القوات الفييتنامية بالاضافة الى ارسال خبراء اميركيين لتأمين الدعم وتنفيذ الخطط ومراقبة العمليات الى جانب الحكومة الفيتنامية وتوجيه عمليات القوات الاميركية العاملة.

ولم تقف المساعدات على ازدياد المستشارين العسكريين من 685 في 1961 الى 7000 في 1967 بل أيضا تنفيذ تدريبات لمجموعة من المستشارين الفيتنايميين العسكريين

وقوات الحرس المدني التي كانت بالفعل تعاني من العديد من الثغرات. MAAG تم ضمها الى "Military Advisory Command, Vietnam" التي ترأسها جنرالات رفيعي المستوى وتضم 17000 جندي أميركي. بعد فترة بدأ الجنود الاميركيون يقدموا المشورة للفيتناميين عن التكتيكات العسكرية والخبرات وفي بعض الحالات كانوا يمسكون قيادة العمليات العسكرية دون التدخل على الارض.

بالإضافة الى الاستشارات العسكرية البرية، ضمت MACV أيضا الاعمال العسكرية الجوية. فالقوات الجوية الأميركية قدمت الدعم اللوجستي والدعم الجوي غير المعلن يتضمن استخدام النابالم في العمليات العسكرية. كذلك استخدام المروحيات للمساعدة خلال المعارك. الدعم السريع المقدم الى الفيتنام أثبت نجاحه، وأدى الى التخفيف من قوة الأعداء. مع ذلك، حتى بعد ارسال القوات الاميركية الى الفيتنام، وحتى اثناء سهب هذه القوات، استمر الدعم الاميركي الطارئ واستمر عمل المستشارين الاميركيين، حيث نُظر الى هذه المساعدات على انها اساسية ومهمة الى أن يتم بناء القدرات الدفاعية الفيتنامية بشكل جيد.

الدعم الأميركي كان الأول من نوعه في الفيتنام من ناحية الدعم العسكري واللوجستي. ومن اجل ان تتوسع الولايات المتحدة بتطبيق هذه المساعدات في دول عديدة كان على الادارة الأميركية توسيع مخزونها من الأسلحة ومن عديد أفرادها.

من ضمن الأمثلة الأخرى على المساعدات العسكرية الطارئة هي، الصين. تدعم الولايات المتحدة الصين بالمساعدات العسكرية الروتينية منذ الحرب العالمية الثانية، تضمّن الدعم كل اشكال الاستشارات بكافة المستويات. وبعد انتهاء الحرب، ونتيجة التسابق بين الشيوعيين وحكومة الوطنيين، تم نقل مليون جندي وطني صيني الى المراكز الأساسية

في الدولة وارسال قوات أميركية الى مناطق استراتيجية أخرى بانتظار وصول القوات الصينية الوطنية اليها. في بداية 1946، أنشأ "ترومان" ما يسمى " Military Advisory Group" التي تثدم خدمات عسكرية واستشارات للجيش وللقائد الاعلى. بالاضافة الى ذلك، نقلت الادارة الاميركية كمية كبيرة من الذخائر والاسلحة والتجهيزات الى الوطنيين. ونتيجة عدم كفاءة الوطنيين وكفاءة وسرعة الشيوعيين، وقعت معظم اشكال الدعم في ايدي الشيوعيين.

عادة اغلب المساعدات الأميركية تكون مساعدات عسكرية أكثر مما تحويه من الاستشاريين. هذا ما ظهر في جنوب فييتنام حيث تم ارسال فقط 7000 مستشار والقليل من الجنود. مثال اخر على ضعف ارسال المستشارين ضمن المساعدات المقدمة للدولة، هو مثال السلفادور.

السلفادور أيضا مثال على المساعدات والتدخل. فبعد ظهور مجموعة FMLN أرسل كارتر ما يقدر ب 6 مليون $ من المساعدات العسكرية والذخائر ثم توسعت الى 82 مليون $ في السنة اللاحقة و197 مليون$ في 1984 كل ذلك لدولة مجموع عديدها العسكري لا يتعدى 50000 رجل. أضف على ذلك تضمنت المساعدات، المروحيات والصواريخ ومساعدات الافراد والتدريبات، وتم أيضا انشاء مراكز تدريب. تم ارسال 50 مستشار يعملون على تدريب القوات العسكرية، وتم انشاء مركز تدريب في الهندوراس وتشكيل كتائب جديدة وتدريبها. كما في كل الحالات، انضم المستشارين الى اعلى المراتب العسكرية في البلاد، وبدأوا يرافقون الجنود المحليين في مهماتهم العسكرية.

في منتصف السبعينات، في كولومبيا، أمنّت الإدارة الأميركية المساعدات المالية للشرطة الكولومبية لمكافحة المخدرات. ومع ازدياد المخدرات (الكوكايين) بالانتشار وتوسعها الى

مناطق اخرى، ضاعف الاميركيون جهودهم. في العام 1990 صوّت الكونغرس على قانون يسمح لهم بتأمين نقل، مختلف انواع التجهيزات لجهات خارجية تُعنى بمكافحة المخدرات. ولكن بعد ارتفاع اعمال القتل والاعمال المسلحة بين مافيات المخدرات وتهديدهم للنظام القائم، اقترح الرئيس الكولومبي التوقيع على اتفاقية جديدة تسمح بزيادة الانفاق لاتمام السلام في المنطقة عبر التنمية ومكافحة المخدرات. سارعت الإدارة الأميركية الى تأمين مساعدات مالية بقيمة 1.3 مليار$ لمنطقة كولومبيا ومحيطها مع تخصيص منها 860 مليون$ منها لكولومبيا وحدها ليتم انشاء منظمة خاصة لمكافحة المخدرات.

في عهد بوش، بين 2002 و2006، تم توسيع عمل الخطة الكولومبية الى خارج الحدود، وأضيف لها ما يسمى بخطوات مكافحة الارهاب، تم رفع المساعدات الى 5.8 مليار دولار الى كولومبيا حيث 80٪ منها توجهت الى تدريب ومساعدة الشرطة والقوات الأمنية. في الوقت نفسه تحولت الحرب على المخدرات الى حرب على الارهاب، فتم تسمية اثنان من المجموعات اليسارية على انها مجموعات ارهابية تتاجر بالمخدرات، مما يعني زيادة تواجد القوات الاميركية في ادارة العمليات ضد المتمردين. في العام 2003، ضمّت السفارة الأميركية في بوغوتا 2000 موظف في 32 منظمة أميركية وكانت من ضمن أكبر السفارات الأميركية في العالم. في العام 2004 وافق الكونغرس على ارسال 800 مستشار عسكري و600 موظف مدني حكومي. تم تدريب العديد من الكتائب الكولومبية وتم نقل عشرات المروحيات، والطائرات العسكرية والطيارين المدنيين.

يتسم الدعم السياسي الطارئ والروتيني بدرجة من الحسياسية لا يمكن دائما الافصاح عنه. في الحالات الحساسة تلجأ الادارة الاميركية الى طرف ثالث بهدف اما مساعدة شريك، واما مواجهة عدو.

في اندوشينا، تم استخدام الوكلاء لتقديم المساعدات. فبين الاعوام 1950 و1954 أنواع جديدة من الاطراف ظهر والذي يمكن استخدامه بشكل كبير لاتمام عمليات الدعم ضمن اتفاقات سرية تهدف الى ارسال الدعم العسكري والمستشارين العسكريين. ففي عام 1940 بدأت هذه الاعمال وتطورت في العام 1980 و1990 من خلال انشاء منظمات خاصة عسكرية "PMC" يديرها غالبا خبراء عسكريين. هذه المنظمات تعمل على تقديم المساعدات الدفاعية والعسكرية واللوجستية في حال المعاركوصولا الى القتال العسكري. ان اهم ما تقدمه هذه المنظمات هو التدريب العسكري، صحيح ان هذه الاعمال لن تتصف بالسرية ان تمت، الا انها على الاقل تمنح الدول القدرة على الانكار. من هذه المنظمات ما قامت به "Military Professional Resources Incorporated – MPRI" في كرواتيا والبوسنة بين 1994 و 1995.

كذلك تجمع هذه المنظمات بين المساعدات والاستشارات. ففي العراق قدر عدد العاملين في المنظمات العاملة الأجنبية ب 160000 يعملون لصالح مئات المنظمات النشطة. كانوا يسعون الى تدريب الجنود العراقيين. كذلك الحال في كولومبيا من خلال منظمة DynCorp لتدريب الشرطة وكانت تمتلك تسيّر المروحيات في كولومبيا كذلك MPRIلتدريب الاكراد.

بالإضافة الى توسع وتكاثر هذه المنظمات الخاصة اتجهت الولايات المتحدة الى أداة جديدة. فمع هجمات أيلول عملت الإدارة الأميركية على تكثيف جهودها للتغلغل في المنظمات التي لها علاقة بالقاعدة. ركزت غالبا على الحدود الافغانية- الباكستانية وقدرت الأموال التي تدفقت على هذه المنطقة بين اب وأيلول 2007 ب 10.5 مليار دولار التي توجهت بغالبها الى باكستان للمساعدات العسكرية والذخائر. كذلك تدريب القوات العسكرية وتأمين التجهيزات المناسبة ضمن مشروع "train and equip".

تم التوسع بشرح هذه المساعدات العسكرية الطارئة وذلك لكثرة استخدامها من قبل الاميركيين. فبالنسبة لدولة متطورة وغنية كالولايات المتحدة، ان ارسال المساعدات العسكرية والتجهيزات والخبراء والمساعدات العسكرية لا يؤثر على وضعيتها. بل ان الولايات المتحدة تهتم من خلال هذه الأداة الى تأمين ومساعدة شركائها الذين يواجهون التمرد والانقلابات عبر المال والعسكر دون الحاجة الى ارسال الجنود. وفي حال اضطرت الإدارة الأميركية الى ارسال الجنود الى الدول الشريكة فانهم لا يقوموا بالتدخل بالمعارك مباشرة بل فقط من اجل التدريب.

القوات القتالية

على الرغم من ان الإدارة الأميركية لديها قدرة على المساعدة بشكل كبير عبر ارسال المساعدات العسكرية والمستشارين في حال تعرض النظام الدولة الشريكة لأي خطر، الا انه وفي بعض الحالات لا تملك الدولة الشريكة القدرات المناسب من افراد الشرطة او الجيش لإيقاف التمرد او محاولة الانقلاب دون تدخل عسكري خارجي مباشر بالجنود. في هذه الحالة (حيث لا يوجد اتفاقات بتواجد قوات اميركية) يمكن للإدارة الأميركية ان تتدخل، الى جانب المساعدات العسكرية والمستشارين، في ارسال قوات عسكرية سواء اميركية او قوات وكيلة، من اجل مساندة الدولة في فرض الامن والاستقرار ومواجهة الأعداء. ان تحديد طبيعة التدخل المباشر وعديد الافراد ونوعيتهم تتعلق بتصنيف الدولة ما إذا كانت قادرة على مواجهة الحالة الراهنة بنفسها إذا تم تدريب وتجهيز القوات العسكرية في مواجهة المتمردين، ثم إذا ما كانت الدولة ستصبح قادرة في المستقبل على المواجهة. بعد ذلك يتم تحديد ما إذا كان العدو من الأعداء الأقوياء للولايات المتحدة ام ان العدو ليس من هذا الصنف.

في حال تم تصنيف الدولة غير قادرة على المواجهة وغير كفؤة فان ذلك يفتح خيارات مختلفة عن الحالة الأولى تعتمد من جديد على تشخيص العدو وقوته.

يجدر الإشارة الى انه في حال اختارت الإدارة الأميركية خيار قتالي معين وطريقة معينة فان ذلك لا يمكن ان يتغير فيما بعد، لأسباب سيتم استعراضها لاحقا.

خ- عقدة رقم 6: شريك قوي: معركة مفتوحة

المثال الأقرب الذي انخرطت فيه الولايات المتحدة عسكريا في الميدان هو الحرب الفيتنامية، التي جعلت الادارة الأميركية حذرة في الدخول في حروب في المستقبل. جاء التدخل الأميركي المباشر في إطار يجمع بين دولة عدوة قوية وعدو قوي، فدخلت في حرب مفتوحة ولم تستخدم الإدارة الأميركية هذه التجربة في أي من شركائها الاخرين.

منذ 1961 كانت الولايات المتحدة تقدم المساعدات العسكرية والمستشارين لفيتنام وقد تم احتواء حركة "PLAF بشكل جيد كما رأينا سابقاالا ان الوضع العسكري تدهور بشكل سريع، حيث توسعت القوات الفيتنامية الجنوبية وانتشرت بأقصى ما تستطيع وأصبحت بحاجة للاندماج وللدعم مع قوة خارجية، وكانت في الوقت نفسه قد استطاعت القوات الفييتنامية الشمالية الهجوم على الاراضي الجنوبية والدخول اليها، ولم تُسفر الضربات الجوية ضد القوات الشمالية الا بنتائج محدودة.

تم التخطيط لارسال 82000 جندي الى القواعد العسكرية الاميركية، ولن يكون الهدف منهم الا التوجه للقتال عشرات الكيلومترات على حافة القاعدة العسكرية وتم اسنادهم بطائرات b52 للإغارة على جنوب فيتنام. كان الهدف هو منع تسلل شعور بخسارة كل من الجيش الأميركي او حكومة الفيتنام الجنوبي. المفترض ان يتم الانتهاء من المعارك بطريقة سهلة وسريعة.

فيما بعد قام ال PLAF بمهاجمة القوات العسكرية الحكومية الفيتنامية الجنوبية بأعداد كبيرة. وكرد على ذلك اتجهت MACV ووزارة الدفاع الى زيادة عديد قواتها 100000 (اضافة على ال 80 الف الموجودين) في 1965 و100000 أخرى في 1966 لمساعدة القوات الفيتنامية في محافظتين من أصل 4. كان هناك تخوف لدى الرئيس الاميركي والمستشارين الامنيين ووزارة الخارجية بأن القوات الاميركية ستكون غير قادرة على مواجهة المتمردين الفييتناميين وبأن ارسال المزيد من القوات الاميركية الى هناك لن يساعد على شيء وسيكون ذلك حماقة كبيرة.الا ان عدم تصعيد الولايات المتحدة في ارسال القوات سزيد الشكوك حول نزاهتها وحول التزاماتها تجاه الشركاء.

وهكذا، تم تنفيذ هذه الاقتراحات مع معرفة مسبقة بأن الدخول في الصراع الفييتنامي سيقود الى ارسال المزيد من الجنود الاميركيين (في الذروة، تواجد ما يقارب نصف مليون جندي اميركي) الذين سيقاتلون لوقت طويل (امتد ل 7 سنوات)، بغض النظر عن النتائج والخسائر في صفوفهم التي بلغت ما يقارب 50 ألف جندي اميركي وما يزيد عن 2 مليون فييتنامي.

من العجيب ان صناع القرار الاميركيين قد اتجهوا الى خيار ارسال الجنود والقوات العسكرية الى الفيتنام مع وجود الكثير من علامات الاستفهام حول نتائج المواجهة المفتوحة مع العدو. ومع ان التشاؤم كان سيد الموقف في هذا القرار الأساسي الا ان ان البيت الأبيض كان لا يزال مصر على قراره رغم انه هو ومستشاريه وقيادته كانت لديهم فكرة إمكانية الفشل على المدى الطويل. اما على المدى القصير يبقى الوضع مغايرا. بحسب البيت الأبيض كان هناك كارثتين يجب تفاديهم: التصعيد الكبير كاستخدام السلاح النووي او اجتياح الشمال

الفيتنامي التي من الممكن ان تشعل حربا قوية مع الاتحاد السوفياتي، ومن جهة اخرى، حيث من الممكن ان تقود سياسة الانسحاب الى انهيار النظام القائم في وقت قصير.

بالتالي تم اختيار الخيار الوسطي (الخيار الوسطي من بين البدائل، وليس من بين نسبة الخسائر والقتلى)، الذي من الممكن ان يؤجل الخسارة وهي التي كانت بالنسبة للأميركيين وضعية جيدة.

بالطبع كما سنرى لاحقا ان الولايات المتحدة في بعض الحالات اختارت خسارة الشريك بدلا من التصعيد. ففي تلك الحالات لم يرى الاميركيين بدائل اخرى غير التخلي عن الشريك. أما في حالة الفييتنام، اعتبر صناع القرار انهم قادرين على مساعدة الفيتناميين في مواجهة PLAF. وفي حال لم تقم الإدارة الأميركية بمساعدة الشريك في هذه الحالة ولم يكن لها القدرة على المساعدة فان ذلك يعني ضعف الولايات المتحدة.

كانت الولايات المتحدة تسعى في الفيتنام الى:

- 70٪ منع الخسارة المذلة للولايات المتحدة التي من الممكن ان تؤثر على سمعتها.
- 20٪ الحفاظ على SVN ومناطقها بعيدة عن الايدي الصينية.
- 10٪ السماح لل SVN لممارسة حياتهم بشكل طبيعي وحر كامل.
- الدخول في الصراعات دون تلوث السمعة من الطرق المستخدمة.
- لا لمساعدة الشركاء بالرغم من انه من الصعب رفض المساعدة في حال طلبها.

من الضروري ان يكون تدخل الولايات المتحدة في الازمات مثله مثل تدخل الطبيب الجيد المساعد الذي يتدخل من خلال إعطاء الوعود بتحمل الاخطار ودفع الدماء مقابل الحاق الاضرار القوية بالأعداء.

د- عقدة رقم 7 : حزام النجاة

طريقة أخرى للقتال العسكري هي تلك التي تجمع بين شريك قوي، وعدو من غير المتوقع ان يهدد أمن القوات الاميركية. عندما تلاحظ الادارة الاميركية مثل هذه الحالة، فانها ستستحيب للوضع من خلال ارسال قوات عسكرية اميركية كافية لمساعدة الدولة الشريكة في وقت الحاجة. لا ان هذا لا يعني ان القوات الأميركية ستتدفق بشكل لانهائي للمساعدة أو انها ستخوض حروبا غير محدودة الوقت (بضع أشهر لحدود سنة).

ما حصل في كوريا الجنوبية كان دعما اميركيا لمساندتها بوجه اليابان. هذا قاد الى بناء نظام سياسي سريع الذي، بسبب ارتباطه بملاك متعاونين سابقا مع اليابانيين، عانى من انتقادات شعبية وانخفاض في تأييد الشعب له، لذا سعت الولايات المتحدة الى تقديم كامل اشكال الدعم لكوريا الجنوبية. اندلعت حركات التمرد ضد السلطة فقاومتها وقمعتها القوات المحلية المدربة والمجهزة عبر الاميركيين. في العام 1948، حصلت كوريا على سيادتها في الامم المتحدة. حث البنتاغون على ضرورة انسحاب القوات الاميركية منها واستبداله بانشاء مساعدات اقتصادية وعسكرية كبرى للدولة الكورية، يتم ادارتها عبر المنظمة التابعة لمشروع مارشال (ECA). في العام 1950، وقبل اندلاع الحرب، كانت كوريا قد حصلت على اكبر سفارة اميركية، أكبر مساعدات من ECA و MAAG. وصلت المساعدات المقدمة للدولة الى ما يقارب 3/2 من موازنة الدولة بهدف الحفاظ على استقلاليتها وامنها.

وعند بدء الحرب في 25 حزيران 1950، فوصفها الاميركيين بأنها عدوان كوري شمالي، وأن هذه الحرب هي تحدي سوفياتي للولايات المتحدة. يستوجي رد سريع وحازم. دعت الادارة الاميركية لانسحاب كوريا الشمالية من الحرب، وبدأ الرئيس الاميركي بعقد لقاءات التي تسعى الى بلورة قرارات لارسال قوات اميركية لمواجهة القوات التابعة لكوريا الشمالية (اثناء ذلك، نلاحظ ارسال الرئيس الاميركي المساعدات العسكرية الى الفيليبين واندوشينا، وتمركز الاسطول السابع الاميركي بين تايلند والصين، بهدف حماية القوات الوطنية في الصين من أي هجوم صيني محتمل). ساد الاعتقاد ان القوات الكورية الجنوبية قادرة على الصمود والمواجهة اذا ما اكتفت الادارة الاميركية بدعمها بالذخائر والاسلحة، الا انه بعد مرور اسبوع، حتى بعد المساعدة الاميركية الجوية، بدأت معالم التشتت في الجيش الكوري الجنوبي مما استدعى الاتفاق على انزال قوات أميركية عسكرية اولا 3000 جندي، والعمل على انشاء فرقتين هجوميتين تقارب كل واحدة منها ال 20000 جندي. انقلبت الموازين بعد اعلان التزام الادارة الاميركية ارسال جنودها، حبث أعلن السفير الاميركي ان القوات الكورية الجنوبية استطاعت السيطرة على الميدان مدعومة من القوات الجوية الاميركية. وعلى الرغم من انسحاب جزء من القوات الكورية الجنوبية في وقت لم يكن بعد الا جزء قليل من القوات الاميركية قد وصلت، الا ان مجلس الامن الوطني اوقف جزء من لقاءاته حول كوريا. في 7 تموز، وفي الوقت الذي لم يكن هناك الا 800 جندي اميركي، كان الرئيس الاميركي يحضّر لهجوم مضاد ضد كوريا الشمالية لارغامها على التراجع الى الحدود القديمة. تم فيما بعد احتلال كوريا الشمالية وتوحيد الجزيرة الكورية. هذه يوضح جيدا كيف ان الولايات المتحدة قد تدخلت في الوقت الذي لا شك لديهم بقدرتهم على اخضاع

كوريا الشمالية سريعا مما ساهم في مساعدة شريكتهم في حربها وتثبيت مصداقية اميركا.

مثال اخر حول التدخل الاميركي، نيكاراغوا، التي انضمت الى شراكة الولايات المتحدة في العام ، بعد تدخل قوات المارينز الاميركية لمواجهة تمرد ضد الحكومة آنذاك، ومن ثم، بعد مرور سنتين، تم اخماد تمرد جديد ضد الرئيس المدعوم اميركيا. كان للإدارة الأميركية قاعدة عسكرية تضم قوات عسكرية أميركية وتم تخفيض العديد الى ما يقارب 100 جندي فقط تمركزوا في قاعدة عسكرية في ماناغوا للثلاثين سنة القادم. هذا الاحراء كان رقيقا كاجراء يساعد على استتباب الامن والاستقرار في الدولة، وبعد العديد من الجهود الفاشلة، استطاعت المصارف الاميركية في نيويورك بالتعاون مع وزارة الخارجية ادارة مجموعة من الالتزامات المالية والاتفاقات مع نيكاراغوا تزيد من قدرة الولايات المتحدة على فرض رقابة على النفقات الحكومية. المشكلة الأساسية الاخرى، هو النظام الانتخابي المتبع فأرسلت الادارة الاميركية خبير سياسي لكتابة مشروع قانون جديد يحد من الفساد وبذلك يُفترض ان يقلل امكانية تخفيض فرص ان يقوم الطرف الخاسر بحمل السلاح ومعارضة الحكومة. ثم أعلنت الولايات المتحدة دعمها انشاء شرطة وطنية ومساعدتها عسكريا ولوجستيا بهدف المحافظة على النظام القائم بالدولة. سارعن الحكومة الى الموافقة على ذلك والبدء بتدريب القوات المحلية. بعد مرور شهرين، ابحرت القوات الاميركية الى موطنها الاساسي.

فيما بعد اندلعت الفوضى التي سريعا ما تحولت الى حرب أهلية وتواصلت الإدارة الأميركية مع طرف الحكومة التي تدعمها في وجه طرف اخر كان يدعمه الحكومة المكسيكية العدوة للولايات المتحدة. بعد أيام أعلنت الولايات المتحدة من خلال انشاء تحالف بنكي، عن تقديم قروض دعم ومساعدات مالية للدولة طارئة مع مبيعات من الأسلحة العسكرية والبدء

بضربات جوية على مراكز المتمردين واكذلك ارسال قوات عسكرية أميركية تصل الى 5000 جندي. هذه القرارات والمساعدات جمدت الوضع القائم في الدولة لصالح الولايات المتحدة وأعلنت الإدارة الأميركية عن مشروع سلام عرضته على الطرفين يتضمنؤالتزامات جديدة مختلفة عن السابق، يتضمن وقف الحرب ونزع سلاح الطرفين، وانشاء قوات وطنية تديرها الولايات المتحدة (وليس فقط تدريبها) من خلال مسؤول اميركي مباشر، وإعلان عن انتخابات جديدة تحت رقابة قوات المارينز الاميركية. وافق الجميع الا معارض واحد وهو "أوغست ساندينو" ولم تستطع الولايات المتحدة من اسكات الفوضى حتى مع استخدام القوات الجوية. صمود المعارضة رفع من منسوب الاعتراضات في الكونغرس الأميركي الذي بدوره اتخذ قرار بدعم القوات الوطنية وتوسيعها وتدريبها لقيادة العمليات العسكرية الجديدة. تميّز أداء الشرطة الوطنية بالكفاءة العالية اكثر من المتوقع، مما سمح للقوات الاميركية بالانسجاب عام 1929 مع إبقاء عدد قليل من الجنود الذين بدورهم انسحبوا مع بداية العام 1933. مباشرة، أعلن المعارض عن إيقاف التمرد والمواجهات، وتم فيما بعد اغتياله تحت قيادة "سوموزا".

ذ- عقدة رقم 8 : شريك ضعيف: الانتصار السريع

فيما سبق تحدثنا عن التزام اميركا في ارسال القوات العسكرية الى الدول الشريكة سواء كان تقييم الادارة الاميركية للدولة الشريكة، دولة قوية، ام دولة في طور انشاء القوة العسكرية. كذلك تستند خطط ارسال القوات الاميركية الى الدول على توقعهم المسبق حول القوة التي يختزنها العدو ، فهذا المعيار الاخير يشكل محور الالتزام الاميركية ونوعيته وطبيعته. اما في حال كانت القوات العسكرية للدولة الشريكة غير كفوءة وغير مؤهلة سواء خلال الازمة او خلال المستقبل المتوقع، فتأخذ حينها قوة العدو المحددة في القتال ضد

الاميركيين شكلا آخر. تؤثر هذه الاخيرة ليس فقط على حجم القوات الاميركية اللازمة للقتال، بل ايضا على نوعية هذه القوات المختارة لخوض الحرب.سنبدأ أولا، بتحليل الحالة التي يكون فيها الشريك غير كفوء، والعدو ليس قويا.

في هذه الظروف، حيث الطرفين ضعيفين يقدر صناع القرار الاميركيين ان ارسال القوات الاميركية لن يقود سوى الى الانتصار السريع وقليل الكلفة وهو ما نسميه "الانتصار السهل". لا يتطلب نشر القوات الا التكيف مع الخطط الحالية او المسبقة التصميم المبنية على استخدام القوات المتوفرة مهما كانت. هذه القوات من الممكن ان تكون قليلة الحجم ام كبيرة، وذلك لا يعتمد على حجم الارض او على حجم قوة العدو، بل على حجم القوات المتوفرة. ان وقت بقاء القوات الأميركية غير محدد فيمكن ان يبقى بين 12-18 شهرا. في حال كانت القوات العسكرية للدولة الشريكة ضعيفة اكثر من ضعف قوة العدو، فان ذلك يعني ان التدريبات العسكرية لن تؤثر ولن تكون ذي فعالية عالية، الا ان تطبيقها امر حتمي لما تعكسه من رمز للتعاون والالتزام اكثر من تحضير القوات المحلية للقيام بالحرب ضد العدو، وهذه ما يميّز هذه المساعدات عن تلك التي تأتي في سياق الاداة السابقة.

لبنان من الأمثلة المهمة في نجاح ارسال القوات الأميركية والانتصار السريع والسهل. كان للإدارة الأميركية علاقات قوية مع العديد من القوى السياسية الموالية للدول الغربية – تجمع العديد من المسلمين والمسيحيين ورجال اعمال محليين وأجانب - في لبنان منذ اربعينات القرن الماضي. كان لبنان البلد الوحيد الذي قبل استقبال القوات الأميركية ليكونوا قاعدة في الشرق الأوسط والتحرك تجاه أي دولة تواجه عدوان علني مسلح من دولة تؤيد الشيوعية. ومع وجود معارضة ضد السياسات الخارجية لشمعون في السلطة آنذاك، اقنع شمعون واشنطن ان المعارضين هم شيوعيين ويجب على الإدارة الأميركية مساعدته في

تزوير الانتخابات من اجل تحقيق انتصاره واستيلائه على السلطة من جديد. أرسلت الإدارة الأميركية عبر وكالة الاستخبارات المركزية الأموال اللازمة. نجحت العملية، والعديد من مؤيدي شمعون وصلو الى السلطة بعد انتخابهم مما يعطي شمعون القدرة على الفوز برئاسة ثانية للبلاد.

استأت المعارضة من طموح شمعون مما حرّض على الفوضى، وفي شهر أيار، اغتيل صحافي معارض لشمعون مما أشعل قتال في الشوارع والاشتباكات المسلحة والتمرد، وسريعا ما تحولت المشكلة الى أعمال مسلحة في شمالي وشرقي البلاد. هذه الاحداث زادت امكانية طلب شمعون باستدعاء قوات أميركية الى لبنان، بطلب جديد من شمعون، الا ان واشنطن لم تكن متوافقة مع شمعون، وهي تعتمد خلال حكم ايزنهاور ان التدخل العسكري الاميركي لن يحصل الى اذا وجدت الادارة الاميركية ان هذا الخيار هو الاخير، ولم تكن بعد في حالة لبنان مقتنعة بضرورة ارسال القوات الاميركية وان الحكومية الليبناينة غير قادرة على التصرف بمعزل عن الامركيين. اشترطت واشنطن ان الطريقة الوحيدة التي من الممكن ان تقود الى ارسال القوات الاميركية الى لبنان هي ان هذه القوات التابعة لها لن تقوم بمحاربة المعارضين والشغب بل فقط ستكون بحالة دفاع عن استقلالية لبنان وامنه وان لبنان ذو التوجه الغربي عليه ان يعيد انتخاب شمعون، والقوات الاميركية عليها اتمام فقط عمليات تحرير القوات اللبنانية وباستثناء الدفاع عن النفس لن تتدخل في قمع التمرد. لم تكن تعلم الإدارة الأميركية ان الشغب وصل الى مرحلة كبيرة وانه يشكل خطر عسكري كبير ليس فقط على الاميركيين بل ايضا على القوات العسكرية اللبنانية الصغيرة. أكملت القوات الأميركية الوصول مع المدرعات والطائرات المقاتلة. وعندما تصبح

القوات العسكرية اللبنانية قادرة على مواجهة التمرد بنفسها وتستخدم التجهيزات العسكرية، فانها بذلك ستضع حدا للتمرد في وقت قصير.

من وقت لآخر كانت اعمال الشغب تزداد وأصبحت تشكل خطرا بالنسبة للأميركيين وتزيد النقاشات في واشنطن حول امكانية التدخل ، ولكن مع وجود قوات الامم المتحدة افترضت الادارة الأميركية ان الأمور ستكون تحت السيطرة. في هذا الوقت بدء المستشارين الاميركيين والرئيس يتبلور لديهم ضعف شمعون وقلة شعبيته وكيف يمكن فصله عن الحكم. اقترحت الإدارة الأميركية إنزال قوات جديدة في لبنان مع مشاركة من القوات العربية. في هذا الوقت أرسل الفرنسيين والبريطانيين خبرائهم الى شمعون لاقناعه بضرورة إيجاد بديل قوي مكانه في السلطة عندما تنتهي صلاحيته. في 14 تموز انقلب النظام العراقي الموالي للدول الغربية مع اعدام كل من الرئيس ورئيس الوزراء. فأرسل شمعون وملك الأردن بضرورة التدخل العسكري الأميركي وطلب اخر من تركيا، ايران، باكستان، اسرائيل، السعودية، بريطانيا وفرنسا. من جديد، ان لم تتدخل الولايات المتحدة فذلك سيحد من تأثيرها دوليا، وسيضع الادارة الاميركية في خانة الضعف في تنفيذ التزاماتها تجاه الدول الشريكة في وقت الحاجة. ما هو عجيب، كيف تحولت القوات الأميركية الى قوات قتالية في وجه معارضي شمعون فكان عليهم الانتشار في بيروت والمناطق المحيطة بها، والهدف من ذلك هو اظهار القوة من خلال العوامل النفسية. في الحقيقة، هبوط القوات الاميركية كان هجوميا اكثر من ان كونه عروض ايحائية، وهذا يعود الى ان الولايات المتحدة تقف الى جانب الدولة الشريكة لها، الا ان العدو ليس معارضي شمعون، بل هم القوات اليسارية الذين في المستقبل، من الممكن ان يقودوا انقلاب على الانظمة كالذي قامت به في العراق.

هكذا، ارسل ايزنهاور القوات الاميركية من اجل اتمام تسوية سياسية. تمركزت القوات في بيروت ولم تدخل الى المناطق التي يسيطر عليها المتمردين. لم تدخل القوات العسكرية اللبنانية ولا قوات المتمردين بصراعات مسلحة. فيما بعد أوفد الرئيس الاميركي مندوب عن وزارة الخارجية الى بيروت وفي غضون اسابيع، استطاع التوصل الى اتفاق بين المتمردين وداعمي شمعون، لانتخاب رئيس جديد خلفا لشمعون. في نفس الوقت، قررت بريطانيا واميركا ال عدم التدخل في العراق وعلى خلاف تمنيات ملك الاردن، تم الاعتراف سريعا بالنظام العراقي الجديد. بحلول الخريف، وبعد رحيل المارينز عن الاراضي اللبنانية، يستطعون الادعاء بعدم رغبتهم العودة الى لبنان. الا انه بعد عدة عقود، ارسلت الادارة الاميركية القوات من جديد الى لبنان، وهذه المرة كانت بطريقة مختلقة، وظروف مغايرة.

تحدثنا في الحالات السابقة عن تدخل اميركي من خلال ارسال قوات تتراوح اٰدادها بين 2000 و20000 جندي. اما في حالة السعودية والكويت هناك اختلاف. في 2 آب 1990 اجتاحت العراق الاراضي الكويتية، فاعتبرت واشنطن ان هذا العمل ممكن ان يزعزع أمن واستقرار الاراضي المحيطة بها لا سيما السعودية، التي من الممكن ان تكون هدفا مستقبليا للقوات العراقية كذلك حقول النفط. خلال 12 ساعة اجتمع مجلس الامن وشارك فيه مسؤول من وكالة الاستخبارات المركزية، وعرض الجنرال Schwarzkopf خطة للدفاع غن الاراضي العربية. في غضون يومين، اقترح بوش ضرورة اقناع الملك السعودي باستقبال قوات اميركية على ارضه، للدفاع عن نظامه القائم. تم ارسال الجنرال Schwarzkopf ومندوب عن وزارة الدفاع، الى جدة، لاقناع الملك بهطر القوات العراقية على النظام السعودي، فاقتنع الاخبر بهطة الولايات المتحدة وسرعان ما وصلت الاف القوات الاميركية الى المملكة السعودية. منذ البداية وقبل ان يعلن بوش ان العدوان العراقي لا

يجب ان يستمر، كان المسؤولون الاميركيون يرون بأنه لا يجب ان يسمح للقوات العراقية بالبقاء في الكويت. لذلك عدة أسباب اهمها كره الولايات المتحدة للنظام العراقي البعثي، والاهم هو معرفة الخطر الذي تشكله القوات العراقية على النظام السعودي الذي لا يبعد عن العراقيين سوى 40 كيلومترا. الا ان الاميركيين لا يمكن ارسال ودعم ما يقارب 200 الف جندي في السعودية لاسباب مالية ولوجيستية. سريعا، بدأ صناع القرار يخططون لردع أي محاولة غزو من الممكن ان تتعرض لها السعودية من القوات العراقية، وبدأ الجنرال Schwarzkopf التخطيط لحرب جوية مكثفة لاجبار القوات العراقية على التراجع الى خارج الكويت، وهذا حتى قبل ان يخبر بوش رئيس هيئة الاركان المشتركة ان العقوبات الاقنصادية للامم المتحدة من غير المتوقع ان تؤتي نتائج مهمة، وقبل بكثير من الاجتماع الذي حصل في نهاية اوكتوبر حيث تم التوصل الى انه في حال لم تنسحب العراق من الكويت فعلى الولايات المتحدة استخدام القوة لذلك.

Schwarzkopf ركّز على الضربات الجوية بسبب ان نشر القوات الاميركية للدفاع عن المملكة السعودية، حسب اعتقاده، انها لا تتناسب مع رغبة الولايات المتحدة في القيام بحرب برية قصيرة وقليلة الخسائر في الكويت، كذلك يرى ان العراق مليئة بالاهداف التي من الممكن ضربها جويا. وبعد بعض المناورات الادارية في واشنطن، اقترح Schwarzkopf مخطط جديد للحرب البرية الاميركية في الكويت تستند على القوات الاميركية والتجهيزات الموجودة في اوروبا التي اصبح هناك القدرة على استخدامها في الشرق الاوسط بعد ان انتهت الحرب الباردة. هذه الخطة التي جمعت ما يزيد عن نصف مليون جندي اميركي وأخر جيل من الطائرات والدبابات والقنابل الذكية، يُتوقع لها ان تحقق انتصار سريع للادارة الاميركية في الكويت وفي اقل الخسائر الممكنة. هذا التوقع في الانتصار السهل والسريع،

ازداد بعد ان تم الغاء هدف الدخول الى العراق، لذا تم الاكتفاء بضرب القوات العراقية في الكويت محققة اسرع انتصار في غضون حرب استمرت 100 ساعة فقط، مع خسائر أتت منسجمة مع توقعات صناع القرار الاميركيين بحدود 137 قتيل.

لسيت كل حالات الانتصار السريع تستوجب تدخل القوات الاميركية، فمن الممكن ان لا تكون الولايات المتحدة تمتلك قوات عسكرية مما يجعلها تنتقل الى صنع ادوات بديلة. كحالة زائير عام 1978. كانت قبل هذا التاريخ، كانت الدولة قد تعرضت للهجوم من اكثر اعداء موبوتو. اعربت واشنطن عن قلقها من هذا التصرف وان ذلك يشكل خطرا على النظام من دولة شيوعية. لذا ارسلت الادارة الاميركية المساعدات غير القاتلة العسكرية الى الدولة. تعتبر قوات زائير العسكرية غير قوية بتاتا وغير قادرة على الدفاع عن نفسها، وقد بدأت بالتفكك. ارسلت المغرب 1500 مظلي للتدخل بمساعدة طيارين مصريين، وتم تمويل هذه العملية من السعودية مدعومة بفرنسا التي قدمت العديد من الاسلحة والمستشارين. كل ذلك ساهم بصد الهجوم. كان من المستحيل اكتشاف دور الولايات المتحدة في كل ذلك، على الرغم من انتقاد موبوتو لكل من كيسنجر وكارتر لعدم مساعدتهم الا انه كما يبدو ان باريس قد اعلمت واشنطن بما حصل ونسقت معها لا سيما بالشؤون المخابراتية، كذلك المعرب التي لا يمكن لها استخدام الاسلحة الاميركية دون اذن اميركي بذلك، ومصر تنقشت حول وضع زائير عدة مرات، لذا كانت الادارة الاميركية تسعى لتأمين استقرار الاوضاع العسكرية في الدولة. ووردت تقارير غير مؤكدة حول ان وكالة الاستخبارات المركزية كانت تبحث عن مرتزقة لارسالهم الى زائير.

في السنة اللاحقة، اعاد المتمردين ثورتهم ضد الدولة، في وقت اصبحت فيه القوات العسكرية اقل كفاءة مما كانت عليه من قبل وقد حاول الثوار السيطرة على العديد من

مراكز التعدين التي يعيش فيها الاميركيين والفرنسيين والبلجيكيين. وضعت سريعا الدول الثلاث خطط لاجلاء رعاياهم من هناك، وبعد ان تم نقل العديد الصغير من المواطنين الاميركيين، قامت الاجارة الاميركية بنقل 1700 مظلي بلجيكي و 700 فرنسي لاتمام عمليات الانقاذ. اثناء ذلك، كانت القوات المتمردة تنسحب وقتل منهم اثناء قتالات صغيرة جرت، ومنهم من أعتقل في غضون يومين. في هذا الوقت بدأت القوات البلجيكية بالانسحاب، اما الفرنسية فأرادت البقاء، لاصطيار المتمردين واعتقالهم، حتى قدوم القوات الدولية لتأخذ دورهم. خلال أسبوع، تم انشاء قوات عسكرية تجمع المغرب وكل الدول التي كانت سابقا مستعمرات فرنسية. نسقت فرنسا كل هذه الفترة مع الولايات المتحدة وما يمكن القيام به. خططت الولايات المتحدة من جديد بالاعتماد على القوات التي شاركت في السنة السابقة ضمن عمليات الانقاذ، للتدخل في زائير، فحثت الدولة على الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والسعودية أمنت الاسلحة الامسركية ونقلتها الى زائير، ومصر وغيرها من الدول أرسلوا الخبراء العسكريين.

ر- عقدة رقم 9: شريك ضعيف: استخدام الوكلاء

في العديد من الحالات التي تدخلت الادارة الاميركية فيها كانت التقديرات المستمدة تعتمد على الاداة السابقة التي كانت موضع التنفيذ قبل اتخاذ القرار. هكذا في كوريا، العراق ولبنان، في الحقيقة، هو ان القوات الاميركية كانت جاهزة منذ البدية للتحرك في سبيل مواجهة مشكلة معينة كذلك المنظمات التابعة لها، التي كانت تمارس أنشطتها بدراسة والتخطيط للتعامل مع أي نوع من المشاكل ممكن ان يظهر فيما بعد بغض النظر عن أهمية هذه المشاكل. من الخطأ القول ان الادارة الاميركية كانت متشائية حول التدخل في الفيتنام، فهناك نوع رابع من الحروب العسكرية على الادارة الاميركية انشاء رؤية واضحة

قبل التدخل، وهي الحالة حيث الدولة الشريكة تكون غير قوية، في مواجهة عدو قوي. في هذه الحالات لا تكون لدى الادارة الاميركية التأكد لا من تحقيق الانتصار ولا من انتصار سريع.

في هذه الحالة لا يكون هناك وجود للقوات الوطنية التي يمكن للادارة الاميركية دعمها بالاصل، وان أي التزام بالدفاع والتدخل سيتحول بالتأكيد الى حرب مفتوحة الذي يعيد الى الاذهان فترة الاستعمار الاميركي، وهذا ما لا تحبذه واشنطن بسبب رفض الشعب الاميركي استخدامه. فلأي هدف يريدون القتال وتجاه من؟ في العديد من الحالات لم تنجح هذه الطريقة بمعالجة المشكلة في الدول وتخليصها من مشاكلها. ولكن بما ان الولايات المتحدة اخذت على عاتقها موضوع حماية شركائها فان عدم الاقدام على التدخل لحماية الشركاء هو امر مرفوض ولا بد من التدخل. الحل يكون اذن استخدام الوكلاء وجيوشهم للتدخل، الا انه على العمليات ان تكون تحت إدارة الاميركيين مباشرة. تعتبر هذه الطريقة من طرق الاستعمار القديمة ولكن يمكن ان يتم تطويرها من خلال تقنيات عديدة لكي تتلاءم مع الولايات المتحدة في العصر الحديث.

عودة في التاريخ، كانت الامبراطوريات تستخدم القوات الوكيلة التابعة لها في الحروب. فالفرنسيين مثلا يستخدمون وكلائهم "Foreign Legion" للقيام بعدد من المهمات لصالحها، وهي لا تزال تستخدمهم الى وقتنا هذا، في عمليات في افريقيا. وفي عصر الامبراطوريات، كانت القوات الوكيلة تعتبر أداة فعالة جدا. اما في دولة تتمتع بالسيادة والاستقلال ان انشاء موقع عسكري في الدولة يضم قوات اجنبية لدولة ما ويقع تمويله وادارته بيد طرف ثالث، هو امر لا يحظى بالقبول من طرف الدولة المستقلة. لذلك ومن اجل جعله أكثر قابلية للتنفيذ وليأخذ شكلا أفضل مقبولا، يمكن لطرف كالأمم المتحدة ان تلعب

هذا الدور لفترة مؤقتة وهي منظمة تحظى بالقبول الدولي. خلاف ذلك، فإن الوضع يكون صعب للغاية للمحافظة عليه، وهذا أحد الأسباب التي تجعل القوات الداعمة الدائمة تميل إلى التلاشي أو تختفي ببساطة، فيحل محلها قوات خاصة أو عقد اتفاقيات أخرى بديلة قصيرة الاجل.

بالنسبة للولايات المتحدة فان إمبراطوريتها تتضمن دول ذات سيادة وطنية ومستقلة، وذلك حتى لو كان ممكن سياسيا ان يتم انشاء مواقع عسكرية فلن يكون هناك مكان آخر يمكن سحب الجنود منه عندما تريد الادارة الاميركية. من وقت لأخر في حالات طارئة يمكن للدول الشريكة ان تشارك قواتها في خطط تضعها الولايات المتحدة اما لاظهار التضامن معها، واما مقابل دفع أموال لقاء ذلك ولكن ان اعداد القوات المعروضة للمشاركة كانت اقل من تلك التي باستطاعة الولايات المتحدة نشرها ولا شك بان هذه القوات الشريكة لن تكون بذات الكفاءة التي يمكن من خلالها استبدال القوات الأميركية بها.

وبالتالي، في هذه الحالة ان استخدام القوات الاميركية أصبح مستبعد، وعليها ان تطلب تدخل الشركاء من خلال ارسال قواتهم ولكن يجب ان تكون قد تأكدت من فعالية القوات الشريكة في معالجة الازمة. وبعد ذلك يصبح دور الادارة الاميركية تقديم الدعم الكامل التقني والاستشاري والذخائر والعتاد بهدف مساعدتهم اثناء المعارك. كذلك تتضمن المساعدات أيضا استخدام الطيران والضربات الجوية لمساعدة القوات البرية الشريكة وكان قد تم استخدام هذه الاداة في العام 1920.

المشكلة اذن لدى الولايات المتحدة هي ان الادوات الممكن استحدامها لتزيد ثقة الاميركيين بالقوات الوكيلة وبقدرتها على الانتصار واحقيق الاهداف، هو ان تخضع القوات الشريكة الى ادارة مستشارين أميركيين وتقديم الدعم لهم عبر ضربات جوية من الطائرات التي

يقودها طيارين أميركيين. الا ان ذلك سيجعل الاخرين يغضبون من الولايات المتحدة والتخوف من امكانية استخدام القوات الاميركية في الحرب مباشرة. الحل يكمن اذن في إبقاء الاعمال العسكرية سرية، على الأقل امام الراي العام الأميركي إذا لم يكن بامكان اخفائها امام الأعداء او الشركاء. لذلك على الولايات المتحدة انشاء أدوات جديدة تهدف الى تنفيذ الانشطة التدريبية، النقل، الاستشارات، والدعم (دون الضربات الجوية) بشكل سري وخفي.

أنشأت الإدارة الأميركية أداتين لهذه الاهدف. الأولى هي انشاء قسم عسكري ملحق بوكالة الاستخبارات المركزية. في العام 1947 تم انشاء وحدة العمليات الخاصة " Office Of Special Operations – OSO" التي من ضمن مسؤولياتها تنفيذ الحرب النفسية بشكل سري أضيف الى اعمالها عمليات التخريب واثارة الشعوب. اما فيما بعد تم انشاء ما يسمى "Office Of Policy Coordination (OPC)" المتخصصة بالعمليات السرية، وتهدف الى تنفيذ كل العمليات التي ترعاها الحكومة الأميركية تجاه الدول العدوة الأجنبية او للمجموعات، او لدعم المجموعات والدول الصديقة ولكن كل ذلك يجب ان يتم بطريقة سرية ولا يجب الاطلاع عليه من أحد وإذا ما انكشفت هذه الأمور يمكن للادارة الاميركية ان تنفي هذه النشاطات ومسؤوليتها عن هذا الامر. تتضمن الاعمال كل أشكال، البروباغندا، والتخريب، الاثارة، التحريض، الحرب الاقتصادية، التخريب، وعمليات مقاومة التخريب، الانقلابات على الدول العدوة، ومساعدة الافراد والمجموعات والمنظمات المقاومة ضد الدول العدوة، المتمردين وكل الحركات الليبرالية، وكل اشكال الدعم تجاه معارضي الشيوعية ومن يسعى الى نشر الأفكار الليبرالية والحرية.

تم توسيع هذه المنظمة بعد ربطها بوكالة الاستخبارات المركزية حيث تضمنت 300 عامل وارتفع العدد الى 6000 في 1952 كذلك، ارتفعت موازنتها من 4.7 مليون$ الى 82 مليون$ في نفس الفترة. تم دمجها بمنظمة OSO وأصبحت "CIA's Directorate of Plans" (فيما بعد اصبحت DDO– Directorate of Operations وبعدها The National Clandestine Service)

قامت OPC برفع قدراتها شبه العسكرية من خلال التدريب والعتاد بما يمكّنها من تنفيذ مهماتها الخاصة. تعاونت مع القوات العسكرية لتأمين التدريبات اللازمة والافراد عند وقت الحاجة في العمليات الخاصة (هذا التعاون تم مع مجلس الامن الوطني). اشترت وكالة الاستخبارات المركزية خطوط جوية في اسيا (Civil Air Transport)، لتعطي OPC القدرة على نقل التجهيزات والجنود دون الحاجة للرجوع الى القوات الجوية، او في اوروبا الى British RAF. ثم اشترت وكالة الاستخبارات المركزية خطوط جوية اخرى وبالاخص "Southern Air Transport and Intermountain Aviation" وباعتها في 1970.

بشكل خاص تتركز العمليات الخفية في الصين وفي أوروبا الشرقية. يتم بناء تجمعات معينة سرية يمكن استخدامها اثناء الحروب القادمة. عند اندلاع الحرب الكورية هذه المجموعات شكلت النواة الأساسية لعملية صنع القرار في الحرب وعملت الى جانب القوات الشريكة وتوسعت اعمالها لتشمل تنفيذ عمليات في كوريا الشمالية. استفادت القوا العسكرة من العديد من التقديمات المالية واللوجستية من OPC وفي الحالات الضرورية كانت اهذه الاخيرة تنضم لتنفذ المهمات. بالمقابل ، لم يتم حل وحدات الجيش في نهاية الحرب الكورية، وبحلول أواخر الخمسينات، كان لدى جميع الخدمات الثلاث قدرات مستندة الى "القوات الخاصة"، مما ساهم في خلق موارد مؤسسية يمكن أن تعتمد عليها وكالة

الاستخبارات المركزية. بعد وصول "كينيدي" الى الرئاسة الاميركية، تركز اهتمامه على محاربة كل أشكال المتمردين الشيوعيين من خلال تطوير ما تم انشائه، فتم تعزيز وحدات القوات الخاصة وتكليفها بالمسؤولية عما كانت عليه عمليات وكالة المخابرات المركزية في فيتنام. في العام 1987، ومن ثم أنشئ الكونغرس الأميركي قيادة العمليات الخاصة فوضعت معظم الإدارات العسكرية تحت وإدارة واحدة لتسهيل العمليات الدفاعية السرية. تم استخدام كلا الوحدات التابعة بوكالة الاستخبارات المركزية والقوات الخاصة للبنتاغون في عمليات التدخل. وتم انشاء ونقل وتجهيز واحدة او أكثر من القوات الوكيلة بالاسلحة اللازمة، مدعومة بالمستشارين، والضربات الجوية بالطبع.

كمثال عمليات استخدام قوات من المرتزقة ومن الوكلاء، هو ما حصل في الكونغو (زائير سابقا) بين العام 1964 و1965، وفي خلال التدخل في الكونغو، كانت الولايات المتحدة تستخدم الوكلاء في منطقة اخرى وهي لاووس. في لاووس كانت الولايات المتحدة تحضر لاعادة انشاء تحالف اليمينيين الذي انهار من قبل بسبب مواجهة مع المتمردين الشيوعيين والمحاييدين. عملت واشنطن على اعادة بناء وتقوية حلفائها من خلال إرسال المساعدات العلنية والسرية (مستشارين من القوات الخاصة)، ووجد المسؤولون الاميركيون ان اليمينيين مصابون بالضعف ولا يملكون القدرة على مواجهة الشيوعيين ولا أمل لديهم بالانتصار. في هذه الظروف، كانت النقاشات في واشنطن لا تحبذ ارسال قوات اميركية الى الميدان، وفي كل مرة يتم اعادة الاقتراح يُرفض من جديد. بدلا من ذلك تم وضع خطة استراتيجية بمسارين: الأول هي تحييد لاووس عن الصراع، والثاني انشاء قوة شريكة تساعد اليمينيين على القتال. وتم توقيع اتفاقية حياد في 1962، الا أنه نتيجة تضعضع هذا

الاتفاق وانهياره بشكل بطيء خلال بين عام 1963 و1964 تم الانتقال الى المسار الاخر لانشاء قوات وكيلة تقوم بالهجمات الى جانب اليمينيين.

تم التركيز على جماعة إثنية non-lao تعيش في هضبة محاذية الى المتمردين تسمى Hmong. يمكن بحسب الإدارة الأميركية ان تقوم هذه الجماعة بمحاربة الاخرين لصالحها تدربهم فبدأت عبر وكالة الاستخبارات المركزية بنقل العتاد والمساعدات اليهم باستخدام "طيران اميركا" كذلك أرسل اليهم العديد من المستشارين، مزيج من مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية، والقوات الخاصة، ووحدات من الجيش التايلندي الذين هم بالاصل كانوا قد تدربوا على أيدي المخابرات الاميركية على تقنيات مكافحة التمرد لاستخدامها في بلادهم ووضع حد للمتمردين. في منتصف الستينات، تم انشاء قوة من 30000 جندي تابع ل Hmong وتمت مساعدتهم بقوات جوية مهمة من طراز T-28s تنطلق من قاعدة في تايلند (مركز إدارة علاقات بين وكالة الاستخبارات المركزية وHmong) ويتم قيادة الطائرات اما عبر طيارين من تايلند او من اميركا او من لاووس. فيما بعد تم اسناد القوات الجوية ب طيارين اميركيين موجودين في تايلند او جنوب فيتنام او جنوب بحر الصين. وبطريقة مشابهة، تم بدأ العمل على برامج اخرى مع مجموعات عديدة من Non-lao متمركزة في مناطق اخرى من البلاد، لاسيما في مرتفعات جنوب فييتنام.

دور جماعة Hmong المدعومة كان ليس تطهير البلاد من الشيوعيين بالكامل ولكن فقط تأمين الامن والاستقرار للمنطقة الفاصلة بين العاصمة الإدارية وملك الدولة. القوات الشيوعية كانت مدعومة من الفيتناميين الشماليين ولكن بشكل محدود لم يستدعي تدخل الولايات المتحدة. ارسلت فيتنام الشمالية الدعم للشيوعيين لمواجهة Hmong الا ان المسؤولون الاميركيون لم يعتبروا هذه المساعدات الا محدودة وبالتالي لا يجب على

واشنطن التحرك لمواجهة ذلك. البداية كانت في شمال البلاد، حيث بدأت الإدارة الأميركية تنفيذ ضربات جوية جنوب لاووس التي كان يستخدمها الفيتناميين الشماليين في نقل العتاد والأسلحة والجنود الى جنوب الفيتنام. ومع اشتداد المعارك والتدخل الاميركي، اصبح الفيتنايميين الشماليين أكثر ثباتا لمواجهة جماعة Hmong مما جعل هذه الاخيرة تطلب زيادة الدعم الجوي فتوجهت الولايات المتحدة الى استخدام القاذفات الاستراتيجية B-52s. كل هذه الضربات كانت تتم بسرية لسنوات عديدة للتأكيد على حيادية لاووس وتخوف الادارة الاميركية من انكشاف تحركاتهم مما يجر المنطقة الى المزيد من التصعيد.

دعم هذه الجماعات في لاووس واستخدام المرتزقة في الكونغو تدل على خصائص هذه العمليات التي يقودها الاميركيين باستخدام الوكلاء، والتي تتضمن، التنظيم، التجهيز، التدريب، ونشر واستخدام القوات الوكيلة، ثم استخدام القوات الجوية لدعم هذه الجماعات، وتعمل كل من وكالة الاستخبارات الاميركية ومسؤولي القوات الخاصة على مراقبة ودعم تنفيذ هذه الخطوات بشكل سري. هذه الخطة الثلاثية تم تنفيذها في كمبوديا ولكن فقدت الولايات المتحدة قواتها الوكيلة التي دعمتها في وقت قصير فتوجهت الى ضربات جوية عنيفة تجاه الشيوعيين هناك.

الثلاث حالات مسبقة الذكر، كانت في وقت ذروة تنفيذ الادارة الاميركية لعمليات ضد متمردين. استمرت فكرة استخدام القوات الوكيلة استمرت الى عقود عدة بعدها، كما حصل في ليبريا بين 1990 و1992. كانت ليبريا شريكة للولايات المتحدة منذ العام 1942. كان الوضع هادئا اثناء امتلاك عبيد الادارة الاميركية السلطة هناك، الى ان جاء رقيب يسمى "ساموبل"، وتخلص من الرئيس ونفذ الاعدام العلني لوزراء من الحكومة على الشاطئ بعد ان امتلك القوة و الشعبية. أعطى ساموبل الاذن للاميركيين باستخدام الارض من قبل

القوات المعادية للحملة الصليبية في ليبيا، وتم مكافأته بمساعدات عديدة وضخمة. قوات ساموبل كانت ضعيفة وغير كفوءة وبالتالي استطاع متمردين يقودهم مسؤول حكومي سابق يسمى "تايلور" ان يدخلو الدولة ويتقدموا الى العاصمة. عندما أدركت ادارة بوش ان هذه القوات ستسحق قوات ساموبل لذا كان عليها اتخاذ قرار معين. اقترحت وزارة الخارجية ضرورة دعم تايلور واسقاط ساموبل مع التأكيد على اطلاق انتخابات جديدة سريعا. رفض القرار، فالولايات المتحدة لا يمكنها دعم تايلور الذي اكتسب فوته من ليبيا وبذلك يهدد المصالح مع ليبريا، فلا يمكن اذن دعمه للانتصار. هذا يعني انه على الولايات المتحدة التوجه لاستخدام قوات وكيلة للتحرك. اول قوات ممكن الاعتماد عليها هي قوات مسؤول في جيش تايلور، حيث انشق هذا الاخير عنه على الحدود الليبية وتموضع بين جيشي تايلور وساموبل. القوة الوكيلة الثانية هي قوات غرب افريقيا المشتركة ECOMOG تقودها كل من نيجيريا وغانا. تم مواجهة قواتها من قبل قوات تايلور اثناء تقدمها. ارتأت الولايات المتحدة البقاء على الحياد مع تقديم الجعم المالي والسياسي للقوات المشتركة. توصلت الادارة الاميركية الى وقف اطلاق النار بينما كانت القوات المشتركة بمرحلة الهجوم.

بعد سنة، عادت المناورات السياسية والعسكرية. قدمت الادارة الاميركية المال للسنغال بهدف ارسال قوات مدربة الى القوات المشتركة، من اجل اعادة تعزيز هذه القوات من جهة، واضعاف الدعم الافريقي لنظام تايلور من جهة اخرى، كذلك تم الضغط على مصدر الاسلحة الاهم وهي "بوركينا فاسو". بعد ان اطلق تايلور هجومه من جديد عام 1992، دعمت الادارة الاميركية بقوة ECOMOG ودعمت القوات الجوية النيجيريا باعطائها الاهداف المطلوب ضربها، كذلك دعم استشاري للقوات البحرية النيجيرية. اضافة على ذلك، دعت الادارة الاميركية الى دعم كبير وكامل من الدول الاخرى، لتفادي تدخل الولايات المتحدة او

القوات الدولية مباشرة في الحرب، كذلك صممت اقتراح لمجلس الامن بفرض حظر على نقل الاسلحة والمعدات بشكل عام وكامل الى ليبيريا باستثناء ما تحصل عليه "ECOMOG". قاد كل ذلك، الى حروب متقطعة واتفاقيات سياسية حتى العام 1995، حيث تم انشاء تحالف بقيادة تايلور، وتم الاعلان عن انتخابات فاز بها تايلور ليكون رئيسا. قتل ما يزيد عن 200 الف مواطن بين فترة اطلاق تايلور للتمرد وبين استلامه للحكم. استمر حكمه لست سنوات، الى ان عادت الاجارة الاميركية وتدخلت من جديد.

ز- عقدة رقم 10: الدعم السياسي: التراجع والتفاوض

عند حدوث أي أزمة، يسعى الرئيس عادة الى الاحتفاظ بقوة سياسية معينة في البلاد قبل ان يتجه الى سحب القوات التابعة له من الدولة. الانسحاب من الدولة يعود الى بدء الشعب عادة للحديث عن الغرق في التكلفة الكبيرة للحرب، ومن جهة اخرى بهدف الحفاظ على الشرف الوطني والانتصار. ما حصل في كوريا هو مثال عن أول حرب عسكرية كانت قائمة وتم ايقافها. هذا ما حصل في كوريا. في العام 1950، هاجمت الصين القوات الأميركية وحلفاؤها بشكل ضخم وكبير. صُدم ماك آرثر، وعبر عن ما حصل بأنها حرب كبرى تواجهها الادارة الاميركية، ثم اعلان فيما بعد عدم القدرة على رد الهجوم نتيجة ضعف الامكانيات وعدم وجود قوات عسكرية كافية لصد الهجوم. حصل سريعا اجتماع في البيت الأبيض وتم الحديث عن عدم القدرة على الحرب مع الصين وإمكانية تحوّل ذلك الى تصعيد مع الاتحاد السوفياتي. على الرغم من وجود اتجاه للانسحاب من كوريا، أصر الرئيس الاميركي ترومان ووزير خارجيته أكسون، على ضرورة مواصلة الحرب ضد الصين في كوريا لوقت طويل قدر الامكان. تم التشاور مع رئيس الحكومة الريطاني بعد ان نُشر تخوف من امكانية استخدام الادارة الاميركية للقنبلة النووية من جديد، فوافق البريطاني على الخطة الاميركية. في 11

أيلول، وافق الرئيس الأميركي على وقف اطلاق النار معلنا يعد بضعة أيام إمكانية التفاوض. (التفاوض مع الشيوعيين الصينيين الذين كانت اميركا قد قاطعتهم لسنوات عديدة)، في نفس اليوم اعلن أكسون ضرورة انشاء منطقة منزوعة السلاح .

المفاوضات بدأت، واخذت 6 اشهر من الوقت بعد صراع كبير وصعب بين الاميركيين والصينيين، الى ان ايقين الجيشين عدم امكانية الربح والخسارة لأي منهما في المعركة. على الرغم من مقاومة "ماك آرثر" - الذي اصر في اتصاله لضرورة خوض الحرب وعدم التوقف، تم فيما بعد طرده – ومعارضة رئيس كوريا الجنوبية – الذي يريد استعادة كوريا الشمالية الى حكمه ويرفض الحوار والتفاوض مع الشيوعيين - لمختلف القرارات الصادرة عن الكونغرس وصناع القرار، كان الكونغرس وحلفاء اميركا يريدون التفاوض بدل الحرب. بعد البدء بالمفاوضات، وجدت الكثير من العوائق في طريق اكمالها، كعقبة تحديد حجم المنطقة العازلة وموقعها بين الكوريتين، ومشكلة قدرة الولايات المتحدة على ارسال الجنود بعد توقيع اتفاق الهدنة (حيث على الادارة الاميركية ضمان مساعدتها لشركائها الضعفاء امام أي تهديد من الاعداء)، وأمور أخرى لها ترتبط بالعلاقات الصينية الاميركية. اثناء هذه المفاوضات وللضغط على الصينيين، صعّدت الولايات المتحدة من ضرباتها الجوية على مناطق حيوية وعلى المدن والسدود، فما كان على الصينيين الا الرد باطلاق عملية برية واسعة هجومية. ونتيجة معارضة الرئيس الكوري تقديم أي تنازل للصينيين، بدأت الادارة الاميركية تفكر في امكانية قلب النظام وتغييره.

اما العائق الأساسي كان المفاوضات على أسرى الحرب. ففي وقت مبكر من المحادثات، اقترحت الادارة الاميركية الاصرار على العودة الطوعية للسجناء، الذي اعتبرته الصين وعديد من المسؤولين الاميركيين خرقا لاتفاقية جينيف. هذه كان عائقا اساسيا في

المفاوضات مع غيره من الملفات العالقة. تأجلت المفاوضات لسنة واحدة، الوقت الذي سمح للادارة الاميركية باعادة بناء القوات الكورية وتقدم الدعم لهم كل ذلك أثناء التحضير للهدنة. في اللحظات الأخيرة قبل الاتفاق، شنت الولايات المتحدة هجمات جوية مركزة، واطلق الصينيين هجمات برية واسعة، ووعد الاميركيين الرئيس الكوري بتوقيع معاهدة دفاع مشتركة معه، وضمان ان الرئيس الكوري لن يخرق الاتفاق. فيما بعد تم الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة وكوريا الشمالية على توقيع الاتفاقية الا ان كوريا الجنوبية لم توقع. انتهت الحرب بذلك، وحافظت الولايات المتحدة على شراكتها بكوريا الجنوبية مثلما كانت عليه قبل الحرب، وراح ضحية هذه الحروب الملايين من الجنود والمدنيين.

س- **عقدة رقم 11: نقص الدعم السياسي: تصفية سريعة**

الدعم السياسي المرافق لسحب القوات تدريحيا من الدولة، على الارجح يتوفر عندما يتواجد هناك أعداد كبيرة من الجنود الاميركيين لا سيما اذا ما استمر القتال لفترة معينة. هذا لا يعني ان خوض الحرب يحظى بقبول شعبي بل، ان الرأي العام يعارض كبير انهاء انتشار الجنود الاميركيين بشكل سريع ودون تفاوض مسبق.

حالة لبنان مثلا، تشرح كيف ان الادارة الاميركية سحبت قواتها بشكل سريع منه نتيجة انهيار الوضع السياسي في الثمانينات. في ايلول وتشرين الاول من العام 1983 بدأت الادارة الاميركية تصعيد اعمالها القتالية وعملياتها على الاراضي اللبنانية. في اواخر تشرين أول 1983 تعرض مقار قوات الولايات المتحدة وفرنسا لانفجار كبير عبر شاحنة أدى لمقتل 200 جندي على الأقل. ردة فعل فرنسا كانت ضربات جوية لمختلف القواعد الإيرانية في لبنان متهمة إياها بالتفجير. واشنطن ركزت على دعم القوات العسكرية اللبنانية والحكومة في مواجهة القوات السورية.

تم تطوير الاتفاق مع الحكومة ليشمل إعطاء الحق للأميركيين بقصف أي مصدر للنيران واي تهديد من الممكن ان يستهدف القوات الأميركية تحت ذريعة الدفاع عن النفس، وإذا لم تتوفر المعلومات حول مكان تواجد هذه التهديدات والقوات العدوة او اذا ما كانت المناطق مأهولة بالسكان، فيتم قصف أي أهداف عسكرية في أمكان غير مأهولة بالمدنيين وتعود الى نفس الأعداء. هذه السياسة الجديدة مان لها تأثير سريع، فخلال 3 أيام وبعد تعرض الطيران الاميركي الاستطلاعي لنبران مم المضادات الجوية السورية، بدأت القوات البحرية بتوجيه ضربات جوية على الاهداف، مع سقوط طائرتين. اعتبرت الإدارة الأميركية ان هذا القصف هو إشارة للقوات السورية بضرورة الانسحاب من الأراضي اللبنانية وأن الادارة الاميركية ستكمل مهماتها وضرباتها حتى انسحاب كل القوات الغريبة عن الاراضي اللبنانية وان تفرض الحكومة سيطرتها على الأرض كاملة، ثم بعد ذلك تنسحب الولايات المتحدة. بعد عشرة ايام، بدأت نيوجرسي قصف مضادات الدفاع السورية.

لم يكن التصعيد الاميركي سوى دعم للحكومة اللبنانية. لم تخططأي من الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات اي تصعيد ضد السوريين، وقد بدأت تُسمع قرارات بضرورة سحب القوات من لينان او تخفيض اعدادها. في اميركا، وبعد ان اسقطت الدفاعات السورية الطائرات الأميركية، بدا الحديث عن مدى قوة السوريين العسكرية وبدأ الحديث في البنتاغون عن وضع خطط لسحب قوات المارينز من لبنان. الكونغرس ايضا كان متخوفا من امكانية جر الولايات المتحدة الى حرب كبرى. امام المعارضة السياسية لكل من الديمقراطيين والجمهوريين في اميركا، بدأ ريغين تغيير خطته. فأولا بدأ محاولة التفاوض مع السوريين لتوقيع اتفاق، وهو ايضا (بشكل سري) بدأ التشجيع على وضع خطة لسحب قوات المارينز عبر سفن الى أراضيهم، مقترنة بإمكانية توسيع صلاحيات القوات الأميركية

بقصف القوات السورية على الأراضي اللبنانية بحرا وجوا اذا ما استهدفت بيروت، بالاضافة الى زيادة في عدد المستشارين وحجم التجهيزات والدعم للجيش اللبناني. اعتبرت هذه الاجراءات بأنها تؤشر الى ضعف الولايات المتحدة.

في شباط، شنت القوات المعادية للحكومة هجمات واسعة، أدت الى خسارة الدولة السيطرة على أراضيها. بدأت الولايات المتحدة هجمات جوية وقصف الذي كان محدود النتائج، فخسرت الدولة أراضيها باستثناء شرق بيروت والقصر الرئاسي. أعلن ريغن فيما بعد ضرورة انسحاب المارينز من لبنان بهدف جعلهم آمنين،مع تصعيد المساعدات وارسال التجهيوات، كذلك تنفيذ الاتفاق حول توسيع صلاحيات القوات الاميركية. وافق الكونغرس على هذه الخطوات ورحب بها، الا انه بعد بضع أيام من القصف العنيف بدأت الانتقادات تتصاعد حيث، لا يوجد أي أساس قانوني لهذه الهجمات والضربات الجوية في الوقت الذي تخرج في قوات المارينز. فكان الرد بانها مهمة لحماية القوات الاميركية والسفارة الأميركية والمراكز التابعة لها. في نهاية شهر شباط، مع انهيار الجيش بشكل كامل، كان واضحا بأن الولايات المتحدة لم تكن تريد التصعيد في الضربات الجوية والبحرية، فاقتنعت الولايات المتحدة بأن الحل الوحيد لبقاء الدولة واستمرارها لن يكون الا بتوقيع اتفاق مع السوريين، وهذا الاتفاق يتضمن الغاء الاتفاق الاساسي مع اسرائيل. سرعان ما تم تمرير هذه الاتفاق، ومع مقارنة هذا الانهيار بانهيار نظام الشاه عام 1978 -1979 والنظام في فيتنام الجنوبية عام 1975 ،أبحر الاسطول السادس بعيدا.

هناك حالتين تبينها حالة الانسحاب السريع في هذه الفقرة. الاولى نرى فيها العمل الديمقراطي، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار آراء الكونغرس، وكيف استطاع الرأي العام تقييد عملية الاقدام على حرب في لبنان. المدهش بالموضوع هو عدد الحالات النادرة التي اتخذت

فيها الادارة الاميركية الانسحاب بشكل سريع من الدولة. فقط حينما تتغير الظروف بطريقة سريعة ومفاجئة، يبدأ صناع القرار محاولة التوقف عن التفكير في ادخال القوات الاميركية في حرب جديدة، وفقط عندما يكون عدد القوات الاميركية قليل للتعامل مع الحالة الراهنة، ذلك يجعل صناع القرار يميلون الى الانسحاب سريعا من الارض. تدل هذه النقاط على نوعية القرارات السياسية التي يتخذها صناع القرار في السياسات الخارجية وأنه ما لم تحدث كوارث متكررة، فمن المرجح أن تواصل الولايات المتحدة اللجوء إلى التدخل العسكري عندما يواجه شركائها مشاكل عسكرية ويكون لديهم نقص في القوى العاملة.

ش- عقدة رقم 12: الخسارة العسكرية

كما رأينا سابقا ان الولايات المتحدة تتدخل عسكريا في حال تعرض أحد شركائها لضربة عسكرية فترسل المساعدات والمستشارين والذخيرة اللازمة، وفي بعض الحالات ترسل القوات العسكرية التابعة لها او وكلاء عنها. في كل هذه الحالات، تكون اقتراضات صناع القرار الاميركيين منسجمة مع فكرة قدرة الدولة الشريكة على مواجهة الازمات وعلى الصمود في وجه التحديات. أما في حالات اخرى، لا تقوم الولايات المتحدة بأي ردة فعل تجاه الشركاء في حال تعرضهم لأي هجوم، لوجود يقين عند صناع القرار بعدم جدوى أي تدخل لإنقاذ الوضع وعدم القدرة على ايقاف هزيمة الشريك امام العدو. في مثل هذه الحالات، التصعيد لا يوصل الى تحقيق أي هدف، لذا يستمر تطبيق السياسة الموضوعة موضع التنفيذ مسبقا، - سواء كانت من ضمن أدوات الصيانة الروتينية ام من ضمن أدوات التدخل – ويتم استكمال التركيز على ابقاء موطئ قدم يمكن استخدامه فيما بعد، او يساعد على انقاذ أعضاء أساسيين في النظام الذي يتوقع له الانهيار. المشكلة هنا ليست سحب القوات من الدولة، بل انقاذ أي قسم يمكن انقاذه قبل الانهيار الوشيك للنظام.

مثال على ترك الولايات المتحدة لاحد شركائها للهزيمة تصارع الهزيمة دون القدرة على التدخل، ما حصل في كوبا، حيث لم ترسل لا مستشارين ولا مساعدات طارئة عام 1958. واجه الديكتاتور باتيستا العديد من المتمردين في الجبال الشرقية للجزيرة. لم يكن باتيستا يحظى بشعبية لدى الاميركيين وكانت وزارة الخارجية توقف توريد بعض الأسلحة اليه من وقت لآخر كان قد اشتراها من الولايات المتحدة. من جهة اخرى، قلقت الإدارة الأميركية من قيادة التمرد الجديد كاسترو ليس كان مصنفّ شيوعيا بالنسبة للاميركيين، بل لأنه لم يكن معروف بعد توجه الحراك واهدافه السياسية. ومع هذا لم ترى الإدارة الأميركية حتى تشرين الثاني أي خطر عسكري يواجه باتيستا من المتمردين. وعلى الرغم من وجود معارضة في الحكومة الاميركية حول ما اذا كان يجب ان تستمر امدادات السلاح او لا الى النظام الكوبي، الا ان السياسة الاميركية تجاه كوبا كانت التالي: الولايات المتحدة عليها الانتظار الى انتهاء فترة حكمه كرئيس في شهر شباط، ومحاولة تحويل النظام الى نظام أكثر ديمقراطي ليحل محل النظام القديم.

فجأة رأت الادارة الاميركية ان النظام الكوبي بداهمه الخطر. تمرد جديد هجومي انطلق في وجه باتستا، ومن المرجح عدم قدرة القوات العسكرية في كوبا على الصمود أمام هذا الهجوم. فأرسلت اليه وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، مدير الاعمال التنفيذية – الذي كان نشطا في عملية الانقلاب على النظام في غواتيمالا - ليقنعه بضرورة القبول على التنحي من الحكم والعيش في المنفى في فلوريدا، فرفض باتيستا الاقتراح. في منتصف كانون الاول، وصف مخبر خاص، ان النظام القائم في كوبا ينهار بشكل جدا سريع، وان كاسترو بدأ يكتسب قوة ميدانية. فتم اقراح حل، بإنشاء مجلس عسكري فعال ويكون لديه القدرة على وضع حد للمشاكل السياسية في البلاد، الا ان هذه المجلس يحتاج للدعم

بالسلاح والعتاد والتجهيزات كتلك التي رُفض اعطائها لنظام باتيستا. لم توفر هذه النظرة التشاؤمية للوضع الكثير من الوقت لوضع خطة المجلس العسكري، وبعد ان تم ارسال هذه الفكرة الى الرئيس الاميركي بعد يومين، كانت النقاشات تدور حول أن امكانية اقناع باتيستا على التنازل عن الحكم أفضل من توجه الولايات المتحدة للانقلاب عليه. اثناء ذلك، تم وضع خطة بديلة، التي تنص على امكانية قيام وكالة الاستخبارات المركزية بدعم قوة ثالثة على الأرض الكوبية من خلال انزالات جوية، تبدأ في 2 كانون الثاني، لتكون في مواجهة كل من كاسترو وباتيستا معا. تم طرح هذا الأمر قبل أيزنهاور في الاجتماع التالي لمجلس الأمن القومي، والذي صرح خلاله مدير وكالة الاستخبارات المركزية بشكل لا لبس فيه أنه إذا تولى كاسترو الحكم في كوبا – الاحتمال الذي يبدو مرجحا نظرا الى عدم قدرة الجيش للتحضير الى القيام بالانقلاب - فإنه من المتوقع أن تشارك العناصر الشيوعية في الحكومة. حظي هذا الاقتراح بموافقة الرئيس.

بدأ نظام باتيستا يواجه ساعاته الأخيرة في الحكم. في 31 كانون الاول، عقد اجتماع رئيسي بين الادارات الداخلية للتباحث حول كيفية انشاء القوة الثالثة وكيفية دعمها ومساعدتها. وعلى الرغم من شكوى ممثلي البنتاغون من تعليق الأسلحة للجيش، ردت وزارة الخارجية أنه حتى عندما كان يتم ارسال الاسلحة الى الجيش، فإنهم قد تصرفوا بطريقة مشينة مع بالاسلحة التي منحت لهم، وفي الواقع لقد حصل المتمردون على السلاح من خلال شرائه من الجيش الكوبي. في كل الحالات، المساعدة في هذه المرحلة من الممكن ان تقود الى اضرار سياسية للولايات المتحدة. في أثناء انتهاء الاجتماع، وردت اخبار بتراجع باتيستا لتشكيل مجلس عسكري (باعتقاده انه سيكون مدعوم من رجال الاعمال وغيرهم) ويجب اشراك كاسترو – نتيجة القوة التي يمثلها في الميدان- في أي مجلس

عسكري يمكن ان ينشأ. بعد فترة وفي الوقت الذي بدأت فيه وكالة الاستخبارات المركزية التجهيز لدعم القوة الثالثة هرب باتيستا وترك الحكم لصالح كاسترو الذي استلم مباشرة ادارة الدولة.

قبلت الادارة الاميركية خسارة الدول كشريك لها بسبب الانهيار العسكري السريع الذي حصل. لم تسمح سرعة الانهيار، باعطاء الوقت الكافي للادارة الاميركية لانشاء قوات بديلة عبارة عن القوة الثالثة التي عليها التدخل للسيطرة على الحكم، في وقت كان يعاني فيه النظام القائم من عدم شعبيته بالكامل لذا لم تستطع الادارة الاميركية في هذه الحالة من ارسال قواتها العسكرية لفرض النظام. ولكن حتى لو افترضنا ان الانهيار كان سيتم بطريقة بطريئة، فبحسب تحليلنا انه لن يتغير الناتج مطلقا. السبب وراء ذلك ان اعوام الحكم في ظل ديكتاتورية مفرطة، قضت على كل اسكال المعارضة المعتدلة، وجعلت كل أشكال التدخل الخارجي محظور.

حتى الان ناقشنا الحالة التي خسر فيها الشريك امام العدو، وخسرت الادارة الاميركية شراكتها، دون التدخل العسكري المباشر. السلوك الديكتاتوري الغى كل امكانيات اللجوء الى استخدام القوات البديلة قبل اندلاع الثورة والتمرد، هذا يعني ان الحل الوحيد الذي كان بامكان الادارة الاميركية القيام به، هو التدخل العسكري المباشر ضد النظام الديكتاتوري الذي تعتبره واشنطن غير مقبول. من الممكن ان تتكرر الحالة، في دولة تعاني من الانهيار الكامل لنظامها العسكري، في وقت تتدخل فيه الادارة الاميركية عسكريا في الدولة. هذه هي حالة الصين في اواخر الاربعينات. كما رأينا سابقا دعم الادارة الاميركية للوطنيين ضد الشيوعيين. السياسة الاميركية كانت تفترض الوصول الى تسوية سياسية وبالتالي منع حصول حرب اهلية جديدة وذلك بسبب ضعف قوات الوطنيين وانتشارهم المشتت الذي

سيحول دون انتصارهم في الحرب المباشرة اذا ما وقعت، كذلك ضعف الحالة الاقتصادية للنظام القائم. رفض الصين هذا القرار، واشعلت الحرب الاهلية. بالرغم من ارتفاع المساعدات الاميركية لجيش نظام الوطنيين بشكل لافت، الا انهم كانة اضعف من مواجهة الشيوعيين الذين عند اعلانهم الحرب والهجوم في سنة 1947 استطاعوا السيطرة على اراضي ومناطق واسعة وخسر الوطنيين كميات كبيرة من الاسلحة.

عند حلول آذار 1948، كان التفسخ السياسي والعسكري كبير في صفوف الوطنيين، هذا يعني، انه في حال استمرار الحرب، سيؤدي ذلك الى انسحابهم من أراضي جديدة. في الشهر التالي، سقطت بيكين، العاصمة، نانجينغ، وشانغاهاي، المنطقة التجارية الاهم، وحتى اكتوبر، استمرت قوات الوطنيين بالانسحاب الى ان اعلن Mao Zedong الجمهورية الشعبية الصينية. في هذا الوقت، لم تقم الولايات المتحدة سوى ارسال المساعدات العسكرية والاقتصادية للوطنيين. القانون الداعم لهذه المساعدات كانت China Aid Act of 1948 المقترح من الرئيس لاميركي ترومان ووافق عليه فيما بعد الكونغرس في شهر نيسان، كجزء من مشروع مارشال. اثناء ذلك، وعلى الرغم من ان الافق لا يظهر امكانية فوز الوطنيين في الصين، الا ان الادارو الاميركية استمرت بارسال المساعدات بهدف شراء الوقت واطالة قدر المستطاع عمر النظام، حيث اثناء هذه الفترة سيجري البحث عن انشاء قوة ثالثة ، بالاضافة الى ذلك، لم يكن احد ان يتم اتهامه بمساعدة الشيوعيين على الانتصار. مع ذلك، كانت مفهوما جدا، بان الولايات المتحدة لن تتدخل بأكثر من ارسال مساعدات كالسابق ضمن مشروع مارشال. وكان لمجلس الشيوخ مظرة معارضة ابضا للتدخل العسكري المباشر نظرا لحجم الصين الكبير.

في شهر تشرين الثاني، اعلن المساعد العسكري للسفير الاميركي، ان ارسال قوات أميركية فعلية الى الصين بدلا من زيادة المساعدات العسكرية من الممكن ان تساعد على حفظ الوضع الحالي من مرحلة متقدمة من التدهور. مع اقتراب النهاية، لم يتغير موقف الولايات المتحدة، وأفاد احد الدبلوماسيين انه رد على طلب "يائس" يطلب زيادة المساعدات. لم تتغير الاوضاع، وخلال انسحاب قوات الوطنيين الى تايوان، اندلعت الحرب الكورية التي ساهمت بحمايته من امكانية ادخال قوة ثالثة للانقلاب عليه، او امكانية غزو الشيوعيين لتايوان.

ما بيّنته حالة الصين، هو أنه في حالة انهيار النظام بشكل سريع، لم يتم اقرار استخدام التدخل العسكري بشكل جدي. في حالة الصين، تعود الاسباب الى حجم الارض الصينية الكبير، بالاضافة الى سمعة زعيم الوطنيين الفاسدة والسيئة، وعدم كفائته واستبداديته. فيما يعود الى السبب الاول – كبر حجم الصين – الذي يمكن اعتباره جزء من قلق سياسي لدي الولايات المتحدة، في الحرب العالمية الثانية، في حالة مماثلة، ارسلت الادارة الاميركية مليون جندي من قواتها العسكرية لحسم المعارك، اما في حالة الصين، فبما ان الولايات المتحدة ليست متضررة بشكل مباشر، ولم يكن هناك اي تهديد او خطر قرب منها، اضافة الى طبيعة حليفها الغريبة والمتنافرة، فان ارسال قوات عسكرية اميركية ولو بحجم قليل لم يكن واردا على الاطلاق. من المثير للاهتمام، ان حقيقة ان الولايات المتحدة تدخلت عسكريا في الصين من خلال ارسال المستشارين والمساعدات العسكرية، لا تساوي شيئا امام قبول الادارة الاميركية بخسارة زعيم الوطنيين.

4. التدخل في حالة وجود رئيس غير مرحب به (مخطط 5.4)

رأينا سياسات تعامل الإدارة الأميركية مع الدول الشريكة سواء في حالة الشريك الذي يواجه مشكلة عسكرية تهدد نظامه، ام الشريك الذي يواجه مشكلة غير عسكرية تهدده. ذكرنا منذ البداية وجود قسم اخر يجبر الادارة الاميركية على التدخل، وهو وجود رئيس غير مرحب به عند واشنطن. تتعدد الاسباب لذلك، فمن الممكن ان يكون الرئيس لا يستخدم الاساليب القمعية بما فيه الكفاية، او انه عدواني وقمعي أكثر مما تريده واشنطن، كذلم من الممكن ان يكون فاسدا، لا يستطيع الاستمرار في الحكم والسيطرة على زمام الامور، وبشكل عام يتم تشخيص الرئيس غير المرحب به على انه شخص غير كفوء. لذا في هذه الحالات تلجأ واشنطن الى استبدال الرئيس برئيس آخر ونقل السلطة اليه لادارة البلاد.

يجدر الاشارة الى اننا نركز في هذا القسم على القادة وليس على نظام الدولة. في حال لم تكن الالتزامات الاقتصادية والسياسية في البلاد متوافقة مع ما تريده واشنطن، فان هذه الدولة لن تكون شريكة للادارة الاميركية. اذافة الى ذلك، في حالة تعارض السياسات الاقتصادية والسياسية مع سياسات واشنطن قان هذه الاخيرة من الممكن ان تعتبر الدولة في حالة عداء لها. ما نناقشه في هذا القسم، هو وجود رئيس غير مرغوب به في السلطة، في وقت تكون فيه كل الترتيبات الاقتصادية والسياسية متوافقة مع ما تريده واشنطن. في الحقيقة، عندما تلاحظ واشنطن ان احد قادة الانظمة يشكلون خطرا على صيانو النظام والحفاظ عليه، فانها تتحرك سريعا تجاهه. ضرورة الاشارة الى انه لا يوجد معايير محددة في الارة الاميركية لتحديد ما اذا كان هذا الرئيس مرغوبا به او لا. بالنسبة لصناع القرار الاميركيين، فانهم يتخوفون من ان الرؤساء غير الاكفاء اذا ما طال وجودهم في السلطة، من الممكن ان يسببوا الضرر للنظام، فلا يسيتطيع صناع القرار الانتظار الى انتهاء

ولايتهم، بل عليهم تدبير أدوات جديدة لاستخدام القوة لاخراجهم من السلطة. تتنوع الاساليب والادوات بحسب وضعية النظام وقوة الرئيس.

أ- عقدة رقم 13: النظام يحظى بدعم الجيش، امكانية الدخول في مواجهة: قلب النظام عبر القوات الاميركية.

قبل انشاء وكالة الاستخبارات المركزية ومختلف أدوات التدخل الاميركية، كان لدى الرئيس الأميركي قوة مباشرة لتحريك المارينز لإسقاط أي رئيس لا يتوافق معه. بعد انشاء القوات الوطنية واقسامها أصبحت الولايات المتحدة على علاقة مع القوات العسكرية في جيوش الدول. من الامثلة القديمة على ذلك، ما حصل في جمهورية الدومينيكان عام 1912، عندما تدخل المفوضين الاميركيين بالتعاون مع قوات من المارينز، لمواجهة العديد من القادة والمتمردين في البلاد، ووضعت حد لذلك. كانت الادارة الاميركية تقوم بانشاء قوات شرطة وحرس وطني مهمتهم الجفاع عن النظام القائم، وباستطاعت الادارة الاميركية انشاء علاقات كاملة معهم ووضع ثقتها بهم. خلال هذه السنوات، كانت الادارة الاميركية قادرة على استخدام هذه العلاقات لتشجيع حصول انقلاب على الرؤساء غير المرغوب بهم اميركيا او على الاقل اثارتهم وحريضهم.

اما بعد فشل العديد من المحاولات في قيام انقلابات عسكرية على الحكام، ايقنت الإدارة الأميركية ان الجيش أصبح يدعم القادة والنظام القائم، وبالتالي اصبح هناك ضرورة لاستخدام أدوات أخرى للتعامل مع هذا الوضع المستجد. فقد كان هؤلاء القادة العسكريين في معظم الحالات يحققون موارد مالية اصة بهم بعيدا عن الرقابة الاميركية فيستفيدون مثلا من نقل المخدرات بما يؤمن لهم مردود كبير يجعلهم اقل حماس للالتزام بقرارات واشنطن بالانقلاب العسكري على الحكام.

ما حصل في بنما مع القائد العسكري المدعوم من الولايات المتحدة "نورياغا" مثلا يفسر ما ورد اعلاه. شغل هذا القائد ادارة وحدة المخابرات العسكرية، ثم القائد الأعلى للقوات العسكرية واستطاع من خلال هذه المنصب ادارة البلاد بأكملها. كانت له ارتباطات كبرى مع وكالة الاستخبارات المركزية (التي تدفع له اموال بين فترة واخرى) ووزارة الدفاع الأميركية وDEA . كان معلوما لدى الاميركيين ان نورياغا يتاجر بالمخدرات والأسلحة والتهريب، ولكنه لم يكن يؤثر على علاقته بالأميركيين وكان يحقق كل ما يطلب اليه(شارك في القوة الوكيلة للتدخل في نيكاراغوا تحت اشراف الاميركيين). أوقفت الإدارة الأميركية اتهامات طالته بالفساد وغيرها وفيما بعد اذعنت بحصول خداع في الانتخابات. بدأت فيما بعد العلاقات تتوتر بين الطرفين وبدأ منافس نورياغا بالحديث ضده (كان من مناصري النظام الأميركي أيضا) وتم ابعاده بالقوة واغتياله. اخذت الإدارة الأميركية بالتباعد عن نورياغا خصوصا بعد ان قام نائبه الخاص باستنكار ما يحصل وأثار احتجاجات كبيرة ضده. طلب فيما بعد مجلس الشيوخ من كل من نورياغا ومن كبار ضباطه الانسحاب، فتعرضت السفارة الأميركية لهجوم من حشود كبيرة تابعة لنورياغا، ما أدت الى ايقاف المساعدات الاميركية للقوات العسكرية وفيما بعد طلبت عندئذ وزارة الخارجية الاميركية من القوات البانامية PDF بضرورة إزاحة نورياغا عن الحكم. خلال الستة أشهر اللاحقة، فشلت المفاوضات على الاقل 3 مرات لاقناع نورياغا بالانسحاب من الحكم. صعّدت الادارة الاميركية تحركها في وجه نورياغا فاتهمته بارتكاب جرائم جنائية تمهيدا لإزاحته. قاد ذلك الى تحضير الادارة الاميركية عدة محاولات فاشلة للانقلاب عليه، وأخيرا فشلت أيضا المفاوضات بتأمين منفى ل نورياغا مقابل وقف الاتهامات الاجرامية بحقه، بسبب خوف الضباط الصغار من انهم لن يكزموا بأمان في حال رحيل نورياغا الى المنفى. فرضت الإدارة الأميركية العقوبات

الاقتصادية على باناما وأوقفت كل اشكال الدعم، وبدأت بدعم سري في الانتخابات الرئاسية للمعارض الأول له في الحكم عام 1989. فشلت العقوبات على PDF بوقف ايراداتها المالية ومحاصرتها بسبب ان العقوبات تعاني من العديد من الثغرات التي استغلتها PDF لصالحها، وفشلت أيضا الادارة الاميركية بإيصال المعارض الى الرئاسة بعد ان استطاع نورياغا من تزوير الانتخابات من جديد والسيطرة على الحكم ووقف كل الاحتجاجات بالقوة.

بنهاية 1989، تأكدت الإدارة الأميركية ان الطريق الوحيدة لإزاحة نورياغا من الحكم هو التوجه نحو ضرب PDF مباشرة. كانت الادارة العسكرية الاميركية قد وضعت الخطط الهجومية لاستخدام القوات العسكرية بهدف الانقضاض على نورياغا، الا انها لم يكن لها احتمالية من النجاح خوفا من امكانية انتقام قوات PDF من القوات الاميركية ومن كل من يرتبط بهم في الداخل. لذن تم إعادة التخطيط، من خلال ارسال 11000 من القوات الأميركية واخراج التابعين لهم من الدولة. اشتعلت الحرب بين القوات الأميركية وبين قوات الدفاع البانامية وأعلنت الهيئة التشريعية نورياغا كرئيس للحكومة وبأنه القائد الأعلى للتحرير الوطني، وتم اعلان باناما دولة محاربة وعدوة للولايات المتحدة. فيما بعد اتخذ "بوش" قرار بضرورة سحق باناما فأرسل في 19 كانون أول 27000 جندي اليها ليقاتلوا 3500 من قوات الدفاع البانامية، وتم القاء القبض على نورياغا واقتياده الى فلوريدا، وفصل القائد الاعلى عن قوات الدفاع البانامية، وتحويلها الى قوات بمسمى جديد تابع للولايات المتحدة"Fuerza Publica de Panama" . لقد تعاملت الولايات المتحدة في باناما مع حليف سابق لها لا يحظى بالقبول منها، فتم تدميره.

لم تنجح الادارة الاميركية في تشجيع انقلابات على الرئيس قبل ان تقرر ارسال قواتها العسكرية. على خلالف ما حصل في باناما، فقد استطاعت الادارة الاميركية عام 1961 استخدام العديد من الادوات الاخرى للانقلاب في وقت كانت تفكر فيه عدة مرات بارسال القوات العسكرية لحسم الامر. الجنرال تروجيلو، الديكتاتور لفترة طويل في الدومينيكان. كيفت نفسها واشنطن مع هذا النظام ودعمته لفترة طويلة، الا انه منذ الخمسينات، بدأت الادارة الاميركية تلاحظ ميل النظام الى الشيوعيين كما حصل في كوبا بعد انهيار باتيستا. بدأت الادارة الاميركية الدعم السري لمنافس تروجيلو في الحكم، وتحضر لانهاء نظام الحكم فيها ليصبح الرئيس الجديد متوافق مع افكار واشنطن، ويمكن لذلك ان يتم من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية اللازمة لدعم النظام الجديد. انشأت واشنطن صلة وصل بين وكالة الاستخبارات المركزية ومعارض تروجيلو، عبر مدير العمليات هنري ديربورن. هذا الاخير لاحظ سيطرة تروجيلو على القوات العسكرية في الدولة وعدم امكانية التحضير لانقلاب ضد الرئيس، ولم يكن هناك أمل في تنحي الرئيس والتخلي عن الحكم.

هكذا، عندما طلب ديربورن بعد لقائه مع المنشقين في الدولة، الحصول على السلاح اللازم، سرعان ما وافق الاميركيين على ذلك، وحضروا لنقل الشحنات، كل ذلك بهدف اغتيال تروجيلو. بالرغم من قلق الرئيس الاميركي، تم وضع الخطة الاميركية باغتيال تروجيلو على رأس الاولويات وتم قتل تروجيلو في 30 أيار 1961. سرعان ما اتضح عند الاميركيين ان القوات العسكرية لتروجيلو لت تغير من سياساتها المنفرة بحسب الاميركيين. اصبح ابن تروجيلو القائد الجديد مباشرة للقوات المسلحة، وبدأ أعماله الثأرية، ونتيجية معاداته للولايات المتحدة تقرّب للنظام الكوبي برئاسية كاسترو. يومين بعد عملية

الاغتيال، بدأ الحديث في الاروقة الاميركية عن امكانية ارسال قوات اميركية الى الدومينيكان. خلال التحضير لذلك، تم التخطيط لارسال اسطول بحري الى الساحل على متنه 12000 من المارينز، في وقت بتم خلق حادث معين (كتفجير القنصلية الاميركية) يبرر نزول القوات العسكرية. رفض القرار، من جهة بسبب ان وزارة الخارجية الاميركية تخوفت من الاضرار التي ستلحق بالعلاقات الدولية جراء ارسال المارينو الى البحر الكاريبي وذلك ل يحصل لمدة 30 عاما، ومن جهة اخرى بسبب ان المعلومات كانت لا تزال محدودة. أعرب ابن تروجيلو "رامفيس" عن سعيه لاقامة حكومة ديمقراطية مما هدأ الوضع. الا ان الاميركيين لاحظوا فشل رامفيس بتشيل قوة، وانه أنشأ علاقات قوية مع عائلة تروجيلو من جديد التي من الممكن ان تقود الحكم الى حكم يساري. لذا اعلنت الادارة الاميركية تحريك السفن لدعم الحكومة الشعبية. قاد ذلك الى دعم قائد القوات الجوية للحكومة والى رحيل أفراد عائلة تروجيلو.

ب- عقدة رقم 14: النظام يحظى بدعم الجيش، حرب غير ممكنة: ضغوطات طويلة الامد

في باناما وجمهورية الدومينيكان، رأينا كيف ان الإدارة الأميركية استخدمت عدة أساليب لإزاحة رئيس الدولة قبل ان تتجه الى استخدام الهجوم العسكري عليها، وفي هايتي، إصرار القائد العسكري وعناده اجبر الولايات المتحدة على الغزو العسكري لإزاحته، وفي جمهورية الدومينيكان، كان الخيار العسكري اخر خيار يجب اللجوء اليه. بعد استخدام القوات الأميركية للغزو في هاييتي وباناما تم إعادة تشكيل القوات العسكرية لهاتين الدولتين، كما كان يتم إعادة انشاء شرطة في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي. في غضون ذلك، قبل الغزو وبعده، عمدت الادارة الاميركية على بناء علاقات مع النخبة الاقتصادية في الدول. وفي الحالات الثلاث، نظرت الادارة الاميركية الى جزء من القوة العسكرية في الدولة على

انها حليف محتمل يمكن الاعتماد عليه دون أدنى شك في امكانية الوقوف في وجه القوة الاميركية. ينسجم ذلك توقعهم امكانية الانتصار السريع والسهل على العدو كما راينا سابقا.

معظم عمليات الانقلاب التي حصلت، تركزت في البحر الكاريبي وفي اميركا الوسطى، وفي معظم الحالات لم تواجه القوات الأميركية مقاومة عسكرية في الدول التي دخلتها وان الإدارة الأميركية لم تلجأ الى هذه الخيارات العسكرية الا في حالة عدم وجود خطر على قواتها. اما في الدول التي تتمتع بطبيعة جغرافية صعبة، وتمتلك من القوة العسكرية الكبرى ومساحة جغرافية واسعة، فان الإدارة الأميركية تكون اقل توجها الى استخدام الخيار العسكري كارسال جنودها الى هذه الدول. ففي حالة فنزويلا مثلا وبعد فشل الإدارة الأميركية بتدبير انقلاب على هوغو شافيز، انتقلت الإدارة الأميركية الى استخدام الضغط السياسي والاقتصادي طويل الامد عوضا عن التدخل العسكري. كما الحال في تشيلي.

ت- عقدة رقم 15:الجيش على الحياد: استخدام قوات وكيلة

في هاييتي، كان الرؤساء مدعومون من القادة العسكريين، لذلك يقتصر عمل الولايات المتحدة على تدمير عمل وانهاء دور هؤلاء القادة العسكريين. اما عندما تكون القوات العسكرية أكثر حيادية بالتعامل مع القادة في الدولة، تصبح سياسات الادارة الاميركية غير مباشرة في التعاطي مع العسكريين، ويتركز عمل الادارة الاميركية على الأمور الاقتصادية بهدف تحويل وجهة العسكريين لتكون أكثر عدائية بالتعامل مع القادة في الحكم.

في هاييتي، كانت الإدارة الأميركية قد أحدثت انقلاب عسكري أدى الى انهاء اعمال القادة العسكريين عام 1994 وتم تنصيب رئيس جديد منتخب "اريستيد". كان لهذا الرئيس العديد من السياسات التي تزعج كلينتون والإدارة الأميركية، وفي انتخابات عام 2000 انتصر فريق

اريستيد في الانتخابات التشريعية وعاد الى الحكم مرة اخرى. عديد من العوامل ظهرت، حيث بدأ معارضي اريستيد بمقاطعة الانتخابات، وأصبحت سياساته الحكومية أكثر ميلا لفنزويلا وكوبا، وتم افتتاح إدارة اميركية جديدة هدفها الاساسي العمل ضد اريستيد وتنفيذ سياسات غربية. فيما بعد، تم إيقاف القروض الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة لهاييتي، وتم انشاء مشروع "دعم الديمقراطية في هاييتي" الذي يقدم الدعم لمنافس اريستيد (وهو رجل اعمال كان قد اكتسح اقتصاد هاييتي). اما خلف الكواليس، فقد بدأت الادارة الاميركية بتدريب وتجهيز جنود من الجيش العاييتي السابقين، المتواجدين في منفى مجاور من هاييتي كجمهورية الدومينيكان.

في 2004، اجتاح المنفيين هاييتي، وساعدهم التدريب الذي تلقوه والتجهيزات والاسلحة التي امتلكوها من القضاء على القوات الوطنية للشرطة، التي كان قد تم انشائها بدل الجيش في العام 1995، وفي بعض الحالات كانت الشرطة تلعب دورا في التخريب والتمرد. أطلق العديد من الوسطاء عمليات وساطة بائت جميعها بالفشل نتيجة رفض المعارضين السياسيين لأي حل قبل مغادرة اريستيد السلطة. ظاهريا، دعمت الولايات المتحدة عدد من المفاوضات والوساطات، ولكنها كانت افعالها تهدف الى ليّ ذراع اريستيد ضعيفة القوة (فلم يقم المفاوض الأميركي المندوب عن وزارة الخارجية الاميركية الا بالتضحية بـ4 ساعات من الوقت كمعارض اثناء التفاوض). فيما بعد بدّلت الإدارة الأميركية وضعيتها بالنسبة لأريستيد فطلبت منه تغيير موقعه بحذر، وبعد يومين تم اقتياده الى المطار وأيقن عدم قدرته من الان وصاعدا على الاستعانة بالامن الأميركي -الذي هو وظفهم- من أجل حمايته، فانسحب من الحكم وتم نقله بطائرة أميركية عسكرية الى جمهورية افريقيا الوسطى. بعد ساعات أرسل بوش قوات عسكرية الى هاييتي لإعادة استرجاع النظام،

وعادت الشرطة بالظهور لحماية ومراقبة النظام الجديد بعد اريستيد بالتعاون مع قوات الجنود المنفيين.

في هذه الحالة تم استخدام القوات الخارجية التابعة للولايات المتحدة الا ان قوتها في الواقع محدودة. من اسباب نجاح هذه القوات في الانقلاب على الحكم، هواستخدام الحرب النفسية بقوة، بالتزامن مع زعزعة الامن والاستقرار بما يجعل القوات الداخلية للدولة كالشرطة الوطنية، اما الوقوف على الحياد خوفا، واما دعم الانقلاب ضد الرئيس. مجموعة الادوات المستخدمة من قبل الاميركيين التي تعتمد على حث القوات الداخلية على ترك حياديتها والمشاركة في الانقلاب على الحكم، هي في الحقيقة يمكن استخدامها بالشكل نفسه في الحالة التي يكون فيها الجيش بالاصل ضد النظام، او بالطبع عندما تكون الدولة هي في الواقع عدوة للادارة الاميركية وتطمح هذه الاخيرة للانقلاب عليها.

ضغطت الإدارة الأميركية بالأدوات الاقتصادية على اريستيد من اجل تجفيف مصادر المال لديه واضعاف الحكومة مما يزيد من فرص فشله في الانتخابات، ومساعدة المعارضين له وعند إطلاق المعارضة من الخارج (التي حرضتها ودعمتها واشنطن) كانت الشرطة الوطنية غير قادرة على المقاومة نتيجة المشاكل المالية المفروضة على الحكومة والتي أثرت بشكل مباشر على الشرطة. اذا ما نظرنا الى حالات اخرى غير ما حصل في تشيلي، فسنرى ان السياسة الاميركية تكون عادة مرتبطة ومدفوعة بالادوات المتاحة اكثر من الاهداف. فمثلا في ليبريا، تم استخدام قوات قليلة عسكرية لحسم الامر، اما في غواتيمالا، تم استخدام ادوات اخرى، كان قد تم استخدامها في ظروف مغايرة، حيث بعد ان ايقن المسؤول الاميركي عن عدم القدرة باستخدام الانقلاب ضد الرئيس، وعدم القدرة على استخدام القوات المحلية، لجأ الى التهويل والتهديد باستخدام القوات الاميركية من اجل بث الخوف

في صفوف الجيش، وبالتالي تحقيق الهدف. اننا لا ننفي انه في كل الحالات المذكورن كان الهدف الاساسي هو فصل وعزل الرئيس عن الحكم، الا انه في بعض الحالات تستخدم الادارة الاميركية أدوات جديدة لم يكن من المتوقع استخدامها، من اجل الوصول الى الهدف، وقد تفشل في تحقيقه.

ث- عقدة رقم 16: الجيش معارض للنظام: انقلاب داخلي

من خلال ما تم ذكره سابقا يتبين انه سواء كان الجيش مواليا للنظام او حياديا، فان إزاحة الرئيس يكون من خلال تحرك الادارة الاميركية تجاه القيادة العسكرية لضربها او التأثير عليها. اما في حال كان الجيش او كان هناك سلك عسكري واحد على الأقل معارض للحكم، فتصبح أوامر الإدارة الأميركية وخططها أكثر تعقيدا. منذ الحرب العالمية الثانية، لم يجر الانقلاب على الحكام من خلال ارسال قوات أميركية الا في ظروف معينة، حيث يكون رئيس الدولة قد ارتكب خطأ فادحا. مماثل لما حصل في هاييتي حيث تم تركهم يأخذون القرار بضرورة ترك النظام والحكم وبأن الانقلاب نجح عبر جماعات من الخارج غير راضين عن الحكم. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت القوات العسكرية لا غير مؤيدة للنظام وتعمل على قتل الرئيس فان الإدارة الأميركية تنفذ إجراءات مختلفة عن السابق. يمكن ان يتم ذلك بصعوبة ولكن ليس مستحيلا، لذا على الرئيس ان يظهر بأنه فاسد، مخرب، غير كفوء وغير قادر على الإدارة، وفي الوقت نفسه، على القوات العسكرية ان تظهر نفسها بأنها في موقع الاستجابة لطلبات الشعب. حصل ذلك في كوبا حيث تم الانقلاب على الرئيس بسبب عدم رضا الشعب عنه وانه لا يحظى بثقتهم، وفي غواتيمالا تم اظهار الرئيس بأنه مصاب بالامراض النفسية وجنون يمنعه من إدارة الحكم.

عدة عقود لاحقة، تم خلع غولار من رئاسة البرازيل عبر القوات العسكرية. لم تكن هذا المرة الاولى التي تتدخل فيها القوات العسكرية في السياسات الرئاسية فكانت قد تدخلت في الانقلاب على مستشار "غولار" في مناسبتين، وفشلت مرتين أيضا بالتدخل لمنع وصول رؤساء الى الحكم، اما هنا فد تدخلت الولايات المتحدة ولعبت دورا محوريا. على الرغم من وجود شكوك في توجهات الرئيس "غولار" نتيجة سياساته السابقة المعادية للولايات المتحدة وافكاره الشيوعية، الا ان الإدارة الأميركية قررت ان تعيده الى الحكم من خلال تقديم مساعدات أميركية تنموية طويلة الأمد ومساعدات مالية أميركية قصيرة الأمد ومحدودة. بعد مرور ما يقارب العشرين شهرا، توترت العلاقات من جديد، ف "غولار" كان يبدل موقفه بين أفكاره اليسارية من جهة ويقدم تطمينات للولايات المتحدة من جهة أخرى. رأت الولايات المتحدة ب "غولار" الرئيس الانتهازي والذكي الذي يتحين الفرص والذي في الوقت نفسه يحظى بدعم الجيش بشكل كبير مما يجعل احتمالية القيام بانقلاب ضده غير واردة وان أي تحرك سري ضده لن يجدي نفعا، لذا بدأت بوضع مخططات تحاول فيها تغيير توجهات غولار وحكومته السياسية والاقتصادية. بناءا عليه، تم توقيع اتفاقية اقتصادية جديدة عام 1963.

منذ 1964 وضعت الإدارة الأميركية احتمال جعل الحكم حكما عسكريا مؤقتا في البرازيل. وجدت الإدارة الأميركية ان الهيكل العسكري يمتلك خزان مهم من القيادات والقدرات تستطيع توجيهها لخدمة الاميركيين بما يخدم العمل على حماية المصالح الأميركية تجاه أي تآكل في الجسم العسكري، وهذا ما اعتبرته الادارة الاميركية ذي أهمية قصوى سياسيا، لذا تم ارسال المال لشراء طائرات أميركية ومعدات اخرى. هذا السلوك الأميركي ظهر بعد اقدام "غولار" على مصادرة حقول ومصافي النفط، تبعه العمل على تعديل دستوري يشرّع

السلوك الاشتراكي. وصفت الإدارة الأميركية هذا الوضع بانهيار سريع مع امكانية انهيار المزيد من الاراضي. بعد اسبوع، جاءت رسالة السفير الأميركي بأن الجيش البرازيلي مستعد للانقلاب على الرئيس بمساعدة الإدارة الأميركية. خلال يومين تم ارسال رسالة الى وكالة الاستخبارات المركزية بضرورة تمرير هذه الرسالة الى صناع القرار الرئيسيين في واشنطن، وقد تضمنت ان "غولار" يسعى الى نشر الاشتراكية وافكارها المعادية، وسيتمكن من ان يصبح نظام ديكتاتوري يتمتع بقوة فاعلة. ويجب ان تقوم الإدارة الأميركية بدعم الثوريين ضد غولار من خلال تأمين العتاد والذخيرة والمواد الاولية والدعم المادي اللازم ولكن ان تكون هذه الادوات غير أميركية المنشأ. في الوقت نفسه، تتضمن المهمة الاميركية الدعم السري للمسيرات في الشوارع، والعمل على نشر الشعور المناهض ل غولار في الكونغرس ورجال الاعمال والطلاب والكنائس والقوات المسلحة.

هذه الرسالة أدت لاجتماعات على مستوى عال من التنسيق في اميركا، وتم الموافقة على شحن المواد الأولية اللازمة والأسلحة بحرا، ومع غياب النقل الجوي ستستغرق هذه المعدات أسبوعا تقريبا حتى تصل. وبدأت الإدارة الأميركية بالتواصل مع قيادات بارزة في ريو دي جينيرو، وأطلقت عملية الانقلاب في 31آذار. تواصل الفير غوردن مع وزراء وحكوميين في الدولة من اجل الانضمام الى الانقلاب بهدف اعطائه صبغة شرعية وان امكن البدء بالتخطيط لانتخابات نيابية جديدة. انتصرت قوات الانقلاب سريعا في 2 نيسان، وترك "غولار" البلاد. أعلن فيما بعد الرئيس الأميركي ان الشعب الأميركي يحترم الانتقال الى الحكم الديمقراطي في البرازيل. استمرت القوة العسكرية في البرازيل في السلطة ربع قرن.

تتمتع البرازيل بعدد سكان كبير جدا بحدود 75 مليون نسمة، وارض واسعة جغرافيا، لذا لم يكن بامكان الادارة الاميركية ارسال بضع من قوات المارينز لحسم الامر. اتخدت الادارة الاميركية اسلوبا اخر وهو ان تدعم القوات العسكرية المعارضة لجعلها هي نفسها تقوم بالانقلاب، وهذا لا يعني انه لو كانت مساحة البرازيل ضعيرة الحجم لامكن الامركيين ارسال قوات اميركية للتعامل مع النظام. اضطرت الولايات المتحدة ان تنسق اعمالها مع الرئيس البرازيلي لعدم وجود بديل عن ذلك، الى ان أعلنت القوات العسكرية البرازيلية انها مستعدة للانقلاب على الرئيس واوصلت ذلك للمخابرات الأميركية، فتوجهت الإدارة الأميركية سريعا الى دعم هذه القوات للانقلاب سريعا، فبحكم النظام الأميركي استطاعت الإدارة الأميركية سريعا تشخيص الوضع في البرازيل بانه يتدهور وليس لصالحها. باختصار، لا تمتلك الادارة الاميركية العديد من البدائل للتعامل مع الرئيس البرازيلي، بل بما ان العلاقات مع القوات العسكرية استجدت واصبحت قائمة، انتقل صناع القرار سريعا لاستخدام هذا كسياسة لقلب النظام.

من جهة اخرى، ان القوات البرازيلية تعلم ان الادارة الاميركية ستدعم الثورة، ولكن هل هذا يعني انه في حال تمنع الادارة الاميركية عن دعم الثورة، هل كانت الثورة ستقف؟ ان القوات البرازيلية قد بحثت عن إمكانية دعم الولايات المتحدة في انقلابها، هذا لا يعني ان القوات البرازيلية لم تكن لتقوم بالانقلاب إذا لم تدعمها الإدارة الأميركية، وذلك لا يمكن معرفته، بل ما حصل هو إشارات من الإدارة الأميركية بأنها جاهزة لدعم أي عملية انتقالية للحكم، بدأت هذه الإشارات بوقف المساعدات المادية. عادة لا تحبذ الإدارة الأميركية الانقلابات العسكرية بهذه الطريقة فهذه سياسة لا تنفع دائما ولا تحقق أهدافها كما حصل في البرازيل.

لما تم تنفيذ هذه السياسة اذن؟ يجب ان ننظر الى الأمور من خلال عاملين اثنين. الأول، هو ان القوات العسكرية تلعب دورا أساسيا في التعاطي مع الحكومات حتى قبل ان تصبح الدولة شريكة للولايات المتحدة، اما العامل الثاني، فهو ان الولايات المتحدة بحكم ما تقدمه من مساعدات عسكرية ولوجستية فإنها تفتح العديد من العلاقات مع العديد من القيادات العسكرية. تنتظر الإدارة الأميركية أي تقرير من فروعها في الدولة حول الواقع العام السياسي، وهذا لا يعني ان الإدارة الأميركية تأخذ أي تقرير وتقوم بعمل عسكري، ولكن تأخذ هذا التقرير وتضع احتمال القيام بعمل عسكري وانقلاب داخل الدولة بحسب الواقع. نعتقد ان الولايات المتحدة قليلا ما تأخذ أي خطوات لمنع القيام بانقلابات داخل الدول، وذلك لان معظم الدول التي انقلبت فيها الأنظمة أصبحت شريكة للولايات المتحدة ولا زالت تحافظ على هذه الشراكة في الأمد الطويل. بحسب ما رأيناه، باستثناء دولة واحدة من اميركا اللاتينية ناطقة باللغة الاسبانية، ان كل الدول تدخل في ما ذكرناه سابقا بالاضافة الى دول في افريقيا واسيا. وباستثناء دول في أوروبا والشرق الأوسط خرجت من الغطاء الأميركي.

تكررت هذه السياسة في كل من الارجنتين واليونان وتشيلي. في تشيلي، تم تقديم دعم سياسي من اوكالة الاستخبارات المركزية الى الديمقراطيين لدعم مرشحهم ادواردة فراي في وجه اولاند. في العام 1970 استطاع اليساريين الحصول على القوة الشعبية وفاز اولاند في الانتخابات وحظي على الأكثرية، بما يجعل الانتخابات تنتقل الى مجلس النواب الشيلي، فبدأت الإدارة الأميركية عمليات ضغط مكثفة تشمل البروباغاندا والعمليات السياسية والاقتصادية لثني مجلس النواب عن انتخاب اولاند رئيسا، او انشاء جو من الخوف والتوتر من امكانية حصول انقلاب عسكري، والاثنين فشلوا. خلال هذه العمليات، قاد نيكسون

عمليات تدخل سرية أخرى لا يطلع عليها أحد – لا وزارة الخارجية او وزارة الدفاع او المنظمات الفاعلة على الارض- الا وكالة الاستخبارات المركزية، واعتبر ان اولاند شخصا غير مرغوب فيه وعلى وكالة الاستخبارات المركزية منعه من الوصول الى القيادة كيفما كان، فانتقلت المخابرات من الضغط على البرلمان الى الاعمال العسكرية، وتواصلت مع قادة في تشيلي لإعلامهم بنية الانقلاب على الحكم. في هذا الوقت، صنع قائد عسكري تشيلي "سشنايدر" انقلاب على اولاند ولم يكن محتمل الحصول، فبدأ الاميركيين بإقناعه بعدم جدوى الانقلاب، فرفض الانقلابيين فيما بعد ذلك وعملوا مرتين على خطف سشنايدر في محاولة خطف ثالثة، قتل هذا سشنايدر اثناء محاولة الدفاع عن نفسه. على الرغم من اعلان القانون العرفي وتعيين رئيس الانقلابيين في منصب رئيسي، لم تقبل القوات العسكرية الانضمام للانقلاب، وانتخب اولاند من جديد رئيسا.

بدأت الولايات المتحدة سياسة طويلة الأمد لإقصاء اولاند تتضمن العقوبات الاقتصادية، فأوقفت كل الدعم المادي الاميركي والدعم المقدم من بنوك التنمية متعددة الاطراف. في هذا الوقت تم تمرير المال والدعم الى الاحزاب المعارضة لاولاند والى الجماعات المحتمل ان تكون معارضة له ايضا، والى وسائل الاعلام المعادية له وعلى الاخص جريدة "El Mercurio"، كذلك تم بناء علاقات مخابراتية واسعة مع افراد داخل الجيش التشيلي الا انه تم لاعلان من وكالة الاستخبارات المركزية ان الولايات المتحدة لن تدعم أي تحريض على الانقلاب. في 10 أيلول 1973، تواصل مسؤول تشيلي مع وكالة الاستخبارات المركزية بأنه تم التحضير لانقلاب وذلك يحتاج لدعم أميركي. على الرغم مما تم اخباره إياه بان الوضع في تشيلي هو وضع داخلي لا علاقة للولايات المتحدة به، الا انه سيتم نقل اقتراحه

لواشنطن. في اليوم الثاني، بدأت عملية الانقلاب، وقتل اولاند اثناء دفاعه عن نفسه في القصر الرئاسي.

ما يمكن ملاحظته هو اختلاف مشاركة الولايات المتحدة في عمليات الانقلاب بحسب الظروف. ففي سياق الخطة الثانية في تشيلي، تواصلت وكالة الاستخبارات المركزية والمنظمات الاخرى مع قادة الجيش في تشيلي، وقدمت لهم عروض بمساعدات مالية، سياسية، وعسكرية تسليحية. لا تقل ردة فعل الادارة الاميركية على طلبات الانقلاب التي تردها عن ما تم ذكره، الا انه على الجيش اولا ان يبدي استعداده للتنفيذ الانقلاب ويطلب الدعم ثم يحصل عليه من الادارة الاميركية. . في بعض الحالات تختلف ردة الفعل كما في تشيلي، حيث ابدت الادارة الاميركية عدائية كبيرة تجاه الرئيس وبدأت بتقديم دعم سري الى الجماعات المعارضة، في الوقت الذي تبني فيه علاقات قريبة مع القيادة العسكرية. هناك قيود اخرى تعمل عليها الادارة الاميركية، حيث على الرغم من وجود قبول بالحد الادنى على الرئيس في الدولة، الا انه هناك جهات اخرى – التي تكون على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة – قلقة للغاية من الوضع الراهن، وبعد اعطاء اشارة الى السفارة الاميركية تنطلق عملية الانقلاب. اخيرا، ان الطريقة الاخيرة الاقل نشاطا في دعم عمليات الانقلاب، هو الانتقال الى استراتيجية "الاختيار بين أمرين: السيء والاسوأ"، بحيث تتصرف القيادة العسكرية في الدولة، بعكس ما تريده الادارة الاميركية، لتفادي امكانية وصول رئيس غير مرحب به الى السلطة. كما حصل في الارجنتين عام 1962، عندما وصل تحذير الى الولايات المتحدة من امكانية فوز انصار "جوان بيرون" الى الحكم، فقررت الادارة الاميركية ترك الامور تجري كما يجب، وعدم التدخل في استقالة الرئيس عبر العمل العسكري.

لا نقصد بكل ما ورد ان كل عملية انقلاب تقوم بها الولايات المتحدة تضمن للإدارة الأميركية ان يصل رئيس جدي للحكم وتابع لها، في بعض الأحيان كان الرئيس أسوأ من المخلوع. ولا نقصد هنا ان كل عملية انقلاب تعلم بها الإدارة الأميركية، او انه يكفي للإدارة الأميركية ان ترسل إشارات الى أي أحد لبدء الانقلاب. في العديد من الحالات، تم تشخيص الرئيس بعد الانقلاب بأنه اسوأ من الرئيس الذي كان سابقا في السلطة.

بنت الولايات المتحدة علاقات قوية على مدى قرن تقريبا مع القوات العسكرية والأمنية في الدول الشريكة لها، لذا تبقى امكانية التشجيع على انقلاب ودعمه من الادوات المستخدمة من الولايات المتحدة اللجوء في حال أصبح الرئيس غير مرغوب به. بغض النظر، سواء كان الجيش في الدولة معارض للحكم ام لا، ستبقى هذه الادارة تستخدم للتعامل مع حالة الرئيس غير المرحب به. بالطبع، كلما كانت القوات العسكرية في الدولة معارضة للحكم، كلما ارتفعت امكانية اللجوء الى انقلاب عسكري سريع، اما في حال لم تكن كذلك، فعلى الادارة الاميركية اللجوء الى استخدام الاساليب الاخرى لتأمين الانقلاب على الرئيس غير المرحب به والتي ذكرناها في السابق.

5. البعد النظري لعمليات التدخل في الدول الشريكة

خلال القرن الماصي لجأت الادارة الاميركية الى استخدام العديد من اساليب التدهل بهدف معالجة المشاكل التي تعاني منها أنظمة الدول لشريكة لها، والتي ممكن ان تؤدي الى خسارة هذه الشراكة. عمليات التدخل، في معظم الحالات تقود الى العديد من القتلى وتتطلب تكلفة مالية عالية. ماذا اذن تعلمنا منها بعض النظر عن خصوصية كل واحدة.

من المفيد ان نبدأ التحليل من خلال بعض الحسابات لاستعمال كل أداة من الادوات. يمكن احتساب ما يقارب 68 تدخل في 35 دولة مختلفة مقسمين على 16 "حالة". هذا، اذا لم

نحتسب الحالات التي خسرت فيها الولايات المتحدة شراكتها مع الدول، او التي اعتبرت فيها الادارة الاميركية ان الاداة المستخدمة كانت غير صحيحة، او الحالات التي اضطرت فيها الى سحب قواتها العسكرية من الاراضي، فعلى الاقل هناك 68 مرة خلال القرن الماضي، تدخلت الولايات المتحدة في الدول الشريكة لها لصيانة نظامها وحفظه سواء اقتصاديا، سياسيا، أم عسكريا.

33 تدخل من أصل 68 كانت غير عسكرية، و 8 تضمنت مساعدات عسكرية طارئة واستشاريين. اما ال 28 الاخرى تضمنت الحالات التي كانت تلعب فيها القوات الاميركية والقوات الوكيلة عنها دور الاداة الرئيسية، و 24 منها تضمنت استخدام القوات الاميركية مباشرة في الميدان على ارض الدول الشريكة. هكذا، على الرغم من قلة سعي واشنطن على التدخل مباشرة في دولة شريكة معينة في وقت ومكان محددين، فمع ذلك، تميل الادارة الاميركية الى التدخل عسكري أكثر من غير العسكري، والى استخدام القوات الاميركية مباشرة في الميادان اكثر من أي أداة اخرى. في بعض الحالات تم اللجوء الى القوات العسكرية مباشرة للتدخل، وفي بعض الحالات تم ارسال القوات العسكرية بعد عدة محاولات واستخدامات لادوات اخرى. ما يهم هو الحالة والوضعية الراهنة: اذا كانت المشكلة عسكرية، والنظام قادر على الصمود، الا انه يعاني من نقص في القوة البشرية الدفاعية، والعدو غير قوي، تميل الادارة الاميركية الى استخدام القوات العسكرية بسرعة.

كيف يمكن اذن، تفسير نسبة ميل الادارة الاميركية بشكل أعلى الى استخدام قواتها العسكرية كأداة بهدف حماية نظام الدولة الشريكة؟ اولا، كان هناك بالتأكيد حالات عديدة من المساعدات الاقتصادية الطارئة وأيضا العديد من المساعدات السرية السياسية، ومع ذلك،حتى لو قدمت الادارة الاميركية المساعدات غير العسكرية للدولة، كما رأينا، يبقى

صحيحا ان المشاكل العسكرية سيتم التعامل معها بشكل اكبر من خلال استخدام القوات العسكرية الاميركية مقارنة بغيرها من الادوات. ثانيا، هو ما يتعلق بتوقع وتصور الهيمنة الاميركية.المسؤولين في واشنطن، وعادة المسؤولين في الفروع داخل الدول، يتوقعون ان كل اعداء الدول الشريكة للولايات المتحدة يمكن هزمهم بسهولة، ونذات الشيء في حال التعامل مع القوة العسكرية في الدولة الشريكة الذي يقف عائقا امام تغيير الرئيس غير المرغوب به. بالتأكيد، هذا التوقع كان خاطئا في العديد من الحالات، وفي العديد من الحالات الاخرى لم تؤدي الكوارث الى اعاقة عملية المخافظة على النظام او على الانتصار السريع والسهل. مشكلة التفسير القائم على هيمنة الولايات المتحدة وقوتها، انه لا ينطبق الا على حالات استثنائية (7 – 8 -13). عندما يكون العدو قويا، والدولة الشريكة ضعيفة، تميل الارة الاميركية الى استخدام القوات الوكيلة عنها عوضا عن استخدام القوات الاميركية للمواجهة، اما عندما تكون هناك حالة من النقص في القوة العسكرية للدولة الشريكة، تميل الادارة الاميركية الى ارسال المساعدات العسكرية الطارئة والمستشارين، وفي حال يتجه النظام الى الانهيار بشكل سريع تميل الادارة الاميركية الى انشاء قوة ثالثة. بمعنى اخر، العدد الكبير لحالات استخدام القوات العسكرية الاميركية للتدخل في الدول الشريكة، لا يمكن تفسيره كشرط عام يتلائم مع مفهوم الهيمنة الاميركية.

التفسير الافضل لذلك يتلائم مع نوعية اتخاذ القرار وضنعه في الادارة الاميركية. في الاساس، هناك 5 انواع من التدخلات الاميركية في الدول الشريكة: (1) المساعدات الاقتصادية الطارئة تأتي على شكل قروض واستشارات – (2) مساعدات طارئة سياسية سرية تأخذ شكل البروباغاندا، ومساعدات الى الاحزاب السياسية، والتشجيع على الانقلاب – (3) المساعدات العسكرية الطارئة – (4) استخدام القوات العسكرية الاميركية – (5) استخدام

القوات الوكيلة للتدخل (مع امكانية دعمهم بالضربات الجوية). الاداتان (1 + 4) تم استخدامهم في اوائل القرن العشرين وتم انشاء عدة منظمات لترعى تنفيذها في الاولى منظمتي (IMF + ESF)، والثانية هي القوات العسكرية والجنود. اما الاداتين (2 + 3) تم انشائها مع منظماتها بعد الحرب العالمية الثانية وبعض الاستخدامات في القرن الواحد والعشرين. اما الاداة الاخيرة (5) أي استخدام القوات العسكرية الوكيلة، فهي لا تحتاج الى انشاء منظمات تنفذها، بل ان القوات الوكيلة هي الاداة نفسها والمنظمة نفسها. يمكن للادارة الاميركية ان تبحث عن القوات الوكيلة في الانظمة المعادية ، الا انه هناك صعوبة للبحث عن ذلك في الدول الشريكة.

هكذا، تمتلك الادارة الاميركية مروحة واسعة من الادوات الجاهزة للاستخدام في سياق التدخل. هذه الادوات يمكنها بالتأكيد التكيف مع خصوصية كل وضعية على حدا، ومن الممكن ان تتراكم (كاستخدام المساعدات الاقتصادية الطارئة حتى بعد ارسال القوات العسكرية)، الا انه لا تتوفر أدوات هجينة، وهناك امكانية جدا ضعيفة لصياغة وخلق أدوات جديدة، خصوصا بسبب طبيعة الضعوط التي تواجهها الدول الشريكة. كما اكدنا طيلة هذا الفصل، ان الادارة الاميركية تعمل على مطابقة ووصل الظروف التي تواجهها مع الادوات المتوفرة في المخزون الاميركي. لذا، بما ان هناك عدد قليل نسبيا من الادوات المتاحة بشكل عام، وتلك التي تستخدم في المشاكل العسكرية أقل من ذلك، اذن ليس من المفاجىء ان واشنطن تميل الى استخدام القوات العسكرية سبيل لعلاج العديد من الازمات.

يبقى السؤال، كم مرة نجحت التدخلات الاميركية في الحفاظ على شركائها؟ اعتبارا من عام 2008، خسرت الادارة الاميركية 10 من شركائها، تسعة منهم لم تستطع استرجاعهم. من العشرة، واحدة خسرتها بسبب انتفاضة (ايران)، واخرى بسبب انقلاب (اثيوبيا)، والدول

الثمانية الباقية بسبب هزيمة عسكرية. من هذه الثماني دول، 4 خسرتهم دون ان ترسل قوات عسكرية اليها (الصين – كوبا – زائير – نيكاراغوا)، اثنين بعد ان ارسلت قوات وكيلة (كمبوديا – لاووس)، والباقين بعد ان ارسلت قوات اميركية اليها (جنوب فييتنام – لبنان). هكذا، من وجهة نظر واشنطن، اذا نجحت معظم الادوات، فان الادوات غير العسكرية تعمل بشكل افضل من الادوات العسكرية، ومن بين هذه الاخيرة، فان المساعدات الطارئة تميل للنجاح اكثر من استخدام القوات العسكرية. بالتأكيد، بما ان التمرد يعتبر من اكثر المشاكل الحاحا واهمية من المشكلات الاخرى، فان احتمالات الانتصار هنا تكون اعلى (اكثر من ثلاثة ارباع حالات التمرد في الدول الشريكة تم ايقافها)، ولكن ما هو ملفت للنظر هو اولا، ان القوات العسكرية الاميركية لم تستطع منع انهيار الشريك في وجه حالات التمرد والثورة، وثانيا، ومع ذلك، استمرت الادارة الاميركية في التدخل عسكريا في العديد من انظمة شركائها.

ملاحظة اخيرة، هو انه قد تناولنا العديد من الحالات التي عملت فيها الادارة الاميركية على التخلص من قادة الدول الشريكة، وكيف تدخلت للتخلي عن زعماء الدول الذين لا يحظون بشعبية. في معظم هذه الحالات، نجحت الادارة الاميركية في تحقيق اهدافها، الا اننا لا يمكن اعطاء تقديرات حول هذا النجاح بسبب عدم ذكر العديد من الحالات التي نفذت في الدول. الا ان ما يلفت النظر، هو عدد المرات التي قامت فيها الادارة الاميركية بالمحاولة. بمعنى اخر، يقرر المسؤولون الاميركيون بشكل دقيق ان قادة الدول الشريكة هم انفسهم يمثلون العقبة التي تحول دون المحافظة على النظام، لذا يتدخلون من اجل طرد هؤلاء القادة. لذلك نتوقع، في حالة الدول العدوة، ستعمل الادارة الاميركية على التحصير لقلب

النظام، بعمل وجهد يساوي بالحد الادنى ما قامت به في الدول الشريكة. وهذا ما سنراه في الفصل القادم.

سادسًا: التدخل العدائي في وجه الاعداء

تنظر الولايات المتحدة الى الدول التي تختلف معها بالأفكار والعقائد أو تلك التي من الممكن ان تشكل عليها خطرا معنويا او ماديا كأنها دولة عدوة. وفي عالم مليء بالتناقضات والاختلافات بين الوحدات السياسية، يُنظر الى الدولة الدتي تعارض وترفض أفكار دولة أخرى، او تشكل قوة داخلية او خارجية كأنها دولة تهدد بقية الدول الأخرى وتتعارض معهم ومصالحهم ولا يمكن الوصول الى سلام حقيقي في حال لم يتم ليس فقط تغيير السياسة الخارجية للدولة تجاه الاخرين، بل أيضا تغييرات داخلية على صعيد مكونات القوة التي تهدد الاخرين. ولكن ايهما يأتي قبل الاخر، السياسة الخارجية للدولة، ام نوع نظام الحكم؟ في الواقع ان أي تعارض بين سياسات الدول يعني حكما وجود خلاف بالنسبة للأميركيين، ففي رسالة الى الرئيس الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية من وزارة الخارجية، تقول ان المجتمع المتحرر الأميركي يجد نفسه في تحدي حقيقي مع النظام السوفياتي ولا وجود لأي نظام اخر يعاند النظام الأميركي مثل النظام السوفياتي، ويريد تدميرنا ولا يوجد مثل قوتهم العسكرية.

لذلك لا داعي لان يكون هناك رابط بين الحرب وبين العدو، فيمكن للدول الاستبدادية والامبراطوريات ان تعارض الدول الأخرى بشتى أساليب الحروب القصيرة الأمد، ومن الممكن ان يكون الأفضل إتمام عملية هدنة للوصول الى النتائج ولكن أيضا لها العديد من الانعكاسات السلبية. لا نقصد هنا أيضا ان عملية السلام بين الدولتين دائما تكون مشبوهة او يكون العدو في حالة سكون، وانه سيقدم بعد فترة على نقض السلام والعدائية من جديد. موقف الولايات المتحدة

من الاتحاد السوفياتي يظهر وجود مواقف عنيفة وعدائية بينهم، وأيضا مراحل هدنة وهدوء طويلة.

من الممكن ان تقوم دولة بحرب على دولة أخرى ليس لأنها عدوة، بل لسبب معين او لتحرك معين صدر. يجب علينا ان نفرق بين سياسة الولايات المتحدة تجاه اعدائها من الدول وسياستها تجاه من يمكن ان تعتبره تهديدا. اذن يمكن تعريف العدو بالنسبة للإدارة الأميركية بأنه الدولة التي تعارض سياسات واشنطن وتختلف معها. اما تحرك واشنطن تجاه من هم ليسوا أعداء، فيكون تحرك محدود، ومؤقت، محدود الانفعال. يمكن تقسيم الدول غير العدوة الى 3 اقسام، الأول، هو الذي يتصل بفترة ما قبل انشاء علاقات الشراكة بين الدول والولايات المتحدة وتتضمن هذه المجموعة الدول التي قاتلت فيها الإدارة الأميركية كالمكسيك وبريطانيا واسبانيا حتى مع عدم وجود رؤية حول تعارض أنظمة الدول هذه الدول مع قرارات واشنطن. تنتهي الحرب هنا بتعديلات محتملة محلية وإقليمية ومن دون أن يتم إيصال أي احتمال وجود خطة بعيدة الأمد لتدمير هذه الدول.

الثاني، يتضمن الدول التي تعتبرها واشنطن كأدوات يمكن استخدامها فيما بعد كالدول التي تتصف بانتمائها للاتحاد السوفياتي. الادارة الأميركية يمكن ان تعتبرهم وسيلة لتباشر القيام بالعديد من الأفعال العدائية تجاه هذه الدول كأداة لتوجيه الضربات والضغط على عدوها الأساسي الداعم لهم. وفي حال فشلت الاعمال العدائية، لن تتجه الولايات المتحدة الى أبعد من قلب النظام في الدولة. أخيرا، القسم الثالث هم الدول التي تختلف مع واشنطن في بعض الأجزاء ولكن هم تابعين للمساعدات الغربية التي تأتي وبالتالي لن يقوم باستطاعتهم الاختلاف جوهريا مع الولايات المتحدة. هذا الازعاج "المعتدل" لا يراه صناع القرار الاميركيين يشكل قلق وبالتالي تستكمل المساعدات الثنائية حتى لو تم طرد رسميين اميركيين.

الاختلاف بين السياسة الأميركية تجاه من هم اعدائها، وبين من هم يختلفون معها ولكن ليسوا أعداء تؤكد ان واشنطن تدير بشكل أوسع وأقلاب علاقتها مع الأعداء بالنسبة للأخرين الذين تختلف معهم. بالتأكيد الشركاء يتم رقابتهم والتعامل معهم استنادا لما ذكر في الأقسام الأولى للكتاب، بطريقة أكثر قربا وتواجدا. تختلف أسس النظر الى ميكانيكيات عمل برنامج cybernetics التي من خلالها يتم تصنيف الدول بين عدو او عدو جديد. أولا، ان الشركاء يتم اعتبارهم أعداء في حال خسارتهم امام حرب او من خلال تفسخ الإدارة العسكرية في الدولة. اما الدول الغير شريكة فدرجة تصنيفها كعدوة تكون عالية جدا نظرا لعدم وجود روابط مع الإدارة الأميركية، فأي سياسة تتعارض مع واشنطن ومع افكارها. لا يمكن تغيير تصنيف الدولة الا من خلال تغيير داخلي او خارجي للنظام القائم فيها، وإذا قبلت الدول ان تدخل في النطاق السياسي الأميركي فذلك يجعلها شريكة للولايات المتحدة، اما بالنسبة للدول التي لا تتوافق كليا مع الإدارة الأميركية فعليها توقيع اتفاقيات معينة مع واشنطن تهدف الى تغيير بعض السياسات الخارجية والداخلية او تغيير نظامها او ان تصبح الدولة (بشكل ساخر) شريكة لعدو أساسي للولايات المتحدة.

اما فيما يعود للأشخاص والافراد الذين ليسوا رؤساء او يتحملون مسؤولية دول، كالمنظمات الإرهابية ومنظمات الاتجار بالمخدرات والحركات الليبرالية الوطنية وشبكات العمل ضد الإرهابيين في بعض الدول يتم تصنيفهم تلقائيا كمنظمات ترفض جزئيا او كليا سياسات واشنطن. ما يختلف بين الأعداء والخصوم ليس فقط الخيار المعارض كليا لسياسات الولايات المتحدة، بل أيضا الإحساس بأن الخيار المتخذ على صعيد الدولة كالخيارات والترتيبات السياسية والاقتصادية تشكل قوى معينة ضمن هذا المجتمع. هذا ما يساعد صناع القرار الاميركيين بمعرفة ما إذا كانت الدولة عدوة، ام يمكن تحويلها الى شريكة للولايات المتحدة خصوصا إذا كان لدى الشعب إمكانية ادارته من خلال نظام اخر. بالتأكيد صناع القرار الاميركيين يضعون النظام القائم ضمن الأنظمة العدوة

التي يجب تغييرها إذا ما كان ظالم لشعبه ولدى الشعب قابلية لتحفيزه نحو الانقلاب على النظام. في رسالة الى الشعب الألماني قيل "ان التخلص من المعاناة والعبودية وعدم اطالتها تبقى بين ايديكم، انقلبوا على هتلر وعلى شركائه الفاسدين وحولوا هجماتكم الى الشرطة النازية فذلك سيسرع مجيء اليوم الذي تصبح فيه المانيا من افراد المجتمع الدولي.

هذه البلاغة في الخطاب ترتبط بفكر العمليات التي تستخدم تجاه الدول العدوة لتأسيس عملية التدخل فهي تهدف الى قطع العلاقات بين الدولة ورئيسها وبين شعبها. العدو اذن من الممكن ان يصبح غير عدو. اما المنظمات والافراد الذين لا يُعتبرون رؤساء او أصحاب دول فلا يمكن ان يتم اعتبارهم الا أعداء ولا يمكن تحويلهم الى شركاء فيجب اما تدميرهم كلياً او ان يبقوا مشكلين للخطر الى وقت طويل. بالتالي لا يعتبر ضمن السياسات الأميركية الا الدول كأدوات يمكن استخدامها.

في كل الأحوال ان تعقيد الأيديولوجيا التي تحكم الدول وعملية تمويلهم، تشكيلهم لخطر على شركاء الولايات المتحدة (نادرا خطر على الولايات المتحدة نفسها) يجعل هذه الدول عدوة. يمكن للخطر ان يكون عام او خاص، فيمكن ان يكون الخطر ان تقوم دولة بمحاولة تخريب دولة شريكة للولايات المتحدة او محاولة الغزو والاحتلال فيعتبر ذلك حالة خاصة من الدول العدوة. تختلف عملية صيانة وحماية الشركاء باستخدام طرق التدخل من المساعدات المختلفة الى التدخل المباشر للحماية.

اما الخطر العام فهو يعتبر بنيوي، فحتى لو كانت الدولة لا تشكل خطر على الولايات المتحدة او على شركائها ولو كان سلوكها جيد، فان النظام الأميركي في كل الحالات مبرمج للتعامل مع كل

الحالات والمخاطر ومصمم لتحديد طرق التعامل مع الشركاء والاخصام والاعداء. تم تحديد طريقتين للتعامل مع الأعداء، الأولى الأفعال الروتينية العدائية والثانية التدخل العدائي.

في الحالة الأولى، العامل الأساسي المشترك هو الغضب الخفيف والاستياء. في هذه الحالة لا يتم تحديد عملية انقلاب داخل الدول (بالرغم من انه مرحب بها) ولكن يتم تحديد المشكلة على انها تصرفات غير طبيعية ومتوترة بين دولة ودولة. بالتالي يمكن ان تقطع العلاقات الدبلوماسية او وقف عضوية الدولة في الأمم المتحدة، حظر تجاري، التصويت ضد المساعدات متعددة الأطراف، طلب وقف الامدادات العسكرية والتكنولوجية، دعم المنفيين خارج البلاد ضد الدولة، إطلاق بروباغاندا ودعاية ضد الدولة ونظامها، واتهام الدولة بانتهاك حقوق الانسان. معظم هذه السياسات يمكن ان تنفذ بطريقة تراتبية واستبدالية. وهي بالتالي يمكن ان تُلغى في حال توقيع اتفاقية محدودة مع الولايات المتحدة. هذه القرارات والإجراءات تتعارض مع القوانين الدولية لذلك تسعى الولايات المتحدة الى دعمها من خلال اقبال دولي وموافقة عليها.

في معظم الحالات، السياسات العدائية الروتينية تجاه الأعداء يتم المحافظة عليها حتى لو لم يصدر عن الدولة أي عمل عدائي. إذا قامت الدولة المصنفة عدوة بتنفيذ أي قرارا او عمل يخالف أفكار واشنطن سيكون ذلك بالنسبة لواشنطن ذريعة للإقدام على تنفيذ أي عمل عدائي ومن الممكن ان يصل الى عدوان مباشر وتدخلي. وفي حال قمت الدولة بمفاوضة واشنطن حول اتفاقية وحول أي نقطة معينة، تعتبر واشنطن ذلك كنجاح للضغط على هذه الدولة وبالتالي ستكمل في ضغطها أكثر للوصول الى نتيجة. يتم تغيير العديد من الأمور المتنازع عليها وتأخذ وقتا طويل ومن الممكن ان يكون هناك تغيير كبير في الأحداث الدولية المحيطة بالولايات المتحدة من الممكن ان توقف الاعمال العدائية الروتينية للأميركيين تجاه الدولة الأخرى.

الاعمال العدائية العادية والروتينية هي الطريقة المحددة التي تستخدمها واشنطن للتفاوض مع الدول العدوة لها. من وقت لآخر تكون هذه الاعمال موجهة بشكل عمليات خاصة تجاه النظام العسكري للدولة العدوة على امتدادات جغرافية عديدة، يمكن ان تكون على عدة مستويات ومسارات.

الأول، الاعمال العدائية ستكون موجهة نحو أنواع عديدة من الأهداف التي لها علاقة بالعدو: القوات العسكرية للدولة في دولة شريكة لها، احتلال منطقة تعتبرها الدولة العدوة تابعة لها، القواعد العسكرية للدولة العدوة نفسها. بالنسبة لصناع القرار الاميركيين ان هذه الأهداف المختلفة هي ترتبط كبدائل طرق الهدف منها ان يعبّر العدو عن محاولته للتفاوض مع واشنطن.

الثاني، الاعمال العدائية تكون موجهة الى القوات العسكرية للنظام العدو. ممكن ان يكون ذلك ضمن ولاية تابعة للعدو او ضمن دولة شريكة له او في ارضه نفسها. هذا لا يعني ان صناع القرار في حالة التدخل العدائي يتوقعون فورا اقدام القوات المسلحة للعدو على الانقلاب على النظام، او الانسحاب من أرض معين، او ان تتدمر كليا في حرب، ولكن ذلك يعني انهم يتوقعون الاصطدام مع قوات العدو في نقطة معينة، يمكن ان تؤسس فيما بعد لانقلاب معين، او انسحابها من الأرض. إذا كان صناع القرار يتوقعون فشل عملية معينة، وبأنه ليس لها حظوظ في لإلحاق الضرر بالعدو ونظامه، فتكون هذه العمليات تعبيرية ورمزية ويتم تصنيفها بالتدخل العدائي الروتيني والعادي. حتى لو ان العمليات التي تم استخدامها كانت ترتبط بأهداف محدودة فهذه الأهداف ستتوسع فيما بعد لتشكل طموح أكبر يريد صناع القرار تحقيقه.

ثالثا، هناك علاقة كبيرة وواضحة بين التدخل العدائي وبين الحرب على دولة معينة. فإذا تم الاقدام على شن عمل عسكري وحرب تجاه دولة أخرى فقط من اجل ان يكون تأديبي ويكون رمزي، فان ذلك سيعتبر تدخل في الوقت نفسه تدخل عدائي.

على الرغم من اختلاف الاعمال العدائية الروتينية عن الاعمال العدائية التدخلية الا ان واشنطن في بعض الحالات تجمع بينهم في التعامل مع الاخرين. فكما ذكرنا سابقا ان الاعمال العدائية الروتينية هي مجموعة من الإجراءات التي تنفذ على مراحل سنة بعد سنة، الا انه في خلال سير تنفيذ هذه الاعمال يمكن لواشنطن ان تقوم بعمل تدخلي عدائي. وفي حال فشل العمل العدائي التدخلي، سيقود ذلك الى تغيير في الوضعية وبذلك تنتهي العمليات الخاصة التي كانت تنفذ، الا ان واشنطن ستقوم بإعادة تطبيق سياسات واجراءات عدائية جديدة تتناسب مع الوضعية الجديدة. كما هناك ننوع كبير في التعامل مع الدول الشريكة، هناك مروحة واسعة من الإجراءات التي من الممكن ان يتم استخدامها في التعامل مع الأعداء. هناك حدود معينة في التعامل مع الشركاء والاعداء وفي تنفيذ هذه السياسات والإجراءات. فمثلا إذا فشل الاعتماد على المنفيين في استلام النظام، لن يكون بالمقدور القيام بانقلاب او تخريبات في الدولة ومن الممكن للعدو ان يستغل ذلك لتحويل المنفيين الى منبوذين في المجتمع.

يمكن الاطلاع على مخطط رقم 6.1 للاطلاع على كيفية اتخاذ القرار ضد الاعداء.

1. العمليات السرية (مخطط 6.2)

منذ العام 1990 أصبحت الولايات المتحدة في موقع مسائلة عن انتهاكها للقوانين الدولية بعدما حصل في ضرب صربيا واحتلال العراق. لذلك تمتنع اميركا عن الخوض الا بشكل استثنائي الاعمال العدائية المباشرة والمواجهة المفتوحة مع الدول الاخرى، خصوصا مع تلك

التي تتمتع باستقلالية دولية وقانونية او في حالة عدم توفر الأسس الضرورية للتدخل (عدم وجود دعوة من الدولة للتدخل في شؤونها). اما في الحالات التي تكون فيها الدولة متهمة بالعنف والظلم والإرهاب أو في حال عدم الاعتراف بها دوليا، يمكن للولايات المتحدة ان تقوم بحرية بشن اعمال حربية على هذه الدولة، والا فستضطر لتتدخل واشنطن في الدولة العدوة بشكل سري وخفي دون معرفة أحد.

بالطبع ان العمليات العسكرية المفتوحة والمباشرة تكون مقيدة بالمحافظة على صورة واشنطن دوليا وبأنها لا تقوم بخرق سيادة الدول الأخرى ولا تقوم بإرهاب دول ضعيفة. لذا صناع القرار الاميركيين يأخذون صورة الولايات المتحدة كأساس في اتخاذ القرار للمحافظة عليها. العمليات المخفية تعطي واشنطن إمكانية التخلص من مصاعب العمليات المباشرة المعلنة ومن المحافظة على صورتها وإمكانية نفي علاقتها بالعمليات المخفية، فلا دليل عليها.

يجب التفريق بين العمليات المخفية بملاحظتين:

الأولى، حول إمكانية انفصال القوة العسكرية في الدولة عن نظامها السياسي. إذا أمكن، فعمليات الانقلاب تصبح متوفرة داخل هذه الدولة للإطاحة بالحكم كما الحال في عمليات الإطاحة بحكام دولة شريكة للولايات المتحدة. اما إذا كانت القوات العسكرية غير ممكن فصلها عن نظامها السياسي فلا يمكن اذن ان تقوم بانقلاب، وبالتالي تنتقل واشنطن الى اعداد خطط حول محاربة هذه القوات العسكرية بمدى طويل وواسع. إذا أمكن ذلك ولا مشكلة في تنفيذها ولا إمكانية في تشكيل معارضة داخلية يتم الاغارة او تنفيذ انزالات. إذا كان هناك إمكانية في تشكيل معارضة داخلية عسكرية، يتم ارسال المساعدات لهم على

أرض العدو. في كلتا الحالتين، العمليات العسكرية لا تقوم بها الولايات المتحدة نفسها بل من خلال وكلاء لها تم تنيمهم وتدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم في الولايات المتحدة.

أ- عقدة رقم 17: الانقلاب الداخلي

بالنسبة لصناع القرار الاميركيين فان إمكانية اثارة انقلاب على السلطة يتطلب بالحد الأدنى وجود تواصل مع القوات العسكرية في الدولة المستهدفة. بالطبع ان واشنطن لها علاقات محدودة بهذه القوات بفعل التدريب والمساعدات العسكرية او المراقبين العسكريين. فتختلف العلاقات بين واشنطن والقوات العسكرية لشركائهم، وبينها وبين القوات العسكرية لمن هم ليسوا شركاء. بالطبع تسعى واشنطن لبناء مثل هذه العلاقات مع القوات العسكرية في الدول العدوة ولكن في معظم الأحيان لا تستطيع لانها لن تسعى في الواقع الى توسيع القوة العسكرية للعدو وتأمين الدعم له. لذا إمكانية قلب النظام في الدولة العدوة إمكانية ضعيفة. ترتبط إمكانية القيام بانقلاب داخلي، أولا، بما إذا كان النظام قد حظي على قوته ليس من وقت طويل، فهناك إمكانية ان تكون لدى الولايات المتحدة صلة وعلاقة بالنظام العسكري، كما حصل في مصر عندما كان الأميركيين يدعمون نظام عبد الناصر فاكتسب قوة، وبعد ان أصبح في خط السوفيات حاولت الادارة الاميركية الانقلاب على عبد الناصر بالجيش.

دولة عدوة أخرى تعرضت لمحلولات الانقلاب، كالانقلاب في العراق. كانت العراق حتى 1958 شريكة للبريطانيين. قامت اضطرابات في الوقت الذي دخلت فيه اميركا الى لبنان، والتدخل البريطاني في الأردن. فيما بعد تم التواصل مع الإدارة الأميركية من قبل عسكريين لتمويل انقلاب وتمرير معلومات حول إمكانية القيام باغتيال او انقلاب على النظام الأقوى "عبد الكريم قاسم". على الرغم من ان الولايات المتحدة لم تقم بالمساهمة

بأي جهود في هذا المخطط الا انها انتقلت الى التمهيد والتخطيط الطارئ لعمليات سرية. بعد معلومات وصلت الى وكالة الاستخبارات المركزية حول إمكانية حدوث اغتيال للنظام من قبل الشاب صدام حسين ومعرفة ان ذلك المشروع لا يمكن تنفيذه فان ايام في الحكم "قاسم" أصبحت معدودة. بدأت وكالة الاستخبارات المركزية التنسيق مع الجزء العسكري لحزب البعث المنضوي تحت قيادة الجيش، والعمل معهم لتحقيق انقلاب على قاسم. وارسلت المخابرات أيضا أسماء المؤيدين للنظام اليساري ونظام "قاسم" فتم قتل المئات منهم في خلال أسابيع. خلال ذلك قامت الولايات المتحدة بتعزيز قوة حزب البعث من خلال ارسال الاعتدة والذخائر والتجهيزات، ولكن النظام لم يستمر طويلا، حيث تم تدبير انقلاب من قبل المؤيدين لناصر. استغرق 5 سنين لكي يقوم البعثيين بإنشاء قواتهم وشبكاتهم من جديد، ومن ثم حضرو انقلاب ناجح أطاح بالنظام القائم وانتقلوا الى المعسكر اليساري مدعومين من الاتحاد السوفياتي فعملو على تطهير الجيش والقوات العسكرية، وبذلك خففوا إمكانية حدوث انقلاب فيما بعد عليهم.

ثانيا، اذا ما كان النظام في الدولة يعاني من تفسخات بين مكوناته وخلافات بين أطرافه، فمن السهل على الادارة الاميركية التخطيط لعملية انقلابية ضده. ومن السهل ايضا العمل على فصل الجيش عن النظام القائم. أبرز هذه العمليات، كانت عملية "Trajax" التي تهدف الى تحضير انقلاب على رئيس الوزراء محمد المصدق في ايران برعاية وكالة الاستخبارات الاميركية. يمكن تصور الانقلاب على مصدق، بأنه أقل من ناجح، نتيجة ان الجيش لم يكن داعما له بالاصل. ذان الحالة جرت في دولتين عدوتين للادارة الاميركية كغانا واندونيسيا. في اندونيسيا، لمدة طويلة من الزمن تعتبر الادارة الاميركية النظام فيها عدوا لها، وتحضر دائما لانقلاب على رئيسها، فقررت التعاون مع القوة الاكبر المناهضة للشيوعية، وهي

الجيش الاندونيسي. لقد كانت قد دربّت قادة الجيش ضمن برامج الانشطة المدنية، في الجامعات الاميركية. وتم دعمهم بالاسلحة الخفيفة بهدف تحسين الامن الداخلي. رغم أن احتمالات حدوث انقلاب في هذه المرحلة كانت لا تزال قليل، الا أنه كان هناك التوقع بحدوث منافسة على السلطة بين عناصر الدولة الاساسية – الجيش والحزب الشيوعي (PKI) – في حال موت "سوكارنو" الرئيس او تقاعده (حالته الصحية سيئة)، لذا ان بناء العلاقات القوية مع الجيش سيكون مراهنة على الحصان الفائز في المستقبل. في الواقع، كانت سياسية الجيش غير مستقرة. لذا، اذا ما تواصل توسع قوة الشيوعيين، في وقت الوقت الذي يتم في التخلص من الرئيس (فكرو اغتياله واردة) فمن الممكن ان يكون الجيش على الخط التماس وفي خطر. كذلك، ان توسيع المساعدات الاميركية الى أكثر من الجيش، يمكن ان يساعد على تعزيز قوة نظام غير مقبول اميركيا. الرئيس الاميركي بالرغم من تأييد فكرة المساعدات الاميركية، الا انه يرى استحالة التخلي عن العدائية تجاه اندونيسيا. السبب في ذلك، سياسة الدولة الخارجية. في صيف 1963، اطلقت اندونيسيا هجمات على المخططات البريطانية التي تهدف الى انشاء اتحاد مع ماليزيا في مناطق تابعة لها في شمال "بورنيو". ساءت العلاقات بين البريطانيين والحكومة الجديدة في ماليزيا. في هذه الحالة لم يكن على كينيدي الا الغاء المساعدات. انحدرت العلاقات مع اندونيسيا بشكل سريع، فقلصت الادارة الاميركية مساعداتها غير العسكرية، وتحولت سياسية اندونيسيا الخارجية الى معارضة للاميركية، فدافعت عن شمال فيتنام ووقفت الى جانب كوريا الشمالية. مع ذلك، ونتيجة عدم وجود أي بديل، استمرت المساعدات الاميركية والعلاقات مع الجيش الاندونيسي. اعتبر الجيش ان هذه المساعدات هي استثمار مستقبلي. تطور الدعم الاميركي السري للافراد والمنظمات المعارضة للشيوعيين، ونفذت العديد من الحملات الدعائية، ضد الحزب

الشيوعي. في هذا الوقت، تلقى السفير الاميركي اشارات من اندونيسيين حول امكانية تنفيذ انقلاب. لا شيء تحقق في هذا الوقت.

في نهاية ايلول 1965، تغيرت الاوضاع بشكل جذري. العديد من الجنرالات ولقادة المعارضين للشيوعيين تم قتلهم عبر قوات موالية للشيوعيين. في هذا الحالة، رد الجيش بهجوم شرس على الحزب الشيوعي فقتل العديد منهم وأوقف اخرين. تواصل السفير الاميركي مع العديد من الافراد الرئيسيين والمسؤولين حول امكانية تقديم دعم اميركي اذا ما كانوا بحاجة له، كذلك عمل السفير على ضرورة نشر وحشية، وغدر الشيوعيين عبر العديد من الانشطة السرية. بعد فترة قصيرة من اطلاق البروباغاندا ضد الشيوعيين، تواصل العديد من الافراد في الجيش مع الجيش الاميركي ومسؤول وكالة الاستخبارات المركزية، حول ضرورة امدادعم بوسائل الاتصال، لتأمين الرفع من مستوى التواصل بين القيادة العسكرية، وبين هذه الاخيرة مع معارضي الشيوعيين. أرسلت الادارة الاميركية وسائل الاتصال، مع ارسال العديد من الاسلحة الخفيفة مستقبلا ودعم الى الميليشيات. فيما بعد، أرسلت الادارة الاميركية الى الجيش أسماء قادة الحزب الشيوعي، ومسؤوليه. النتيجة المرتجاة من هذه الانشطة، هو ليس فقد تدمير قوة الحزب الشيوعي بل أيضا القضاء عليه ماديا. أشار السفير الى ان تم القضاء وقتل على ما يقارب بين 300 الف و 400 الف شخص اشتبه بانضمامهم للحزب الشيوعي، والعديد من التقديرات الاخرى اشارت الى عدد قتلى أكبر بكثير. بعد العديد من الاشهر، جردت السلطة العسكرية "سوكارنو" من سلطته، ولدأت الادارة الاميركية بارسال المساعدات بشكل علني لدعم النظام الجديد وبناء علاقات شراكة معه.

في كل الأمثلة على ذلك، تقوم الولايات المتحدة بالانقلاب عندما يرى المسؤولين ان النظام القائم أصبح متزعزع. يجب الاخذ بعين الاعتبار ان هذا النظام لن يستطيع إعادة بناء نفسه ولن يطول أمده. او انه يعاني من تفاوت في مكوناته تسمح للولايات المتحدة بالدخول. في كلتا الحالتين، العلاقات الأميركية مع القوات العسكرية في الدولة تسمح بتحضير انقلاب او بمساعدة لتحضير انقلاب. إذا لم يكن النظام القائم ضعيف او تفتقد الادارة الاميركية للعلاقات مع قواته العسكرية، فستمانع الإدارة الأميركية فكرة الانقلاب. كما حدث في العراق، عندما مانعت الادارة الأميركية القيام بانقلاب على صدام حسين في 1990، حيث أنشأ النظام البعثي رقابة كبيرة تمنع نشوب أي محاولة انقلاب. بقيت الإدارة الأميركية 20 عاما من 1968 تضغط على النظام وتستخدم معه اساليب العدائية الروتينية، وحاولت تدبير حرب داخلية يقودها الاكراد، عام 1970. فيما بعد عندما احتلت العراق الكويت، أرسلت القوات العسكرية الأميركية للدفاع عن السعودية ولكن ليس لتدبير انقلاب على البعثيين. هذا لا يعني ان الإدارة الامريكية أصبحت صديقة للعراق ولكن استخدام القوات العسكرية الأميركية لم يكن من ضمن الأدوات الأميركية التي تتعامل مع هذا الوضع. كانت الإدارة الأميركية تريد ان تكون الثورة من خلال الشعب للإطاحة بالحكم. طلب الرئيس بوش من وكالة الاستخبارات المركزية ان تقوم باعطاء المال لكل من يمكن ان يساعد على الانقلاب على النظام، وزيادة الضغط عليه من قبل الاكراد والعقوبات الاقتصادية. رفض بوش القيام بحرب عصابات كبرى كما التي حصلت في أفغانستان. بقيت الاعمال الأميركية مفككة طيلة الفترة. ففي العام 1995، نأى الاميركيون بنفسهم عن خطة تجمع بين هجوم واسع النطاق يقوده الاكراد، وتدخل للعدد محدود من القوات الاميركية على مقربة من

بغداد. وفي العام 1998، اصدر الكونغرس قانوناً يهدف الى اسقاط نظام صدام، الا ان القليل منه طُبق، وتوقف فيما بعد.

الى ان قام بعض مسؤولي حزب البعث بمراسلة السفارة البريطانية والى ان أصبح للمخابرات الأميركية وصول مباشر لبغداد من خلال قوات الأمم المتحدة ومراقبيها، بدأت الادارة الاميركية تحضيراً للانقلاب. لم تستطع الادارة الاميركية احداث أي تغيير في العراق الى ان تغيرت الأوضاع وقررت واشنطن التدخل المباشر في العام 2001.

ب- عقدة رقم 18: العمليات العسكرية المتقطعة

حتى العام 2003 كانت العراق عدوة للولايات المتحدة ولكن لم تستطع الإدارة الأميركية تغيير النظام لعدم ملائمة الظروف. ينظر صناع القرار الى الدول العدوة لها على انها تتمتع بدعم كبير من القوات العسكرية لديها، لذا أي تفكير بضرب العدو يجب ان ينطلق من ضرب قواتها العسكرية. بالنسبة للدول التي تحظى بالقانونية الدولية بالحد الأدنى، فتدخل الإدارة الأميركية يجب ان يتم بطريقة مخفية وسرية دون معرفة العدو بشكل يمكن ادانته او انكاره. بالتالي تظهر أهمية وجود قوات وكيلة للإدارة الأميركية، فالأميركيين يمكنهم تدريب وتجهيز وتحصين وتمويل الوكلاء واقحامهم بالقتال. هناك نوعين من العمليات التي من الممكن للقوات الوكيلة القيام بها: عندما يكون الوكلاء مزروعين في أرض العدو ولهم تواجد، فيمكنها تنفيذ عمليات مقاومة طويلة الامد، اما في في حال عدم وجود قوات وكيلة يمكن الاعتماد عليها داخل أرض العدو، فستكون هجماتهم مقيدة بالهجمات الأرضية والجوية والبحرية، وهذا ما يسمى بعمليات متقطعة.

الفارق بين نوعي القوات الوكيلة لا يتعلق فقطة بتواجد او عدم تواجد القوات المعرضة المسلحة. فالولايات المتحدة تستطيع السيطرة على القوات المهاجمة الوكيلة (التي ليست

من القوات العسكرية للبلد) أكثر مما يمكن ان تقوم به مع المعارضة العسكرية في البلاد، وذلك لان هذه الأخيرة لم يتم التعامل معها الا من خلال تقديم الدعم المادي والاسلحة لها عبر الولايات المتحدة، اما القوات الوكيلة غير الاصلية، فيمكن دعمهم وتدريبهم وتجهيزهم وادارتهم من قبل الادارة الاميركية وتقديم الاستشارات العسكرية لهم اميركيا. وهذا له تداعيات مهمة على رد الولايات المتحدة في حال الفشل وكيفية التخلص من المشكلة التي أثارتها قوات بالوكالة غير ناجحة. تختلف الظروف والمواقف التي تحث الادارة الاميركية على استخدام نوع من التدخل بدلا من نوع اخر. كما سنرى لاحقا، كيف ان الولايات المتحدة، في حال تواجدت القوات المسلحة المعارضة داخل الدولة أو في منطقة يحتلها العدو، ستقدم لهم الدعم، شريطة توفر امكانية نجاح عملياتهم. اما العمليات المتقطعة، فهي تحتاج الى عدد أقل من الافراد، ويمكن للولايات المتحدة استقدام المنفيين من الدولة العدوة وتدريبهم وادخالهم الى الأرض، شريطة توفر إمكانية نجاح ولو طفيفة. هناك بعض التقديرات المهمة والاساسية قبل تحديد أي شيء. الأولى تتمثل بإقدام أحد شركاء الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات في ضد عدو له، والثانية هي التي ترتبط بتحوّل الدولة الشريكة الى دولة عدوة في مرحلة معينة وليس منذ فترة طويلة. في كلتا الحالتين، يمكن لصناع القرار الاميركيين ان يلجؤوا الى استخدام الادوات التي تُعنى باستخدام القوات شبه العسكرية المتوفرة بين أيديهم، حيث يتم على تحويل المنفيين الى مجموعات معارضة قادرة على مواجهة العدو واجباره على الانسحاب او هزيمته.

ناقشنا سابقا كيف ان الادارة الاميركية أنشأت أنشطة الوكلاء التابعين لها، بداية من خلال انشاء "OPC" التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. بالتعاون بين OPC وOSS تعمل على تنفيذ العمليات المتقطعة في مناطق تقبع تحت اشراف العدو. تركز استخدام هذا النوع من

الانشطة والعمليات خلال الحرب العالمية الثانية في وجه الاتحاد السوفياتي، في المناطق التي سيطر عليها او الدول التي تُعبر تابعة له. عند توجه السوفيات الى برلين، سيطروا لى العديد من المناطق، كأوكرانيا، دول البلطيق، التي كانت ألمانيا قد احتلتها خلال الحرب، كذلك أنشأوا أنظمة شيوعية في العديد من دول شرق اوروبا. في العديد من هذه المناطق، اندلعت حركات التمرد ضد الانظمة السوفياتية، ودخلت في مواجهات لا تقل عن 18 شهرا، الى ان استطاع السوفيات من اخمادها. ما حصل فيما بعد كان تدفقا كبيرا من المنفيين من الغرب، وعددا منهم تواصل مع المخابرات البريطانية (MI6) الذين كانوا قد تعاونوا في مقاومة الالمان، والاتحاد السوفياتي عام 1941. خلافا ل OSS، ال MI6 لم يتم تفكيكها، وهي تركز بشكب كبير على عدائها للاتحاد السوفياتي. النتيجة كانت، بداية انطلاقة برامج التمرد، عبر التدريب، التجهيز، ونقل المجموعات الضغيرة من المنفيين الى أوطانهم، لتنفيذ عمليات تخريب، او على الاقل ان تكون بداية تشكيل لنواة من اجل انتفاضة جديدة.

خلال هذا الوقت، ام تحرك الولايات المتحدة ساكنا. تُركت بريطانيا تقود هذه العمليات، بما ان واشنطن لم تكن بعد على اطلاع جيد ومعرفة حول الاتحاد السوفياتي. بالاضافة الى ذلك لم تكن منظمة ال OPC قد وضعت موضع التنفيذ، وليس هناك من مؤسسات تنظيمية تستطيع تنفيذ مثل هذه العمليات شبه العسكرية. حتى العام 1948، وبعد انشاء OPC، توجهت بريطانيا الى الادارة الاميركية لمساعدتها في عمليات التمرد ضد السوفيات. كان على وائنطن تحمل التكلفة المالية للمنفيين (اوكرانيا وبولندا) و للعمليات في دول البلطيق. الولايات المتحدة التي كانت قد بدأت بانشاء علاقات جيدة مع العديد من مجموعات المنفيين، وبدأت العمل على انشاء علاقات مع المخابرات الالمانية، وافقت بالتأكيد على ما تريده بريطانيا. فيما بعد، وضعت الادارة الاميركية هدفها موضع التنفيذ الذي يهدف الى،

تأمين التراجع التدريجي لسلطة روسيا وتأثيرها في المناطق المحيطة بها حول الحدود الروسية التقليدية، وتأمين ظهور كيانات مستقلة عن الاتحاد السوفياتي، ودخلت منظمة OPC مباشرة في انشطة التدريب والتنظيم لمجموعات المنفيين وعنليات التمرد والهجمات. هذه العمليات بائت بالفشل، حيث تبين فوات الاوان وبأنها لم تحدث أي تغيير ولكن أيضا كشف خيانات من عملاء مزدوجين. ومع ذلك، أستمرت هذه العمليات لعدة شهور، الى ان توقفت بعدها لتبين عدم جدواها ونتائجها السلبية. ففي كلمات "كيم فيلبي"، مدير المخابرات البريطانية، (عميل مزدوج سوفياتي) الذي كان صلة الوصل مع المخابرات الاميركية: ان العمليات تقود الى بناء وجود مستقل، فقلد تم صرف جزء من الاموال على الافراد، وتدريبهم، وتجنيدهم، والتجهيزات تم ارسالها.. لا يجب العودة الى الوراء فمن الممكن ان تؤدي الى فضيحة كبيرة.

هذا ما أثار ال MI6 لمزيد من الدعم الاميركي من أجل عمليات التمرد والهجمات في البانيا. خلال الحرب العالمية الثانية كانت المخابرات الريطانية قد تعاونت مع العديد من مناهضي الالمان والمقاومين ضد المانيا، ولكنهم عجزوا عن منع الاتحاد السوفياتي من امتلاك السلطة هنا بعد انسحاب ألمانيا. بعد بضع سنوات، ومع انهيار النظام، ومع تزايد سوء العلاقات مع بريطانيا، انشأت المخابرات البريطانية العلاقات مع العديد من الحلفاء اثناء الحرب في المنفى. في اواخر العام 1948، كان موظف حكومي كبير يخطط تنفيذ عملية ضد ألبانيا، وكان متوقعا ان يلغي تبعية النظام للاتحاد السوفياتي. ونظرا لقلة الموارد، كان متوقعا مشاركة الاميركيين في التحضير للعملية. بعد الحصول على الموافقة، عرض البريطانيين على وزارة الخارجية الاميركية المخطط، ووافق الاميركيين، فهذا العرض يساعد على فصل جزء من الاتحاد السوفياتي لذا بدأت منظمة OPC تعاونت مع

البريطانيين لتنظيم العمليات، والتعاون مع المنفيين الالبانيين لتأسيس حكومة ألبانية في المنفى. في الخريف، أصبحت العملية جاهزة للتنفيذ دون معرفة مستقبل النظام في حال نجاح التمرد، وانهيار النظام. (بحث البريطانيين ايجاد ملك من الملوك المحيطة لامتلاك النظام). اول هجوم، بدأ خلال أسابيع. اتبع ذلك بعدد من الانزالات، والعديد من الانزالات بالمظلات برعاية الاميركيين، بفوارق زمنية شهرية. لم تنجح أي من العمليات التي تم تنفيذها، نتيجة عدم وجود سرية في العمل، وضعف في الكفاءة والقوة مقارنة بالنظام الألباني، وعلى الرغم من المستويات العالية من التمويل والطاقة التي تم استخدامها، تم ايقاف مشروع "BGFIEND" في العام 1954، بعد ما تبين من محاكمة للعملاء واعدامهم وتعذيبهم، وتنفيذ مستويات عالية من القمع جعل من المستحيل أستمرار العمليات. ومع ذلك، مع ان العملية تم ايقافها وفشلت، دافع مدير الاستخبارات المركزية عن العملية معتبرا اياها فرصة لاكتساب الخبرات والتعلم ما سنحتاجه في الحرب المقبلة.

تبين تدخلات منظمة OPC في الاتحاد السوفياتي اولى انواع العمليات المتقطعة. على الرغم مما أظهرته الولايات المتحدة تجاه الحالة الداخلية في بولندا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها بفترة وجيزة، تلاشى هذا بشكل ملحوظ في وقت بدء عمليات OPC. اهتمام الولايات المتحدة في اوكرانيا ودول البلطيق كان محدودا، وحتى الى ان اظهر البريطانيين امكانية تعاونهم مع واشنطن، لم يكن هناك أي دليل على ان الاميركيين قد التفتوا الى دور الاتحاد السوفياتي في ألبانيا. كما ان التدخلات لم تكن استجابة فعالة وعقلانية، حيث حصلت بعد أشهر او سنوات من الانتفاضات التي حصلت واخمدت، واستمرت وكالة الاستخبارات المركزية لسنوات، تستخدم عمليات ضمن نوعية العمليات التي استخدمت في الخرب العالمية الثانية، والتي بشكل واضح قد فشلت في تحقيق أي نجاح

حتى في أصغر العمليات الميدانية. عمليات التدخل يتم تحديده انطلاقا من الاداة المتوفرة، لذا نقول انها مدفوعة بالادوات: بتم البدء بالتدخل بعد انشاء أداة معينة او اعادة تعديل أداة سابقة، وتكون هذه الادوات قادرة على العمل والتأثير عند اصدار القرار بالتدخل.

بالاضافة الى ما ورد سابقا، هناك مثال اخر على العمليات المتقطعة التي قامت بها الادارة الاميركية دون تحفيز مباشر من طرف ثالث. هذه الحالة انطبقت على دولة شلريكة سابقة تحولت فيما بعد الى عدوة. هذا ما يمكن ان نراه في حالة الصين. ساهمت الادارة الاميركية لفترة معينة بتقديم المساعدات العسكرية الطارئة من مستشارين وأسلحة، بغية الرفع من قوة النظام القائم (KMT). بعدما كانت خسارة تلوح في الافق، حاول النظام مع الاميركيين حماية انفسهم. أغلب (KMT) هربوا الى تايوان، والعديد ذهب الى بورما، حيث 1000 منهم سعوا لايجاد موطئ قدم لهم هناك، ومنهم من هرب باتجاه لاووس فالقت السلطات هناك القبض عليهم ووضعتهم بالاقامة الجبرية. خلال الحرب الاهلية، كان ال KMT قد تم دعمه بالطائرات تعود الى النقل الجوي المدني (CAT)، وهي منظمة تم انشائها عبر مسؤول عسكري سابق اميركي، كان يقيم علاقات جيدة مع الرئيس في الدولة وواشنطن. مع انهيار KMT ومع تقلص ايرادات CAT، سعى مالك منظمة الطيران - وهو مناهض بقوة للشيوعية – للحصول على أموال من وكالة الاستخبارات المركزية للاستمرار في العمل، وتوصل في صيف 1950 الى اتفاق معهم ينص على شراء وكالة الاستخبارات لمنظمة CAT. هكذا، اصبحت وكالة الاستخبارات قادرة على نقل بقايا KMT الى أي مكان. كذلك، في نيسان عام 1950، اشار رئيس الاركان المشتركة الى ضرورة تطوير قدرات وامكانيا وكفاءة القوات الوطنية الصينية، فطالب ببرامج خاصة سرية تهتم بالتدخل في أنشطة الشيوعية في جنوب شرق آسيا. شرعت CAT في نقل الامدادات الى KMT في بورما،

ودعمهم بالقوات العسكرية من تايوان. في 1951، توسع عدد الافراد الى 4000. اما خطة التعزيز الثانية تم ادخالها ضمن عملية كبيرة من العمليات السرية ل OPC التي وافق عليها الرئيس الاميركي ترومان، بعدما دخل الصينيون في الحرب الكورية. في حزيران 1951، ثم في آب، شنت ال KMT في بورما حملة لاجتياح الصين، بمساعدة جوية من CAT ومساعدة ومستشارين من CIA. الهجمتين فشلت في تحقيق الاهداف. اعادت الادارة الامركية تعزيز القوات، وتقديم الدعم في العام 1952، وبلغت قوات ال KMT في شمال شرق بورما ما يقارب 13000 بكامل تجهيزاتهم، حيث تم تمويل هذا التجهيز جزئيا من وكالة الاستخبارات، والباقي من تهريب الافيون في تايلند الى السوق الدولية. في آب 1952، شنت القوات هجمة جديدة، دون تحقيق انتصار. في هذه اللحظة، اعلنت ال KMT عدم قدرتها على المزيد من الهجمات، مكتفية بالغارات البسيطة فقط، وتدريجيا تورطت مع القوات البورمية الانفصالية المحلية في تجارة الافيون. خلال هذا الوقت كانت الدعم الاميركي مستمر على صعيد الاسلحة والذخيرة. أخيرا، وبعد تكرار الاحتجاجات في بورما، وبدأ العمليات العسكرية المشتركة البورمية-الصينية، خرجت القوات المتبقية من KMT منها عبر CAT الى تايوان، ومنها اخذ طريقه نحو تايلند ولاووس. في نفس الوقت الذي قامت به العمليات في بورما، كانت ال OPC تستخدم مقاتلين وقوات تايوانية للقيام بهجمات في شاطئ الصين. في البداية، كانت الفكرة تأمين التدريبات اللازمة لمجموعات من المهاجمين (200 شخص)، ليتم انزالهم ثم الانتقال الى مناطق جبلية، حيث من المفترض انشاء قواعد لهم، يتم دعمهم جويا ومهمتهم التواصل مع العديد من العصابات الذين يتواجدون في المنطقة. بالتأكيد لم يكن هناك معارضين، وتم القضاء على كل الفريق عند وصوله. قاد ذلك الى تغيير في التكتيك المعتمد، فأصبح الافراد منضوين ضمن الجيش المناهض للشيوعيين

(NSA)، المسؤول عن تنفيذ هجمات الكر والفر على الساحل. 55 من هذه الهجمات اعلنت ناجحة (دون معرفة المعايير المستخدمة في تحديد النصر او الخسارة). في هذا الوقت، كانت الصين تبني قدراتها وامكانياتها، على طول الساحل، وتحولت الى الهجوم، ففي العام 1954 استعادت العديد من الجزر التي كانت تحت سيطرة NSA وفي السنة اللاحقة، قامت البحرية الاميركية باخلاء الجزر الباقية من قوات NSA. هذا لا يعني ان الهجمات توقفت ضد بيكين، فلمدة 3 سنوات بعد ان كانت قد فشلت ال NSA، تم اطلاق حملة جديدة طويلة الامد من الهجمات في منطقة اخرى من الصين، التيبيت.

في كوبا أيضا، خططت وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية للانقلاب على كاسترو. احدى هذه العمليات جرت في خليج الخنازير تحت تسمية "ZAPATA"، تتضمن العديد من العمليات المتقطعة ضد النظام الكوبي، على فترة طويلة. كما نعرف ان كوبا هياحدى أقدم شركاء الولايات المتحدة التي طالما عملت على التدخل من اجل صيانتها والحفاظ عليها ونظامها. مع انهيار نظام باتيستا، تغير كل شيء وبدأ عصر جديد. في تشرين أول 1959، ارادت وزارة الخارجية ان يكون في كوبا حكومية مختلفة جذريا في سياستها الخارجية والداخلية، وعلى واشنطن البدء بعمليات غير معلنة تقوم على مساعدة الافراد خارج كوبا. خلال شهر، انشأت وكالة الاستخبارات خطط لتنفيذ بروباغاندا، مساعدات شبه عسكرية، وتدريبات، وتهدف لازالة نظام كاسترو. تم اعادة مراجعة هذا المخطط بكامل الدقة، والذي تم وضعه ضمن مسؤوليات قسم جديد في وكالة الاستخبارات مختص بالقسم الغربي من الكرة الارضية، ووافق عليه الرئيس الاميركي بنفسه ايزنهاور. هذا المخطط (JMATE) يهدف الى اسقاط كاسترو دون أي دليل على وجود تدخل أميركي. بشكل خاص، سينظم هذا المخطط مجموعات من المنفيين، وتنفيذ عمليات البروباغاندا كذلك انشأ علاقات تواصل سرية داخل

كوبا، وتدريب قوات شبه عسكرية خارج كوبا. الفكرة تقوم على تسلل هذه المجمةعات الى الجزيرة، لتكون نواة مقاومة مستقبلية. فيما بعد سينفذ هؤلاء عمليات تمرد، وتخريب، الى جانب عمليات متقطعة. خلال 6 أسهر، تابع القسم المختص في وكالة الاستخبارات الانشطة هذه بقوة، وفي الوقت نفسه بدأ مسؤولي المخابرات المركزية بالتواصل مع الادارة الاميركية لتنظيم عمليات لاغتيال كاسترو. عند حلول خريف 1960، بدأ يتضح، ان القوات المعارضة ليست متوفرة بعد ولا يمكن الاعتماد عليها. بالاضافة الى ذلك، ان الامن الداخلي كانت افضل مما كان متوقع، حيث ان نصف الافراد الذين تسللوا تم القبض عليهم بين 12-24 ساعة.كنيجة، تم اعادة التركيز على JMATE وتعديله، وابعاد فكرة التمرد الداخلي وحروب العصابات التي يقودها المتسللين، وانشاء فكرة جديدة تقوم على هجمات كبرى تتضمن هجمات برمائية وجوية، لتكون أساس أي بداية لعمليات أخرى.ما كان متوقعا، هو انتظار المهاجمين والسيطرة على العديد من المدن، التي من الممكن ان تكون محفرا ضروريا لأي ثورة ضد كوبا. هذا المفهةم الجديد، مع بعض التعديلات والصياغات الجديدة، اصبح خطة انزالات ZAPATA نيسان 1961، في خليج الخنازير.

كما العديد من العمليات التي رعتها OPC وCIA، يعتبر ZAPATA فشل اميركي، على الرغم من تواجد الاميركيين طويلا في كوبا، وحجم الخطة، قادت العمليات الى العديد من الاضطرابات. تماما كالمتوقع، بدأ تنفيذ الخطة مباشرة، ليتم تنفيذ هجمات اضافية، بدأ ذلك بعد اسبةعين من ZAPATA وفي الصيف تم الموافقة من كينيدي ليتم ادخال بعض التخريب وعمليات ارهابية وانشطة تمرد وحروب عصابات. في تشرين الثاني، سمح كينيدي عملية واسعة جديدة اطلق عليها عملية Mongoose. في صلب هذه الخطة، تتواجد محطة لوكالة الاستخبارات الاميركية، JMWAVE، تتضمن 400 أميركي و2000 كوبي، واسطول

من القوارب السريعة بحوزتهم. هذه القوارب تستخدم في تنفيذ عمليات داخل وخارج كوبا، التي تهدف الى تدريب المنشقين لاظهار ان الافراد هم أنفسهم يريدون الانقلاب على كاسترو. في الوقت نفسه، جهود الاغتيال مستمرة، حيث تسعى ادارة وكالة الاستخبارات الاميركية، بالتعاون مع JMWAVE لاعادة انشاء علاقات مع شخصيات من المافيا، حيث يرى كينيدي بنفسه ان الفرصة متاحة مع القليل من التطوير. في ربيع 1962، عادت القيود الكامنة تمنع بداية اطلاق استخدام قوات التمرد التي تتضمن عمليات من متسللين منفيين في الخارج. على الرغم من تسلل العديد من الافراد كما ينبغي الى الجزيرة، وبدء تجنيدهم للعديد من الافراد الاخرين ضمن مجموعات للتمرد، الا ان التطور وسير العمل كان محدودا وبطيء. أولا، أوضح كل من مدير JMWAVE و مديرMongoose انه حتى، على خلال كل الاحتمالات والتوقعات، اذا ما اندلعت ثورة من تلقاء نفسها وبعفوية ضد كاسترو، من المتوقع ان يتم اخمادها والقضاء عليها سريعا اذا لم تترافق مع تدخل مباشر من القوات العسكرية الاميركية، واضطرابات (ممكن ان تكون اغتيالات) في اعلى سلطات النظام. بناءا عليه، تم اعتبار ان اي تدخل اميركي عسكري سيقود الى حرب كبرى، وادانات ضد الولايات المتحدة، لذا لم يكن الخبار امام الادارة الاميركية سوى التراجع عن فكرة الثورة ضد كاسترو، والتراجع عن استخدام حرب العصابات والتمرد في داخل كوبا، والاكتفاء باستخدام فقط المنفيين ضمن عمليات تخريب ضد اهداف محلية كوبية، وممتلكات كوبية خارجية، كما كان الحال في السابق،وبالتأكيد دون اظهار أي دور لواسنطن بالعمليات.

استمرت هذه السياسة ضمن الاوراق الاميركية حتى بداية خريف 1962، وتطورت نتيجة أزمة الصواريخ الكوبية، حيث لم تكن لدى الولايات المتحدة أي اتجاه لاجتياح كوبا دون أي سبب. في السنة اللاحقة، نفذت قوات المنفيين الذين رعتهم المخايرات الاميركية، العديد

من الهجمات ضد اهداف اقتصادية كوبية، ما رآه كينيدي مثيرا للاهتمام، كذلك، قدمت المخابرات العديد من المساعدات الى مجموعات المنفيين المستقلة. اضف على ذلك، المسؤول عن عمليات التخريب في المخابرات الاميركية استطاع اقناع مسؤول كبير كوبي، لتنفيذ عملية اغتيال كاسترو. وعلى الرغم من ان الهجمات على الاهداف الكوبية أدى الى العديد من الاضرار الاقتصادية، الا انهم سببوا مشاكل وأزمات سياسية وعسكرية محتملة وتم ايقاف هذه العمليات عام 1964 و 1965.

قادت الادارة الاميركية لخمس سنوات، ثلاث عمليات ناجحة تدخلية ضد نظام كاسترو في كوبا. في مختلف الاوقات، حاولت واشنطن صنع قوات تمرد داخلية او اثارة ثورة على نسق انزالات الحرب العالمية الثانية، ولكن، في كلتا الحالتين، انتهى المطاف الى التراجع عن عمليات التسلل والتخريب التي بدأها المنفيون بأنفسهم بعد ان استطاع كاسترو الوصول الى السلطة. هذا سبب من أسباب استمرار التخطيط لعمليات الاغتيال، هو انه في حال لم تقرر الادارة الاميركية دعم الهجمات من خلال ارسال القوات الاميركية، فان الفرصة الوحيدة المتوفرة لدى المسؤولين في امكانية اثارة الهجمات لعملية انقلاب على النظام هي ان تُتبع هذه العمليات بموت رئيس البلاد. والعكس صحيح، وعلى غرار الامثلة المماثلة للهجمات ضد الصين والاتحاد السوفياتي، هذا يعني، ان تكرار فشل الهجمات – القاء القبض على المهاجمين او عدم قدرتهم على البدء بالثورة في الداخل – كانت غير كافية لتجعل الادارة الاميركية تتخذ قرارا بوقف البرامج المعدة، الا اذا ما تم النظر الى الهجمات بأنها تؤدي الى المزيد من سوء الاوضاع، فسيتم انهائها حتما.

في العديد من الأمثلة تظهر إمكانية استخدام الهجمات المتقطعة في حالة وجود عمليات تنفذها احدى الدول الشريكة لها ضد عدو لها او في حالة تواجد منفيين قادرين على تنفيذ

هجمات ضد احد الشركاء الذين فقدتهم الادارة الاميركية وأصبحوا من الاعداء. لم تعتمد الادارة الاميركية في الحالتين، على معايير نجاح وانتصار الحركات والهجمات كمعيار اساسي لامدادهم بالمساعدات والاسلحة، بل تبقى الادارة الاميركية قادرة لى تقديم المساعدة طالما لم تجد اي انعكاس سلبي عليها. من الأمثلة على ذلك ما حصل في ايران، حيث خسرت الادارة الاميركية شراكتها مع النظام الايراني في العام 1979. مباشرة بعد تحول النظام الايران الى نظام اسلامي، بدأت الولايات المتحدة البحث عن منفيين في الخارج يمكن التواصل معهم والاعتماد عليهم. تم تكرار المحاولة بعد وصول "ريغان" الى الحكم. المجموعة الوحيدة التي نفذت العديد من الهجمات ضد أبنية حكومية وعمليات اغتيال، هي مجاهدي الخلق (MEK) الا انهم لم يكونوا بعد الثورة، هذا عدا عن انهم عارضة الاميركيين قبل سقوط الشاه، ومنذ الثمانينات تلقوا الدعم من دولة عدوة للادارة الامركية، العراق. بعد احتلال العراق عام 2003، وقعت هذه المنظمة تحت سيطرة الاميركيين، وبدأ استخدامها منذ العام 2005 لتنفيذ هجمات ضد ايران على امل اطلاق شرارة تمرد سنية على الدولة تساعد الولايات المتحدة في تنسيق عملية اجتياح لايران. أما الشكاوي حول ان هذه المنظمة هي منظمة إرهابية، تم التحايل عليها بانسحاب أعضائها من المنظمة لكي يتسنى لهم التدرب على ايدي القوات الأميركية. أيضا كان هناك تقارير تدل على وجود دعم أميركي لانفصاليين على حدود البلاد (منظمة PEJAK الكردية ومنظمة جندالله).

ملاحظة اخيرة يجب الاشارة اليها، هو انه طيلة نصف قرن وعلى الرغم من امتلاك الولايات المتحدة القدرة التنظيمية والمؤسسات لإدارة العمليات المتقطعة مستخدمة المنفيين والمستبعدين من الدولة، الا ان تواجد هذا العدد من المنظمات والاليات لا يعني قدرة هذه الاخيرة على اطلاق هذه العمليات واثارتها وتنفيذها. فعلى هذه المجموعات ان تكون قد

قامت بعمليات تمرد وهجمات على الدولة بنفسها او بمساعدة القوات الشريكة للولايات المتحدة. مع غياب مثل هذه الانشطة، ستقود آليات اعداد التقارير التنظيمية الى تقييمات سلبية لهذه المجموعات، وايقاف وحظر الهجمات.

ت- عقدة رقم 19: تقديم مساعدات للمعارضة المسلحة المحلية

العمليات المتقطعة ليست الأداة الوحيدة التي يمكن استخدامها للقيام بعمليات ضد الدول بشكل سري. إذا علمت الولايات المتحدة وجود معارضة مسلحة في الدولة من المؤكد انها ستفتح قنوات الدعم. الدعم يكون من خلال تقديم الأسلحة والمال لتمويل المقاتلين، وإذا ما كانت الأسلحة متطورة ومعقدة فهذا يعني ان الإدارة الأميركية ستعد برامج لتدريب هؤلاء المقاتلين على الأسلحة. على الرغم من إمكانية تنفيذ العديد من العمليات، الا ان هذا أيضا يخفض قدرة مراقبة الإدارة الأميركية والسيطرة على الحركة المسلحة، وهذا بالتالي يعني عدم إمكانية واشنطن وقف هذه التحركات عندما تريد ذلك. من جهة أخرى، اذا ما كانت برامج الدعم للمعارضة تهدف الى طرد العدو من ارضه او من ارض يسيطر عليها العدو، ثم تقود العلاقة مع القوات المعارضة الى توقيع اتفاقية مع العدو للانسحاب، مما يفتح المجال لامكانية فك الارتباط مع الجماعات المسلحة، ستنظر اليها هذه الجماعات المسلحة على أنها خيانة.

في الحقيقة، على الرغم من ان المساعدات التي تقدم للمجموعات المعارضة العسكرية تُعتبر مشابهة في أكثر الحالات وموحّدة، الا ان السياسات الاميركية بعد انتهاء الدعم، تختلف بحسب فهم المسؤولين الاميركيين للنظام المحلي. وإذا كان النظام القائم عدو للولايات المتحدة وفي الوقت نفسه تم إيقاف المساعدات العسكرية الخاصة للجماعات المعارضة المسلحة، هذا يعني ان السياسات الأميركية قد قررت اهمال والتغاضي عن هذه

الأداة في هذه الفترة. وسيبقى النظام من ضمن تقاطع الخطط الأميركية، حتى ولو انه في هذه الفترة ستكون ادوات العدائية الروتينية أكثر ملائمة من التدخل.

اندونيسيا عام 1957-1958 مثال على ذلك. أما الدولة الاخرى فكانت العراق في السبعينات من القرن العشرين، حيث قدمت الادرة الاميركية الجعم السري لمعارضة مسلحة ثم قطعت هذه المساعدات وعادت لأنشطة العدائية الروتينية. لفترة من الوت، قدم شركاء الولايات المتحدة الدعم للاكراد في سياق صراعهم ضد النظام البعثي العراقي، مع معرفة ان الادارة الاميركية تكن العداء لهذا النظام أيضا، فطُلب منها المشاركة بالدعم وبدورها رفضت الطلب، نتيجة قلقها من ان الاكراد يملكون الاموال الكافية التي حصلت عليها من الدول الاخرى، وان توسع الدعم للمتمردين هناك ممكن ان يزيد الخطر على الاتراك نتيجة تواجد العديد منهم داخل تركيا، كذلك نتيجة القلق من توسع تدفق السوفيات الى المنطقة. مع ذلك، في نيسات 1972، وقعت الادارة العراقية اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفياتي، وبعد ضغط شاه ايران للحصول على الدعم الاميركي، رضخ الرئيس الاميركي نيكسون. قراره بتقديم الاسلحة الضعيرة والذخيرة للاكراد وتقديم الدعم المادي لهم، تم بطريقة جدا سرية حتى انه تم تجاوز العديد من المنظمات الاميركية الداخلية. في العام 1973، دعم كيسنجر طلب وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية بزيادة الدعم، في وقت اصبحت فيه العراق أهم شركاء الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط، وبعد سنة، عندما تبين ان العراقيون بعملون على تصعيد الهجوم، وافق فورد على تعويض الإسرائيليين مقابل 28 مليون دولار من المعدات السوفيتية التي تم الاستيلاء عليها وتم إرسالها إلى الأكراد، وفي نهاية عام 1974، استلم الاكراد من الولايات المتحدة صواريخ أرض جو من إيران، لاستخدامها والتصويب على الطيارين العراقيين. في هذه اللحظة، انخرط كل من الايرانيين

والعراقيين في مفاوضات سرية، انبثق عنها اتفاق. مباشرة، اطلق العراقيون عملية هحومية، واقفلت ايران حدودها بوجه الاكراد، وقطعت عنهم كل المساعدات اللوجستية والعسكرية. فجأ توسل الاكراد الى وكالة الاستخبارات الاميركية وكيسنجر بمدهم بالاسلحة والدعم العسكري، والضغط على الايرانيين لاعادة فتح الحدود بينهم. كل ذلك كان بلا جدوى، كيسنجر لم يحرك ساكنا، ولم يقم فورد بأي وساطة مع الشاه، بعد سنة، باشرت لجنة التحقيق في الكونغرس تحقيقها حول كيسنجر وتلقت الجواب بأنه لا ينبغي التشويش على العمل السري بالاعلان عنه.

كان يُنظر الى اندونيسيا عام 1958 والعراق عام 1975، كأعداء للولايات المتحدة. حتى بعد قطع الامدادات والدعم عن المتمردين الذي كانت اميركا تقدمه في هذه الدول، الا انها أكملت معارضتها للنظامين واعداد الأجواء الملائمة التي في المستقبل يمكن استخدامها للتدخل والانقلاب عليهم. على نقيض ذلك، كانت الولايات المتحدة تدعم متمردين اخرين الذين تراهم الإدارة الأميركية يقاتلون في وجه نظام تابع لدول اخرى أيضا عدوة للولايات المتحدة، وبذلك عندما يبدأ الاعداء بسحب قواتهم من أرض هذا النظام، ستجد الولايات المتحدة فرصة لإقامة علاقات مع النظام القائم، وذلك يعتبر من وجهة نظر المتمردين خيانة ولكن من جهة الاميركيين هو نصر.

في الحالات التي تتوفر فيها حركة متمردين تنفذ عمليات ضد العدو ونظامه في أرضه، فان الولايات المتحدة ستساعد هؤلاء الثوار كطريقة للوصول الى قلب النظام العدو، او لاخراجه من أرض يسيطر عليها. غير انه في حال كانت حركة الثوار هي حركة انفصالية فمن الممكن ان تظهر مشكلة محتملة. في الحالات التي لم يكن فيها العدو قد استولى على

الحكم بدلا من نظام شريك للولايات المتحدة (اندونيسيا- عراق)، فان هذه الاخيرة بالتأكيد ستستخدم ورقة ضغط الانفصاليين لتسهيل عملية اسقاط النظام. اما في حال كان العدو هو من انقلب على شريك للولايات المتحدة، فن صناع السياسة الاميركية بالتأكيد ستتجه الى تقبل الخسارة اولا، وعدم التصريح بعمليات دعمها للمتمردين.

هذا ما حصل في اثيوبيا، بين العامي 1977 و1991، حيث كانت منذ خمسينات القرن العشرين دولة شريكة للادارة الاميركية، الى ان تعرضت لانقلاب داخلي وسقط النظام بيد اليساريين، وفي العام 1977 ألغى كل ارتباطاته وعلاقاته العسكرية مع الولايات المتحدة. فيما بعد، تعرضت اثيوبيا لاجتباح من قبل الصومال، فتم دعم النظام الاثيوبي بالاسلحة والاستشاريين عبر السوفيات، والضربات الجوية من كوبا. اتجهت الادارة الاميركية الى دعم الصوماليين بالاسلحة الدفاعية فقط، دون أي تأييد ودعم للاجتياح. في العام 1981، عند استلام ريغان الحكم، كان الهجوم الصومالي قد تم صده. الخطر الوحيد المتبقي كان حركة انفصاليين في مقاطعة شمالية في اريتريا، مرتبطة باثيوبيا لعقود عدة. أثناء الاجتياح الصومالي، اغتنمت حركة من المتمردين، الذين كان لهم وقت طويل من المطالب بالاستقلال، للسيطرة على جزء كبير من أريتريا. تم دعمهم من المملكة العربية السعودية، بالتنسيق مع الادارة الاميركية التي لم يكن لها مصلحة في ذلك، وأرادت ان تبقي الدعم للمتمردين دون انكشاف. موسيلة لاطالة الوقت وكسبه، نفذت الادارة الاميركية عملية دعائية سرية ضد النظام الاثيوبي، باستخدام عدد من الافراد محليا. وكما كان متوقعا، انكشفت العملية وألقي القبض على هؤلاء الافراد بما فيهم مديرهم في وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، ومناشدات جديدة لاعادة تدريب منفيين اخرين بالادوات الشبه العسكرية، تم التخلي عنها ورفضها. خلال السنوات اللاحقة، لم تتغير الأجواء العامة،

على الرغم من تقديم الدعم للثوار، الا ان ذلك لم يجعلهم ينخرطون في قورات وتمرد ضد النظام التي من الممكن ان يتم بتنيها ودعمها بشكل أكبر. لذا انتظرت الولايات المتحدة، واستنكرت اعمال النظام اثناء ارسال المساعدات الانسانية للرد على المجاعات المتكررة والجفاف.

مع حلول نهاية الثمانينات، بدأت الاوضاع بالتغير. فشل هجوم حكومي على المتمردين في اريتريا، ورد هؤلاء على الهجوم بهجوم مضاد قوي فاستحوذوا على ارض جديدة. نشأت حركة انفصالية جديدة في مقاطعة حدودية من اريتريا "تيغر" مما شكل ضغط أكبر على النظام الاثيوبي. سحب الكوبين جنودهم فهم لم يقاتلو من قبل في اريتريا، وقلص الاتحاد السوفياتي دعمه. كل ذلك، شكل ضغط على النظام، الذي حاول اعادة تعديل سياساته، واعادة تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. قوبلت تحركات النظام الاثيوبي بالمثل في اميركا، وتم البدء بالمحادثات بين المتمردين والنظام، برعاية أميركية، واستكملت بعد ان وقفت اثيوبيا الى جانب الادارة الاميركية في حرب الخليج. في ربيع 1991، انهار النظام، تاركا للولايات المتحدة، فيما وصفه احد المسؤولين "بالدور الاستشاري الفعلي لجماعات المعارضة الثلاث التي على وشك استلام السلطة العسكرية والسياسية". فيما بعد أتى قائد الحركة التمردية في "تيغر" – ماركسي الفكر، الذي كانت تحاول الادارة الاميركية استمالته اليها – الى أديس أبابا، وسرعان ما استقبل كضيف شخصي، مسؤولا اميركيا سابقا من وكالة الاستخبارات المركزية، الذي اعلنه كشخص براغماتياً. عادت أثيوبيا الى كنف الادارة الاميركية، دوت حتى ان تستخدم هذه الاخيرة قواتها في الثورات الداخلية.

اما في الصومال، فكانت مثالا آخر ضمن ذات السياق. في الصومال، لم يكن هناك نظام قائم بالاصل، لم تتشكل أي قوة اقتصادية وسياسية يمكنها بناء دولة، وصولاً الى سنة

2000، حين اجتمعت العديد من الحركات الإسلامية وشكلت قوة كبيرة في العاصمة، فدقت اميركا ناقوس الخطر معلنة احتمال انتمائهم الى القاعدة وتشكيلهم تحالف يشكل كبير، لذا بدأت الولايات المتحدة بدعم انشاء تحالف جديد يسمى تحالف لإعادة السلام ومحاربة الإرهاب يضم العديد من أمراء الحرب وميليشيات انشقت عن الحكومة. قدمت له الدعم الذي، في ربيع 2006، من خلاله اشترى هذا التحالف الأسلحة وقاتل بوجه الجماعات الاسلامية. بعد خسارتهم، قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع دول أخرى (وشركات خاصة عسكرية) بالبحث عن بدائل أخرى لمحاربة الإسلاميين. اما في فلسطين، فبعد ان انتصرت حركة حماس في انتخابات 2006، بدأت تسعى الادارة الاميركية الى تقويضها، من خلال العكل والتنسيق مع قوات الامن التي تراقب وتسيطر على المنطقة، التابعة لحركة فتح. خلال عدة شهور، تجرأ حلفاء الاميركيين بعد حصولهم على العديد من الاسلحة والدعم المالي والتدريبات، الى تنفيذ العديد من العمليات ضد حركة حماس، الى ان ردت هذه الاخيرة على هذه الهجمات بهجمات مضادة أدت الى اخراج حركة فتح من منطقة غزة. توضح حالة الصومال حالة التردد من طرف الولايات المتحدة للتصعيد النوعي في حالة الهزيمة العسكرية. رأينا في الفصل السابق، ان التصعيد لا يتم الا ضمن نفس أدوات التدخل القتالي العسكري، وليس من خلال الانتقال الى أدوات أخرى مغايرة.

تناولنا الطرق الثلاث للعمليات السرية. اذا ما فشلت عملية الانقلاب على النظام، يمكن بالتأكيد اعادة المحاولة لاحقا. ومع ذلك، فان فرصة حصول محاولة انقلاب، تقوم بها مجموعة من المنفيين ، او مجموعة مسلحة لم تساندها او تدعمها الادارة الاميركية، هو احتمال ضئيل جدا. ذات المنطق ينطبق على هجمات المنفيين، حيث لا يوجد ما يمنع ان يتوفر هناك قوات مسلحة معارضة، بينما كان المنفيون يحاولون وفشلوا في هدفهم، ان لا

تكون الادارة الاميركية قد قامت بمساعدتهم بالفعل. بالتأكيد، ردة الفعل المتكررة في أغلب الاوقات على فشل هجمات المنفيين، هو اعادة المحاولة والاستمرار لهذه المحاولات الى ان لا تصل الامور الى فقدان كل المهاجمين او القاء القبض عليهم بأكملهم. اخيرا، اذا كانت العملية السرية التي تم تحضيرها تدور في سياق استخدام القوات المسلحة المعارضة، وفشلت، فان الطريقة الوحيدة التي ممكن ان تلجأ اليها الادارة الاميركية وتنتقل للتصعيد ضمن العمليات العسكرية المفتوحة، هو ان يكون هناك تحول كبير في حالة العدو، وهذا شرط لا يتوفر ببساطة فقط في حالة هزيمة القوات المسلحة الداخلية. لهذه الاسباب، ان احتمال الانتقال بين نوع من التدخل الى نوع اخر، يبقى ضعيفا، فمن المستبعد ان يتم التصعيد الاميركي من خلال الانتقال بسهولة من مرحلة العمليات السرية الى مرحلة العمليات المباشرة العسكرية، ويعود ذلك لاسباب عديدة سابقة الذكر، كالصعوبات التنظيمية، والمخاطر السياسية والعسكرية.

2. العمليات المعلنة المفتوحة (مخطط 6.3)

كما رأينا كيف ان الولايات المتحدة قد تدخلت في الدول من خلال عمليات مخفية لا نعني بها سرية بالمطلق بل يمكن انكارها بسهولة، وذلك يخفف العبء على الإدارة الأميركية لتبرير تدخلها بالدول لقلب أنظمتها او دعم جماعات مسلحة فيها او إخراجها من ارض تسيطر عليها. في بعض الأحيان يرى صناع القرار الاميركيين ان العدو قد أقدم على فعل شائن وانه امام الرأي العام والمجتمع الدبلوماسي أصبح ذلك منبوذا لذا لا مشكلة في القيام بعمليات معلنة تجاهه. هنا يوجد اذن 4 طرق للتدخل.

أولا، إذا كانت الدولة تشكل قلق على دولة أخرى (شريكة او غير شريكة) او انها تحتل بشكل غير قانوني ارض ليست تابعة لها. في بعض الحالات ينظر الى قوة العدو وعديده وشجاعته

وتعصبه وهذا ما يمكن تدميره وازاحته بحرب كبرى برية لذا لا مجال الا لعليات عسكرية كبرى بأهداف محددة وتحمل مخاطر.

ثانيا، اما إذا نُظر الى العدو على انه يمكن ازاحته من ارض يحتلها دون القيام بهجمات برية، فيمكن اذن اللجوء الى هجمات غير متناسقة وهجمات مستمرة، بهدف إيقاف إطلاق النار من قبل العدو والاستسلام. تأخذ هذه الضربات الهجمات الجوية والاغارات.

ثالثا، ممكن ان لا ينظر الى العدو على انه يشكل قلق لدولة أخرى او خطر، ولكن من الممكن ان يشكل خطر على شعبه بشكل فاضح او خطر بشكل عام، إذا كان هناك عمل شائن يتم القيام به في نفس الوقت، فان الولايات المتحدة يمكنها التدخل لقلب النظام. من الممكن ان تستخدم الولايات المتحدة القوات المحلية المتمردة في الدولة، ورابعا، إذا لم يكن هناك قوات محلية يمكن الاعتماد عليها ستقوم الولايات المتحدة نفسها بغزو الدولة.

أ- عقدة رقم 20: عمليات عسكرية واسعة النطاق

تم التفريق خلال هذا الكتاب بين مفهومي "الحروب بين الدول" و مفهوم "التدخل العدائي في الدول"، وعلى الرغم من تداخل بين بعض الحالات الا ان العديد من الحروب لم تكن تنشأ في وجه الاعداء بحسب تعريف مفهوم العدو في هذا الكتاب. من المؤكد ان الخصوم في معظم حالات الحروب القوية لم يقوموا بالتفريق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لبعضهم البعض. بإمكان دولة انتزاع ارض من دولة أخرى دون ان يكون الطرف المنزوع منه الأرض قد أحس بذلك، ودون ان يتحول ذلك الى خلاف بينهم.

لقد اشرنا سابقا أيضا، ان الدول التي تشارك في الحروب مع دول اخرى، تصف خصومها بالاعداء، مما يجعل هذا النوع من الحربب، تدخل عدائي. اما إذا قام الخصوم بالتفريق بين القضايا الخارجية والقضايا الداخلية ستصبح الحرب كالحروب الصليبية. تتضمن قائمة

الأعداء للولايات المتحدة العديد من الحروب، 3 منها لم تكن الولايات المتحدة قادرة على طرد العدو من الأرض التي يسيطر عليها دون تدخل مباشر من القوات الأميركية. اعتبرت طريقة التدخل التي حصلت في هذه الحالات الثلاث اثناء الحربي العالمية الاولى والثانية، بارزة، بسبب ان الادارة الاميركية كانت متحالفة مع دول لم تتدخل.

اول عمليتين عسكريتين قامت بها الولايات المتحدة كانت ضد المانيا خلال الحربين العالميتين. في هذه الحربين، تدخلت الادارة الاميركية خلال صراع قائم. هذا يعني انها كانت مقيدة في عملياتها، على الرغم من ان هذه القيود كانت اقل في الحرب العالمية الثانية من الحرب العالمية الاولى. وعلى العكس، خلال حربها ضد اليابان، تمتعت الادارة الاميركية بحرية مطلقة في استخدام قواتها البحرية و الجوية، التخطيط للعمليات، وفي العمليات التي قمانت بها خارج الصين. لعشر سنوات اعتبر صناع القرار الاساسيين ان اليابان عدوة لهم، ويعود ذلك الى حادث "مانشوريا". استخدام القوات العسكرية لفرض السيطرة على مقاطعة صينية، وعرقلة تنفيذ اتفاقية تسوية، تم النظر اليها من جانب الاميركيين على انه القوات العسكرية اليابانية اطلقت عملية واسعة عدائية ستؤدي لتدمير علاقة اليابان بالدول الاخرى، لذا لا يمكن اعتبار هذه الحكومة طبيعية وجيدة. تم تعميم هذه الحالة فقط على وزير الخارجية، وعلى العديد من النخبة السياسية، ثم توسعت بعد ان توجهت القوات اليابانية الى شانغاهاي. هذا الحذر، استمر مع الرئيس الجديد الاميركية روزفلت وازداد الحذر بعد خروج اليابان من الاتفاقية المحدودة البحرية، ولا سيما بعد اعلان الهجوم العسكري في العام 1937.

لم يكن الرد الاولي للولايات المتحدة على هذه الحرب، بالتدخل في شحنات الاسلحة لكل من اليابان والصين، الذي من الممكن ان يحد استيراد الاسلحة الصينية. تواصلت الادارة

الاميركية مع البريطانيين لتحديد كيفية الرد على التهديدات اليابانية، وبعد عدة شهور، صرّحت، انها تعارض بشدة بيع الطائرات التي من الممكن ان تستخدم لقتل الافرادوالمدنيين وان أي عملية تصدير تصب في هذا الهدف سيتم التعبير عن الاسف حيالها. لم يؤثر هذا الحظر الاخلاقي على اليابان، لذا انتقلت الادارة الاميركية الى استخدام الموازين الاقتصادية، فهددت بقطع العلاقات التجارية بينهما. انتقلت فيما بعد الى استخدام أدتة ضمن قانون الدفاع الوطني، التذي يتيح وقف امداد الدولة بالموارد الاستراتيجية. وُضع موضع التنفيذ، فأوقف تصدير الحديد والفولاذ ووقود الطيران، حيث ترتبط اليابان بهذه الصادرات ارتباطا كبيرا بالولايات المتحدة. تم اضافة بعد 6 أشهر العديد من المنتجات الى القائمة. في هذا الوقت، تم اقرار قروض للصين، وتم تمرير العديد من الطلبات ولاقت الترحيبات البريطانية والهولندية، واطلقت الادارة الامركية ادانات جديدة حول الاعمال الوحشية التي تقوم بها اليابان، بتحالفها مع المانيا. كان هذا في حدود ما كان يمكن أن يقومبه روزفلت، نظراً للأولوية التي يعطيها لأوروبا، والتراكم المحدود للقوات الأمريكية في المحيط الهادئ، وتردد الكونغرس اقرار قرار الدخول في حرب مباشرة. الا ان ما قاد فيما بعد الى التدخل في اليابان هو تواصل تقدمها الى جنوب الهند الصينية. روزفلت تردد لبدء الحرب، الا ان أيقن ضرورة توجيه اشارة قوية لمنع تقدم اليابان، من خلال تصعيد الادوات المستخدمة، فتم فرض حظر كامل على الصدير الى اليابان، وتجميد الاصول اليابانية في الولايات المتحدة مما يمنعها من شراء النفط وانضمت اليها كل من بريطانيا وهولندا. لذا اصبحت اليابان الان ترزح تحت العقوبات الاميركية مما يخنقها اقتصاديا، واصبح الخلاص يكون من خلال تسوية مع الولايات المتحدة. لم يحصل شيء واصبح من الضروري التقدم بضربات مفتوحة ضد اليابان، وتم انذار الدولة بامكانية اعلان حرب خطيرة وفجائية، الا ان

السؤال يبقى كيف يجب ان تقوم الحرب مع اليابان بطريقة فجائية ودون وقوع اضرار كبرى. الجواب أقلق القادة في الجيش الاميركي والبحرية الاميركية، الذي اراد تأجيل الحرب قليلا ريثما يتم تحضير الجنود لها، كذلك، لم ترد بريطانيا الدخول في حرب جديدة، لذا يجب تشجيع البريطانيين الهجوم على اليابان. فيما بعد، تم قصف اليابانيين وبذلك تكون الولايات المتحدة قد دخلت الحرب. خلال السنوات اللاحقة، بقيت الحرب تحت ادارة الولايات المتحدة، وبقي التخطيط والتنفيذ بيد الادارة الاميركية. منذ ان كانت المانيا محور اهتمام واشنطن تركزت الاستراتيجية الاميركية على المحدودية بالتنقل بين الجزر، وعند اقتراب القوات الاميركية، تم جمعها مع حملة قصف استراتيجي. هذه السياسات لم تسمح بتواجد الا القوات الاميركية. كان قرار مواصلة الإصرار على الاستسلام الياباني غير المشروط قرارًا أمريكيًا بالكامل تقريبًا، فقد كان موعد اقتراب الاختبار النووي قد اقترب، وكان قد تم تحضير خطة سوفياتية لاحتلال منسوريا، واعتبرت مساعدة لاستراتيجية الولايات المتحدة. كان هناك اجماع واسع، بين القادة العسكريين والسياسيين، بأنه في حال تم تخفيف شروط الاستسلام للسماح لاستمرار الامبراطور، من الممكن لليابانيين ان يوافقوا على الاستسلام دون غزو الجزر الوطنية. هذا الاقتراح الذي تم مشاركته مع البريطانيين، رُفض من ترومان، ومن وزير خارجيته، فسلّم البريطانيين، اما السوفيات فلم يتم اخبارهم في الواقع، وفي نهاية مؤتمر بوتسدام ، أصدرت الولايات المتحدة (وعمليا الصين وبريطانية) إعلانا ينص على شروط قاسية لليابان. بعد أسبوعين، تغير موقف الولايات المتحدة وقررت بنفسها الرد على عرض الاستسلام الياباني الذي من يضمن استمرارية الامبراطورية. مرة اخرى تجرع الحلفاء هذا التغيير، وهم الذين لعبوا دور كبير في تعيين الجنرال الاميركي الذي أشرف على الاستسلام.

في كلتا الحالتين الالمانية واليابانية، استجاب صناع القرار على احتلال العدو لاراضي دول اخرى، وعلى القصف، من خلال استخدام اداة تستوجب تدخل القوات الاميركية في الهجوم الميداني. خلال تنفيذ الاوامر العسكرية، ونتيجة تطرف العدو، تحول اهتمام الادارة الاميركية للتحرك الى اوسع من تحرير الاراضي المحتلة، واسقاط النظام القائم.هذا ما يمكن ان نراه في حالة الحرب الكورية.

الهدف هنا هو الاتحاد السوفياتي، حيث كوريا تتبع للسوفيات بشكل كبير ويتم ادارتها بالكامل من قبل السوفيات. منذ العام 1950 عندما قامت كوريا الشمالية بالتوجه الى الجنوب مهددة كوريا الجنوبية، تعاونت الولايات المتحدة مع القوات الدولية في الأمم المتحدة للدفاع عن كوريا الجنوبية، مع الاخذ بعين الاعتبار إمكانية اقدام الاتحاد السوفياتي على تنفيذ هجوم مخادع في مكان اخر. بعد مرور عدة أسابيع، أيقن الأميركي ان الاتحاد السوفياتي لن يرسل قواته الى الجزيرة الكورية، وبذلك أعلن الرئيس الأميركي ترومان توسيع الاعمال الهجومية في كوريا لطرد الاتحاد السوفياتي منها ومنعه من اكمال سيطرته على كوريا الشمالية وبالتالي القضاء على هذه الدولة بشكل كامل. هذا يعني ان التدخل لدعم كوريا تحول الى تدخل عدائي بهدف طرد عدو من السيطرة على دولة أخرى.

في حالة كوريا تم استخدام العمليات العسكرية المعلنة والمكشوفة، فبعد ان أعلنت الأمم المتحدة عدم قانونية كوريا الشمالية، أصبحت إمكانية إطلاق عمليات عسكرية لطرد الاتحاد السوفياتي من الأرض الكورية ممكنة. الرئيس الاميركي ماك آرثر أصدر أوامره، واتخذها بحذر لعدم جعل الاتحاد السوفياتي يتدخل. هذا الخذر كان لا بد منه على ضوء، ان الغزو لكوريا سيكون ضمن عمليات التدخل سريعة الانتصار والسهلة. فيما بعد، وبعد تدخل الصين وتوسع الكارثة، وصل صدى المشكلة الى واشنطن، فأسقطت خطتها بالقضاء على

كوريا، وأيقنت ضرورة توقيع اتفاقية وقف إطلاق نار، وتوقفت بذلك الاعمال العدائية تجاه كوريا، حتى لو استغرق الامر سنوات من اراقة الدماء قبل توقيع الهدنة. القرار بالتراجع عن الغاء كوريا الشمالية، يعني ان هذه الاخيرة ستصبح هدفا للضربات للعسكرية القوية جدا، ليس فقط بهدف تدمير اهداف عسكرية بل أيضا لمحاولة الضغط اثناء المفاوضات التي كانت قد بدأت. في صيف 1951 بدأت الضربات، وتجددت في ربيع 1952، عندها بدأ الجيش يبحث عن "طرق ووسائل لممارسة أقصى قدر من الضغط" كطريقة لكسر التسوية، ثم السيطرة على ساحة المعركة، وعلى طاولة المفاوضات. خلال أشهر ضربت الولايات المتحدة مرافق انتاج الطاقة الكهرومائية، العديد من المدن، والسدود والخزانات، وعند بدء تنفيذ ذلك، ركز صناع القرار على كيفية التأثير ليس فقط على الشيوعية بشكل عام، بل لوقف التمرد الكوري على اميركا بشكل خاص. باختصار ، لم يكن التدخل العدائي سوى بضعة أشهر فقط ، ولكن تدخل الدولة الشريكة المستمر مهد الطريق لتحويل كوريا الشمالية من دمية بيد الاتحاد السوفياتي إلى عدو ، وهو تغيير مماثل للتحولات الأقل قسوة في كمبوديا، انغولا، وافغانستان.

في جميع التدخلات الثلاث للحرب العالمية، لجأت الادارة الاميركية الى القوات المسلحو العسكرية في الميدان، بسبب انهم لم يجدوا أي طريقة أخرى لطرد العدو من ارض يحتلها، ولتحقيق ذلك، حتى من خلال محاولة الانقلاب على النظام القائم للعدو. بسبب ان العدو كان قويا بما فيه الكفاية عسكريا، واختار عن عمد، الاختلاف عن الولايات المتحدة في جميع المجالات والميادين، لذا احست الادارة الاميركية انها لم تكون بأمان الا في حال عملت على طرد العدو من الارض التي يحتلها، ونما الى جانبه أداة تغيير النظام. عملية شبيهة حصلت في كوريا الشمالية، على الرغم من أنه في هذه الحالة ، فإنه كان يقود من السهولة

المتوقعة التي ستنتصر بها القوات الأمريكية في إنقاذ الشريك إلى محاولة قصيرة ومجهضة لطرد وتدمير الدمية الروسية المفترضة في بيونغ يانغ. بصورة موسعة أكثر، وبالتالي، إذا كانت حالة الاحتلال حالة لا يُشار فيها إلى ضرورة استخدام القوات البرية الأمريكية المقاتلة، بسبب عدم رؤية العدو على انه متجذرًا في الأراضي المحتلة، فإن أهداف الحرب الأمريكية ستكون محدودة. اهداف الحرب اذن ممكن ان تتغير من وقت لاخر، لكنها ستبقى الاداة الاكثر ملائمة للاستخدام في مثل هذه الحالات.

ب- عقدة رقم 21: هجمات مستمرة وغير متشابهة

لقرون عدة استخدمت الامبراطوريات القوى العسكرية ليس فقط بهدف السيطرة على الأراضي التابعة لبعض الدول بل للسيطرة على أفعال وتحركات الاخرين والجماعات السياسية. كان القوة النارية محدودة النطاق وقريبة المدى فتتم من خلال المرتزقة او القوات الوكيلة وجنود الجيوش الأخرى الشريكة. ومع تطور المدفعية أصبح بالإمكان أيضا تجهيز السفن لقصف أراضي العدو والاهداف التابعة له. في حال لم يكن العدو ممتلكا مجهزا بالسفن والاسلحة المماثلة من حيث الفعالية لأسلحة الدولة المهاجمة، فقد تستطيع هذه الاخيرة من التفوق على العدو لأيام وأسابيع او حتى شهور من الزمن دون الاصابة بأضرار تُذكر. من الممكن ان تستخدم الجيوش الهجمات المستمرة وغير المنظمة على العدو بهدف ما يسمى "العدائية الدبلوماسية" حيث تهدف الدولة المعتدية الضغط على الدولة المعتدى عليها لتغيير شروط معينة أكثر من احتلال أرض جديدة. هذا التكتيك تم استخدامه من قبل البريطانيين في حرب الافيون الاولى، عندما أرسلوا 15 سفينة حربية لقصف مناطق ومدن في الصين، واعتبر نموذجا للاخرين عن الترهيب البحري. العمليات من

هذا النوع تبقى محدودة، حيث ان أفضل أنواع الاسلحة الرشاشة لا يتعدى مداه العشرون ميلا. الحل لهذه المشكلة يكون من خلال تأمين الضربات الجوية.

بين العشينات والثلاثينات من القرن الماضي، تم التفكير في كيفية قصف المدن من الجو بهدف ارهاب العدو والتأثير عليها معنويا. على الرغم من الخلافات التي دارت حول امكانية ضرب المدنيين مباشرة من خلال الهجمات الجوية، تم فيما بعد التدرب على قصف المنشآت الصناعية والمراكز وخطوط النقل والتوزيع. اثناء الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بضربات استراتيجية على اليابان وألمانيا وعلى الرغم من عدم دقتها في الإصابة وتأثيرها المحدود المعنوي والمادي على العدو، استمرت الولايات المتحدة استخدام هذه الاداة، وتطويرها. فيما بعد بدأ العلماء بكتابة ودراسة تأثير الهجمات المستمرة والاسبوعية التي تتمتع بقدرة تأثيرية عالية، بالضغط على العدو وجعله يميل نحو اتخاذ قرارات معينة. أصبح القصف الاستراتيجي أساسي في السياسات الأميركية، فالولايات المتحدة يمكنها ارسال الطائرات لقصف أهداف على ارض العدو بوتيرة، ويتم تحديد عدد الضربات والطائرات وأنواع القذائف المستخدمة. بالطبع، يمكن لهذه الضربات ان تفشل بسبب عدم اصابة الهدف أو عدم الدقة في اصابته، او بسبب ان المنشآت التي قُصفت لم تؤثر على معنويات العدو، ولكن مع عدم وجود توازن في الاسلحة المستخدمة بامكان الولايات المتحدة توجيه الضربات الجوية لقترة طويلة من الزمن التي من المرجح ان تتمكن من تدمير جزء من معنويات العدو. مع مرور عدة عقود، اسطاع التطزر التكنولوجي من تأمين الدقة اللازمة للضربات الجوية مما ساهم في تطوير سيناريوهات جديدة تستخدم الضربات الجوية كأداة للضغط الدبلوماسي.

يجب الإشارة الى ان الضربات الاستراتيجية يمكن تحقق العديد من الاهداف. فاذا تم جمعها مع هجوم بري واسع، كما حصل على مر التاريخ، فستصبح من أدوات الحرب بشكل عام. يُنظر الى استخدام الجنود في المعركة البرية على انها مكلفة للخزينة ومكلفة بالأرواح، فالحرب تصبح أكثر حدة، وأكثر صعوبة. إذا كان بالامكان اخراج العدو من الارض دون الحاجة الى استخدام القوات العسكرية، فمن المؤكد ان صناع القرار لن يحبذوا التصعيد العسكري وانوال الجنود. لهذه الاسباب، عندما يُنظر الى العدو على أنه ضعيف بما فيه المفاية للسيطرة على أرضه، وعدم امكانيته من العودة الى الارض بمجرد اخراجه منها، ستميل سياسة الادارة الاميركية اذن فقط لاخراجه. في هذه الحالة يتجه صناع القرار الى خيار الضربات الاستراتيجية التي ستحول مجرى العمليات الدبلوماسية على الاقل.

كمثال عن نجاح هذه الخطة، ما قامت به قوات الحلفاء ضد صربيا المتواجدة في أراضي كوسوفو. منذ الثمانينات حاولت الولايات المتحدة الأميركية القيام بكل الجهود اللازمة لحماية مقدونيا والبوسنة (شركاء لها) فاستخدمت العديد من أدوات التدخل العدائي الروتيني على صربيا تخللتها العديد من المفاوضات المتوترة وتلاها تلويح وتحذير من إمكانية استخدام واشنطن للقوى العسكرية بوجه ضدها. بدأت بلغراد باستخدام القمع تجاه الشعب مما استدعى الناتو وأميركا لبدء التخطيط لهجمات جوية ضد القوات الصربية والعديد من الاهداف. على الرغم من عدم الإفصاح عن معظم اسرار الخطة الا ان دبلوماسيين تابعين للناتو والأميركيين قد أبدو اهتمامهم بهكذا خطة وتأثير الضربات الجوية على المفاوضات، ومن جهة أخرى، ابدى العديد في واشنطن ومن الحلفاء داخل الناتو قلقهم من هذه الضربات في صربيا. تتمتع صربيا بامتلاكها للدفاعات الجوية، لذا يجب التخطيط لهجوم بري واسع النطاق بالتوازي مع الضربات، سياسة "قد ترقى إلى المبالغة

في مواجهة ميلوسيفيتش ويمكن أن تحرض على استياء شعبي قوي ضد حلف الناتو". ولم تكن صربيا في هذه المرحلة منبوذة دوليا، وبالتالي خلال بقية العام 1998 اكتفى كل من حلف شمال الاطلسي وواشنطن بالمفاوضات.

في كانون الثاني، بدأت الاحداث تتغير. تم ارتكاب مجزرة كبيرة من قبل القوات الصربية مما اعطى الناتو حجة للتحرك. تم إنذار صربيا أولا وبعد رفضها، بدأ الناتو قصف اهداف في صربيا، أولا بشكل محدود، ثم ازدادت بعد طرد الصرب لمئات الآلاف من الكوسوفيين من ارضهم وهدد بمشكلة هجرة كبرى. استمرت هجمات قوات العمليات التابعة للحلفاء على الصرب بشكل مستمر للضغط عليها والقبول بالشروط الدولية. ليس مفاجئا، وجد الجيش نفسه، بعد ذكرياته المريرة مع البيت الابيض الذي وافق على اهداف عملية "Rolling Thunder"،ينقل قوائم الاهداف الى السياسيين. المشكلة التي واجهها الجيش في هذه العملية، أنه على الرغم من وجود العديد من الاهداف الاستراتيجية، كانت العلاقة بين تدميرهم وامكانية انسحاب القوات من كوسوفو كانت قوية، الا انه كلما قام الجيش بمحاولة اقناع السياسيين للموافقة على أهداف معينة اساسية، لا زال البعض منهم يمانع. هذا القصور لم يكن ليملأه القصف التكتيكي على القوات الصربية في كوسوفو، الذين لم يكن لم يكن بالامكان كشفهم بسهولة عبر الطائرات نتيجة علوّ هذه الاخيرة الكبير عن الارض بناءا على توصيات البنتاغون. هكذا، في نهاية شهر أيار، أعلنت قوات الناتو ان الضربات الجوية قاربت على الانتهاء، وقد وصلت الضربات الى أكثر مما كان متوقعا، وان أي تصعيد جديد من قوات التحالف، سيقود الى شق التحالف. لهذه الأسباب، اقترح صناع القرار الاميركيين ان يتم تزويد الكوسوفيين بالسلاح ومن ثم اعلان حرب برية واسعة ثم غزو بدعم من القوات الأميركية العسكرية، الا ان وزارة الدفاع عارضت والحلفاء عارضوا بقوة

الاقتراح، مع دعم الاستمرار في الضربات الجوية فقط. فيما بعد حصلت تغييرات على المستوى السياسي كالضغط الروسي الدبلوماسي على صربيا مما أدى الى انسحاب الأخيرة وسحب جيشها.

يجدر الاشارة الى انه في حالة كوسوفو، تم التدخل الاميركي بالتعاون مع منظمة متعددة الاطراف كالناتو. نُفّذ التدخل عبر حلف الناتو، مع ان تفاصيل المعركة تم وضعها من قبل صناع القرار الاميركيين. صدرت قرارات الناتو بشكل جماعي عن كل الاطراف. هذا ما شكل دعماً سياسياً كبيراً للولايات المتحدة وساهمت في تشكل نموذج اتخاذ القرارات المستقبلية داخل الحلف لتنظيم العمليات في آسيا وأفريقيا. بالاضافة الى ذلك، مع أن عملية حملية القصف على صربيا لم تحظى بموافقة الامم المتحدة (لم يتم عرضها على الامم المتحدة نتيجة خوف الاميركيين من استخدام الروس لحق النقض الفيتو وايقاف الهجوم)، الا ان مجلس الامن الدولي مرر قرار، بعد يوم من توقيع اتفاقية عسكرية مع يوغوسلافيا، يعطي الموافقة والترحيب على أهمية هذه الاتفاقية والدور الذي لعبه الناتو في كوسوفو. هذا يشير الى اهمية ما قامت به الادارة الاميركية وحلفائها باستخدام عمل فاضح قامت به صربيا، بيرر التدخل الاميركي وحلفائها بشكل علني.

ت- عقدة رقم 22: عمليات عسكرية بالتعاون مع قوات معارضة داخلية

سياسة الضربات الجوية والهجمات غير المنظمة على العدو من اجل طرده من ارض يحتلها او يسيطر عليها لا ينظر صناع القرار اليها على أنها الطريقة الأفضل للتخفيف وتقليص من قوته العسكرية. حتى لو لم يكن هناك احتلال لأرض أخرى، فتحتاج هذه الاداة الى دعم من أداة اخرى تتضمن انزال قوات عسكرية على الارض ضمن عملية برية، ولضربات جوية لاسنادهم. إذا ما وجدت معارضة عسكرية (ولو بشكل قليل) داخل نظام العدو، فالإدارة

الأميركية ستدعم هذه المعارضة عبر قواتها الخاصة بشكل مفتوح. تعتبر هذه الأداة من أقدم الادوات المستخدمة في السياسة الخارجية الاميركية. قبل انشاء الامبراطورية الاميركية المبنية على الشراكة حول العالم، استخدمت الادارة الاميركية القوات البحرية والسفن العسكرية في تدخلاتها الى جانب دعم المترمردين لها. من أقدم الامثلة هو ما حصل في الحرب ضد طرابلس عام 1804، كذلك في نهاية القرن، تم دعم انقلاب المتمردين في هاواي عبر الجنود الاميركيين. لم يكن الهدف في هاتين الحالتين "عدو" بالمعنى الذي تناولناه في هذا الكتاب، الا انه عندما أحست الادارة الاميركية بصعود عدو جديد، كانت هذه الاداة هي المتوفرة بين أيديهم لاستخدامها.

باختصار، اول دولة تم اعتبارها عدوة هي نيكاراغوا عام 1900، حيث لوحظ معارضة رئيسها للسياسات الاميركية حول كيفية النظر الى المستثمرين الاميركيين في وسط اميركا. توجهت واشنطن لاستخدام الضغط الاقتصادي، والدبلوماسي، نشر البروباغاندا في الدولة، وغيرها من الأساليب العدائية. خططت الولايات المتحدة لقلب الأنظمة تجاه من يعارضها، فبدأت اذن بتحضير ةدعم منافس للنظام القائم بهدف التمرد عليه. عند بدأ التمرد، قامت القوات الرسمية باعتقال اثنين من المواطنين الاميركيين الذين شاركوا في هذا التحرك، ما اعتبرته واشنطن سقوط للحقوق الإنسانية فقررت ترك الحياد والانتقال للتدخل مباشرة، فأرسل القوات البحرية لدعم المتمردين. فيما بعد تم ارسال الرئيس الى المنفى. ووجدت الإدارة الأميركية ان النظام الجديد لم يختلف عن النظام السابق وقريب منه، لذا أكملت بدعمها للمتمردين من خلال القوات البحرية، وبعد الانقلاب، أعلنت نيكاراغوا فيما بعد أنها شريكة للولايات المتحدة.

بعد نيكاراغوا، تعاملت الادارة الاميركية مع المكسيك، ثم أفغانستان. بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي، شرعت الادارة الاميركية بانهاء دعمها للمجاهدين في أفغانستان. في العام 1992، التزمت هذه الاخيرة بالحياد واستمرت على هذه الحالة للعشر سنوات القادمة في كل الاتجاهات التي لها علاقة بالصراع بين المجاهدين، وطوال انتصار الاسلاميين وصولا الى هجمات القاعدة عام 2001. لم تكن الادارة الاميركية محبة لطالبان، ولم تكن سعيدة وموافقة على المناصب الرئيسة في طالبان، التحالف الشمالي بقيادة أحمد صلاح مسعود الذي اتهمته بالاتجار بالهروبين والضعف العسكري. على الرغم من العلاقات الضعيفة التي أنشأتها وكالة الاستخبارات المركزية مع مسعود، التي كانت بالغالب علاقات طارئة وسريعة، فيما يتعلق بمساعدات الاسلحة، فرضت الادارة الاميركية قيودا على العمليات السرية لايران وروسيا لنقل الاسلحة الى التحالف الشمالي.

على الرغم من ان طالبان كانت خارج جدول الاعداء، الا ان صناع القرار في واشنطن كانوا على استعداد لاتخاذ بعض الاجراءات ضد القاعدة التي تمركز قادتها في أفغانستان. حتى أيلول 2001، اعتبرت هجمات القاعدة ضد الاميركيين قليلة وضعيفة ولا تستحق انزال القوات الاميركية لضربها، وان الحلفاء لن يساعدوا الولايات المتحدة في هجماتهم هكذا تحدثت كلينتون عام 1998، وكانت الادارة الاميركية قد أطلقت العديد من صواريخ الكروز ردا على تفجير سفارات اميركية في افريقيا، وانتُقدت بعدم فعاليتها. قاد ذلك الى اقتراح قدمته وكالة الاستخبارات المركزية، بأن تقوم سرا، بدعم طالبان للتنفيذ هجمات ضد القاعدة، الا ان الاقتراح قد رفض، بسبب احتمال ان يتم اعتبار قائد القاعدة "أسامة بن لادن" كبطل للاسلاميين. خلال عدة شهور جرى استعراض العديد من الخطط لمواجهة القاعدة، الا ان وكالة الاستخبارات أصرت على خطتها السابقة. حظي هذا المشروع بقبول أكثر من

قبل، واخذ طريقه الى مكتب الرئيس بوش. بالنسبة للاميركيين، ان اقتراح العمل على ازالة القاعدة، يجب ان يترافق مع ضرب طالبان في الوقت نفسه. في اليوم السابق لهجمات أيلول، اغتيل مسعود ، ولم يكن أحد في واشنطن يعلم ما إذا كان التحالف الشمالي يمكن أن يمسك بما يكفي لتبرير حرب سرية.

خلال 36 ساعة، تغير كل شيء. نُظر الى طالبان على أنها تأوي القاعدة وتتقرب منها، لذا تم اعتبارها عدوا للادارة الاميركية مثلها مثل القاعدة في الواقع. ومع ذلك فان مهاجمة أفغانستان ستكون غير مؤكدة. 100 ألف من القوات الاميركية يمكن لها ان تتعثر وتسقط في القتال الجبلي، كذلك،ن نتيجة ضعف البنى التحتية لافغانستان، وعدم امتلاكها الا القليل من الطرقات، فمن الصعب ايجاد أهداف معينة لقصفها عبر الضربات الجوية. إذا كان على الولايات المتحدة أن تتصرف بمفردها ، فربما كان عليها أن تطلق "عملاً عسكريًا في مكان آخر كسياسة تأمينية في حال ساءت الأمور في أفغانستان". بدلا من ذلك، تم توسيع الخطة الحالية لوكالة الاستخبارات المركزية، التي تهدف الى تأمين الدعم للتحالف الشمالي لتشمل ثوار محتملين في جنوب البلاد. وتم اضافة، مهام لوزارة الدفاع ضمن الخطة تهدف الى تأمين ضربات جوية بالتزامن مع عمليات كوموندوس. ما يعنيه ذلك، هو انه بعد عدة اسابيع، ستوزع وكالة الاستخبارات الاموال على التحالف الشمالي وعلى أمراء الحرب بهدف شق صفوف طالبان، وأثناء ذلك تقوم القوة الجوية بتوجيه ضربات جوية على اهداف محددة تم كشفها بدقة عبر القوات الخاصة. هذا الاندماج كان قويا بما فيه الكفاية ليحدث تغييرا: ادت هذه الخطة لانهيار طالبان سريعا في منتصف شهر تشرين الثاني. بعد الانتهاء من طالبان، استدارت الادارة الاميركية الى القاعدة، وبداية، جمعت بين الضربات الجوية

وهجمات القوات الافغانية، ثم بعد فترة استخدمت القوات الاميركية لقيادة هجمات ضد القاعدة ومتمردي طالبان.

ان العمليات التي تم تنفيذها في كل من نيكاراغوا وافغانستان، قد جمعت بين القوات الاميركية وقوات من السكان الاصلييننفي الدولة، وهذه تعتبر حالة نادرة، بسبب ان معظم الدول العدوة للولايات المتحدة لا تُعتبر منبوذة دوليا وغير أساسية كما الحال في افغانستان. اما اذا ما كانت الدولة معترفا بها وغير منبوذة، فان الادارة الاميركية ستميل الى العمليات السرية في دعم الجماعات الاصلية للقيام بالتمرد. إذا كان ينظر إلى موقف العدو الدولي على أنه تغير ، فإن الوضع مختلف. هذا ما حصل في ليبيا مثلا عام 1986، لقد ساهمت الادارة الاميركية في تتظيم عمليات متقطعة ضد الدولة يقودها منفيين من الخارج. الا انه بعد فشل هذه العمليات، اتجهت واشنطن الى استخدام القوات الاميركية لضرب القذافي مباشرة، مع امكان تنفيذ عملية لاغتياله، او تدبير انقلاب داخلي. رفض ريغان اضدار أي امر بالتحرك العسكري الاميركي في ظل غياب أي دليل قوي يثبت ان ضلوع النظام الليبي في نشاطات ارهابية واضحة. على الرغم من ارسال القوات الاميركية الى الشاطئ الليبي، مع تمني اقدام القذافي على بدء الحرب أولا، لم تسمح وزارة الدفاع الى للردود الافعال المتبادلة. بعد بضع أيام من الغاء مهام القوات الاميركية، وقع حادث غير الوضع بأكمله. تم تفجير ملهى ليلي في برلين، وجرج عدد من الاميركيين كانوا داخله، مما سمح للولايات المتحدة بالتصريح بأن مخبريها أثبتوا ان الارهابي الذي فجر ليبي الاصل، فأصدر ريغان قرار ببدء الهجمات الجوية على ليبيا. تم استهداف خيمة القذافي، ومنزل عائلته، فأصيبت العائلة بالجروح وقتلت احدى بناته، اما القذافي فهرب بنفسه. بعد يومين على الهجمات،

واسى من نفذ وحضر العمل الميداني للهجوم نفسه فادعى بأن القوات الليبية المسلحة بدأت تعاني من الانشقاق وأن هذه الضربات أوصلت رسائل على الاقل الى القوات المسلحة. تكرر سيناريو التدخل أيضا في الصومال، بين أواخر العام 2006 وبداية العام 2007. كانت جهود وكالة المخابرات المركزية في مساعدة القوات المسلحة الداخلية قد أدت إلى نتائج عكسية في منتصف عام 2006، هذا ما أدى بعد عدة أشهر، الى التعاون مع القوات الاثيوبية التي يدعمها الامركيون ، (TFG). ومع ذلك، مع بدء القوات العدوة ل (TFG) بالتقدم الى الاراضي التي كانت قد تركتها، أطلق الاثيوبيون الانذار فاجتاحوا الصومال في كانون الثاني. في هذا الوقت، كانت القوات الاميركية قد دربت القوات الاثيوبية لعدة سنوات، وخلال الاجتياح قدمت لهم الدعم. في الشهر التالي، وخلال هروب القوات المعادية، فرضت القوات البحرية الاميركية الحراسة وارسلت الدوريات لمراقبة الارهابيين الذين سيحاولون اعادة تموين ومساعدة اولئك الخارجين عن القانون والذين تلاحقهم السلطات. بالاضافة الى ذلك، تم تنفيذ هجمتين جويتين، بهدف قتل العديد من الافراد قيل انهم على ارتباط بالقاعدة.

ملاحظة حول الاغتيالات

الغارة عام 1986 ضد ليبيا بالكاد تُعتبر سرية، اما ما حدث في الصومال عام 2007 لم تكن سرية ابدا. لا تحاول الولايات المتحدة فقط مرة واحدة تنفيذ عمليات الاغتيال، فقد حاولت عدة مرات اغتيال كاسترو، والتخطيط لاغتيال قاسم في العراق، واغتيال سوكارنو في اندونيسيا، وقصف المركز الرئيسي للرئيس في صربيا، وتنظيم العديد من التدريبات للمتمردين وتجهيزهم للقيام بعمليات اغتيال في أراضيهم. كذلك ترسل الإدارة الأميركية الأسلحة الى المنفذين، لاغتيال "تروج يلو" في

الدومينيكان، وإعطاء الضوء الأخضر لخطف الرئيس في تشيلي، والانقلاب في جنوب فيتنام. على الرغم من ان هذه الحالات الثلاث لا تتضمن قرار او أمر بالاغتيال، الا ان الاغتيال هو خيار من ضمن عدة خيارات. بالإضافة الى هذه الحالات، هناك الضربات الجوية في الصومال والعراق، وقد تواترت بشكل عام العديد من الاخبار حول محاولات الاغتيال في معظم أقطار العالم بتنظيم الإدارة الأميركية.

التغير في نطاق الحالات التي يتم فيها اقرار الاغتيالات أو السعي لها والسماح بها، تدل على عدم وجود طريقة محددة للتدخل تتبعها السياسة الأميركية، لكن يوجد العديد من الاجراءات والانشطة التي من الممكن دمجها في واحد أو اكثر من الادوات. يجري من وقت لآخر الحديث عن كيفية اضفاء الطابع التنظيمي لعمليات الاغتيال في وكالة الاستخبارات المركزية، ولكن حتى عندما يتم إنشاء نوع من الآليات البيروقراطية ، فإنه تميل إلى التفكير فقط في سياق محدد من الانشطة العدائية الأخرى، لذا،تميل السياسات الى اتباع الأدوات العدائية الأخرى غير الاغتيالات بشكل عام. بالحد الأدنى، عملية اغتيال رئيس دولة اجنبية، لها العديد من الانعكاسات والنتائج حول النظام الجديد الذي سيخلف الحكم بعد الاغتيال. هذه واحدة من الاختلافات بين تنفيذ عملية اغتيال لرئيس دولة عدوة، او لرئيس عدو لا صفة رسمية له مثل تجار المخدرات والأسلحة والإرهابيين، ففي الحالة الاولى، بعد اغتيال الرئيس في الدولة سيستمر الحكم بعد اغتياله، اما في الحالة الثانية فيفترض انهم سيندثرون في حال تم القضاء على زعيمهم او رئيسهم. لهذا بعد هجمات ايلول 2001 تم إقرار اغتيال زعيم القاعدة وليس رئيس الدولة.

هناك اختلاف أيضا بالتأثير النفسي على العدو بين الاغتيال وبين موت القادة اثناء الحروب والمعارك. فالاغتيال يخفي تحته الخلافات والنزاعات بعد ان تظهر عملية الاغتيال في العلن. يحاول

صناع القرار والرؤساء ان لا تظهر قراراتهم الى العلن بشأن اغتيال رئيس دولة أخرى ويحاولون إخفاء مثل هذه القرارات. هذا ما يمكن ان يفسر لما يتم بعد إقرار عمليات الاغتيال وتنفيذها ادخال عنصر اخر لتنفيذها واتهامه من خارج الولايات المتحدة كالمافيا مثلا. اما في حالة اغتيال زعماء منظمات وارهابيين فمهما كانت الانتقادات التي واجهت عملية الاغتيال، فهي تميل لان تكون أكثر براغماتية من واقعية.

بالنهاية، الاغتيالات تظهر من وقت لآخر كخيار يمكن اللجوء اليه كأداة من سياسات التدخل العدائي والتدخل في الدول الشريكة. بسبب الأثر السلبي المرتبط بها ، ولأنها تهدف فقط إلىالتعامل مع عدد صغير من القادة ، فإنها نادراً ما تكون ، في أي وقت ، محور تدخل معين. بغض النظر عن هواجس المسؤولين الأمريكيين حول قادة معينين ، لا يمكن أن يكون "العمل التنفيذي" فيما يتعلق بهؤلاء القادة أكثر من جزء من سياسة أوسع

ث- عقدة رقم 23: الغزو الاميركي العسكري

كما رأينا ان معظم تدخلات الولايات المتحدة ضد الأعداء لم تتضمن تدخل جيشها بالضرورة بشكل مباشر. فالعدو ليس منبوذ دوليا، بل يتمتع بالاعتراف الدولي، لذا يتم الاستعانة بقوات داخلية متمركزة داخل الدولة لشن الهجمات عليه. حتى العام 1980 لم يكن هناك تدخل عدائي من خلال الهجمات المباشرة على القوات العسكرية للعدو، او طرد من أراض له الا من خلال العمليات السرية وليس من خلال العمليات المكشوفة.

عدما يتم تشخيص العدو على انه غير مرحب به دوليا، وعندما لا يكون الهدف تدميره في ارض معينة او الضغط عليه للانسحاب منها، بل ما تريده الادارة الاميركية هو الانقلاب عليه بطريقة سهلة، في وقت لا يكون هناك قوات داخلية تقوم بذلك، فان الإدارة الأميركية

ترى ان لا خيار سوى الغزو العسكري واجتياحه فتلجأ اما الى تشكيل تحالفات عسكرية، واما الهجوم عبر جيشها الخاص.

اول غزو قامت به الولايات المتحدة كان في غرينادا عام 1983. وبعد 20 عاما، قامت اجتاحت العراق عام 2003، تحولت الحرب فيها الى حرب على المتمردين. تعتبر العراق عدو قديم للإدارة الأميركية لما يزيد عن 40 عاما. حاولت الإدارة الأميركية استخدام العديد من الأدوات السرية ضد الإدارة العراقية للتأثير على النظام وتغييره، ولم تكن في الوقت نفسه تسمح الظروف باستخدام الحرب المباشرة قبل عام 2003. عام 1998 أصدرت الإدارة الأميركية مشروع قانون يهدف لاسقاط النظام العراقي وتحجيم قوة صدام حسين، فتم رصد ما يزيد عن 97 مليون $ كمساعدات عسكرية لمنظمة الديمقراطية العراقية المعارضة.

بعد هجمات أيلول 2001 تغير كل شيء وطلب بوش من المسؤولين الاميركيين ومستشاريه تحضير أي شيء للرد على هذه الهجمات وطلب منهم معرفة ما إذا كان صدام حسين وراءها، فكان الرد ان تنظيم القاعدة هو المسؤول، فأصر بوش، ان يتم البحث عن دور لصدام حسين بهذه الهجمات. الهدف كان التحضير لحرب ضد أفغانستان وبطريقة معينة ضرب النظام العراقي لتحقيق اهداف اميركية.

في الوقت الذي كانت الحرب دائرة في أفغانستان، تم إقرار الحرب على العراق. بدأ اذن، التحضير للهجوم على العراقيين ونقل الجيش الأميركي الى المناطق العسكرية والقواعد الخليجية، بذريعة انه إذا ما تم التخلي عن اجتياح العراق فان هجمات أيلول ستتكرر. ومن اجل دعم الأفكار هذه العدائية ضد النظام العراقي، تم الإعلان عن وجود أسلحة كيميائية ومتطورة هناك بيد البعثيين وانه من الممكن ان يكون قد اعطى منها للإرهابيين لتنفيذ هجماتهم. كذلك وصلت للمخابرات البريطانية رسائل من واشنطن ان الإدارة الأمريكية

مصرة على الحرب ضد العراق وأثبتت وجود علاقة لذلك بالإرهاب وبالأسلحة الكيميائية. الا ان وكالة الاستخبارات المركزية قد أرسلت تقريرا ل بوش تنفي فيه وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق وبأنه لا علاقة بينهم وبين القاعدة. لذا، تم انشاء مكتب للتخطيط الخاص تحت اشراف وزارة الخارجية، هدفه ارسال للمخابرات الأميركية اشاعات وصناعة الفرضيات والمعلومات حول وجود هذه الاسلحة في العراق، والتأكد من ان هذه المعلومات ستصل الى ارفع المستويات في الإدارة الأميركية. هذه العمليات تعتبر نوع من انواع الضغط على وكالة الاستخبارات المركزية بحد ذاتها، من اجل حثها على تغيير نظرتها وارغامها على إشاعة الاخبار والمخاوف حول النظام العراقي، فتم نشر هذه الاخبار على الاعلام وفي الكونغرس والدول الأجنبية. حتى عام 2002 كانت النظرة العامة للعراق قد تغيرت، من دولة لا تملك اسلحة الدمار الشامل الى دولة تملكها، دون الحاجة لاثبات وجود علاقة مع الإرهابيين.

تم استخدام ذريعة امتلاك القوات العراقية لأسلحة الدمار الشامل وصبغ القوات العراقية بصفة "خطيرة جدا"، بشكل يتم تبرير الاجتياح المتوقع حصوله من قبل القوات الأميركية. فيما بعد أعلن بوش انه على قوات الأمم المتحدة التوجه لنزع سلاح العراقيين، واذا رفض العراقيين التجاوب معهم، فيجب ان يتم إعطاء الضوء الأخضر للقوات الأميركية لتنفيذ هجومها العسكري. هذا التكتيك أجبر العراق على تسليم أسلحة الدمار الشامل التي تملكها (المفترض تواجدها) وفي حال الرفض سيتم ضربها عالميا ونبذها دوليا. اعطى الكونغرس الاذن ل بوش باستخدام القوى، لضمان امن الولايات المتحدة في وجه الهجوم المحتمل من العراقيين، وتطبيق جميع قرارات مجلس الامن بخصوص العراق. بعد شهر صدر قرار يجبر العراق على قبول ادخال المراقبين وتسليم الأسلحة الشاملة. بهذه الطريقة استطاعت

الولايات المتحدة تشكيل تحالف لدعمها في حربها ضد العراق، في حال تحدت العراق قوات الأمم المتحدة ومنعتهم من تنفيذ القرارات.

قدمت العراق تقريرها من 12000 صفحة حول عدم امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وأنها قد سلمته من بضع سنوات سابقة. لم يكن الشرح واف، حتى لو كان صادقا، فبالنسبة للأميركيين ان النظام العراقي يخفي انشطته. فشل المراقبون الدوليون بإيجاد أسلحة الدمار الشامل، لذا جهزت الولايات المتحدة نفسها للحرب، اما الحلفاء، كفرنسا أعلنت انه لا وجود لدلائل كافية لبدء الحرب، وأنها لن تدخل حربا ضد العراق وضرورة إعطاء القوات الدولية المزيد من الوقت للبحث والتأكد.

أعلنت الولايات المتحدة مدعومة من بريطانيا الحرب على العراق متحدية لقرارات مجلس الامن. كانت العمليات العسكرية تتم بمساندة القوات الشريكة للإدارة الأميركية ولكن في طريقة سرية وصامتة لأنها كانت تعارض الحرب. بعد ان أعلنت القوات العراقية وقف إطلاق النار، وبعد ان بدء التمرد في العراق، أعلنت الأمم المتحدة، ان ما حصل هو احتلال أميركي وبريطاني، ويجب عليهم بذلك إعادة اعمار الدولة وتقديم الدعم المالي لها وضرورة تدمير الأسلحة الشاملة. بذلك ايقنت الإدارة الأميركية انتصارها في تحقيق أهدافها ومنعت وصول من يعارضها الى الحكم في العراق.

احتلال العراق يمثل واحدة من الاختلافات بين التدخل العدائي المكشوف والتدخل العدائي السري. منذ البداية جرا الحديث عن ضرورة الاخذ في الاعتبار السيادة الوطنية للدولة، وضرورة اظهارها بشكل يجعلها غير مرحب بها دوليا قبل البدء بأي عمل عسكري تجاهها. لم يكن الغزو للعراق وغرينادا مؤيد شعبيا بشكل واسع، ولكن بعد فشل كل الخيارات والسياسات في تغيير الإدارة في الدولتين وتغيير سلوكهم، لجأ صناع القرار أخيرا الى

المواجهة العسكرية والغزو، ولبدء التنفيذ ينتظر عادة واضعي السياسات أي عمل عدائي يصدر عن الدولة العدوة يمكن استغلاله للانقضاض عليها.

3. البعد النظري للتدخل العدائي

التدخل العدائي مثله مثل التدخل بهدف المساعدة حيث تستخدمهم الإدارة الأميركية بشكل دوري في سياساتها الخارجية. تدخلت الولايات المتحدة في الدول الشريكة التي لم تستطع دعمها بشكل روتيني، وكذلك تدخلت في أنظمة اعدائها لقلبها، وذلك ضمن خطط محددة أيضا. يبقى السؤال الأهم، كيف تنجح عمليات الانقلاب وعمليات طرد الأعداء بمعظمها؟

نفذت الإدارة الأميركية 8 عمليات انقلاب، نجح منها 5 وفشل 3. اما العمليات التي تم فيها استخدام مجموعات من المنفيين ودعم جماعات خارجية معارضة، فلم تنجح سوى واحدة وفشلت ثماني محاولات. أما عمليات دعم معارضة عسكرية داخلية نجحت واحدة وفشل ست محاولات. بشكل عام، نجحت العمليات السرية 7 مرات وفشلت 17 مرة. اما العمليات المباشرة العلنية، نجحت بمعظمها، فعملية القصف الجوي مثلا نجحت مرة وفشلت مرة، اما الاحتلال نجح 5 مرات وفشلمرة واحدة، و3 عمليات مدعومة من قوات وكيلة نجحت و2 فشلت. بالمحصلة 9 عمليات مفتوحة نجحت وفشلت 4. 21 عملية تدخل بشكل عام فشلت ونجحت 16. العمليات غير العسكرية تنجح بمعدل أكثر من العمليات العسكرية. اذن، في حال قسمنا العمليات التدخلية العدائية الى عسكرية وغير عسكرية، يظهر لنا ان العمليات غير العسكرية تنحج معظم الاوقات (خمس مرات نجحت، فشلت 3 مرات) في وقت تفشل فيه العمليات العسكرية معظم الاوقات (11 عملية ناجحة، 18 عملية فاشلة).

أكثر الشركاء يمكن صيانتهم والتعامل معهم دوريا بشكل روتيني. اما الذين يحتاجون للتدخل الحمائي فان العمليات غير العسكرية تنجح أكثر من العمليات العسكرية، فالمساعدات الطارئة تعتبر اهم من التدخل العسكري. وبشكل عام ان استخدام القوات الأميركية يكون انجح من استخدام القوات الرديفة في التدخلات العسكرية. كذلك، ان الإدارة الأميركية تكون أكثر فعالية وانتاجية في صيانة شركائها – بطريقة غير عسكرية- مقارنة مع سعيها تنفيذ عمليات انقلاب في أنظمة اعدائها.

امام هذه التقييمات المتشابكة، كيف يمكن للقادة الاميركيين اتخاذ قرار بشأن التعامل مع اعدائهم. لتفسير ذلك، هناك نظرتين: أولا، هي النتائج في المفاوضات مع الولايات المتحدة، وثانيا، نتائج الانهيار الداخلي او الانقلاب من خلال دول غير الولايات المتحدة. من فترة لأخرى تفتح الولايات المتحدة عمليات التفاوض التي تندرج تحت التعامل الروتيني مع الأعداء، وتركز على مجموعة من النقاط الأساسية المحدودة كانسحاب دولة من ارض او مشكلة المهاجرين وغيرها. وفي حال التفاوض هذا لا يعني عدم ضرب وطعن الولايات المتحدة للدولة الأخرى بهدف الضغط القوي لفرض شروط تفاوضية معينة. في حال فشل المفاوضات هذا يعني اكمال العمل في الخطوات الأخرى في سياق الضغط الروتيني العدائي، وتتطور هذه الخطوات لحدود التدخل العدائي إذا سمحت الظروف. من جهة أخرى إذا تم توقيع اتفاقية معينة، سيكون لدى الاميركيين فرصة لتحليل هذا الاتفاق ودراسة ضعف العدو بهدف قلب نظامه او إخراجه من ارض معينة فيما بعد. هناك فرصة ضعيفة لتتطور هذه المفاوضات لتشمل المواضيع المختلفة في العلاقة مع الولايات المتحدة بهدف الغاء العداوة بينهم. كذلك في حال حصل أي تغير في الظروف الخارجية، واذا ما رأت

الولايات المتحدة ان الدولة قد اتخذت قرارا يتعارض مع ما تريده، ستنهي الإدارة الأميركية خيار المفاوضات لو ترجئه.

يمكن ان نرى ان المفاوضات لإنهاء صفة دولة عدوة عن دولة معينة يرتبط بظهور عدو جديد. ففي حالة الاتحاد السوفياتي والمكسيك، تنازلت الولايات المتحدة بشكل واضح عن العديد من الأمور نتيجة ظهور عدائية جديدة من اليابان وتهديد آخر من دول المحور. ولكن هذا العامل أيضا لا يتوفر دائما في المفاوضات. فمثلا وقعت اميركا اتفاقية مع الصين لوجود اهتمام مشترك بالنسبة للاتحاد السوفياتي ولكن كان اهتمام آني فقط.

كان كيسنجر وكارتر قد بدأوا تحركات ثلاثية من اجل التفاوض على الاتحاد السوفياتي كقوة ثقيلة في وجه اميركا وارتأوا ان يتم تسوية النزاعات فيما بينهم وتكوين الصداقات، فأوقفوا أعمالهم العدائية تجاه الدول. إذا لم تنجح المفاوضات فان انعكاسات ذلك على الصعيد المحلي والدولي ستكون وخيمة وقاسية. تم تسوية المشاكل مع فيتنام، وبعد انسحاب هذه الأخيرة من كمبوديا تم الإعلان على انها أصبحت تنسجم مع السياسات الأميركية. في حالة أخرى، وبعد انذار الاميركيين عن وجود إرهابيين في ليبيا، تم فتح المفاوضات مع هذه الاخيرة، ومرة أخرى تم التفاوض حول وقف الأنشطة النووية على اراضيها. وأخيرا، تم التفاوض مع اليونان لبناء علاقات جديدة معها في الوقت الذي بردت فيه العلاقات مع الاتحاد السوفياتي بدءا من العام 1970.

نتيجة الظروف الخارجية التي ترافق المفاوضات، من الممكن ان يتم ايقافها. فمثلا بعد ان بدأت الادارة الاميركية التفاوض مع كوبا، تم وقفها فيما بعد نتيجة تدخل كوبا في انغولا، بعد مدة أعيد التفاوض من جديدة، الا انه تم إعادة انهائه بعد تدخل كوبا في اثيوبيا. كذلك مع السودان وبعد مضي الولايات المتحدة بانشاء حوار حول عدة مواضيع كالإرهاب والتمرد

في الجنوب، أقفلت المفاوضات بعد مجازر قامت بها الدولة السودانية وبعد مشاكل في دارفور. مع سوريا أيضا، تم الدعوة عدة مرات للتفاوض، الا ان العلاقات مع الإسرائيليين والإيرانيين والعراقيين كانت سبب عدم عقدها.

هناك العديد من الحالات التي لم يكن للولايات المتحدة دورا مباشرا في تغيير النظام القائم فيها، بل حدث صدفة انقلاب داخلي او انهيار في الدولة أدى الى تغيير النظام فيها، وكان تدخل الولايات المتحدة محدود جدا او غير موجود بالأصل. ومن المرجح ان يكون سبب ذلك حرب مع دولة او تنظيم خارجي أدى الى هذا الانهيار.

عودة الى الاجصاءات الرقمية، حيث نجد 15 نظام عدو تغير نتيجة انقلاب او انسحاب قادته، بعد تدخل وضغط مباشر من الولايات المتحدة. بينما فشل 21 تدخل في تنفيذ أهدافه. ليس اكثر من 15 نظام دولة عدوة، لم يعد عدوا للادارة الاميركية سواء بعد مفاوضات حصلت بين الطرفين، او نتيجة انقلاب او خسارة حرب ضد الاميركيين.

التدخل العدائي ضد الاعداء ليس ناجحا بنسبة كبيرة مقارنة مع الادوات الاخرى كالمفاوضات، او استخدام قوة محلية للتغيير. فنلاحظ فشل كبير في تحقيق الاهداف اذا ما توجهت واشنطن الى التدخل المباشر. بإمكان الإدارة الأميركية إزالة او تغيير نظام قائم بعد تدخلها، الا ان نتاج هذه الاعمال لن يكون افضل من اتباع سياسات أخرى غير التدخل.

معظم الدول لم تعد مصنفة كعدوة للولايات المتحدة باستثناء 5 دول فقط، مما يجعل احتمال التدخل العدائي فيها واردا. الا ان للولايات المتحدة واعدائها حساباتهم، حول كلفة الحرب، المادية والمدنية وإمكانية حدوث مجازر، والخسائر في الأرواح العسكرية. ولكن هل يمكن للإمبراطورية الأميركية الاستمرار مع وجود هؤلاء الأعداء، او ان هذه الإمبراطورية بحاجة لوجود هؤلاء لكي تحافظ على استمراريتها؟

سابعًا: استمرارية الامبراطورية المبنيّة على الشراكة

استخدمت الولايات المتحدة نفس السياسة الخارجية لأكثر من قرن. اتخذت الدول شركاءاً، وصانتهم وحمتهم وطورتهم من خلال استخدام عدد قليل من الأدوات وفي بعض الاحيان اضطرت للتدخل بشتى الطرق من اجل صيانتهم والمحافظة عليهم. في الحالتين، ان عدد الأدوات المستخدمة يبقى محدودا. كذلك استخدمت الولايات المتحدة الأدوات اللازمة من اجل التعامل مع الأعداء، فمنهم من استخدمت معهم العدائية الروتينية العادية، ومنهم من استخدمت معهم العدائية التدخلية وأيضا في الحالتين استخدمت عدد قليل من هذه السياسات وكررت استخدامها.

ناقشنا أيضا استمرارية السياسة الأميركية الخارجية وتم تقسيمها الى ثلاث. فالاستمرارية الجزية هو ما يعني استخدام نفس السياسات والأدوات للتعامل مع نفس الوضعيات المتوفرة. هذا ما يجسد الأدوات التي تعود الى العدائية العادية الروتينية مع الاعداء والى أدوات الصيانة الروتينية للشركاء. ويمكن استخدام من فترة لأخرى الأدوات التدخلية مع الشركاء والاعداء. وكما رأينا ان العديد من الأدوات يعاد استخدامها ضمن ظروف معينة حتى مع ثبات فشلها في الوصول الى نتيجة.

الشكل الثاني للاستمرارية هو الاستمرارية المتوسطة "meso-continuity". هو العمل على خلق أدوات استثنائية للتعامل مع ظروف لم تكن قد ظهرت من قبل. من جديد يضطر صناع القرار في حال كان هناك حاجة الى التعامل مع ظروف معينة لم تسبق لهم ان تعاملوا معها من قبل، للجوء الى استخدام نفس السياسات التي تم استخدامها من قبل الاخرين في التعامل مع نفس الحالة واجهتهم في دول أخرى من قبل. هذا النوع من الاستمرارية في استخدام هذه الطريقة في تشخيص الأدوات، يمكن ان يؤدي الى نتائج عكسية وشاذة وغير متوقعة، ويدرك صناع القرار ذلك خصوصا إذا ما كانت نفس الأداة أدت الى نتائج مدمرة في بلد اخر، لكن مع ذلك يتم استخدامها

واللجوء اليها. على الرغم من ان نظام cybernetics" قد تم شرحه هنا من خلال إعطاء صورة عن ان صناع القرار لديهم الحرية في اختيار الأدوات اللازمة والمناسبة الا انه في الواقع هناك محدودية للخيارات في اختيار الأدوات حسب الظروف. قد تكون هناك أشكال متعددة لنوع محدد من الأدوات، ولكن هناك أنواع كثيرة محدودة فقط في المقام الأول. عملية صنع القرار تتم بطريقة آلية. الآلات بالطبع ممكن ان تخرب ومن الممكن ان يتم بناء واحدة جديدة ومتطورة اكثر. لذا هل يجب ان نتوقع، في العقود القادمة، سيتم أيضا قيام الولايات المتحدة بالتدخل في شركائها كما الحال الآن؟ كذلك هل ستبقى الولايات المتحدة تتدخل من وقت لآخر ضد الدول العدوة كما الحال الان؟

الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن ان يحمل أوجه صدق او خطأ، يتم تحديد نسبتها في المستقبل. لتحديد ما نريد بداية، يجب العمل على تحليل ودراسة ما أطلقنا عليه "Macro Continuity" لمعرفة كيفية عمل الادوات على المدى البعيد.

1. شروحات عدم استمرارية السياسة الاميركية

من وقت لآخر، غالبا بعد انتهاء الحرب، او بدايتها، يطرح المفكرين مجموعة من الأسئلة والطروحات حول قدرة الولايات المتحدة على توسيع انتشارها في العالم وكيفية المحافظة عليه.

على الرغم من الأسئلة التي نطرحها في هذا الفصل – ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم نفس السياسات السابقة في صيانة شركائها والتعامل مع اعدائها – هناك عدد من الأجوبة التي من الممكن الوصول اليها وتصل الى نفس النتيجة ولكن بخطط مختلفة.

أ- التوسع الامبراطوري المبالغ فيه

نشر "بول كينيدي" مونوغراف يعرض فيه الحاجة للثروة "لدعم القوة العسكرية" والحاجة للقوة العسكرية "للمحافظة على الثروة". فاذا ما استثمرت دولة بشكل مبالغ فيه لتطوير قدرتها العسكرية، فإنها بذلك تهدر مالها وثروتها وتمنع إمكانية تطوير قاعدة الإنتاجية تزيد ثروتها وعلى المدى البعيد يمكن ان تنعكس على قوتها العسكرية. كذلك إذا ما قامت دولة باستعمار واحتلال أراضي واسعة فهي بذلك تبدد قوتها وثرواتها ومواردها التي من الممكن استخدامها للمحافظة على وضعيتها في المستقبل. هذه المخاطر أصبحت تصف ما يسمى بالتوسع المبالغ فيه للإمبراطورية وهي من الممكن ان تكون مكان نقاش في واقع الولايات المتحدة. ان الولايات المتحدة بدأت بالانحدار وستكون غير قادرة على المحافظة على موقعها خصوصا مع صعود دول قوية أخرى.

هناك طريقتين يمكن للتوسع المبالغ فيه للإمبراطورية ان يؤثر على السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة. أولا من الممكن ان يحدث انخفاض كبير في القدرات المادية للإمبراطورية تقلص قدرتها على صرف الموارد اللازمة لصيانة والمحافظة على مكانتها، مما يؤدي الى التقشف. فيمثلا، من الممكن ان لا يكون بمقدرة الدولة تأمين الأموال اللازمة لتجهيز جيش قوي والمحافظة عليه، او الحصول على سفن قوية، وعدم القدرة على الدخول في مناورات مكلفة او معارك. في هذه الحالة يقوم قادة الدولة بوقف التوسع وعدم السعي لانشاء شراكات جديدة، ومن الممكن ان يُترك الشركاء الحاليين ووقف آليات دعمهم والحفاظ عليهم كما يحب، او الانتقال الى التعايش مع الأعداء كما كان في السابق قبل حالات الدعم. هذه الخيارات من الممكن ان يتم تنفيذها تدريجيا أكثر من الاتجاه لتنفيذها مرة واحدة.

الشكل الثاني الذي من الممكن ان يؤثر على السياسة الخارجية للدولة، هو خسارة أساسية وجدية في الميدان. في حال قامت الإمبراطورية بالتوسع المبالغ فيه أكثر من قدرتها وقابليتها على ذلك، فان تأثير اي خسارة لها ممكن ان يؤدي الى انهاء قدرتها على اكتساب شركاء جدد او تقليص قدرتها الدخول في حروب جديدة ضد أعداء جدد. لن يكون ذلك بشكل متعمد، بل، إذا كانت هذه الدولة تحتاج لوقت طويل لإعادة بناء قدراتها العسكرية، ستجد نفسها غير قادرة على الاستجابة لمروحة واسعة وخيارات متنوعة من الأدوات والسياسات العسكرية مما يمنعها من الاستجابة في المرات القادمة وعدم الاقدام على التحرك. (اذا تعرضت الى خسارة معينة عسكرية مثلا خسرت فيه قدرتها العسكرية، فلن يكون بمقدارتها الدخول في حرب جديدة قبل ان تصلح وتطور جيشها من جديد، وذلك يستغرق وقتا طويل، مما يحد من تحركاتها العسكرية في الميدان).

دلائل التوسع المبالغ فيه تنطبق على الولايات المتحدة بشكل كبير بعد الحرب على العراق عام 2003 وما نتج من تصعيد لحركات المقاومة ضدها. قدرت تكلفة الحرب بما يقارب 800 مليار دولار، وإذا ما تم جمع كل النفقات التي لحقت بالانسحاب والاضرار وغيرها يمكن تقديرها بما يصل الى 3 تريليون دولار. كذلك خلال هذه الحرب، سُحبت العديد من الجنود والقوات العسكرية الى حروب أخرى كما حصل أيضا في أفغانستان. ستضطر الولايات المتحدة الى الانتظار العديد من السنوات لإعادة تكوين ما تضرر من هذه الحروب.

الدليل الثاني من الدلائل على توسع الإمبراطورية المبالغ به هو ان خسارة أي حرب ممكن ان يؤدي الى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، ومن الممكن ان يؤدي الى ضعف واضح في القدرة العسكرية للدولة التي من الممكن ان تحد من قدرتها على الاستجابة لأي مشكلة تواجهها. الخيار الأول هو افتراضي أكثر من ان يكون واقعي بالنسبة للولايات المتحدة.

بالرغم من ان الحرب العراقية وما تبعها من تمرد ومقاومة قلصت عديد الجيش الأميركي المتوفر للقيام بعمليات في أفغانستان ولجأت الى الضغط على الحلفاء لزيادة عديدهم في أفغانستان لضرب الإرهابيين مقابل زيادة ضربات الولايات المتحدة الجوية على مستعمراتهم، وكانت هذه النتائج محدودة الوقت حيث عمد صناع القرار على نقل الجنود من العراق الى أفغانستان أيضا في وقت معين عندما سمحت الظروف بذلك.

ان التعلم من السياسات هو بحد ذاته محدود. حتى لو افتُرض ان تدخل معين تم تقييمه في واشنطن على انه خسارة للولايات المتحدة، تقوم الإدارة الأميركية من خلال برنامج cybernetics الى تقييم أوجه وأسباب الخلل في تنفيذ السياسة وإعادة تقويمها أكثر من اللجوء الى اتباع سياسات او ادوات جديدة. عملية التعلم هذه تتم بطريقة سهلة وشاملة استجابة الى فشل خطة او مهمة معينة. عند فشل أداة تم خلقها للتعامل مع مشكلة جديدة وتنفيذ مهمة معينة، فان ذلك يوجب تحديد أوجه القصور وعزلها (تدريب غير كاف، تحويلات مالية الى وكلاء خاطئين) ويتم نقد وتشخيص هذه العمليات بشكل يومي وتنظيم الاعمال وتطبيقها بطريقة أخرى في اليوم التالي الذي ستستخدم به. اعمال التقييم الدائم للأدوات واعداد التقرير عن عملها لا يعيق العمل بها فالهدف هو تطوير إنتاجية وفعالية هذه الأدوات ليس تنويعها.

التعلم من الأخطاء بهذه الطريقة كان واضحا في استخدام سياسة التدخل من خلال الحرب العسكرية 3 مرات عبر الولايات المتحدة. الحرب الكورية امتدت ل 30 شهرا بعد تدخل الصين مما اجبر الولايات المتحدة على الاتفاق. تعلم الاميركيون هذا الخطأ، ومنعوا تكراراها في الحروب التي حصلت في اسيا. فمن خلال التعلم من هذه الأمور لم ترسل الولايات المتحدة قواتها لمساعدة فرنسا في اندوشينا وتم اعتبار ان الحرب ستبتلع القوات

الأميركية في حال مشاركتها بشكل مقسم، وان لا وجود للقدرة المادية والتجهيزية والعددية للدخول لأدغال اندوشينا من دون على الأقل وجود قدرة على الانتصار المؤكد.

ب- استنزاف الحرب

الدليل الثاني على عدم الاستمرارية في السياسة الأميركية هو التعب والارهاق الذي يصيب الدولة بعد الحرب. هذا الدليل يركز على توسع الاستياء عبر الحروب الطويلة (كالعراق وأفغانستان). الاستياء يظهر من خلال معاناة القوات العسكرية الأميركية. الحروب التي تأخذ وقتا طويلا وتطول مدتها، غير مرحب بها شعبيا وستواجه معارضة من الرأي العام. إذا لم يستجب الرئيس لهذه المطالب العامة ولم يتحرك نحو الانسحاب من الحرب فقد تبدأ بعد مدة ظهور انتقادات من السياسيين ومعارضي الحرب. كذلك، من الممكن ان يواجه صناع القرار ضغط متزايدا في المستقبل لمنع القيام بحروب ومنع التدخل باستخدام القوات العسكرية. هذا ما حصل في العراق وأيضا في فيتنام حيث ظهرت معارضة كبيرة وعقبات في الحرب نتيجة طول أمدها.

كذلك إطالة مدة الحرب يزيد من استياء السياسيين فيما بينهم حتى. ما حصل في الفيتنام مثلا عندما دخلت القوات الفيتنامية في الدفاع ضد الاميركيين، كتب عن الحرب ان الوقت محدود في هذه البلد، وإذا لم نفعل شيئاً سريعاً فان الرأي العام سيقودنا الى الانسحاب. المشكلة ليست في عوائق الحرب او في الضحايا، بل ان الشعب لم يعد يتبع القادة كما في السابق. كتب صحافي ان الأمور بدأت تخرج عن السيطرة، ويجب العمل على إعادة التوازن، فهي تضر بالاقتصاد وتقسم البلاد، وتشجع الشباب على الانقلاب على التقاليد في الدولة. بالإضافة الى ذلك ان القوات العسكرية بدأت بالانهيار، مع تفشي المخدرات وأصبح القادة مستهدفين من قبل قواتهم العسكرية. هذا ما حدث أيضا في الحرب العراقية حيث كتب

الناقدين ان القوات العسكرية بدأت تتفكك وانتشار المخدرات بدأ، كذلك القادة بدأوا يتخلون عن مهامهم ويستقيلون. تعلم الاميركيين أيضا كدرس اخر، بضرورة عدم التدخل في الحروب الا إذا كان هناك مصلحة عليا على المحك، ووجود انتصار او ربح مؤكد للولايات المتحدة، لذا يجب عدم استخدام القوات العسكرية الا مع توفر الشرطين.

مع ذلك، ان التعب من الحرب والخوف من طول الأمد، لا يعني انه بالضرورة سيثبت ويزيد من الضغوط والقيود. الرأي العام عادة لا يطلع على كل المعطيات والمعلومات ولا على الكثير من القرارات الخارجية (ليس فقط السرية)، وبالتالي لن يكون دوره مهما دورا مهما الا في القضايا البارزة. حتى لو كان الرأي العام مدرك وواع حول نتائج السياسات المتبعة ويبلور رأي خاصاً عنها، فان رأيه يُعتبر مرنًا بما فيه الكفاية من قبل صانعي السياسة، وهم يشعرون بالحرية لبدء التدخل دون معارضة كبيرة من الشعب او النقاد. (المقصود هنا انه يمكن تغيير نظرة الرأي العام من خلال اتباع العديد من الخطوات تجعله موافقا على الحرب).

مثال على ذلك ما حدث في العراق حيث أقدمت الإدارة الأميركية على اعلان حرب على العراق في ظل معارضة كبيرة في الداخل. عندما بدأت الحرب كان هناك تأييد الا انه بعد مرور عدة شهور بدأت المعارضة. استخدمت إدارة بوش الاعلام من خلال حملات إعلامية لإقناع الشعب، ان صدام حسين هو خلف الاعتداءات على الولايات المتحدة وانه يشكل خطرا عليها، بسبب امتلاكه الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبسبب علاقته المفترضة مع القاعدة. اقتنع الرأي العام لفترة معينة ان الحرب العراقية لها علاقة بما حدث بأحداث سبتمبر 2001. بالرغم من ان حقيقة القاعدة بدأت تظهر، وان التدمير الذي حصل في العراق لم يؤدي الى إيجاد أي سلاح لدى العراقيين، الا انه بعد 4 سنوات ونصف كان لازال

33٪ من الرأي العام الأميركي يصدّق ان صدام حسين له علاقة بأحداث 11 أيلول. اذن ما يمكن استنتاجه، ان الإدارة الأميركية بامكانها اقناع شعبها بوجود عدو ضخم وكبير يهدد امنهم وخطير عليهم، وبذلك تستطيع اميركا اعلان حرب على هذه الدولة العدوة بشكل مباشر مع تأييد شعبي لعدة سنوات. قد نعتقد ان النخب والمفكرين لا يمكن التلاعب بأفكارهم مثلما يتم التلاعب بالجماهير الشعبية، الا انهم يتفحصون في الواقع السياسات الخارجية الأميركية بشكل اقل من الجماهير.

ت- تغير هيكل النظام الدولي

حتى هذه اللحظة كان الحديث عن دور الحرب العسكرية المباشرة باحداث تأثيرات تقود الى انقطاع في السياسة الأميركية مستقبلاً. لقد استخدمت الولايات المتحدة القوات العسكرية بشكل مباشر في عدد قليل فقط من حالات التعامل مع الأعداء، الا انها لجأت الى عدد اخر من الأدوات كالانقلاب العسكري والتمرد ودعم الجماعات والدعم المالي والاقتصادي والعسكري وغيرها، ولم تتجه الى استخدام القوات العسكرية بشكل مباشر في التعامل مع الشركاء، لذا ان دراسة دور استخدام القوات العسكرية المباشرة فقط في عدم استمرارية السياسات الخارجية الأميركية تعتبر دراسة ضيّقة. في الحقيقة هناك عاملين أساسيين من الممكن ان تؤدي الى تغيير الإدارة الأميركية في سياستها الخارجية. الأولى، التغييرات الهيكلية في النظام العالمي، والثاني، التغييرات في سياسات شركائها.

عندما يتحدث السياسيين المختصين بنشأة النظام العالمي، فهم يركزون على فكرة "القطب" و "الاستقطاب". تتضمن الأولى مفهوم توزع القوة بين الدول حول العالم (عادة القوة العسكرية)، من الممكن ان يكون هناك عدة اقطاب داخل النظام الدولي الواحد. اما الاستقطاب فهو مدى توجه الدول الأقل قوة الى التموضع ضمن قطب من الأقطاب

الموجودة. من قبل كانت أوروبا مثلا تتضمن العديد من الأقطاب، الأول المانيا وأستراليا وهنغاريا، والثاني يجمع فرنسا، بريطانيا وروسيا. في الحرب الباردة انقسم العالم الى قطبين، الأميركي والاتحاد السوفياتي. إذا ما حللنا كيف ان الدول قد تموضعت بين القطبين، نستطيع اذن العمل على تحليل تأثير النظام والهيكل العام للنظام العالمي على التوجه العام للسياسات الخارجية الأميركية.

اثناء الحرب الباردة، العديد من الدول انضمت الى المعسكر الأميركي خوفا من الاتحاد السوفياتي واحساسا منها بالخطر الصادر عنه او من أحد حلفائه، وقد تدخلت أيضا الإدارة الأميركية في قلب الأنظمة التي تراها تلجأ للانضمام الى المعسكر السوفياتي، والتدخل مباشرة في أنظمة الدول التي تراها مرتهنة كليا لهم، حتى اذا ما كان هناك إمكانية التوجه للفكر السوفياتي، عمدت الإدارة الأميركية على التخلص من الأنظمة والتدخل فيها منعا للتطور القطب المعادي. انتهاء الحرب الباردة، قلل من عمليات التدخل في الشركاء والخصوم والاعداء، فأصبحت الحاجة لدعمهم اقل من قبل ولكن من الممكن ان يكون هناك العديد من الخصوم التي يجب القلق منهم، فحتى لو انخفضت آليات الاستقطاب، الا ان نشوء اقطاب جديدة يبعث على القلق وان منافسة خصوم جدد يحاولون أيضا الاستحواذ على شركاء لهم ستتوسع.

هذه الافتراضات والدلائل تبقى ضعيفة. عملية الاستحواذ على الشركاء حول العالم لم تكن لها ارتباط بالعديد من الحالات بالاتحاد السوفياتي او الشيوعية. العديد من الأعداء بالنسبة للإدارة الأميركية لم يكونوا منحازين للاتحاد السوفياتي، ومحاولة الاستحواذ على الشركاء والتدخل ضد الأعداء وفي شؤون الدول استمر حتى بعد 20 سنة من انتهاء الحرب الباردة. ضغطت الولايات المتحدة لإتمام شراكات مع دول حتى دون وجود منافسة مع الاتحاد

السوفياتي. حاول كل من القطبين استقطاب الدول غير المنحازة، او الحيادية، وتركزت أنشطتهم على الانظمة التي تتغير دائما، ولم يكن ذلك بهدف انشاء شراكة حقيقية. بعد أحداث أيلول 2001 توددت اميركا لدول اسيا الوسطى بهدف انشاء القواعد العسكرية، ومد انابيب الغاز، ولكن لا وجود لأي دليل على ان ذلك كانت ضمن سياق انشاء الشراكات معهم بدل الروس. في بعض الحالات كانت التدخلات الاميركية تأتي في سياق عداوة الروس كما حصل مع طالبان، أما في حالات أخرى فقد تدخلت الولايات المتحدة كتاجر حقيقي، تدخل في أنظمة دول ليس بهدف التعاون مع الدولة، بل لمصالح اقتصادية او سياسية معينة، وقد تهربت من انشاء علاقات ثنائية اقتصادية وعسكرية ودفاعية دائمة.

وبالتالي، لم يؤدي اختفاء الاتحاد السوفياتي ولا النمو المفترض لمنافسين محتملين الى التأثير على عملية الاستحواذ على شركاء. هناك العديد من الشراكات تمت دون ضرورة وجود عدو جعلهم ينشؤوا الشراكات. حتى مع وجود عدو أدى الى أنشأ شراكات فليس بالضرورة ان يكون هذا العدو على علاقة او تواصل او شراكة مع الاتحاد السوفياتي. وكما رأينا، لم يكن هناك، قبل او خلال او بعد الحرب الباردة أي مرحلة كانت فيها الولايات المتحدة تنافس الاتحاد السوفياتي للحصول على شركاء. بل على العكس تماما، الإدارة الأميركية والاتحاد السوفياتي كانوا يظهرون احتراما كاملا بينهم حول نطاق قوة وسيطرة كل واحد منهم، فلم يعملوا على اختراق الدول الأخرى الشريكة للقطب المنافس، ولا حتى التنافس فيما بينهم للحصول على شركاء جدد. بعض المنافسات التي حصلت كانت محدودة الوقت وليس بهدف الحصول على شراكة مع الدولة. بالطبع ممكن لدولة معينة ان تخرج او تتوقف عن كونها شريكة لاحد القطبين، الا انه لا ضرورة بأن يكون القطب الاخر هو من قام بذلك.

على صعيد عمليات التدخل، ليس من المرجح ان تؤثر نهاية الحرب الباردة بحدوث تغيرات. ان سياسة الولايات المتحدة موجهة عبر الادوات، مع وجود أهداف طويلة المدى متعددة، قابلة للتغيير (تعمل الادارة الاميركية على استخدام الادوات المتاحة لديها للتعامل مع الاوضاع والظروف وليس العكس).ان التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الأنظمة الشريكة لا علاقة له بالأيديولوجيا التي تعتقد بها او بظهور أعدائها. كذلك العلاقة مع الأعداء، فان العدو هو من يختلف مع سياسات الولايات المتحدة في السياسة الخارجية والداخلية والسياسات الاقتصادية. تنوعت أنظمة الولايات المتحدة وايديولوجياتهم من نظام "زيلايا" في نيكاراغوا الى "طالبان" في أفغانستان. من جهة أخرى، يمكن لدولة ما ان تكون شيوعية ويسيطر عليها الحزب الشيوعي والاشتراكي، ومع ذلك لا يتم تصنيفها عدوة للإدارة الأميركية (كالصين وفيتنام).

ث- التغيّر في سياسة الشركاء

في الحقيقة، السياسات الأميركية لا تهتم في السياسة الخارجية للدول سواء الشريكة او العدوة. تركز السياسات الأميركية على السياسة الداخلية أكثر من الخارجية. من الخطأ ان نركز على التغييرات في النظام العالمي كعامل من عوامل توقف السياسات الأميركية. يجب العمل على دراسة احتمال تغير سياسة الشريك والعلاقة به. بعبارة أخرى، دراسة احتمال خروج الشريك من الشراكة.

هناك دليلين على احتمال انطباق هذه الحالة في العلاقات الدولية. من المحتمل ان يحدث العديد من الاضطرابات في الدول الشريكة او التي من المحتمل ان تكون شريكة، تكفي لإبطال أنظمة الشراكة، مع عدم القدرة على الرد عليها. مثلا قضية الاحتباس الحراري التي يقال انها ستقود الى أزمات في الموارد وأيضا التوسع السكاني الزائد، كلها مشاكل ستزيد

من معاناة الدول الفقيرة خصوصا في افريقيا واسيا. هذا النوع من المشاكل تواجهه الولايات المتحدة بصعوبة حيث لا يوجد الا القليل من الأدوات للتعامل معها، حتى داخل البلد الواحد فكيف إذا كانت مشكلة تواجهها دول عدة. في هذه الحالة ستقوم الولايات المتحدة على عملية الفرز، التي ستقود الى الحد جغرافيا من الشراكة. مثال على ذلك، تدخل الولايات المتحدة عسكريا لمعالجة الأوضاع الإنسانية التي يعيدها معظم الناس الى ازمة الاحتباس الحراري في دارفور-السودان. حصل جفاف كبير تزامنا مع تعمد الحكومة المركزية الرد على المتمردين في الدولة أدى الى مقتل ما يزيد عن 250 ألف مواطن وتشريد 2 مليون. في هذه الحالة ظهرت مطالب بضرورة تدخل الإدارة الأميركية عسكريا في السودان (عدو من 40 سنة) بعد فشل الأمم المتحدة بمعالجة الموضوع. عارضت إدارة بوش هذه الخطوة، فبنظرها، سيؤدي التدخل عسكريا الى التأثير سلبا على جهود الأمم المتحدة في معالجة الازمات. حتى لو تركزت الضربات الأميركية فقط على النظام في السودان والحكومة، الا انه لا يتوفر عدد كاف الجنود لتغطية المعركة. لذا في هذه الحال، يمكن اعتبار دارفور سبب انقطاع لسياسة الإدارة الأميركية تجاه الأعداء. فقد تبين انه في حال واجهت الإدارة الأميركية أي تصرف جديد لا تستطيع أدواتها التعامل معه بسهولة، فلن يكون باستطاعة الإدارة الأميركية الاستجابة. كما حصل في إيران أيضا، حيث لم تستطع الإدارة الأميركية حماية نظام الشاه والمحافظة عليه. مع تعدد الأدوات التي بإمكانها استخدامها لمعالجة الأمور، الا ان توسع الحركات الشعبية والاضطرابات شلّت الإدارة الأميركية وجعلتها غير قادرة على التحرك سريعا. كذلك الحال في التوسع الفجائي للميليشيات الدينية، التغيرات المناخية، التي يمكن ان تقود أيضا الى انقطاع في السياسة الأميركية تجاه الشركاء والاعداء.

اما السيناريو المقنع الثاني فهو حول الذي يتناول خروج الشركاء من العلاقة مع الولايات المتحدة بما يدل على عدم تأييد السياسة الخارجية الأميركية. لقد استخدمت الإدارة الأميركية طيلة 9 سنوات تحت إدارة بوش، الأساليب السياسية المختلفة التي ارهبت الدول الشريكة والعدوة والرأي العام حول العالم بما فيه الشعب الأميركي والنخب الثقافية. فقد مانع التوقيع على اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية، واستخدم أساليب العنف والتعذيب والغزو، واستمر اجتياح العراق وغيرها من الدول. أثبتت استطلاعات الرأي العام تراجع شعبية بوش خصوصا بعد احتلال العراق، حتى على صعيد الشركاء، في بريطانيا وألمانيا واليابان وغيرهم كانت الاستطلاعات سلبية، وحصل بوش أخيرا على تقييم سلبي على صعيد العالم.

هذه الاحداث لا تدل سوى على نفور عالمي من السياسة الأميركية، فبعد احتلال العراق أصبحت الشعبت حول العالم تنظر للسياسة الأميركية كخطيرة على العالم الخارجي، فحتى لو كان العراق عدوا لهم، وُجّهت اتهامات لاميركا بنشر الإرهاب. بناءا على ذلك، ستسعى معظم الدول الى الحد من تدخل الولايات المتحدة في شؤونها ومراقبتها، مما يعني بعد فترة، الميل نحو التخلي تدريجيا عن الشراكة مع الإدارة الأميركية. في اميركا اللاتينية عملت العديد من الدول على التحرك بدءا من عام 2000 للتخلي عن الشراكة مع الاميركيين. كالأكوادور مثلا، حيث اظهرت غضباُ من سياسة الولايات المتحدة وادواتها في وجه التمرد في كولومبيا، وتخوفت من ان انشاء العلاقات الطويلة العسكرية في الاكوادور لن تعود الى بالضرر على الحكومة، مستنتجة انها قد بالغت في تطوير العلاقات مع واشنطن، ورأت الإدارة الأميركية لا تهتم الى ضمان أمن السيادة الاكوادورية وحدودها. بناءا على ذلك تم وقف التجديد للقاعدة الأميركية على اراضيها، واجبرت المسؤولين العسكريين

العالين المستوى التخلي عن علاقاتهم بالإدارة الأميركية بشكل عام ووكالة الاستخبارات المركزية بشكل خاص.

ان الحجة الأساسية في هذه المشكلة تعود الى، ان صنع السياسات يعتمد على الوسائل والأدوات التي يتم اختيارها دون تطبيق مسبق او اختبار نوعية ملائمتها لحالة معينة. هذا يعني انه في حال ظهور أي عامل جديد غير متوقع فانه ليس بالضرورة الوقوف على الحياد دون أي ردة فعل، بل ان صناع القرار سيمكنهم دائما استخدام أداة معينة حتى لو توقعوا فاشلها أو اعتبر غير مناسبة، في انجاز المهمة ومعالجة المشكلة. نعود لما حصل في ايران، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأداة السياسية لدعم النظام القائم من خلال ارسال المستشارين السياسيين والتواصل مع الجيش، الا ان هذه الأداة قد فشلت. لم يكن لدى الولايات المتحدة أي سياسة او أداة قادرة على التعامل مع التظاهرات القائمة في إيران والمتكررة، ولكن يمكننا تصور انه في حالة طول امد النظام القائم، ولو كانت هذه المظاهرات قليلة الحجم لأمكن الإدارة الأميركية من تنفيذ أداة المساعدات العسكرية المختلطة للشرطة والجيش. الدروس الذي تعلمتها الإدارة الأميركية من إيران، هي ضرورة الضغط على الرئيس للتنحي وترك الحكم قبل ان يتفكك الجيش، وهذه السياسة تم وضعها موضع التنفيذ في الفيليبين بعد بضع سنوات. بمعنى اخر ان الإدارة الأميركية لم تتوقف عن دعم النظام القائم حتى مع وجود فشل في تطبيق الأداة. في الحقيقة، عدم ارسال قوات عسكرية أميركية لمعالجة الازمة دليل على ان الادارة الأميركية عاجزة عن التدخل في مساندة نظامها.

قد يقال إنه مع وجود جميع آليات المراقبة، فإن أنواع الصيانة التي تلائم الاضطراب الجماهيري في الدولة الشريكة هي أكثر احتمالاً من التدخل العدائي الذي يأتي رداً على

الاضطرابات المماثلة في العدو. في الواقع، هذا هو الحال فقط إذا كانت الإشارة إلى ان التدخل يتم بأداة خاصة تُعنى بنشر قوات قتالية برية. السبب في ذلك كما رأينا سابقا ان التدخل العدائي ينتقص من سيادة الدولة وحدودها ويعتدي عليها، على خلاف حالة الدولة الشريكة، حيث يمكن للولايات المتحدة التدخل دون اعتبار ذلك انتقاص من سيادة الدولة، وذلك لأن التدخل يأتي بناءا على اتفاقات سابقة بين الطرفين. هذه الفروقات بين التدخل العدائي والحمائي تنطبق فقط على العمليات المفتوحة المباشرة او عمليات الدعم كارسال قوات أميركية على عكس العمليات السرية، كاستخدام قوات خاصة للتمرد والانقلاب في حالة القلق من النظام القائم، كذلك ان العمليات المفتوحة ممكن ان تتوفر في حالة توفر عوامل معينة فقط. في حال توفر ظروف معينة ومع فشل استخدام سياسة او أداة معينة، يمكن للإدارة الأميركية ان تتخذ قرار بالتدخل عسكريا.

في الصومال، كان هناك تواجد ل 25000 جندي أميركي تم ارسالهم لمكافحة المجاعة التي اصابت الدولة بعد الجفاف والحرب الاهلية، بعد ان وصل العدد الى اعلى مستوياته في الجوع. هذه العملية لم تكن ضمن سياق التدخل في نظام عدو، او لحماية شريك، او لحماية وصيانة القوات العسكرية في منطقة جغرافية او أكثر. فيما بعد انسحب 80٪ من القوات وبقي عدة الاف ضمن جهود الأمم المتحدة لإنشاء حكومة جديدة. واجهت هذه العملية، على نحو متوقع، معارضة مسلحة من مختلف الفصائل السياسية الصومالية وتحولت في وقت قريب إلى حملة لمكافحة التمرد.

اذن، تم الاستجابة للأزمة الانسانية في الصومال عبر ارسال الجنود الاميركيين، جزء منهم انضم الى جهود الأمم المتحدة لاعادة بناء الدولة، وعندما أصبح واضحا ان هذه الأخيرة ستواجه معارضة مسلحة ومقاومة، تم إعادة دعم هذه القوات بالمئات من الجنود لمواجهة

التمرد. هذا ليس اذن مثال على خجل الإدارة الأميركية من التدخل العدائي في الصومال في حالة وجود معارضة كبيرة واضطرابات، ولكن استخدام الأدوات جاهز على الرغم من أن ملاءمتها كانت محل نقاش كبير في ذلك الوقت. فشل عمليات مكافحة التمرد، لم تلغي التوجه لزيادة اعداد القوات العسكرية، بل ما حدث كان يزيد جذب هذه القوات. اما عندما تكبدت القوات الأميركية خسائر كبيرة، بدأت بالانسحاب. هذا يشير في النهاية إلى أنه، مهما كانت حالات الاضطراب الجماعي التي قد تحدث في المستقبل، فلن تكون هناك فرصة لكسر الاستمرارية الكلية للسياسة الأميركية تجاه العدو.

بالطبع، هذه السياسة لا تتضمن ارسال القوات والتدخل في كل مرة. كما رأينا من قبل، فان الإدارة الأميركية لا تنتقل من العداء الروتيني واداوته في التعامل مع العدو الى التدخل العدائي في العدو الا اذا كان هناك احتمال في نجاح العمليات. هذا التقدير تتم مراجعته بناءا على ما اطلقنا عليه نظام cybernetics، عبر تحديد أيها أفضل أداة بين الادوات المتوفرة والجاهزة للاستخدام سريعا ومباشرة. كذلك رأينا كيف انه في حال عدم توفر الا أداة واحدة وهي تدخل القوات الأميركية مباشرة في الميدان، عندها يجب أن يتوفر نوع من العوامل التي تدمر شرعية النظام العدواني في أعين صانعي السياسة الأمريكية. في المحصلة، نرى ان الإدارة الأميركية لا تتدخل دائما ضد أي دولة تعتبرها عدوة. كذلك، في حالة وجود اضطرابات كبيرة في العدو، فان الإدارة الأميركية ممكن ان تفشل في التدخل بشكل سري او علني، هذا الفشل ليس له تأثير خاص على حدوث كسر وانقطاع في استمرارية سياسات الولايات المتحدة الخارجية.

كانت السودان، عدو للولايات المتحدة في 1967 عندما كسرت العلاقة مع الولايات المتحدة. خرجت من العداوة في العام 1976 بعد ان ساعد رئيسها الإدارة الأميركية في اخراج

المحتجزين الاميركيين وكوفئت بإعادة المساعدات الاقتصادية لها. في هذا الوقت كان النظام المنافس للولايات المتحدة هو النظام السوداني الشيوعي الذي له ارتباطات مع الاتحاد السوفياتي ولم يكن باستطاعة الولايات المتحدة الانقلاب عليها من الداخل او ازاحته نتيجة عدم انشاء علاقات قوية مع الجيش تؤسس لتحضير انقلاب داخلي، ولم يتوفر أي عمل او اجراء شائن قامت به السودان لتبرير التدخل عسكريا مباشرة لازاحة النظام. معظم هذه العوامل لم تتغير حتى بعد إعادة اعتبار السودان كعدو، حيث بعد قصف الولايات المتحدة لليبيا، تم تخفيض التمثيل الدبلوماسي بشكل كبير بينهم. في خلال عدة سنوات، زالت الولايات المتحدة مجددا الدعم والمساعدات التنموية وأوقفت العلاقات الدبلوماسية واقفلت السفارات بينهم، وأعلنت السودان منطقة للإرهابيين واتهمتها بالتفجيرات التي طالت السفارات الأميركية في الدول الافريقية، ثم اطلقت صواريخ كروز الى مصانع ادوية في الخرطوم بعد توجيه شكوك بكونه مخزن للأسلحة الكيميائية. أي من هذه العمليات لم تكن موجهة نحو النظام العسكري في الدولة. فيما بعد، توفرت أداة جديدة في يد الاميركيين، هي دعم من يمكن ان يقوم بتمرد. تواجد في السودان ما يسمى "الجيش الشعبي لتحرير السودان"، تدرّب قائدها في الولايات المتحدة وحصل على العديد من المساعدات غير المباشرة من الاميركيين وعلى دعم عسكري أيضا وتم دعمه من قبل القوات الاميركية، أُتبع ذلك فيما بعد، بمساعدات إنسانية كبيرة من الكونغرس. المساعدات العسكرية التي حصل عليها كانت مجهولة المصدر (من وكالة الاستخبارات المركزية)، وتم الدعم بطريقة سرية بسبب عدم معرفة وعدم وضوح امكانيات هذه المنظمة وقدراتها بالنسبة للإدارة الأميركية. فيما بعد، انتقلت هذه الاخيرة الى مرحلة التدخل العدائي. في الوقت الذي كانت فيه الدول المدعومة من الادارة الاميركية منشغلة في العديد من الحروب،

قامت الإدارة الأميركية بفتح خط دبلوماسي مع الحكومة السودانية والجيش الشعبي، وقدمت اقتراح تم الاتفاق عليه مع المخابرات السودانية بضرورة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بعد ضربات 11 أيلول. تم توقيع اتفاقية في 2004 واتبع بواحدة أخرى عام 2005.

كل ذلك يدل على انه عندما وصلت دارفور الى اقصى مستوى من الضعف توجهت الإدارة الأميركية الى التعاون معها في بعض المواضيع والانتقال الى التفاوض في أخرى، وعلى الرغم من انها كانت تحتمل إمكانية التدخل العدائي في حال كان هناك نوع من ازمة إنسانية كبيرة ولكن أخيرا قررت ان لا تتخذ نفس القرارات والإجراءات بالطريقة التي طبقتها مع معظم الدول الأخرى العدوة لعدة عقود. ببساطة، لم يكن صحيحًا أن المسؤولين الأمريكيين لم يتمكنوا من الاستجابة للاضطرابات في دارفور لأنها كانت حالة إنسانية جديدة ولم تكن مجموعة الادوات المتوفرة غير ملائمة لها؛ بل كان رد فعلهم ينسحم مع أي رد فعل ممكن ان يقوموا به في حال ظهور أي فرصة لمواجهة الدول المعادية.

في البداية، قررت الإدارة الأميركية العمل على اتفاق بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي ولم تكن قلقة من عدد الضحايا في دارفور والمهجرين. بعد تغير النظرة الغربية حول النظام السوداني، والاقتناع بان النظام متواطىء في الحالات الإنسانية في السودان واوضاعها، أقدمت الإدارة الأميركية على اتخاذ العديد من الإجراءات التدخلية القصيرة العدائية. نظرا الى وجود اعمال عنف كثيرة وغير منظمة تمنع إمكانية استخدام قوات رديفة للتدخل بالاضافة الى عدم توقر أي اعمال شائنة تدعو الى التدخل المفتوح والمباشر لم تقدم الادارة الاميركية الى ارسال القوات العسكرية. كل ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من التوجه الى العمل في سياق المساعدات الإنسانية، من خلال الأدوات المتوفرة كبرامج الدعم

الثنائي والمنظمات الدولية، واستخدام أدوات أخرى أيضا كاستخدام العمليات المشتركة للسلام عبر الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة.

وبعبارة أخرى، لم يكن فشل الولايات المتحدة في التدخل في دارفور نتيجة الارباك بعد ظهور الاضطرابات الشعبية، بل إلى نفس العوامل التي تسببت في عدم التدخل معظم الوقت ضد أعداء آخرين. لذا، لم يكن هناك كسر في استمرارية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاعداء. ونظراً إلى الاختلافات بين الشركاء والأعداء، ان توقع خروج شريك من شراكته مه الولايات المتحدة نتيجة حدوث اضطرابات جديدة هو قليل نسبيا.

لنعالج الان اذن مسالة خروج الشريك من شراكته من الولايات المتحدة لأسباب تتعلق بعدم شعبية سياسة الإدارة الأميركية الخارجية. عدة نقاط يجب ذكرها. لا يوجد ما هو جديد حول عدم شعبية وتأييد تحركات الولايات المتحدة. في العام1980، أثناء تدخلها في السلفادور ونيكاراغوا تم تنديد هذا التدخل في كل الدول، نفس ما حصل عام 1970 و1960 في اندوشينا. العديد من الانقلابات والتدخلات من قبل الوكلاء أيضا كانت غير مرحب بها. حتى إذا عدنا في الزمن أكثر، فسنرى عدم الترحيب بسياسات الولايات المتحدة تجاه أوروبا في الحرب الباردة. دائما ما يتبع هذه العمليات، إعادة تحسين صورة الولايات المتحدة الأميركية حول العالم، دون ان يكون هناك تأثير على الشراكات، فلا التحالفات تتوقف، ولا التعاون يُقطع، ولا يتم طرد الاميركيين، او اقفال القواعد العسكرية. لم يقم الحلفاء بمعارضة الحرب على العراق الى اقصى الحدود، بل كانت معارضتهم محدودة، فسمحوا للطائرات الأميركية بالطيران ومساعدة الحكومة العراقية والأمريكيين بعد الغزو. بمعنى أكثر مفهوما، الرأي العام يميز بوضوح بين ما هو صائب وما هو خاطئ، وبين سياسات إدارة بوش من موقف الولايات المتحدة في العالم.

ثانياً، من المهم التأكيد على وجود تمييز حيوي بين دور الولايات المتحدة كراع لدولة شريكة معينة، من ناحية، والموافقة على سياسة الولايات المتحدة تجاه البلدان الأخرى من ناحية أخرى. ان اتخاذ دولة ما صفة "شريك" يعني الرضوخ للرقابة الأميركية والتدخل المحتمل في نظامها ولكن هذا لا يعني الامتناع عن انتقاد سياسات الإدارة الأميركية. وعلى العكس أيضا، هناك الكثر من الشركاء الذين يغضبون الولايات المتحدة ويبتزونها من اجل دعم مواقفهم.

ثالثا وأخيرا، لا تخرج الدول من وضع الشراكة عندما تصبح غنية وأكثر استقرارًا، وهذا يعني توافر إحساسًا عميقًا بين كل من النقاد ومؤيدي سياسات أمريكية بأن العلاقات بين دولهم وبين الولايات المتحدة طبيعية وعادية ولا يحب ان تنقطع. هذا يشير إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية لن تواجه كسر في استمراريتها الكلية على المدى البعيد، ومن المرجح أن تستمر كما فعلت لسنوات قادمة بالتعاون مع الشركاء (الاغنياء او الفقراء) وبالتعامل مع الاعداء.

ومع ذلك، فإن حقيقة أن أياً من الحجج القياسية السابقة التي ذكرناها حول إمكانية حصول انقطاع في سياسة الولايات المتحدة، لا يحمل لنا سوى جزءاً صغيراً لفهم تلك الاستمرارية. لتوضيح سبب استمرار سياسة الولايات المتحدة في مواجهة التغيرات الكبرى، وربما التاريخية، نحتاج للتجرد من الحجج التي ناقشناها سابقا.

2. الايديولوجيا وأدوات السياسة.

العلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها هي علاقة مبنية على القوة والتوافق. من جهة هناك عدم تناسق كبير بالأدوار التي يلعبها كل من الولايات المتحدة والشريك، فالإدارة الأميركية تمتلك القدرة على الاشراف ومراقبة الوضع الداخلي للدولة التنمية فيها، اما

الدولة الشريكة فليس لها القدرة على اجراء اي اطلاع على الاوضاع الداخلية في الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، هناك قبول بالفعل اذا لم يكن بالكلمات، من جهة الشريك على هذا الاختلاف في الأدوار. الشريك يوافق على تدخل الولايات المتحدة ورقابتها واشرافها ومساعداتها بشكل كامل. كذلك ان النخب الأميركية توافق على هذه الطريقة في العمل. ان الإدارة الأميركية في عمليات التدخل ومن اجل صيانة النظام وحمايته في الدولة الشريكة تتخذ الصفة القانونية التي تعطيها هذا الحق بعد موافقة مسؤولي الدولة الشريكة لذا لا يعتبر أي عمل كتدخل في سيادة الدولة. في الواقع، عندما تطرأ ظروف وتزداد إمكانية انقطاع مفهوم "الشراكة" الذي تبنيه الادارة الاميركية، فان النخب الاميركيين يدعون دائما الى الاستمرار في عمليات الاستحواذ والحصول على شركاء جدد. هذا القبول الثائي من الطرفين بما يخص سياسات الادارة الاميركية واعتبار سياساتها عمل طبيعي لا يناقض مبدأ سيادة الدولة، يُطلق عليه مفهوم "الهيمنة الأيديولوجية".

الحجج الأربع التي تم استعراضها ودحضها من قبل، تفترض ان الهيمنة الأيديولوجية من الممكن ان تتأثر وتتوقف في حال قرر أفراد تغيير طرق تفكيرهم. مثال على ذلك، ان التوسع المبالغ فيه ممكن ان يقود الى التقشف المالي، اما التعب من الحرب، يقود الى الاستياء، اما التغير في الهيكلية الدولية تقود الى ضعف في معرفة الأعداء، او الى أزمات إنسانية وهزيمة. هذا النوع من الأفكار والاعتقادات من الممكن ان تقود الى الغاء، او اختفاء عملية انتاج وتطبيق لبعض الأدوات التي تستخدمها الإدارة الأميركية لاسيما تلك المتصلة بالتدخل المباشر للقوات الأميركية من خلال عمليات مفتوحة كالهجمات البرية والجوية. لا شيء من هذه الافتراضات صحيح، وهي لا تسلط الضوء بشكل واضح على عوامل استمرارية السياسة الخارجية الاميركية في المدى البعيد.

أ- الايديولوجيا

عندما نستخدم مصطلح "الأيديولوجيا" للتعبير ووصف القبول المتبادل من الولايات المتحدة والدول الشريكة حول العلاقات بينهم، فان ذلك يتم بطريقة مختصرة. ترتبط الإيديولوجيات بمجموعة من الأفكار التي تتناول من جهة كيفية عمل النظام العالمي وكيف عليه ان يعمل، ومن جهة أخرى، يتم استخدم الايديولوجيا لفهم، تقييم وتوقع الظرف الحالي والمستقبلي. مختلف الأفكار الأيديولوجيا الليبرالية تجمع بين الديمقراطية التمثيلية وبين الأسواق المفتوحة، تصف الدول المالكة لهذا النوع من المؤسسات والانظمة بالمتطورة والمتقدمة، وتصف القوى السياسية المعارضة لمثل هذه الأنظمة بالرجعية والخطيرة، وتخلص في النهاية إلى أنه واجب أخلاقي على الديمقراطيين في السوق المفتوحة أن ينأوا بأنفسهم عن مثل هذه القوى وربما العمل ضدهم. في مثل هذا النموذج، اذا ما اعتبرنا ان الشراكة هي أيديولوجيا، فيمكن القول ان الولايات المتحدة من خلال اعمال المراقبة والصيانة والحماية ينظر اليها انها مكملة واساسية، حيث أن صفة الشراكة (من خلال انتظار الرقابة والصيانة) تفترض انها علاقة طبيعية وغير استثنائية - بالنسبة للدول الشريكة - لتكون تحت سلطة الولايات المتحدة، وأن أولئك الذين يعترضون على وضعية الشراكة لبلدهم مع الإدارة الأميركية هم معارضين خطرين للولايات المتحدة، وبغض النظر عن مدى سوء نظام الدولة الشريكة ، فإن الولايات المتحدة يجب أن تكون على استعداد لبذل جهود كبيرة للحفاظ عليها.

إن العديد من الترابطات والاستدلالات في الأيديولوجية التي تهتم بمفهوم الشراكة، تقطع شوطا طويلا في شرح ضعف الحجج حول كسر في الاستمرارية الكلية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الحجج كما رأينا ترتكز على عدد من الظروف والمعايير، كالتوسع

المبالغ فيه او التعب والارهاق من الحرب، او التغيرات في هيكلة النظام العالمي والاضطرابات الداخلية، والتي بنظرها ستسبب عدم قدرة الادارة الاميركية على الاستجابة لمساعدة شركائها. ومع ذلك، إذا كان صنع السياسات الأميركية تتغلغل من خلال إيديولوجيا الشراكة، ففي المستقبل أي مشكلة تواجهها دولة شريكة، سيتم تقييمها على انها ذان صلة بمشاكل قديمة تم التعامل معها، وبالتالي سيتم استخدام واحدة من الأدوات من ضمن أدوات سياسات صيانة الشريك.

الأيديولوجيا في هذا النطاق، هي كالمصنع، ممكن ان تتخلى عن بعض الخيارات المتاحة، تحوّل الاخرى الى مدخلات قياسية محددة، وتنتج نفس المنتجات والادوات ولا يهم إذا ما تغير الموزع او تغيرت الأسواق. كنتيجة اذن، ستبقى السياسات الأميركية تعتمد نفس الأسلوب في التعاطي مع الشركاء مهما تغير الشركاء او تبدلت الظروف.

السؤال الأهم هو كيف تقوم الأيديولوجيا بهذه الآلية. معظم تحليلات الأيديولوجيات والسياسات الخارجية، تصفها بانها تستوطن في فكر وعقل الافراد وأنها تلعب وظيفة رسم الافكار بطريقة مزدوجة: الاحداث التي تدور في العالم يتم ربطها بأفكار محددة داخل الأيديولوجيا، هذه الأفكار، من خلال ربطها مع أفكار أخرى، يعاد رسمها بما يتناسب حول العالم.

مثلا، سياسي يساري، يتهم نظام شريك للولايات المتحدة بأنه فاسد، ممكن ان يتم فهمه من قبل رسميين يؤمنون بإيديولوجيا الشراكة، كأنه تهديد للنظام، وضرورة مواجهة هذا التهديد عبر الولايات المتحدة، ويتم تعيين سياسة مناسبة من سياسات الولايات المتحدة للاستجابة لهذا الفعل. نواجه مشكلة بنيوية جديدة كتلك التي تنطبق على الحجج الضعيفة التي تتناول استمرارية السياسة الخارجية للولايات المتحدة: في غياب العديد من

الميكانيكيات والاليات غير المحددة، لا يوجد طريقة مناسبة لوصل ورسم الأيديولوجيات بما يخص الوضعيات المحددة للشركاء من الدول او الإجراءات التي ممكن ان تتخذها الإدارة الأميركية في التعامل مع هذه الدول. لنفترض من جديد موضوع السياسي اليساري. لماذا اعتبره الاميركيين مثلا كتهديد للنظام ولم يعتبروه منتقدا ويحاول اصلاحه في الواقع؟ هل في أفكار "الشراكة" ما يميز بين أنواع التشهير والادانة؟ هل الأفكار تتعارض بين الأحزاب المختلفة؟ ماذا لو كانت هذه الأفكار تتعارض حتى على رؤية حالة معينة؟

حتى لو بطريقة ما ان أيديولوجيا الشراكة كان عليها استيعاب مئات إذا لم نقل الاف الأفكار المطلوبة لرسم مواقف معينة، فان النصف الثاني من الأفكار لن يتوافق معها بشكل كامل. لنفترض الان انه تم اعتبار السياسي اليساري تهديدا للنظام، وتم اقرار ضرورة مواجهته من قبل الولايات المتحدة. كيف اذن على السياسيين الاميركيين رسم واسقاط هذه المواقف على سياسة محددة للتعامل معه؟ تحدثنا في الكتاب عن تحديد المعايير التي من خلالها يمكننا استخدام أدوات وسياسات معينة ضمن حالات معينة. فهل يجب اذن ان نفترض ان كل واحدة من هذه المعايير يجب الإشارة اليها بفكرة داخل الأيديولوجيا؟ هذا لن يكون كاف، فكل فكرة عليها ان تكون مترافقة مع أفكار أخرى حول كل من تلك الأدوات: طبيعتها، تاريخها الحديث، وهكذا دوليك. وكما نعلم، فإن أدوات السياسة غالباً ما يتم نسخها أو إعادة تشكيلها، وهذا يعني أن الأيديولوجية يجب أن تحتوي أيضًا على مكونات حول الميزانيات، والمؤتمرات، والأمم المتحدة، ومختلف جوانب العالم الأخرى. بالإضافة الى ذلك، يتعين على الأيديولوجيا ان تتغير لتأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأدوات المستخدمة. تعتبر هذه المتطلبات قاسية وصعبة.

المشكلة في توحيد رسم الخرائط الأيديولوجية المختصة بالشراكة، انها تتطلب ان يمتلك رؤساء وقادة صانعي القرار عدد هائل وكبير من الأفكار المحددة عالية الأهمية التي بمعظمها لن يستطيعوا ادراكها فيما بعد. ليس هذا فقط أمر مستبعد ولكن أيضا يتطلب أن يكون لكل صانع سياسة نفس الأفكار حول ما يجب فعله في جميع أنواع الظروف التي سيواجهونها، وبالتالي لن يكون هناك جدل بين المسؤولين حول ما يجب فعله في الوضع المعطى.

النهج الأكثر واقعية هو العودة الى مفهوم السياسات والأدوات. ان الأدوات تستخدم لتنفيذ مهمة معينة محددة الوقت والمكان بشكل دقيق ويتم استخدامها حتى لو فشلت في تحقيق الهدف. بالإضافة الى ذلك، الإبلاغ عن نجاح سياسة معينة او فشلها سيقود لإعادة تعديلها، مثلا من خلال زيادة عدد الجنود وارسالهم الى منطقة معينة، او من خلال الاشارة الى ضرورة استكمال الأداة بأداة أخرى. في هذا السياق، الدورة التي يتم من خلالها تطبيق ونشر الأداة، الإبلاغ عنها، تعديلها او دعمها بأخرى، هي بالضبط ما يدور حوله نهج رسم خريطة الأيديولوجيا وطرق عملها.

علاوة على ذلك، بما أن الأدوات يتم وضعها وتحليلها لمعرفة ما إذا كانت ناجحة ام لا، ليتم استخدامها في معالجة مشكلة معينة مهما كانت بعيدة المدى، اذن فان هذه الأداة ممكن ان يتم النظر اليها على انها الهيكل التنظيمي للتوقعات بإمكانية حدوث أزمات ومشاكل معينة. مثلا، ان التدريب العسكري للمؤسسات العسكرية يفترض مسبقا ان جيوش المنطقة ستكون بحاجة لمختلف أنواع التدريب لمواجهة حالات من التمرد المحلي، الهجمات الإرهابية، الكوارث المستقبلية، مما سيتطلب تعبئة سريعة عند الحاجة وأن تكون هذه الجيوش جاهزة للتحرك والاستجابة للحالات المتوقعة.

يجب أن يكون الارتباط بالأيديولوجيا واضحًا الآن. قلنا من قبل ان الأيديولوجيا هي اتصال بين مجموعة من الأفكار حول كيف يحب ان يعمل العالم وكيف يعمل. إذا لم تكن الأفكار مجرد أراء تنشأ لدى الأفراد، فإن أدوات السياسة هي على وجه التحديد تلك الروابط التنظيمية التي تعمل على الربط بين: الوضع في بلد معين وكيف ينبغي التعامل معه، وبين التوقعات بشأن أنواع المشاكل التي يحتمل أن تنشأ في أماكن معينة والطرق التي ينبغي بها الاستجابة لتلك المشاكل. الادوات، في الواقع، هي التي تصنع وتبلور الأيديولوجيا بشكل عام. بغض النظر عما يمكن ان يدور في عقول صانعي القرار ضمن السياسات الخارجية، فان الأيديولوجيا تأخذ طابعا تنظيميا.

على ضوء ما تقدم، يمكننا الان الإجابة عن كيف لإديولوجيا الشراكة يمكن ان تساعدنا في فهم وتفسير استمرارية السياسات الأميركية الخارجية. فلنفترض، ان صانعي القرار جدد. عمليات المراقبة في أنظمة الدول الشريكة سترسل تقارير حول المشاكل التي يواجهها نظام الدولة الشريكة، بما في ذلك المشاكل التي حدثت نتيجة الوضع الجديد. كما رأينا فان بعض التقارير تتضمن مجموعة من الأدوات المقترحة والفورية المتوفرة لتطبيقها من اجل معالجة هذا الوضع الجديد. قد لا تكون هذه الأدوات مثالية وقد تفشل في معالجة القضايا الرئيسية، ولكن هذه المخاوف يتم اعتبارها ثانوية. لذا في المقام الأول ستستمر سياسات الشراكة مع الدولة. ومن اجل ان يصبح هناك انقطاع في استمرارية السياسة الخارجية للإدارة الأميركية في التعامل مع الدولة يتعين ان يقود الوضع الجديد اما الى عملية بناء وإنتاج أدوات جديدة التي لن يكون لها علاقة ابدا بالادوات المستخدمة مع مخزون الأدوات المستخدمة في التعامل مع الشركاء، او ان يتم التخلص من كل الأدوات التي كانت من ضمن عمليات التدخل في الشريك او الاثنين معا. ولكن ما مدى احتمالية ان يحدث ذلك؟

ب- استمرارية عمل الادوات

كما رأينا ان الأدوات المستخدمة قادرة على خلق تسلسل من الاحداث والأنشطة في إطار بيروقراطي داخل منظمة معينة. تضم هذه المنظمات مجموعة قدرات لموظفين محترفين، يكتسب كثير منهم خبرة كبيرة في تنفيذ تسلسلات معينة؛ في المقابل، قد يتم إعطائهم أموالاً لإنفاقها وربما أنواع مختلفة من الأدوات، مثل الأسلحة، لاستخدامها. هذا يعني انه من اجل تمييز الاختلاف بين أداة وأخرى، يجب أولا ملاحظة درجة تطور الخبرات والقدرات والتدريبات للأفراد التي تختلف بين الأدوات، (لا تتضمن هذه فقط القدرة على انشاء تسلسلات معينة من استخدام الأدوات، بل أيضا أين وبأي لغة). ثانيا، عدد الأشخاص وميزانيتهم والأدوات المعطاة لهم. ثالثا، الاستقلالية المعطاة للأفراد، والتراتبية الإدارية والى من يرسلون التقارير وما إذا كان من المتوقع أن يقوموا بتنفيذ تسلسلات أخرى أم لا. باستخدام هذه المعايير يمكن معرفة وتحديد 3 طرق تبيّن اختلاف أداة معطاة عن أداة كانت تستخدم من قبل.

أولا، يمكن تعيين موارد أكثر واستقلالية بيروقراطية أكبر لاستخدام أداة. يمكن تجزئة مكتب أو قيادة مؤلفة من بضع عشرات من الأفراد إلى عدة مئات أو حتى آلاف الموظفين، مع توفير التدريب المنتظم والمعدات المتخصصة، وربما بناء خاص بهم، وهو برنامج له بنده الخاص في الميزانية، وربما مسؤول رفيع المستوى. في الواقع هذا ما يحصل في برامج التدريبات العسكرية وبرامج نقل الأسلحة. التدريب، على وجه الخصوص، هو عملية انتقل من سلسلة مخصصة من المهام التي يقوم بها المارينز في الأماكن التي كانوا يشغلونها في برامج تفويض الكونغرس مع الجنود والمدراء المدنيين الذين كرسوا عددا من السنوات من حياتهم المهنية لهذه المهام.

ثانيا، ان الأداة ممكن في الواقع ان تكون مستنسخة. يمكن انشاء منظمة تضم افرادا ومدراء وبرامج نموذجية مماثلة لمنظمات أخرى يشغلها خبراء اخرين. في بعض الحالات يتم تسهيل عملية الانشاء من خلال نقل مؤقت او دائم لأفراد من المنظمة الموجودة بالأصل سابقا سواء على مستوى العمليات او القيادة.

يمكن الاعتقاد ان توسيع الموارد او الاستنساخ ينطويان في الواقع على إنشاء أداة سياسية جديدة لأن المهام يجري تنفيذها بالفعل في شكل ما. لكن هذا ليس مشكلة، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن بعض التغييرات في الموارد مهمة بدرجة كافية لتشكل تغييرات كبيرة، وكذلك بعض الاختلافات في التسلسل الهرمي. بوضوح أكثر، ان فكرة انشاء أداة جديدة ليست مستخدمة من قبل، او مستنسخة من أداة موجودة فعلا هو عمل خيالي. لمعرفة ذلك، لنفترض نوع ثالث من الأدوات المختلفة، التي ليست مصنوعة من خلال موارد وتقنيات مستخدمة في أداة أخرى موجودة فعلا، او منقولة ومستنسخة من أدوات أخرى. نظريا، هؤلاء الذين يصنعون ويهندسون الأداة من النوع الثالث هم احرار في اختيار الافراد الموظفين كما يريدون. من الناحية العملية، ان ذلك لا معنى له. الأدوات يتم هندستها لكي تتعامل وتعالج نوع معين من المشاكل التي تواجهها او التي من المتوقع ان تواجهها، وفي هذه الحالة، ان الذي يريد بناء أداة جديدة ومنظمة جديدة سيستعين بأفراد مبتدئين او بالحد الادنى، ليس لهم أي خلفية عن العمل ذات صلة بالواقع الذي سيواجهونه. الذي يمكن ان يساعد اذن هو الاستعانة بخبراء من منظمة أخرى او من حتى الاستعانة من خبراء من خارج الحكومة او الدولة اذا ما اقتضى الامر. عندما وافق روزفلت على انشاء أداة جديدة وهي انشاء وكالة تنسيق الاعمال المخابراتية (OSS) كانت تضم مجموعة من الخبراء المختصين الذين يعملون ضمن أعمال مختلفة كمسؤولين بالمخابرات العسكرية، جنرالات، محامين

دوليين، رجال اعمال، ودبلوماسيين كذلك باحثين ومحللين أكاديميين. ان التغيير الكبير في السياسة الخارجية للإدارة الأميركية كان يُبنى على سياسات قائمة.

ان السياسات القديمة لا يتم التخلي عنها ببساطة بشكل كلي. بالطبع ان بعض التخصصات تصبح لا قيمة لها بسبب التطور التكنولوجي الذي حصل في نفس المجال كتوقف اعمال مشغلي التلغراف مثلا. بعض المنظمات يتم إيقاف عملها بسبب انتهاء مهماتها وتجاوز الاحداث. حتى لو تم نقل الموظفين من منظمة الى أخرى فيمكن لهم ان يقضوا سنين في العمل دون ان يكون لهم القدرة على الانخراط في مسؤولياتهم. ليس هذا فقط، بل انه عند الغاء أداة من الأدوات تحت هذه الظروف فإنها في الواقع تنتهي على صعيد فردي وليس بصفة عامة. هناك العديد من الأسباب لذلك،

1- من الممكن ان يتم استخدام الأدوات في دول معينة حتى مع انتهاء المشاكل التي بسببها تم انشاء الأداة وبسبب احداث سابقة. لقد استخدمت الإدارة الأميركية أداة المساعدات العسكرية لجنوب الفيتنام لعشرات السنوات. كذلك سياسة مماثلة تم تطبيقها في كولومبيا لفترات طويلة جدا. كذلك هناك أدوات أخرى تم استخدامها بالأساس لمعالجة مشكلة من خلال عمليات التدخل ومن ثم نتيجة التوقعات استمر استخدامها وأصبحت واحدة من الأدوات التابعة للصيانة والحماية الروتينية للنظام كالدفعات المالية التي تدفعها الولايات المتحدة لسياسيين ايطاليين ونقابيين وغيرهم. على الرغم من أنه يمكن إنهاء العمليات المحددة، إلا أنه في الحقيقة ان العمليات والأدوات هي موروثة من سنوات سابقة ولا يمكن الغاء الأدوات ببساطة هذا عدا عن عدد الأدوات الكبير المستخدم.

2- الأشخاص الذين يعملون على تنفيذ أداة معينة ليس من الضروري ان يعملوا دائما ضمن عمليات الطوارئ. ممكن ان تمر شهور او سنوات بين حدوث أزمات ومشاكل، وخلال هذه الفترة يقتصر عملهم على كتابة تقارير عمل حول الأوضاع. يمكن اعتبار ذلك هو عملية تعلم من العمليات السابقة للتحضير للعمليات المستقبلية والاستجابة للازمات اللاحقة، حتى ان الموظفين يكون لديهم العديد من الأمور الواجب تنفيذها. الخبراء عادة يتم استخدامهم في فروع ومراكز أخرى فيتنقلون بينها، حيث من الممكن ان يقوموا بعمليات اشراف وتدريب. قد لا يكون ذلك جيدا، ولكن عدم الوضوح في الاعمال يحد من إمكانية التخلص من الموظفين. بالطبع ان العديد من البرامج يمكن التخلص منها وانهائها، ويتطلب ذلك قرارا رسميا ومن الممكن ان يتم معارضته، ففي الحقيقة ان وجود اعمال يقوم بها الموظفين لن تسمح بالغاء أداة معينة او الأدوات بشكل كامل.

3- صنع السياسات الخارجية للولايات المتحدة هي عملية تتم عبر انشاء الوسائل والأدوات لمعالجة مشكلة معينة. فاذا كانت الأداة في حالة استخدام حالي، او انها جاهزة للاستخدام فورا فمن المرجح اذن استخدامها لهذا الوضع فورا بدلا من استخدامها في أوضاع أخرى. بالتأكيد هذا لا يعني انه يتم استخدام أي اداة موجودة في قائمة الأدوات بغض النظر عن الموقف والمشكلة، بل ما نعنيه هو انه في حال وجود حالة معقدة حيث يتم تشخيص العديد من المشاكل، فان توفر أداة معينة للتطبيق السريع ستسهل معالجة المشكلة الموجودة. حتى لو تم التحجج بان هذه الأداة فشلت في آخر عملية لها، يمكن القول ان هذه الحالة

الجديدة مختلفة عن السابقة ويجب استخدام الموارد المتاحة في الأداة بالشكل الأفضل وهكذا دوليك. من المفارقة القول ان فشل أداة معينة في تحقيق مهمتها يمكن ان يحميها ويطورها أكثر من ان يتم الغائها بشكل نهائي.

4- نقصد هنا الحجج التي يتم استخدامها للدفاع عن أداة التي لن يتم العمل بها او سيتم ازالتها. هذه الادعاءات شائعة خاصة فيما يتعلق بأنواع معينة من القدرات العسكرية والاستخباراتية. مثال على ذلك، حتى بالرغم من ان القوات العدوة للولايات المتحدة لا تمتلك قدرات بحرية قوية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فان القوات البحرية الأميركية تطالب باستمرار برامج تطويرها وصيانتها ودعمها لزيادة قدراتها وتوسيع قواتها، مدعية ان في المستقبل من الممكن ان تمثل الصين وكوريا الشمالية وإيران تهديدا معينا. وبالرغم من ان هذه الادعاءات تُرفض أحيانا، فانهم بذلك يجعلون من الصعب الغاء او انهاء مجموعة من الأدوات بطريقة سهلة.

هكذا، تميل الادوات الى الاستمرار، بسبب ان الأدوات الجديدة يتم بنائها بالاعتماد على أدوات حالية، وبسبب ان الأدوات القديمة لا يتم بسهولة ازالتها وايقافها عن العمل. هذا يعني ان أيديولوجيا الشراكة المتبلورة على فكرة الأدوات والسياسات المستخدمة، ستفرض الاستمرارية للسياسات الخارجية للولايات المتحدة عند كل نقاط التحول التاريخية التي حصلت. فالولايات المتحدة ستشخّص الأنواع نفسها من المشاكل، وستستجيب بالطرق نفسها ضمن البيئة المفترض انها جديدة كما فعلت طيلة السنوات السابقة. على الرغم من وجود استمرارية كلية فيما يخص الاستحواذ على الشركاء الا انه لا يوجد استمرارية فيما يتعلق بادراك الولايات المتحدة ارتفاع اعداد الأعداء. يمكننا ملاحظة الفرق الكبير في

التمييز بين استمرارية ارتفاع اعداد الشركاء مع ارتفاعات ملحوظة في الاعداد بأوقات معينة، والاستقرار طويل الأمد بأعداد صغيرة من الأعداء. لنرى ذلك علينا الرجوع في الزمن الى النقاط الزمنية التاريخية التي حصلت بها التحولات.

3. الآلة الزمنية للشراكة

خلال ثلاث مناسبات مرت في 11 عقد من الزمن، واجه الرسميين والناقدين الاميركيين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة عقبة تغير نوعية ما يواجهونه على الصعيد الدولي، حيث تختلف عما مر معهم في الماضي، مما أشعل نقاش وجدال حول كيفية الاستجابة لهذه الوضعية. تعرضت الآراء الى مقاومة ورفض ونقد في كلتا الحالتين، وانتهى النقاش والجدال مع وجود متغيرات عجّلت نهاية النقد والمقاومة. الانتقاد والجدال كان اقل حدة في كل من نقاط التحول التاريخي، مما يدل على ان "الشراكة" لم تعد فقط الأيديولوجيا المهيمنة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بل أصبحت الأيديولوجيا الوحيدة الموجودة بالفعل.

خلال الانتقال بين نقاط التحول التاريخية، تطورت الادوات بشكل كبير على طول الخطوط التي نوقشت أعلاه. أولا، تم تكييف الأدوات المنتجة لبناء أدوات جديدة، على ان تكون هذه الأخيرة لها نفس النوعية سواء من خلال تطابق الأفكار او الأشخاص او التنظيم. ثانيا، ان الأدوات المتوفرة الأخرى تم استخدامها وتطويرها بالرغم من ظهور وضعيات جديدة. وهكذا ان الشراكة لم تتوقف او تُلغى، بل استمرت.

أ- نهاية الحرب الباردة

سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي بشّر بنهاية الحرب الباردة. هذا افترض الانصياع الى العديد من التغيرات، من انحسار درجة استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الامن الدولي الى ارتفاع عمليات قوات الأمم المتحدة وانخفاض الانفاق العسكري. توقع البعض أيضا ان الولايات المتحدة ستترك الأدوات المستخدمة التي لها علاقة بالحرب الباردة بشكل عام وبالاتحاد السوفياتي بشكل خاص. في الحقيقة، لا شيء من ذلك حدث، بل ان شركاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية لعبوا دورا في الناتو وتوسعت العلاقات وتمددت. في منتصف التسعينات اقنعت إدارة كلينتون أعضاء الناتو بدعوة ثلاث أعضاء جدد كانوا حلفاء للاتحاد السوفياتي سابقا، كبولندا، هنغاريا، وتشيكيا.

قاد قرار توسيع الناتو الى جدال حاد بوجه السياسات الخارجية للإدارة الأميركية. عشرات الرسميين رفيعي المستوى انتقدوا وعارضوا بشكل كبير هذه السياسات ونشروا مقالات في الجرائد ووسائل الاعلام. جورج كانان، وصف التوسيع بالخطأ الفادح والخطير نظرا للعواقب السلبية التي من المرجح أن تنعكس على السياسة الروسية الداخلية والخارجية. ومع ذلك ان الجدال تواصل الى ان انتهى، وحصل التوسع. الناتو تم توسيعه رسميا بعد حرب كوسوفو الجوية، حيث تمت الحرب عبر قوات الناتو تحت قيادة الولايات المتحدة. بعد 3 سنوات، دورة جديدة من التوسع حصلت، ولكن هذه المرة مع دول كانت معارضة للاتحاد السوفياتي. حصل التوسع هذه المرة خلال الحرب مع أفغانستان. اما الدورة الثالثة للتوسع مع انضمام دولتين تمت دعوتهم واثنتين أخريين كان قد تم تأجيل ضمهم. بالرغم من ان التأجيل كان يفتح الجدال بين أعضاء الناتو فان الدول التي تم الموافقة عليها في الدورتين الثانية والثالثة فتحت جدال ضعيف في الولايات المتحدة. ان المعارضة لحروب الناتو أيضا خضعت

للتحول، فبعد معارضة التوسع الأميركي ومعارضة الحرب في كوسوفو، حصل جدال ضعيف جدا في دور الناتو في حرب أفغانستان.

التوسع في الناتو كان محل نزاع بين النخبة الأميركية. بالموازاة، تم اتخاذ قرارات أخرى وتدابير لتوسيع الشراكات حول العالم كالاستحواذ على العديد من دول الخليج كشركاء، كذلك إطلاق حرية التجارة والتبادل من خلال اتفاقيات متنوعة، حظيت هذه الطريقة على التوافق بين صانعي السياسة الحاليين والسابقين، حيث كانت عمليات الاستحواذ على الشركاء غير ملحوظة من الناحية العملية ولم تتم محاربة الاتفاقيات التجارية الا بشكل مبدئي من قبل النقابات العمالية وغيرها من المجموعات ذات التأثير القليل نسبياً في السياسة الخارجية. ومن المثير للاهتمام أيضا، ان إدارة بوش كانت لا تحظى بشعبية واسعة النطاق منذ نشأتها، وسياستها بشأن توسيع حلف الناتو، والتجارة الحرة، ومجموعة من البرامج الأخرى التي تهدف إلى الحفاظ على الشركاء كانت برامج مكمّلة لبرامج بدأتها كلينتون، لذلك لم تؤدي الى نقاشات سواء داخليا او خارجيا كمثل التي حدثت في التسعينيات. في هذا السياق، الانعكاس المباشر والاهم لانتهاء الحرب الباردة كان زيادة عدد الأدوات المستخدمة ضمن سياسات الاستحواذ على الشركاء. من وقت الى اخر، كانت تخضع هذه الأدوات لإعادة الهيكلة، وتم في معظم الحالات توسيع الموارد المستخدمة لتوسيع نطاق عملها في تغطية ميادين جديدة. ربما تكون حروب الناتو هي الاحدث من بين الأدوات المستخدمة على الرغم من انه اذا نظر المرء مرة اخرى الى تدخلات الصيانة العامة التي نفذتها الادارة الاميركية، (الدعم المقدم من قبل الولايات المتحدة الى كوريا الجنوبية، جنوب فيتنام، لبنان، السعودية)، فنجد ان حلفاء الولايات المتحدة قاتلوا الى جانب القوات

الأميركية. باختصار، ان أيديولوجيا الشراكة قادت الى استمرارية كلية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ب- الحرب العالمية الثانية

في ثلاثينات القرن الماضي، اقرت إدارة روزفلت والعديد من الأعضاء في السياسة الخارجية الأميركية، ان ما يسمى بدول المحور تشكل تهديدا مباشرا للعديد من الدول وإذا ما بدا ان الحرب ستبدأ فعلى الولايات المتحدة دعم الدول المهددة. لذلك يمكن تقسيم الدعم الأميركي للدول في خانتين، التحالف قصير المدة في الحرب، وتعزيز الشراكات مع دول اميركا الوسطى والبحر الكاريبي. ما اختاره روزفلت ومستشاريه هو توسيع الدعم في الجهتين. لذلك، بدأت الإدارة الأميركية ترتب العلاقات العسكرية مع دول جنوب اميركا فبدأت بالتفاوض مع القادة ثم انتقلت الى التدريبات، ونقل الأسلحة، وتم في حالة البرازيل ارسال قوات للتنسيق العسكري. بعض من هذه البرامج استخدم فيها الأدوات المتاحة. بالإضافة الى طرق استخدام الأدوات المتوفرة، وتنظيم وضبط استخدام الأدوات الأخرى، بدأت الإدارة الأميركية الترتيبات المالية والاقتصادية. في الواقع، دول جنوب اميركا والمكسيك وكندا أصبحت شريكة للولايات المتحدة من خلال معاهدة ريو والعديد من اتفاقيات بعد الحرب حصلت مع إضافة آليات متعددة الأطراف اليها.

سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول غرب الكرة الارضية فلم تكن مثيرة للجدل ولم يتم ملاحظتها. وعلى العكس تماما، فان سياسات الولايات المتحدة تجاه الدول الأوروبية كانت محاربة بقوة. رأينا من قبل أنه قبل الدخول الرسمي للولايات المتحدة في الحرب، وضعت ترتيبات برامج نقل الأسلحة إلى المملكة المتحدة، ثم إلى الاتحاد السوفياتي. العديد من هذه البرامج تتطلب موافقة قانونية والعديد عارض هذه المطالب في التصويت. ثم فاز

روزفلت، في ظل معارضة من العديد من القوى السياسية وتم وصفهم بالانعزاليين. لم تهدأ المعارضة الى ان تم استهداف "Pearl Harbor".

بعد انتهاء الحرب تجددت المعارضة من جديد عندما بدأت إدارة ترومان تستجيب الى ما رأته مزيج خطير من المشاكل والأزمات القديمة والجديدة في أوروبا الغربية، فبدأت أولا بتنظيم اتفاقيات خاصة لهم، ثم شرعت في تحويل وتوسيع هذه الترتيبات الى أدوات جديدة لاستخدامها (مشروع مارشال) حيث من خلالها سيتم دعم ومساعدة معظم الدول في المنطقة. بمعنى اخر، ان الولايات المتحدة استجابت للمشاكل الموجودة نتيجة الضعف والهشاشة الاقتصادية والسياسية، من خلال الاستحواذ على العديد من هذه الدول وتحويلهم الى شركاء لها. هذه القرارات لم تكن مقبولة خصوصا عند من يعارضون سياسة روزفلت التدخلية، ولكن، بدأ عددهم ينقص خلال الحرب وبذلك لم تعد الأدوات الأساسية التي تحتاج الى موافقة تشريعية وقانونية في خطر. هكذا، شكلت الحرب العالمية الثانية، مفصل أساسي في استمرارية سياسة الولايات المتحدة الخارجية. الأدوات التي كانت تستخدم محليا في دول اميركا الوسطى والبحر الكاريبي، أصبحت أدوات عمومية ضمن سياسة كلية وشاملة. العديد من الأدوات الجديدة او الأدوات التي تم توسيعها، كرّس لها موارد أكبر وبدأ تنفيذها خارج الحدود الغربية للكرة الارضية، ومن ثم بعد انتهاء الحرب، تم استخدامها في الدول الأوروبية. باختصار، أصبحت ردود الفعل اقل حدة واقل اثارة للجدل مما كانت عليه.

ت- الحرب الاميركية الاسبانية

في العام 1898 بدأت الولايات المتحدة الحرب على اسبانيا. كانت الحملة قصيرة ومدفوعة بالوسائل المتاحة من اجل انشاء امبراطورية عظمى تضم شركاء. هذه الإمبراطورية

تتطلب مفهوم جديد تم تجميعه من خلال مجموعة من الأدوات المتاحة والمختلفة التي كانت متوفرة في نهاية القرن. هذه الأخيرة، بلورت أيديولوجيا قديمة يكمن في داخلها مفاهيم معارضة الحروب العسكرية من جهة وقدرتها على تحقيق آثار مباشرة. هذه الأيديولوجيا القديمة لم تُلغى بشكل كامل ولم تختفي، بل بقيت لعقود طويلة تظهر في أفعال وإجراءات السياسات الخارجية للولايات المتحدة.

4. **أولويات الشراكة:**

الحرب التي اندلعت في 1898 كانت ظاهريا بسبب كوبا، والعديد من الأسباب ارجعتها الى الوضع القائم في الجزيرة. في اليوم الذي بدأت فيه الحرب، أمر ماكنلي الاسطول الأميركي للتحرك مباشرة الى الفلبين التي كانت ملكية لإسبانيا ل 4 قرون. بعد بضع أسابيع، وقبل ان تستقر القوات الأميركية في كوبا، تم اصدار قرار جديد بغزو بورتو ريكو التي أيضا تعود لإسبانيا. بعد ذلك بقليل، واثناء رحلة أميركية الى مانيلا، توجهت فجأة للاستيلاء على جزيرة غوام التابعة لإسبانيا أيضا. ليس مفاجئا، انه خلال مفاوضات السلام، طلبت الإدارة الأميركية الحصول على الأربع مناطق وحصلت عليها. خلال ذلك، واثناء الحرب أيضا، هاواي التي لم تكن على علاقة مع الاسبان، تم أيضا الاستيلاء عليها.

على الرغم من وجود معارضة لضم الفيليبين لأميركا، كان من الصعب وقف التوجه الأميركي لذلك. وبدأت الإمبراطورية الأميركية التوسع ما وراء البحار.

بالطبع، ليس جديدا على الولايات المتحدة انها ستقوم بالتوسع عبر الحرب ضد الدول الأخرى. من اللحظة التي حصلت فيها على استقلالها، الولايات المتحدة استولت على مناطق، اشترت او اخذتها من اسبانيا، فرنسا، روسيا، المكسيك. على الرغم من أن معظم المناطق التي حصلت عليها الإدارة الأميركية كانت ملاصقة لمناطق أميركية أخرى الا ان الاسكا تبعد

الاف الاميال عن الولايات المتحدة. ليس هذا فقط، ان معظم المناطق التي تم احتلالها بين 1898 و1899 تختلف عن كل الأراضي الأخرى بأنها معدة لتكون مستعمرات لا دول. فيما بعد شرع الكونغرس قانونا لتصبح هذه المناطق دولا لا مستعمرات وتنظيمها على هذا الأساس، وبالتالي إعطاء حقوق لشعبها، واجراء انتخابات لاختيار ممثليهم واختيار الرئيس، كذلك ان أي منتجات يتم انتاجها يمكنهم بيعها الى سكان مناطق أخرى دون أي قيود او حدود. اما فيما يعود للفيليبين وبورتو ريكو فان القوانين الأميركية لم تجعل السكان فيها سكان للولايات المتحدة بل فقط يستطيعون الاستفادة من حماية الولايات المتحدة لهم. لم تشرّع الإدارة الأميركية حقوق شعبي منطقتي "غوام" و "ساموا" لعدة عقود. اول منطقتين تم ادارتهم من قبل وزارة الحرب وليس وزارة الداخلية كما حصل مع مناطق في شمال اميركا. اما الاثنتين الاخريين، تم ادارتهم من خلال القوات البحرية. بالإضافة الى ذلك تم فرض رسوم على السلع المستوردة الى الولايات المتحدة من بورتو ريكو.

المصطلح القانوني للمناطق الأربع كان "أقاليم غير مدمجة" (كوبا وهاواي تم ادارتهم بشكل مختلف). في الواقع، هذه المناطق ستصبح مناطق من الولايات المتحدة ولكن بصفة مختلفة أدنى من المناطق الأخرى التي تم ضمها في الماضي والحاضر. إن ما ينطوي عليه هذا بشكل قانوني تم وضعه في مجموعة من قرارات المحكمة العليا المعروفة بشكل عام كحالات الجزر المعزولة والتي على الرغم من أنها قررت قبل قرن من الزمان، لا تزال تطبق في جوانب مهمة اليوم. هذه القرارات القانونية كانت مصحوبة بالعديد من الأدوات التي تم تكييفها للتعامل مع إدارة هذه المستعمرات.

تم تنقيح آليات عمل الحكومة الإقليمية إلى حد ما ليتم وضعها تحت إشراف إدارة الحرب بشكل أكبر من خلال انتداب أشخاص يتم تعيينهم من واشنطن تحت ادارتها لإدارة شؤون

السكان المحليين في المناطق هذه. من اجل اعداد هذا النظام والقانون استفاد صانعو السياسة الأمريكية من الممارسات الاستعمارية الأوروبية لكن لم يثبت مدى استفادتهم من هذه التجارب بشكل واضح.

ما نعلمه الان هو ان تقنيات إدارة الأراضي التابعة لأميركا تم تكييفها مع افتراضات وجود اختلاف عنصري وعرقي في الحدود البعيدة، كذلك تم دمجها مع تقنيات أميركية قديمة لإدارة الافراد والشعوب المصنفة "غير قادرة على الحكم" كالأميركيين الأصليين. الى ما يقارب منتصف القرن التاسع عشر، كانت هذه الاعمال تندرج تحت إدارة وزارة الحرب. في وقت مبكر من الحرب الاسبانية الأميركية، كان الجيش متورطًا في الفلبين وبورتو ريكو، وبينما انتهت الأعمال العدائية بسرعة في هذه الأخيرة، استمرت حرب مكافحة التمرد لمدة ثلاث سنوات في السابق. سينتج نفس الشيء إذا تم إنشاء آلية أقل تطورا في إدارة البحرية للمناطق مع أعداد كبيرة من الشعوب غير الناطقة باللغة الإنجليزية. هكذا، ان الإمبراطورية الأميركية الجديدة عملت إلى حد كبير عبارة على استخدام أدوات معينة لإنشاء مناطق ذات أعداد كبيرة من الشعوب غير الناطقة باللغة الإنجليزية التي تعتبر متوحشة أو غير حضارية.

هذه الامبراطورية لم تتوسع ابدا. عانت العديد من القيود التي سريعا ما تحولت الى نوع ثاني من الإمبراطورية أي تلك المبنية على انشاء الشراكات حول العالم كالتي توجد اليوم. من هذه القيود هي المشاكل العرقية. حتى 1898 ان المناطق التي تم ضمها الى الولايات المتحدة، تم مباشرة التعامل معها كدولة او يتوقع لها ان تصبح كذلك فيما بعد. وصل اليوم الذي يعتبر فيه كل الدول دولاً أميركية، الا ان الكونغرس كان يوقف او يؤجل ضم العديد من المناطق التي كانت تضم غير البيض وغير الناطقين باللغة الإنكليزية، فتم تأجيل

ضمها الى ان يصبح الشعب فيها من "الاميركيين تماما". كنتيجة، فقد تم اعتبار كل من "أوكلاهوما، اريزونا، نيو مكسيكو" كمناطق غير أميركية بسبب ان السكان من أصل اسباني وبسبب ان الأراضي كانت هندية محفوظة رسميا للأميركيين الأصليين. لكن كان من الواضح وجود صعوبة لدى البيض الناطقين بالإنجليزية أن يهاجروا إلى ما وراء البحار وبالتالي بدا مسار الدولة مترنحاً. رُفض مثلا ضم هاواي قبل حرمان غير البيض من جنسيتهم، وكذلك تهميش غير الناطقين باللغة الإنكليزية، وتم انشاء حكومة مركزية من قبل من يريدون الانقلاب على الملكة هناك، كل ذلك من المتوقع ان يحدث تغييرا كبيرا ويجعل الأرض أكثر جاذبية على جذب المهاجرين.

اما الفيليبين فكانت تختلف عن غيرها، حيث كان يُنظر الى شعبها على انه همجي وغير متحضر مثلهم مثل الهنود الحمر، حيث تحتاج الإدارة الأميركية الى تعليمهم وتثقيفهم والنهوض بهم وجعلهم مسيحيين (معظم الفيليبينيين كانوا كاثوليك تحت حكم الاسبان). هذه الآراء التي تم تقاسمها على نطاق واسع بين أنصار ضمها وخصوم ذلك، أدت الى تكريس تكتيكات الجيش لمكافحة التمرد في الفليبين. وكانت النتيجة أن "الضم الخارجي" للمناطق كان لا يتناسب مع الدولة ، وهذا بدوره يعني أن الولايات المتحدة ستضطر، إلى أجل غير مسمى، إلى فرض ضوابط على السكان في أقاليمها الجديدة خشية أن يفعلوا شيئًا غير مقبول. لا عجب في انه لو نشأت أي إمكانية في الاستيلاء على التحكم بشعوب أخرى، فان روزفلت سيعرب عن عدم استعداده في القيام بهذا الامر.

فكرة روزفلت لا تدور حول فكرة إدارة عدد كبير من الافراد الذين بالنسبة له هم خطيرين او غير متحضرين، او الاثنين معا. كذلك، كان هو وزملاؤه مهتمين بمسائل الأوامر العسكرية. بما ان الفيليبين، بعيدة عن الولايات المتحدة وهي غير آمنة، حيث يمكن قصفها

من أقرب الدول كاليابان، وبما ان السكان غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، لذلك ستكون حمايتها من مسؤولية الولايات المتحدة. من جهة أخرى، ان المناطق الواقعة غرب الكرة الأرضية، هناك إمكانية اقل من ان تتعرض الى خطر او هجوم خارجي، كذلك، هي قريبة للولايات المتحدة من حيث المسافة لذا يسهل الدفاع عنها. أضف على ذلك، ان شعوب هذه المناطق يُنظر إليهم انهم أكثر تطورا حيث يمكنهم اذن إدارة أنفسهم ذاتيا، كحالة كوبا مثلا حيث يُتوقع ان يديروا أنفسهم، وإذا ما تم احتلالهم ووضعهم تحت إدارة أميركية غير ذاتية فان من المتوقع ارتفاع خطر التمرد كما حصل في الفيليبين. لهذه الأسباب تم العمل على إعطاء هذه المناطق ادارتها الذاتية رسميا. وكما رأينا ان الولايات المتحدة أنشأت حكومة مستقلة تأكدت من ان فقط الأشخاص اللائقين سيمكنهم الاقتراع وقيدت عملية الاقتراع بهذه المعايير، ووضعت معايير وقيود تمنع المعارضة من الاقتراع او الفوز. هذه التقنيات تم استخدامها سابقا في العديد من التجارب الأميركية التي ساعدت الولايات المتحدة على استعادة قوة النظام الكوبي الأصلي. هذا الى جانب العديد من الأدوات الأخرى التي كانت تشكل بديلا عن الإمبراطورية الاستعمارية. اتجهت الولايات المتحدة الى خيار عدم احتلال وإدارة الأراضي الخارجية، وبعد 15 سنة أصدر الكونغرس قراراً بعد التصويت عليه، ينص على اعطاء الاستقلال الى معظم المناطق كالفيليبين مثلا وإمكانية انشاء حكومة مستقلة فيها قريبا.

الأمور العرقية والعسكرية اذن كانت سبب انقطاع التوسع الامبراطوري الاستعماري الأميركي. لذا تم استخدام مبدأ "الشراكة" كبديلا للاستعمار، تم بناؤه بشكل متقطع وبأساليب جديدة. في بداية الفصول في هذا الكتاب، ناقشنا كيف تم انشاء مختلف الأدوات المستخدمة في أوائل القرن العشرين لمساعدة الشركاء والاستحواذ عليهم. غير ان هذه

الأدوات الجديدة والتي تم تعديلها كانت مسبوقة بآليتين مبنيتين على الاستعمار ولم تقُد سوى الى طريق مسدود في النهاية. الأولى، كانت آلية قانونية تسمح للولايات المتحدة بالتدخل أينما شاءت وتعطيها الحق في ذلك. هذا ما حصل في Platt Amendment التي تم إصدارها حصرا عبر وزير الحرب لضمان حق لا يمكن وقفه في حماية كوبا. نبع هذا الحق من فكرة أميركية تقول "أنه في حال اعطينا الحكومة الكوبية حق الإدارة العامة للجزيرة، وتخلينا عن ادارتها نحن، ومن ثم عقدنا معاهدة مع الحكومة الجديدة، كما فعلنا في فنزويلا وبرازيل وانكلترا وفرنسا، فان أي دولة اجنبية سوف لن تعترف بحقوقنا".

لم تكن أي دولة من الدول أعلاه شريكة للولايات المتحدة بعد، وكان الهدف هو كيفية إعطاء طابع مؤسساتي لفكرة صيانة النظام في كوبا. ما لم يتم ادراكه هو أن النص القانوني الصريح للتدخل سيحفّز المعارضة في كوبا، مما سيؤدي إلى إضعاف النظام وسيتطلب المزيد من التدخلات المتكررة والدائمة. أما إذا احتاجت الولايات المتحدة للتدخل، فإنها ببساطة يمكنها ارسال طلب الى الحكومة الكوبية. لذا كخلاصة، يجب الغاء " Platt amendment".

الالية الثانية كانت انشاء مناطق خارج الحدود. ليس هناك من جديد حول هذه الأفعال التي كانت تستخدم من قبل. فالولايات المتحدة قد منحت نفسها حقوق خارج الحدود الإقليمية في بعض الدول في أعوام 1800. والولايات المتحدة انشات منطقة في كوبا بنت فيها قاعدة بحرية أبدية. (أصبحت هذه المنطقة – غوانتانامو- تستخدم للتعذيب والتحقيق مع معتقلين من أفغانستان وغيرهم).

بعد عدة سنوات من فصل باناما عن كولومبيا، انشات منطقة قناة بناما التي تخضع للقوانين الأميركية. كما حصل بعد اصدار "platt amendment"، حيث اعتبار منطقة قناة بناما غير مرحب بها، مما اجبر الولايات المتحدة على الغائها.

وبهذه الطريقة أيضًا، كانت الإمبراطورية الاستعمارية بمثابة نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة بين فترة ما قبل 1898 وبناء الإمبراطورية على أساس الشراكة التي بدأت في هاواي، وثم بعد الحرب، بدأت في كوبا، باناما، وجمهورية الدومينيكان.

أ- استمرارية عمل ادوات السياسة القديمة

العديد من الأدوات التي تم انشاؤها من اجل التدخل في الشركاء وصيانة أنظمتهم، يعود استخدامها في مجالات حكومية واعمال خاصة. مجموعة من الأدوات، مع ذلك، تم تكييفها مع قدرات قديمة موجودة لدى العسكر الأميركي. حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، لم يتم استخدام الجيش أو البحرية لدعم الشركاء وبعود ذلك لسبب بسيط هو أنه الى ان تم رفض ضم هاواي في عام 1893 لم يكن هناك أي شيء. لم يتم استخدام اعمال التدخلات العدائية مع احد، فلم يكن لدى الولايات المتحدة أي أعداء بحسب مفهوم العداوة الذي تناولناه سابقا. فسر John Adams عقيدة الولايات المتحدة في ذلك الوقت، على ان اميركا لم تكن تذهب الى الخارج بحثا عن اشباح لتدميرها. كانت اميركا تستخدم القوات العسكرية والبحرية من اجل تنفيذ عدد من المهام : الاستلاء على الأراضي، عمليات انقاذ لمواطنين اميركيين، عقوبات، واستخدام السفن الحربية لتنفيذ الاتفاقات التجارية مع الدول المصنفة انها همجية.

استخدمت الولايات المتحدة القوات العسكرية في الخارج اكثر من 100 مرة خلال القرن التاسع عشر، معظم هذه العمليات كانت محدودة بعديد القوات العسكرية ومدة تنفيذ العملية. ومن المثير

للاهتمام أن عمليات نشر القوات هذه حدثت في حوالي 33 موقعًا منتشرا في كل منطقة من مناطق العالم. باختصار، لم يمر وقت من دون استخدام الولايات المتحدة لقواتها العسكرية حول العالم. يظهر لنا انه عندما بدأت الولايات المتحدة استخدام قواتها العسكرية لدعم شركائها، ثم استخدام القوات لمحاربة الاعداء، فهي قد تكون بدأت تستخدم مجموعة جديدة من الأدوات.

حتى انتهاء القرن التاسع عشر، هذه الأدوات تم تجديدها ودعمها بالموارد الإضافية لتعزيزها وتطويرها. هذا بدأ مع القوات البحرية حتى قبل ان يتم الدخول في حرب مع اسبانيا. وتم إعادة تقوية الجيش وزيادة قدرته ونشاطه. هذه التغييرات كانت تهدف الى الرفع من جهوزيتهم، من خلال زيادة قوتهم في مواجهة قوات الدول الأخرى، حتى أثناء الحرب العالمية الأولى حيث لم يكن الأعداء يمتلكون سوى قدرات قليلة وضعيفة عسكريا. لذلك تمتلك الآن القوات العسكرية أسلحة متطورة، عديد اكبر، يمكن استخدامهم في أي وقت كان لدعم نظام معين او لتوجيه ضربة عنيفة لعدو ما.

بالإضافة الى ذلك، ان العمليات العسكرية القديمة أكملت عملها واستمرت. فمثلا عندما حصل قمع للتمرد في الصين قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع الأوروبيين واليابان المشاركة في تحضير قوات عسكرية لإنقاذ مواطنيهم في بكين عام 1900. أرسلت الولايات المتحدة نوعين من الجنود، المارينز والبحارة (المدربين لعمليات الإنقاذ والاقتحام)، وقد ارسلتهم من ثكنات في الصين، أو سفن بالقرب من مياهها، أو قواعد في مستعمرات قريبة؛ وعندما كان هناك حاجة للمزيد من القوات تم استخدام قوات من الهند ومن الفيليبين وهذه القوات لديها خبرة بالتعامل في مجال مكافحة التمرد والاستعمار. هذه العمليات لم تكن جديدة، ومن الممكن ان تكون قد حصلت في

العقود السابقة. وقد حصلت عمليات مماثلة لذلك في المكسيك 1916 وعمليات للمارينز في الصين لحماية المواطنين الاميركيين عام 1927-1941.

5. البعد النظري للسياسة الخارجية الاميركية

الان يمكن ان نفهم كل شيء. الحرب الأميركية الاسبانية بشّرت بسياسةخارجية جديدة للولايات المتحدة هي "الشراكة". هذا التغيير لم يتم بشكل مباشر، بل كانت هناك بداية خاطئة من خلال الاستعمار، حيث ان أدوات الشراكة المستخدمة كانت تعتمد على المراحل لمدة عقدين. على الرغم من ذلك، ان الأدوات الجديدة لم تحل محل الأدوات القديمة بشكل مطلق وكامل. الأدوات الجديدة تم بناؤها استناداً على القديمة منها، من خلال جمعها، تكييفها وتعديلها، وتوسيعها وزيادة مواردها، في الوقت نفسه، استمر عمل الأدوات القديمة لعقود عدة. تعرضت استمرارية السياسة الخارجية للولايات المتحدة للانقطاع، ولكن هذا لا يعني ان الأدوات المستخدمة تم الغاؤها وتدميرها بالكامل.

اذا ما نظرنا الى نقاط التحول التاريخية الثلاث خلال 11 عقد من الزمن، نجد ان السياسة الأميركية اختلفت بعد العام 1898. فبعد الحرب الاسبانية الأميركية أصبحت السياسة الخارجية الأميركية مستقرة الى حد ما. بعد فترة وجيزة من الحرب، تغيرت السياسة الخارجية، وبدأ خلق وبناء مجموعة من الأدوات الجديدة. هذه الأدوات قادت السياسة الخارجية بطريقة منظمة اكثر تتوافق مع ما تحدثنا فيه منذ البداية " Cybernetics Approach". كذلك شكلوا وبلوروا الأيديولوجيا الأساسية لدى النخبة الأميركية في اعداد السياسات الخارجية، حيث وفروا، آليات داخلية تقوم بربط التوقعات حول مشاكل السياسة الخارجية الممكن ان تحصل في المستقبل من جهة، والردود التي من الممكن استخدامها للاستجابة لهذه المشاكل.

عندمت وصلنا الى نقاط تحول جديدة تاريخية، قامت الأيديولوجيا باستخدام آليات وأدوات السياسة الخارجية المتوفرة، فتوجهت السياسة الى انشاء روابط تقوم على مبدأ الشراكة. نتج عن ذلك، مضاعفة عدد أدوات السياسة الخارجية التي تعمل على الاستحواذ على شركاء جدد.

ومن هذا المنظور، فإن ما يختلف في سياسة عام 1898 هو الندرة النسبية لأدوات السياسة التي تهجف على الحفاظ على النظام خارج الولايات المتحدة. كان لدى صانعي القرار الاميركيين عدد قليل من الأدوات المتوفرة للاستجابة الى المشاكل التي واجهتهم، وكنتيجة لذلك كانوا يعملون على تكييف الأدوات المتوفرة والتفكير في أدوات ممكنة الاستخدام في الدول الأخرى. في العام 1940، وكذلك في العام 1990، اختلفت الظروف بشكل جذري. فقد أنشأت الولايات المتحدة مجموعة من الأدوات لتستخدمها في التعامل مع الاخرين، أولا مع الدول القريبة منها، ثم مع الدول الأخرى خارج محيطها الاقليمي.

لذلك وتحت هذه الظروف، فان انقطاع السياسة الخارجية الأميركية حاليا عن مبدأ "الشراكة" يتطلب ثورة كبرى وليس المقصود فيها ثورة في البلدان الخارجية، بل في داخل الولايات المتحدة. الا ان هذا الوضع بحسب منظورنا ليس ممكنا اليوم. فقد تم صنع أدوات للتعامل مع الشركاء افضل بكثير مما مضى، وتأسست وتطورت بشكل افضل بكثير من الماضي ويتم دعمها بالموارد بشكل اضخم، حتى لو ظهر في بعض الاحيان انه هناك منظمات افضل من الأخرى. على الرغم من معارضة النخبة الأميركية في السياسة الخارجية ارسال قوات الى العراق، الا انهم يدعون الى المزيد من ارسال القوات الى أفغانستان. والولايات المتحدة عليها الاستمرار في تقديم المزيد من الدعم الى شركائها وكذلك شركائها الذين يعانون من ضعف في انظمتهم والأنظمة غير المرحب بها، ويدعون

أيضا الى زيادة موازنة القوات المسلحة العسكرية الأميركية. ان الظرف الذي مر على الولايات المتحدة عام 1898 من غير المحتمل ان يعود مجددا في الوقت القريب، ويبدو ان الولايات المتحدة ستستمر في مساعدة شركائها وفي محاربة خصومها لوقت طويل ولسنوات عديدة.

ملحق (1) : كيفية اتخاذ القرار الاميركي

مخطط 1.1: المنظمات والادوات

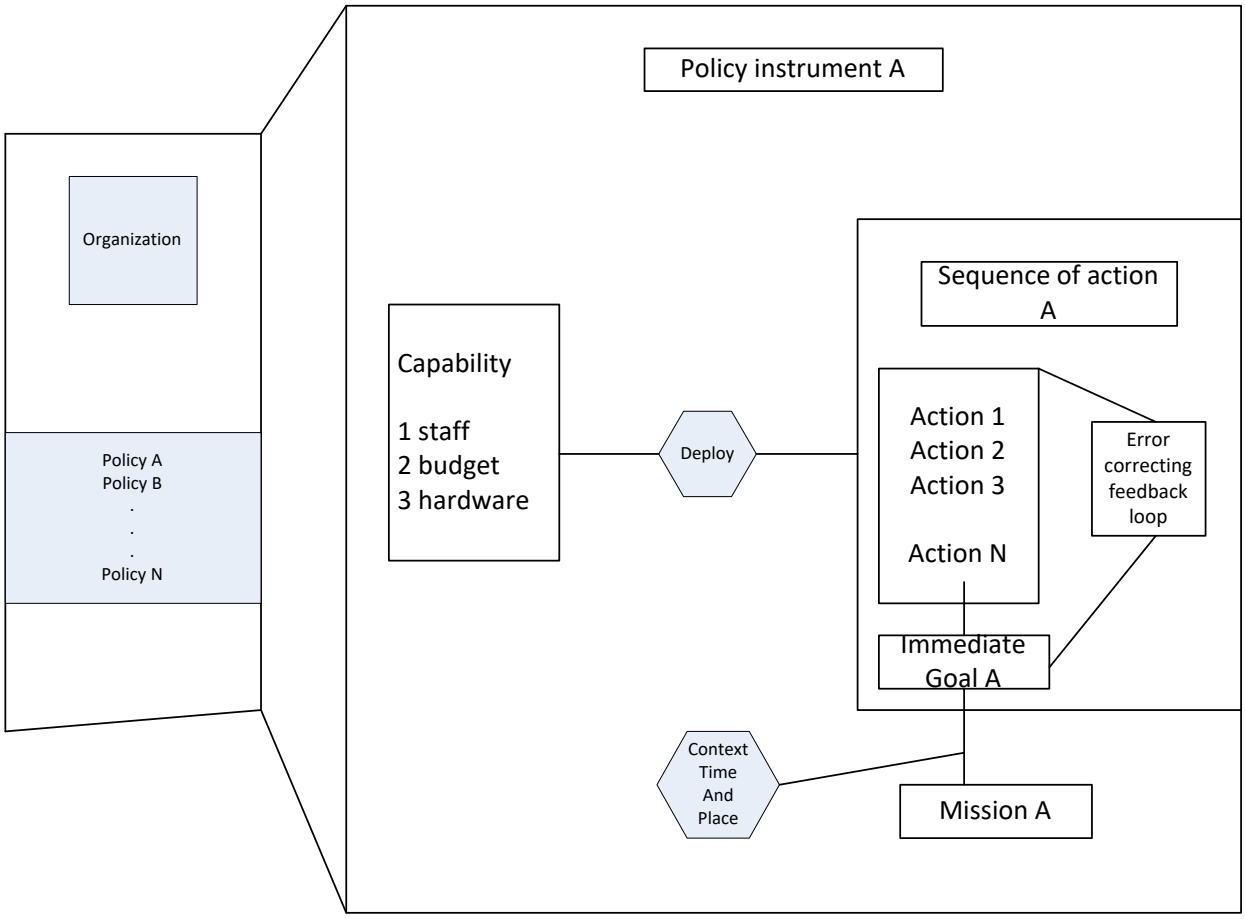

مخطط 5.1 : حالات التدخل الاميركي في الدول: نظرة عامة

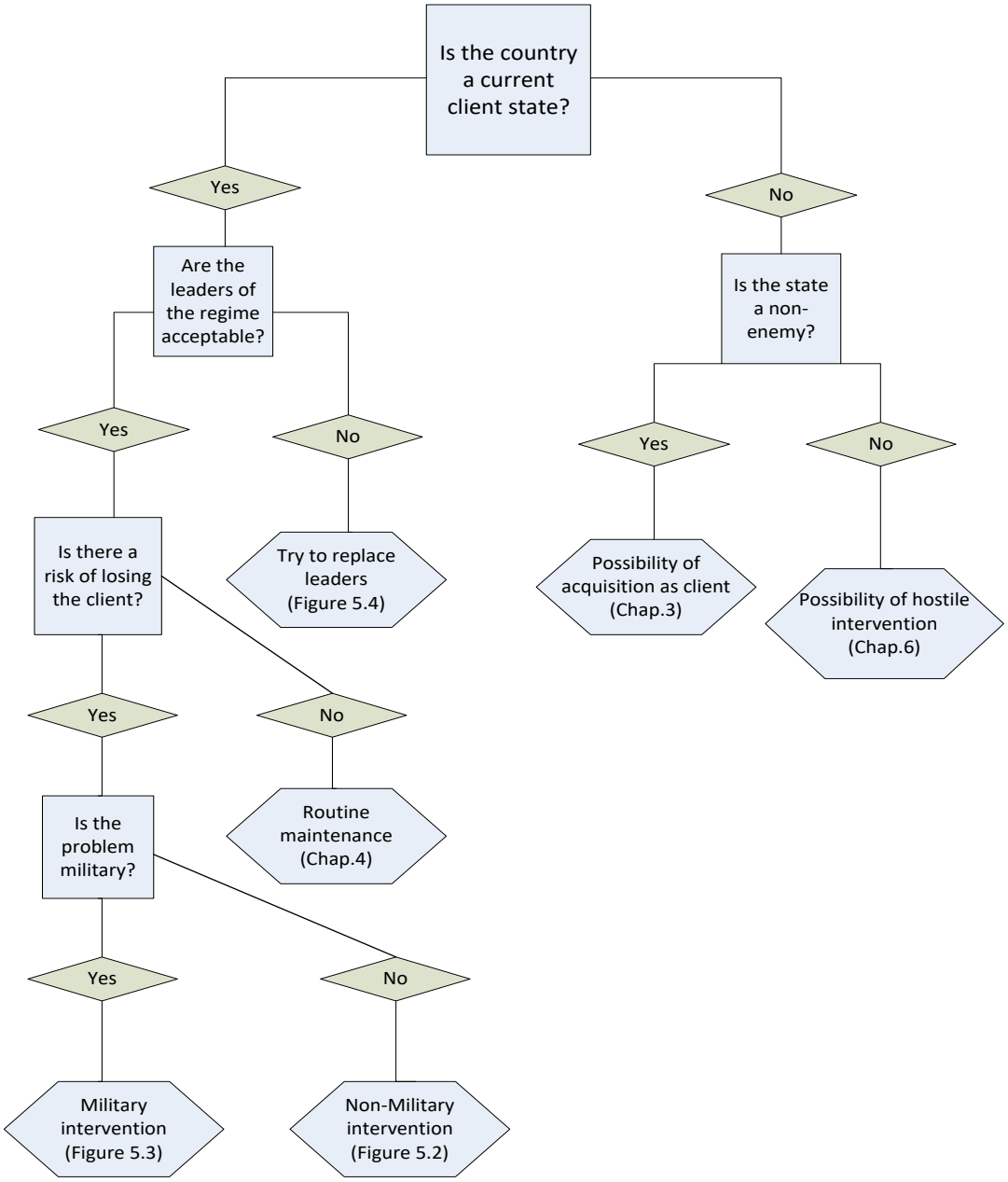

مخطط 5.2: حالات التدخل الاميركي في الدول الشريكة: التدخل غير العسكري.

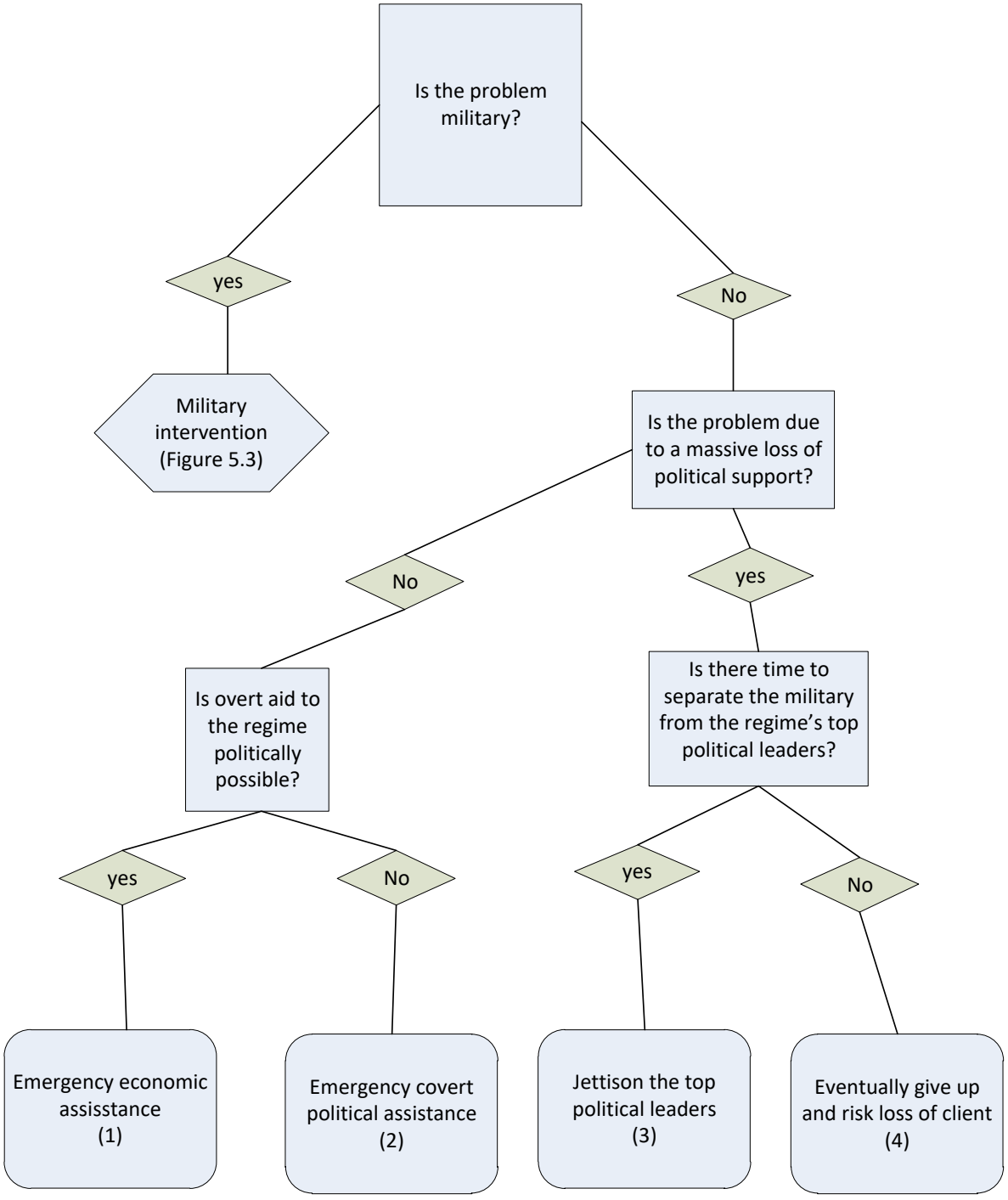

مخطط 5.3: حالات التدخل الاميركي في الدول الشريكة: التدخل العسكري

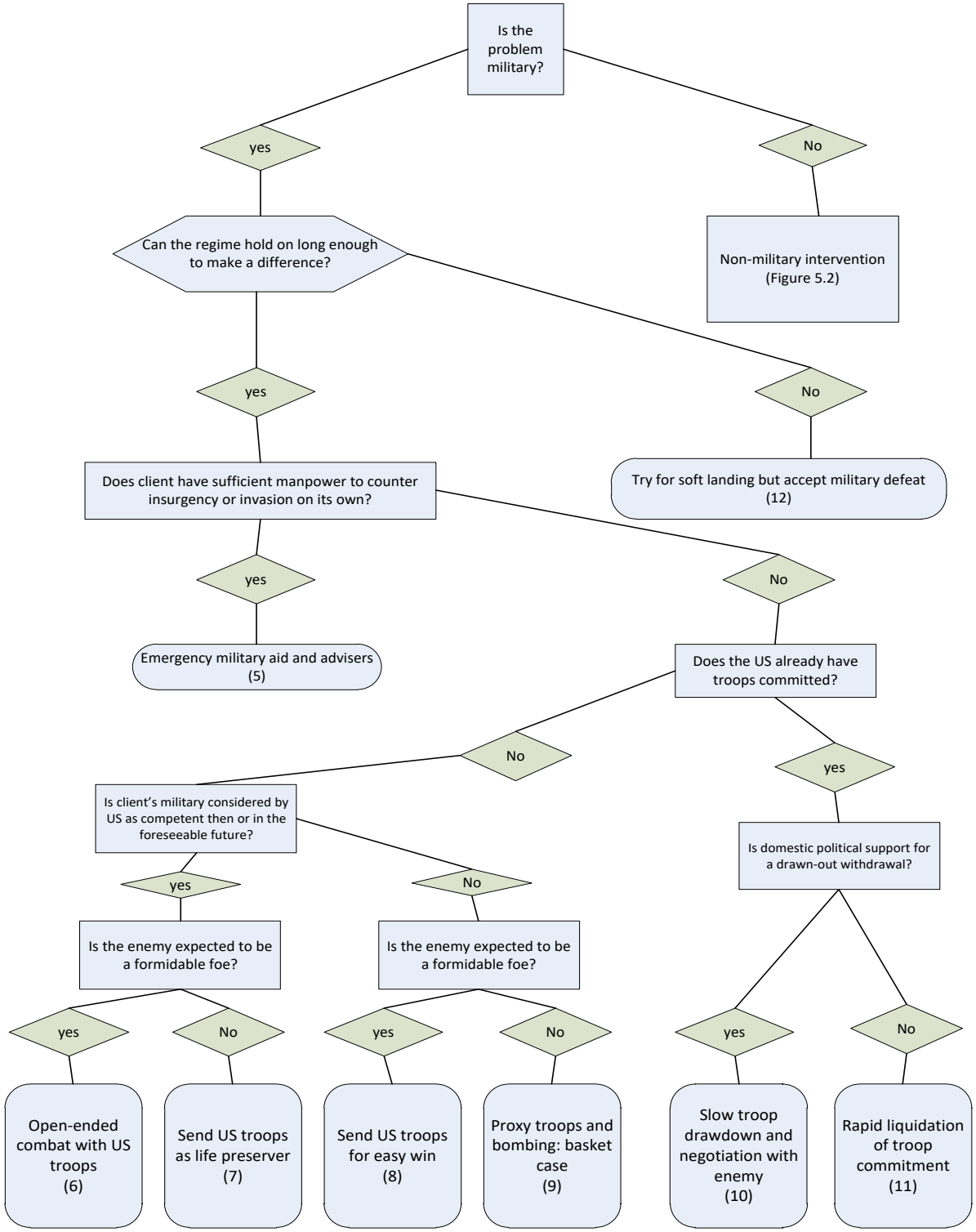

مخطط 5.4: حالات التدخل الاميركي في الدول الشريكة: التدخل ضد رئيس غير مرغوب فيه.

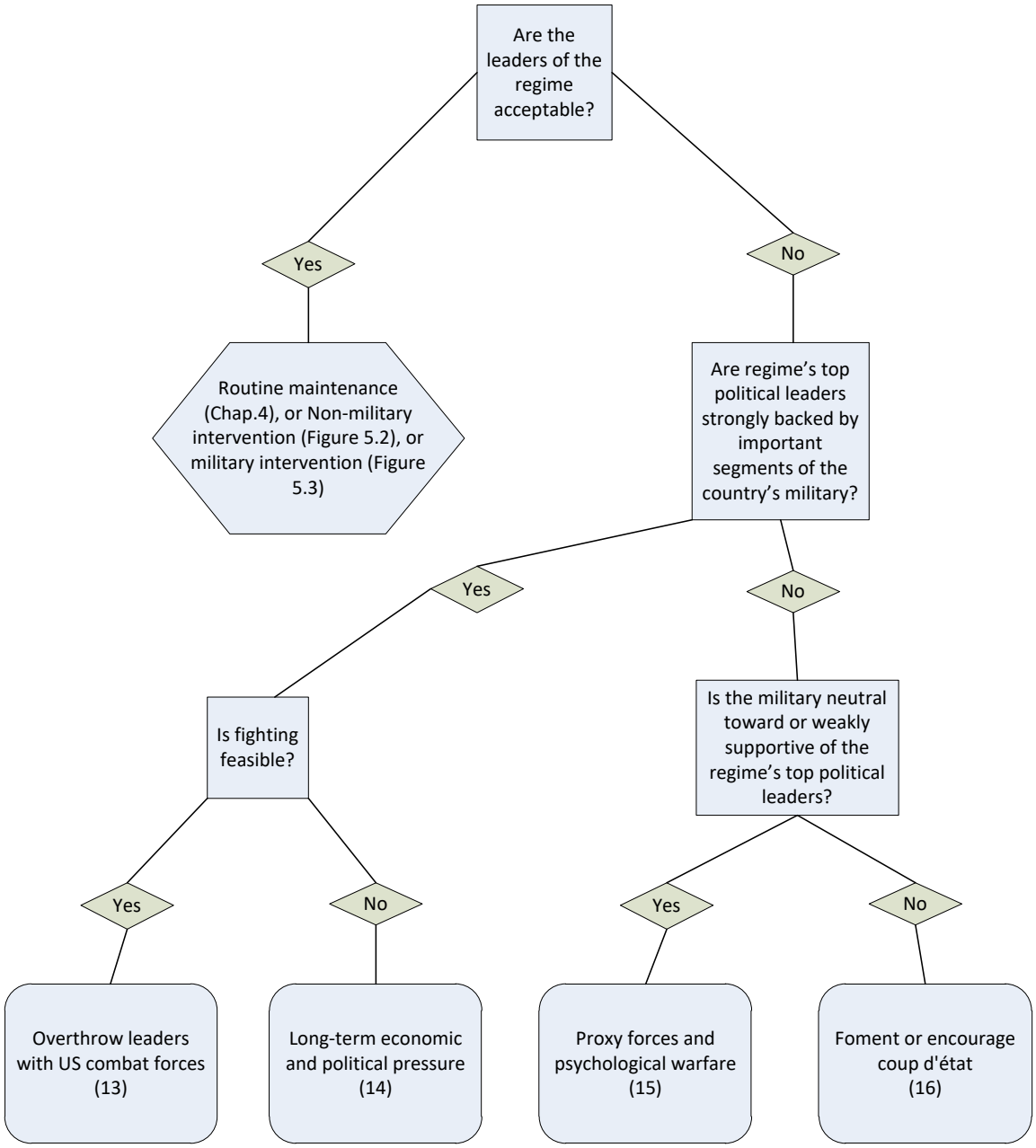

مخطط 6.1 : حالات التدخل العدائي : نظرة عامة

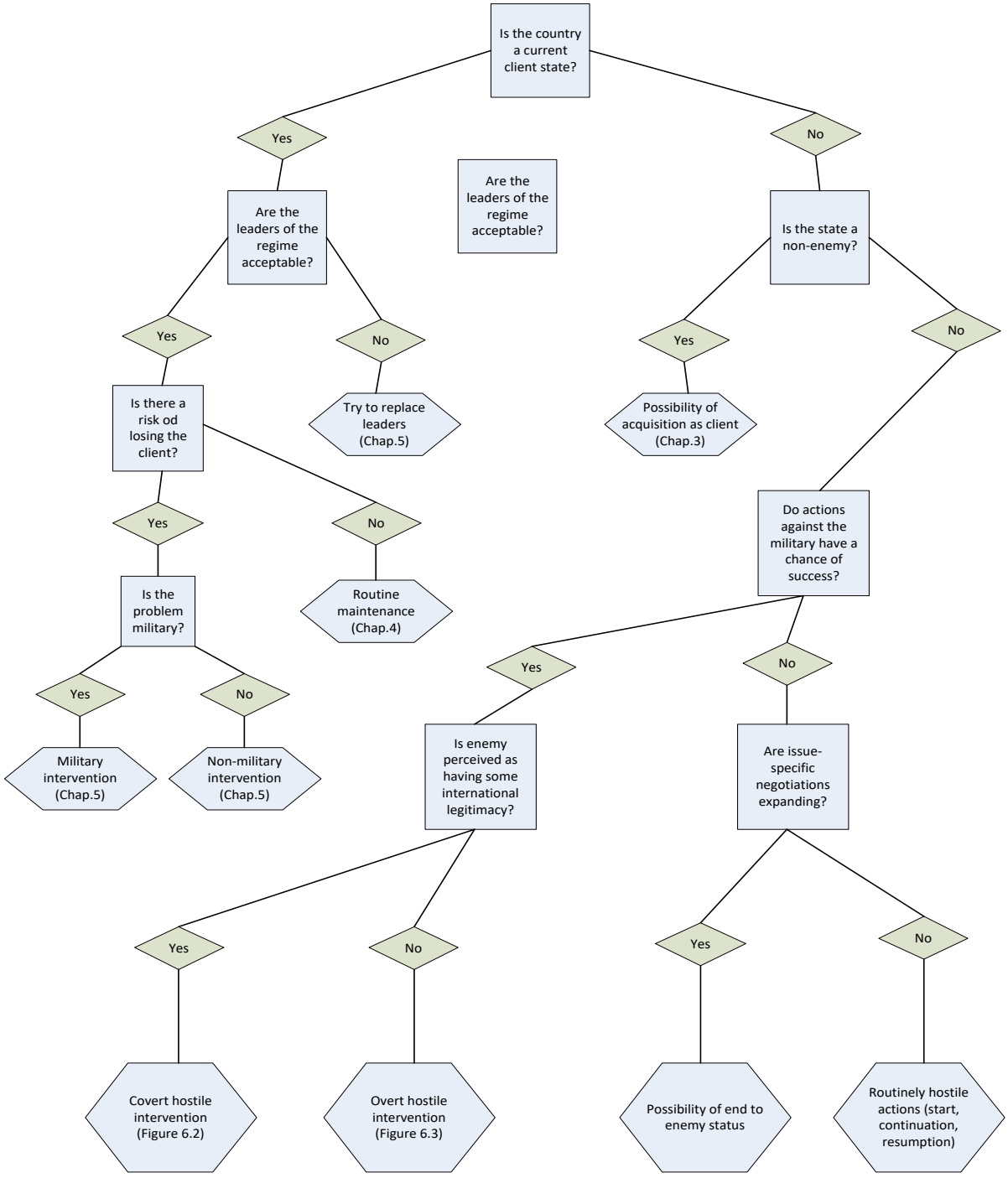

مخطط 6.2: حالات التدخل العدائي: التدخل بشكل سرّي

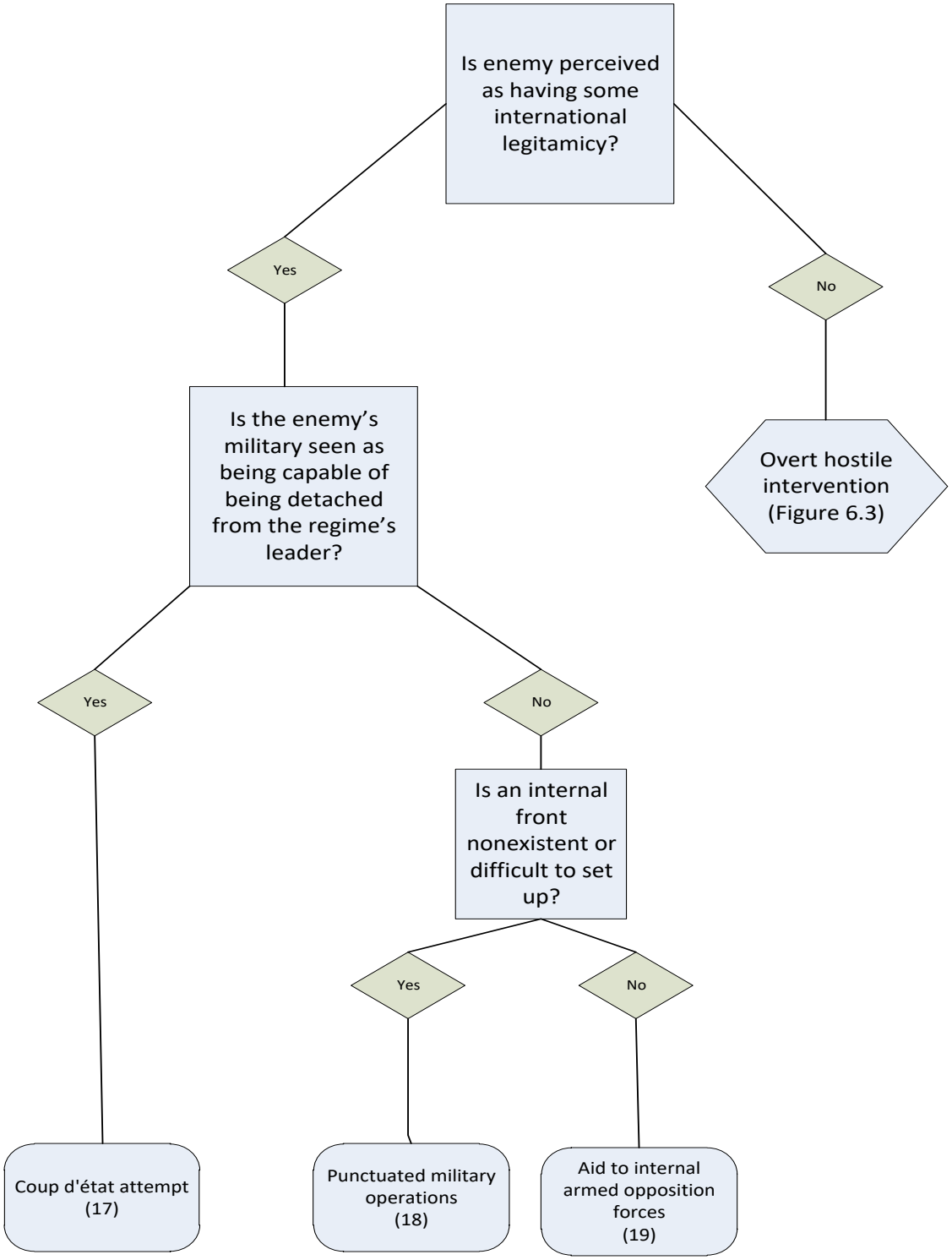

مخطط 6.3: حالات التدخل العدائي: التدخل بشكل مفتوح ومباشر